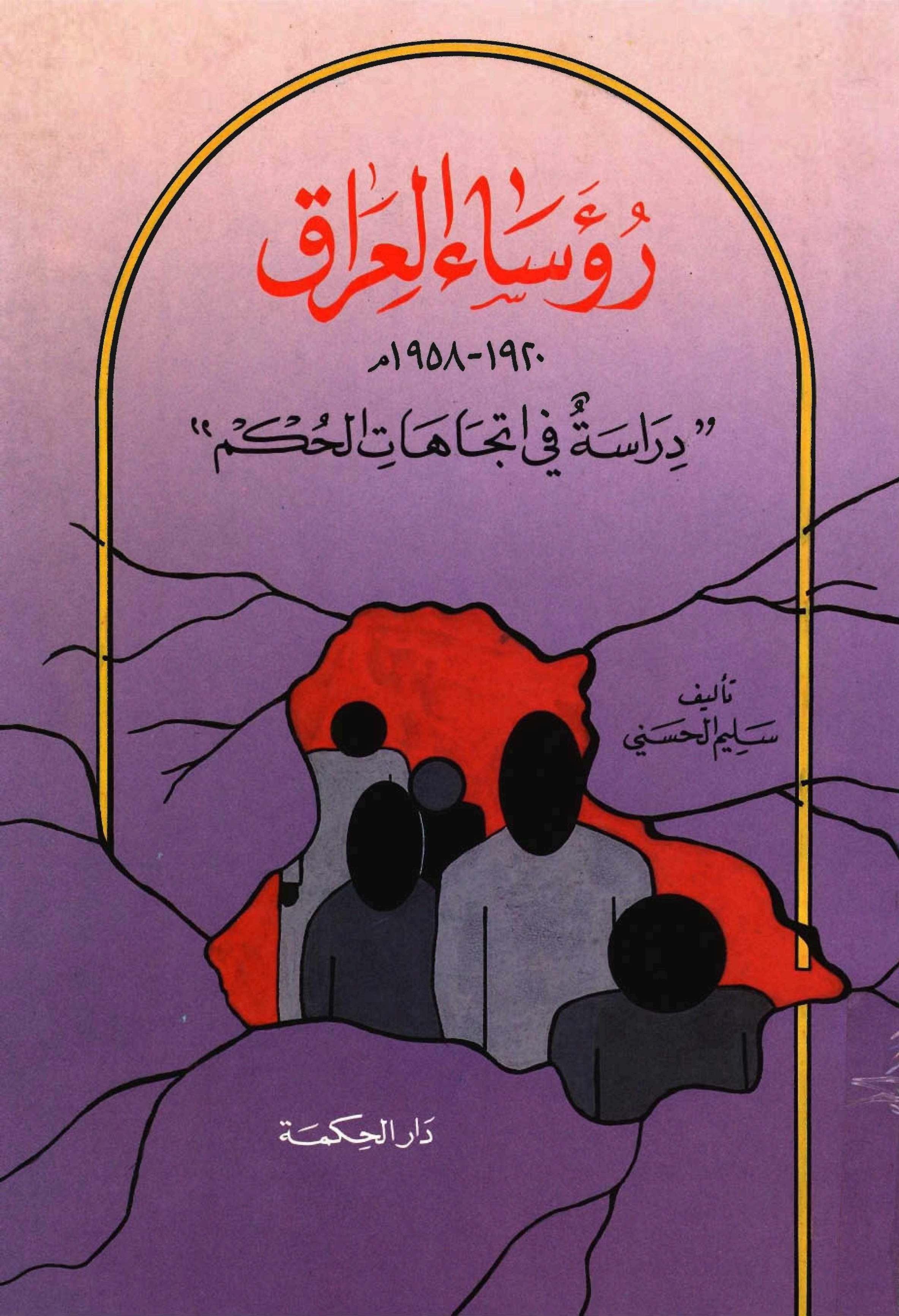

رؤساء العراق
١٩٢٠-١٩٥٨م
"دراسة في اتجاهات الحكم"
تأليف
سليم الحسني
دار الحكمة

رُؤَساءِ العراق



١٩٢٠-١٩٥٨م

"دراسة في اتجاهات الحكم"

تأليف

سليم الحسني

دار الحكمة

للطباعة والنشر والتوزيع

١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

الطبعة الأولى

DAR AL-HIKMA

Publishing and Distribution

88 Chalton Street London NW1 1HJ. Tel: 071 - 383 4037 Fax: 071 - 383 0116

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

مثلت الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠-١٩٥٨ حقبة متميزة في تاريخ العراق. فبدايتها نقطة تحول كبيرة في مسار الحياة العراقية حيث تولى ادارتها حاكم عراقي.. ونهايتها كانت نهاية الفترة الملكية وقيام النظام الجمهوري. وبين البداية والنهاية كانت الحياة العراقية تشهد متغيرات متسارعة ونقلات هائلة مسّت معالمها السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد اشترك في صياغة ما حدث فئات الشعب العراقي، مضافاً اليها الانكليز.

إن هذه المشاركة في السياسة لمزيج غير متآلف ولا متفق، أفرزت قلقاً واضطراباً إمتد من البلاط الى الشارع، في حركةٍ ذات اتجاهين.

وخلال تلك الفترة الطويلة الضاجة بالمتغيرات.كان ثمة ثابتان سارا حتى النهاية.. الملك والانكليز. فهما الرمزان اللذان بقيا على رأس الأحداث، وان تغيرت وجوه كل منهما بحكم الزمن.. فنظام الحكم ظل ملكياً متوارثاً في الأسرة الهاشمية.. والهيمنة السياسية بقيت لبريطانيا باشراف المندوب السامي ومن بعده السفير.

أما رؤساء الوزارات فكانوا يتبدلون بسرعة خالية من القانون والنظام والرقابة. فقد حكم البعض لأقل من شهر، وحكم الآخر لأكثر من سنتين. وتقلّد البعض الرئاسة لمرة واحدة، وتقلدها الآخر اضعافاً مضاعفة. كما ان انتهاء الوزارة كان يحدث بالاستقالة الطوعية او بالاكراه العسكري. واحياناً بكلمة رقيقة من الملك او باشارة غاضبة منه. وحدثت مرة واحدة بالانتحار.

ورغم ان السياسة العراقية كانت مصممة بشكل يخدم المصلحة البريطانية، إلا ان ذلك لا يعني ان رؤساء الوزارات كانوا جميعهم يمثلون حالة انكليزية على النمط الوظيفي. فلقد كان معظمهم يمارس دوره في الحكم انطلاقاً من رؤيته الخاصة في فهم المعادلة السياسية. وعلى هذا فان من الحالات النادرة في تاريخ الفترة الملكية، ان يتسلم رجل رئاسة الوزراء وهو لا يتحرك إلا بالتوجيه المباشر من قبل الملك او الانكليز، بمعنى انه لم يكن يمتلك القدرة على الفعل السياسي بكفاءته الشخصية.

لقد تميز معظم الذين شغلوا منصب الرئاسة، بسيرهم وفق خطوط عامة يؤمنون بها كطريق في العمل السياسي. بصرف النظر عن انسجام اهدافهم مع الانكليز او اختلافها عنهم. وحتى في بعض الحالات التي كانت السلطة تمثل طموحاً شخصياً فوق كل اعتبار لدى البعض، فان هؤلاء مارسوا الحكم استناداً الى فهم سياسي ملأ اذهانهم، وحاولوا ادارة شؤون الدولة على هذا الاساس.

إن فترة الحكم الملكي قدمت اتجاهات ذات اهمية كبيرة في اساليب الحكم، تمثلت في الاشخاص الذي تولوا منصب رئاسة الوزراء، فكان لقسم من تلك التجارب مما يمكن ان يوصف بالمدرسة السياسية في الحكم. وهذا ما حاولنا دراسته وتشخيصه في هذا الكتاب. فلم يكن غرضنا الوقوف مع المادة التاريخية، انما الاستناد الى حوادث التاريخ كدلالات موضوعية تبلور اتجاه الحكم عند رؤساء العراق.

والله ولي التوفيق وبه نستعين.

المؤلف

٨ تشرين الثاني ١٩٩١

عبد الرحمن النقيب

١٨٤٥-١٩٢٧

ليست الكفاءة السياسية هي التي جاءت به الى السلطة كأول رئيس وزراء للعراق، ولا حتى قربه من الانكليز، فالسياسة ابعد ميدان عن دائرة اهتماماته وهو الشيخ الكبير الطاعن في السن. ويكفي القول انه بعد تسنمه هذا المنصب، ارادت احدى الصحفيات الانكليزيات ان تجري معه لقاء صحفياً، فأبتدأها ناصحاً ان تتحدث بكل شيء عدا السياسة.

لم يعرف عنه انه رجل سياسة، انما وجه اجتماعي مرموق من خلال كونه رجل دين من سلالة عبد القادر الكيلاني ونقيب اشراف بغداد. ويومذاك كان لنقابة الاشراف شأن كبير في الحياة الاجتماعية العراقية. وتلك هي نقطة القوة في شخصيته والتي شخصها الانكليز، فوجدوا فيها المؤهل الافضل لأن يصبح صاحبها رئيس الحكومة العراقية المؤقتة.. واصبح.

*

وصيرورته رئيساً للوزراء يبعث على التأمل من زاويتين: الاولى، عبد الرحمن النقيب نفسه. والثانية، الانكليز الذين ارادوه.

فيما يتعلق به، فهو لم يكن راغباً في منصب الحكم. لقد كان يرى في هذا المنصب توهين لشخصيته الدينية الكبيرة ذات الاتباع الكثيرين، وتقليل من شأنه وهو الدرويش - كما يسميْ نفسه - صاحب السنين الثمان والسبعين بمتاعبها وامراضها. ولقد عبر عن ذلك بصورة قاطعة للمس بيل السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطانية. ففي ٦ شباط ١٩١٩م زارته هذه في منزله، ويومها كان الانكليز يفكرون بجعل العراق إمارة، وعرضت عليه المس بيل فكرة جعله اميراً على العراق فيما لو دعت الضرورة الى ذلك. فاجابها اجابة قاطعة،

حيث قال: «كيف يمكنك إلقاء مثل هذا السؤال عليّ؟ انا درويش، فهلا تعصمني عادتي هذه؟.. ان صيرورتي رئيساً سياسياً للدولة هي ضد أشد مبادىء عقيدتي تأصلاً. ففي ايام جدي عبد القادر اعتاد الخلفاء العباسيون استشارته كما تطلبين انت وزملاؤك مشورتي الآن، لكنه لم يوافق على الاشتراك في الشؤون العامة. وسوف لا اوافق أنا ولا أي احد من احفاده على ان نفعل ذلك. هذا جوابي من الوجهة الدينية. لكني سأعطيك جواباً يستند على اسباب شخصية، فانني متقدم في السن، وارغب في ان اقضي الخمس أو الست سنوات التي بقيت من حياتي في الدرس والتأمل، حيث انها مشغوليتي المستديمة.. سوف لا اتراجع عما قلته الآن حتى اذا كان في ذلك انقاذ العراق من الدمار التام»[١].

رغم هذا الموقف المسبق من الحكم والذي يشير الى قناعة تامة لا تقبل التراجع، لانها مستندة الى مبررات شرعية كما يفهمها النقيب، واخرى ذاتية هو أعرف بها من غيره. رغم ذلك فان الرفض تحول الى قبول.. وانعكس الموقف امام مرآة الذات، حيث وافق الرجل على ان يصبح رئيساً للحكومة العراقية، بعد لقاء السيد برسي كوكس معه في منزله.

أمر دون شك يبعث على الدهشة. غير ان هناك رأي يفسر سر هذا التحول بالقول، ان عبد الرحمن النقيب رجل شديد الاعتداد بنفسه وبالاشراف من ذوي الأسر المعروفة، ويرى انهم وحدهم الذين يجب ان تكون بايديهم مقاليد الامور. ثم انه كان يمقت علماء الدين ومراجع المسلمين الشيعة الذين اصدروا فتاواهم بمقاومة الاحتلال الانكليزي وقادوا ثورة العشرين في ٣٠ حزيران ١٩٢٠. من هذه الزاوية دخل اليه المندوب السامي، واعلمه ان عدم قبوله رئاسة الوزارة سيجعلها تصل الى ايدي اولئك الذين يكرههم[٢]. وعند هذه النقطة كان الخطير

في موقف الشيخ عبد الرحمن النقيب، حيث قرر استلام الرئاسة رغم كل شيء، ورضي ان يجلس على رأس الحكم مع انه رفض ذلك بالأمس بدافع الايمان.

هذا ما كان من أمره، اما الانكليز فان اختيارهم للنقيب يبعث على الاستفسار نظراً لبعده عن السياسة ولكبر سنه. وهما معوقان كبيران في تلك الايام، حيث كانت الثورة لا تزال مشتعلة في العديد من مناطق العراق، وهو ما يستدعي ان يكون رجل الدولة الأول حاذقاً ماهراً خبيراً في السياسة وفنونها، حتى يحقق رغبات الانكليز بدقة ودون نتائج عكسية.

لم تكن هذه الحقائق غائبة عن الانكليز. لكنهم كانوا بحاجة الى تهدئة الاوضاع السياسية في العراق. اما الاتيان برجل معروف بفنونه السياسية وقدرته على المناورة، فانه سيواجه معارضة الشعب العراقي المتزايدة، وسينظر الناس اليه على انه رجل بريطانيا الذي فرض عليهم، ليلتف على ثورتهم ويعزز المواقع الاستعمارية في العراق، لقد كان الانكليز بحاجة الى رجل يكون واجهة لتحركهم السياسي، ومن ورائه يمكن تهدئة الاوضاع، فهناك مخططات كبيرة لا يمكن ان تتحقق طالما ظل الاضطراب قائماً في الساحة العراقية.. انهم يريدون استبدال السيطرة المباشرة المتمثلة بالاحتلال العسكري، باخرى غير مباشرة تأخذ صورة الدولة، وتعطي مضمون الاحتلال. وللصورة الثانية مستلزماتها الضرورية التي تشتمل على رسم اسس الدولة الجديدة بالشكل الذي يضمن بقاء المصالح الانكليزية ان لم يكن زيادتها. لقد كانوا بحاجة الى رجل مرحلة.. مرحلة قصيرة محدودة يجتازون به صعوبات اليوم، ويثبتون في يومه مخططات الغد. وهكذا اختاروا عبد الرحمن الكيلاني (النقيب) لأن يكون رئيس الوزارة العراقية ورجل مرحلتهم.



الوزارة الاولى

اذا كان اختيار رئيس الوزراء قد خضع لاعتبارات السياسة البريطانية فان اختيار الوزراء سرى عليه نفس الاعتبار ايضا. فتعيين وزراء في بلد منتفض عملية صعبة، فضلاً عن كون بعض الصعوبات نجمت من الاشخاص المرشحين انفسهم. فبعضهم تحفظ في قبول المنصب الوزاري خوفاً من السقوط الجماهيري، لا سيما وان الوزارة الاولى كان واضحاً عليها انها تشكيلة بريطانية صرفة. وقد كانت هذه المسألة واردة حتى في حسابات الانكليز البارزين مثل جعفر العسكري الذي امتنع في البداية عن قبول وزارة الدفاع، محتجاً بما سيقوله الناس عنه، مع انه سار مع الانكليز منذ سنوات عديدة خلال الثورة التي قادها الشريف حسين ضد الدولة العثمانية عام ١٩١٦م، ورافق ابنه فيصل ودخل معه سوريا، وتولى منصب حاكم حلب في حكومة الملك فيصل[٣]. لكنه وافق بعد ان أصر الانكليز عليه بقبول المنصب الوزاري.

ومثل العسكري كان هناك العديد غيره. والذي أثار هذه المخاوف في نفوس هؤلاء، انهم لمسوا الفتور الجماهيري الواضح من تشكيل الوزارة، نتيجة معارضة علماء الدين لهذه الخطوة، واصرارهم على تشكيل حكومة ينتخب اعضاءها ابناء الامة في العراق[٤].

ليس التحفظ وحده كان يحول دون قبول البعض بالمناصب الوزارية، انما هناك من امتنع لانه يطمح في موقع اكبر. مثل طالب النقيب الذي انيطت به وزارة الداخلية، فاعترض اشد الاعتراض، لانه يرى في نفسه الافضلية على

الجميع. ولقد صارح الانكليز بذلك واخبرهم انه لا يقبل ان يكون في مرتبة ثانوية. لكنهم ارضوه باستجابتهم لشروطه في توفير اجواء التشريفات التي يريدها، وشغله منصب عبد الرحمن النقيب في حالة مرضه او وفاته(٥).

المهم تشكلت الوزارة النقيبية الاولى بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠، وقد ضمت عدداً كبيراً من الوزراء يبلغ مجموعهم (٢١) وزيراً. تسعة منهم شغلوا الوزارات الحكومية. واثنا عشر كانوا وزراء بلا حقائب(٦). لقد اراد الانكليز اشراك اكبر عدد من الشخصيات العراقية في هذه الوزارة، أملاً في تهدئة الاجواء السياسية المضطربة، وكسب ود قطاعات الشعب العراقي. حيث ركزوا على الوجهاء واصحاب النفوذ، كما انهم اخذوا بنظر الاعتبار الانتماءات المذهبية والدينية. فوزير الداخلية طالب النقيب ابرز شخصيات البصرة نفوذاً. ووزير المالية ساسون حسقيل يعتبر زعيماً للاقلية اليهودية في العراق، وكان وزير المال في الدولة العثمانية عام ١٩١٣. ووزير العدل مصطفى الآلوسي من عائلة معروفة. ووزير الدفاع جعفر العسكري كان له دور كبير في ثورة الشريف حسين. ووزير المعارف والصحة عزت الكركوكي ضابط كبير في الجيش العثماني. ومحمد مهدي بحر العلوم من عائلة علمية مشهورة في الاوساط الدينية. وعبد المجيد الشاوي كان محافظ بغداد. وحمدي بابان زعيم عشيرة كردية في السليمانية. وعبد الرحمن الحيدري وفخري جميل من اعيان بغداد. وعبد الغني كبة زعيم عائلة شيعية معروفة في بغداد. وعجيل السمرمد من مشايخ زبيد. ومحمد الصهيود شيخ ربيعة(٧).

كما هو واضح فان التشكيلة الوزارة خضعت لموازنة دقيقة. وكان على رئيس

الوزراء ان يتعامل مع هذا الخليط الذي اختاره الانكليز في رسم سياسة وزارته وخططها. والمسؤولية كبيرة والصعوبات كثيرة.

لم تكن رئاسة عبد الرحمن الكيلاني فعلية، انما هي رئاسة بالشكل. فلكل وزير مستشار بريطاني يعود اليه في الصغيرة والكبيرة، ولا يعتبر قراره نافذاً ما لم يوافق عليه المستشار البريطاني لوزارته. ومجلس الوزراء لا يتخذ قراراً الا بعد موافقة المندوب السامي. ورغم ذلك وافق الكيلاني على قبول المنصب، ورضي ان يكون الرئيس بالصورة للحكومة العراقية.

كانت أهم قضية امام الوزارة هي من يجلس على عرش العراق. ويومها كان هذا الموضوع حديث الاوساط السياسية والشعبية الاول والأخير. وقد توزعت الآراء على قسمين:

الاول: يرفع شعار العراق للعراقيين، وعلى رأسه طالب النقيب وعبد الرحمن الكيلاني وتوفيق الخالدي وحكمت سليمان.

والثاني: يرفع شعار ملوكية العراق وأحد ابناء الشريف حسين واقطابه جعفر العسكري ونوري السعيد وبصورة عامة اصحاب الاتجاه القومي. وقد كان علماء الدين اول من رفع هذا الشعار قبل ثورة العشرين، لكنهم رفضوه بعد تشكيل الحكومة المؤقتة، لانهم وجدوا ان الانكليز يريدون الالتفاف على ارادة الامة، وسرقة ثورتها.

بعد مناقشات طويلة داخل الحكومة البريطانية وقع الاختيار على فيصل لأن يكون هو ملك العراق، وهو ما اعلن عنه نهائياً في مؤتمر القاهرة الذي عقد في

آذار ١٩٢١م برئاسة ونستون وزير المستعمرات البريطاني. وبذلك اعلنت رغبة الانكليز في تنصيب فيصل بن الشريف حسين ملكاً على عرش العراق. فما هو موقف الكيلاني من هذا القرار؟

لقد اوضح الكيلاني رأيه في هذا الخصوص قبل انعقاد مؤتمر القاهرة بفترة طويلة. ففي مذكرة كتبتها المس بيل الى حكومتها في شباط ١٩١٩، ذكرت انها سألت نقيب اشراف بغداد عن رأيه في اسناد عرش العراق الى أحد ابناء الشريف حسين. فرد عليها قائلا: «اما بالنظر الى الحكومة العراقية، فان مقتي للادارة التركية الحالية معروف لديكم، إلا اني افضل عودة الترك الف مرة على ان ارى الشريف أو أحد انجاله يحكمون هذه البلاد»[٨].

هذا هو رأي الكيلاني السابق في ملوكية فيصل او اخوانه. أما في الفترة التي كثر فيها الحديث عن هذا الموضوع، فان الكيلاني راح يخطط مع اصحاب اتجاه العراق للعراقيين للحيلولة دون جلوس فيصل على العرش. يقول الشاعر العراقي معروف الرصافي: «كانت قد تألفت حكومة وطنية برئاسة النقيب – عبد الرحمن الكيلاني – وكان طالب باشا – النقيب – احد اعضائها، وكان كل واحد من هذين يطمح ان يكون ملكاً للعراق. ثم اتفقا ان يكون النقيب عبد الرحمن الملك على ان لا ينقل الملك منه الى اولاده»[٩].

اذن، فلقد دارت فكرة الملك في رأسه.. وراح يخطط لها مع اكثر شخصيات تلك الفترة تطلعاً للجاه والسلطان، الا وهو طالب النقيب الذي بذل كل ما بوسعه من أجل الفوز بالعرش. وربما رضي بان يكون الكيلاني هو الملك، لأن

في ذلك سبيلاً سهلاً، ثم انه في ايام حياته الاخيرة، فالعرش قريب من قبره. وعلى هذا فان فوزه بالعرش بعد الكيلاني مسألة لا تحتاج الى انتظار طويل.

وتزامناً مع عقد مؤتمر القاهرة، اجتمع عبد الرحمن الكيلاني مع طالب النقيب وحكمت سليمان وتوفيق الخالدي. وقرروا اصدار جريدة تنطق بلسانهم، اي تبشر بدعوة العراق للعراقيين. ويكون رئيس تحريرها الشاعر الرصافي. وبالفعل استدعوا الرصافي من القدس الى بغداد. وقدم الرصافي واجتمع بهم. لكن قبل ان يستكملوا حلقات مشروعهم، جاءت ضربة الانكليز القاتلة، حيث اعتقلوا وزير الداخلية طالب النقيب الذي وجد في الانكليز عقبة في طريق فيصل الى العرش. وقد تم اتخاذ قرار ابعاده في مؤتمر القاهرة، ونفذ عصر يوم ١٥ نيسان ١٩٢١.

ان هذه الخطوة قضت على مشروع الكيلاني وجماعته. والملفت للنظر ان الكيلاني لم يتخذ اي موقف حاسم ضد ابعاد طالب النقيب، رغم كونه شريكه الاقوى في المخطط.. وحليفه الاول في جعل العراق للعراقيين.. وولي عهده المقبل، ثم انه قبل كل هذا وذاك وزير داخليته والواجب ان يعترض او يطلب اعادته او يستقيل.

لكن موقفاً حاسماً مقبولاً لم يصدر عن عبد الرحمن الكيلاني. وترك شريكه وحليفه وولي عهده المقترح ينفى خارج العراق، دون ان يعارض او يشجب، واكتفى بان قال للوزراء الذين ناقشوا معه الحادث: «اوصيت ان يعاملوه باحترام وادب»(١٠).

الجواب يكشف عن تسليم الكيلاني للأمر الواقع الذي رسمه الانكليز. بل انه وطّن نفسه على السير ضمن خطوط هذا الواقع. ففي طريق قدوم فيصل الى العراق، ابرق والده الشريف حسين الى الكيلاني يوصيه بابنه، فسارع هو الى ارسال البرقية الجوابية التالية:

«لحضور صاحب الشوكة والعظمة جلالة الملك حسين سلطان الحجاز أيد الله شوكته.لقد اخذت بيد التكريم والاجلال، برقية جلالتكم المشعرة بتوجه سمو الامير، ذي القدر الخطير، الامير فيصل حفظه الله للعراق. وقد ابتهجنا سروراً من هذه البشارة، ودعونا له بالسلامة، وصرنا ننتظر قدومه ساعة فساعة شوقاً للقياه، فيمنه تعالى عند قدوم سموه نبادر الى القيام بالواجب علينا من خدمته، حيث اتحاد النسب والحسب القويمين يقضيان بذلك على الداعي. وأما الأمر السامي الملوكي لهذا الداعي، بالسعي جميعاً فيما يستلزم راحة البلاد، فهو واجب الامتثال على كل حال، لاقتضاء الحس الوطني، نسأل الله التوفيق»(١١).

واضح من البرقية ان الكيلاني تنازل عن مشروع العرش، وترك معارضة فيصل، ورضي بما يرسمه الانكليز. ولعله تعلم من درس طالب النقيب الكثير وبسرعة. فعمل خلاف قناعته السابقة في رفض ملوكية الشريف وابنائه الذين كان يفضل عليهم الاتراك الف مرة. اما خطته في ان يصبح هو الملك، فقد غابت عن ذهنه منذ غياب طالب النقيب عن العراق.. انه ادرك ان الانكليز لا يمكن ان يتساهلوا في هذه المسألة.

ليست تلك البرقية وحدها مؤشرا على تغيير موقف النقيب الكيلاني تجاه تنصيب فيصل، بل انه بعد وصول فيصل الى العراق ليمهد طريق صعوده الى العرش، اقام له الكيلاني حفلة تكريمية ضخمة في منزله يوم ٧ تموز ١٩٢١. وفي ١١ تموز اقترح في جلسة مجلس الوزراء المناداة فوراً بالامير فيصل ملكاً على العراق. وتصف المس بيل هذا التحول في موقف رئيس الوزراء، بانه قال لها : «.. اريد ان اخبرك بكل ما يجول في خاطري، فانا منذ مجيء السير برسي كوكس لم افعل بخلاف نصيحته او رغبة الحكومة البريطانية. واني حين علمت بان فيصل يصلح لأن يكون ملكاً، وان الحكومة المعظمة تؤيده، صممت ان اتجنب كل الاقاويل والاشاعات واقوم بنفسي لأعلن ملكيته في مجلس الوزراء. فقد تساءلت في نفسي: هل استشير السير برسي كوكس؟ فاجابني عقلي باني قد اصدرت قراري. واذا خالفني السير برسي فيه فاني لا استطيع تغييره. فانا رجل عجوز، وليس مسؤولاً إلا امام الله. ولهذا لم استشر احداً»(١٢).

لقد اصبح الكيلاني متحمساً لملوكية فيصل اكثر من الانكليز انفسهم، بعد ان كان اشد المعارضين له. والى هنا يكون الكيلاني قد سجل على نفسه موقفين منقلبين، الاول من مسألة الحكم، والثانية من ملوكية ابناء الشريف حسين.

ويبدو ان رئاسة الوزارة لم تعد مما يزهد به النقيب، كما كان يقول قبل فترة من استلامه السلطة، فلقد اخذ يتعامل مع الامور بشكل لا يغضب الانكليز، حتى لا يتنحى عن الرئاسة كرهاً. ترى، هل كانت ضربة الانكليز لطالب النقيب ضربة معلم؟.. أم ان الكيلاني تلميذ نبه؟...

* * * *

بعد تتويج فيصل

في ٢٣ آب ١٩٢١ نصّب فيصل ملكاً على العراق. وحسب الاصول الرسمية، قدم الكيلاني استقالة وزارته الى الملك فيصل في نفس اليوم [١٣]. وبعث بنسخة اخرى من الاستقالة الى المندوب السامي. مع ان هذه الخطوة لم تكن اصولية.

كان الملك لا يرغب في اسناد الوزارة الجديدة الى الكيلاني مرة ثانية، مبررا ذلك بانه يريد اسناد الوزارة لشخص غير متهم بممالأة الانكليز. وربما كان دافع الملك خلفية مواقف الكيلاني منه، واحتمال تقوية اتجاه (العراق للعراقيين) الذي ظل موجوداً في الساحة بعد تتويجه. غير ان المندوب السامي أصر على اعادة تشكيل الكيلاني للوزارة، فرضخ الملك لاصراره، وكلف الكيلاني باعادة تشكيل الوزارة، فشكلها في ١٢ ايلول[١٤]. ولم يكن له دور في تعيين الوزراء، انما اتفق الملك والمندوب السامي على هيئة الوزراء.

قبل تنصيب فيصل كان للكيلاني بعض الدور في سياسة العراق، من خلال علاقته بالمندوب السامي وبصفته الرجل الاول في الحكومة. أما بعد ان توج فيصل ملكاً، فان دور الكيلاني اقترب من الصفر، حيث كانت الشؤون السياسية تقرر بين دار الاعتماد البريطانية والبلاط، وبعد الاتفاق يوعز الى رئيس الوزراء باتخاذ القرار، وهو يستجيب طبعاً دون اعتراض. وبذلك اصبح شخصاً بروتوكولياً ليس اكثر. حتى انه لم يكن له رأي حاسم في ازمة وزارية حادة لفت وزارته، وربما كانت اخطر ازمة في حياته السياسية كرئيس لثلاث حكومات. وقد حدث ذلك عندما هاجم الوهابيون القبائل العراقية في الجنوب في ليلة ١١ آذار ١٩٢٢ وقتلوا (٦٩٤) شخصاً، ونهبوا اعداداً هائلة من

المواشي[١٥]. واثارت هذه الهجمة الوحشية مشاعر الشعب العراقي.. ومن المحتمل جداً ان يكون الانكليز اوعزوا الى ابن سعود لأن يشن غارته، حتى يعطي الانكليز للعراقيين درساً بأنهم بحاجة اليهم، وان الانتداب الذي يعارضونه، يوفر لهم الحماية من الاعداء والطامعين.

على اثر هذا الاعتداء، وما اعقبه من هياج الرأي العام العراقي، اراد الملك فيصل ان يستغل الحادث ليكسب ود رؤساء العشائر وزعماء العراق، خصوصاً وان علماء الدين اهتموا كثيراً بما حدث وعقدوا مؤتمراً ضخماً في كربلاء. فطلب الملك من مجلس الوزراء مناقشة تعزيز الدفاعات العراقية. لكن بعض الوزراء لم يبد تحمساً لهذه الرغبة، بل عارض في رأيه رغبة الملك، لأنهم اعتبروها بمثابة تحميلهم مسؤولية التقصير فيما حدث. مما اثاره واغضبه ووجه عتابه الى الكيلاني على موقف وزرائه واشار بضرورة تقديم هؤلاء الوزراء استقالتهم من الوزارة. وفي جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ آذار قدم خمسة وزراء استقالتهم وهم: ناجي السويدي وزير العدلية، عزت الكركوكلي وزير الاشغال والمواصلات، الحاج رمزي وزير الداخلية، عبد اللطيف المنديل وزير التجارة وساسون حسقيل وزير المالية. وفي ١ نيسان صدرت الارادة الملكية بقبول استقالة الاربعة الاوائل ورفض استقالة ساسون حسقيل[١٦].

هذه الازمة الوزارية لم يكن للكيلاني رأي فيها، في حين ان المسألة من اختصاصه. ورغم انه كان يؤيد بتحفظ هؤلاء الوزراء، الا انه ظل صامتاً لم يتخذ موقفاً ذا شأن لا على صعيده كرئيس للوزراء، ولا على صعيد الوزراء انفسهم. بينما كان المفروض ان يحدد رأيه من الاستقالة في القبول او الرفض، قبل ان تصل الى الملك.

* * * *

الكيلاني والمعاهدة

كانت الخطة البريطانية التي اريد تحريرها من خلال الوزارة، وانيطت بها مهمة تنفيذها، عقد معاهدة بين بريطانيا والعراق، تؤكد الانتداب البريطاني، وتعطيه صفة التحالف السياسي من خلال معاهدة ثنائية بين الطرفين. اضافة الى اجراء انتخابات المجلس التأسيسي الذي يتولى مسؤولية المصادقة على المعاهدة ووضع الدستور العراقي. وهما مهمتان كبيرتان واساسيتان في تلك الفترة. وكان الانكليز يدركون ان الاقدام على اي منهما من شأنه ان يثير المعارضة الجماهيرية بشدة، وان الوزارة التي تتبناهما ستحترق دون شك. ولعل هذا ما يفسر اصرار المندوب السامي على بقاء الكيلاني في الحكم، فهو كما ذكرنا رجل مرحلة.

لم يكن للكيلاني دور يذكر في المعاهدة، فقد كانت المفاوضات تجري بين السير برسي كوكس والملك فيصل بشكل رئيسي، اما مجلس الوزراء فكان دوره في هذه المسألة هامشياً.

ورغم هامشية دور الكيلاني فانه أيد المعاهدة، وراح يهاجم الشعب العراقي الذي عارض عقدها. ففي ٢٤ حزيران ١٩٢٢ نظم علماء الدين وفي مقدمتهم الشيخ مهدي الخالصي تظاهرة كبيرة سارت الى منزل رئيس الوزراء. واجتمع وفد من المتظاهرين به. فسألهم: «باسم مَن تحتجون؟».. اجابوه: «باسم البلاد». فغاظه الجواب، ونهض من مقعده، وهز عصاه في وجوههم غاضباً منتهراً قائلاً: «ومن انتم لتحتجوا باسم البلاد؟ انا صاحب البلاد، وانا اعلم منكم

بحاجات البلاد واغراضها. عودوا الى بيوتكم واشغالكم»(١٧).

في اليوم التالي أي ٢٥ حزيران وافق مجلس الوزراء على المعاهدة بشرط تصديقها من قبل المجلس التأسيسي(١٨).

لقد تبنى الكيلاني المعاهدة.. وحاول ان يمارس دوره السياسي بحسم في مواجهة المعارضة الاسلامية التي كانت تعم العراق. وقد انطلق في هذا الموقف من دافعين. الاول محاولة ارضاء الانكليز وكسب تأييدهم له، وهو في ذلك يكرر نفس الحماس الذي ابداه للمس بيل في مسألة ترشيح فيصل. والثاني الحس الطائفي الذي كان يسيطر على عقلية الكيلاني، فالمعروف عنه انه كان يكره الشيعة أيما كره. وحيث ان المعارضة كان يقودها علماء الدين الشيعة، لذلك فوقوفه ضدها بشدة، انما هو وقوف ضد الشيعة.

لقد قاده تحمسه هذا الى الاصطدام بالملك فيصل الذي كان يقدر خطورة المعارضة، فيحاول التقرب منها بطرقه الخاصة. ففي جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٩ آب ١٩٢٢، طلب وزير الداخلية توفيق الخالدي ان تجري امور الحكومة تحت اشراف الملك. فأيده الكيلاني قائلاً: «ان الزمن حرج الآن، وعلى ملك البلاد ادارة دفة السياسة العليا، وان ذلك غير مناف لاساس الحكم الدستوري، فجلالة الملك هو ملك البلاد وسيدها، ونحن تابعون له، ولا شك ان جلالته لن يضن على حكومته بالمعاضدة والمؤازرة لدفع مفاسد المفسدين». ثم اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي:

«بناء على ما سمع من الاشاعات التي نشرها بعض المتطرفين في العاصمة

والالوية، والتي سببت قلقاً وارتباكاً في بعض الاماكن، وما يخشى من تفاقم الامر اذا دامت الحالة على ما هي الآن، يطلب مجلس الوزراء من حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ان يؤازر حكومته المجدة في تمشية الامور على ما يرومه جلالته ويرضاه، ليظهر للشعب ان حكومة جلالته مستندة على مؤازرة جلالته»(١٩).

الخطوة دون شك ذكية فهي احراج للملك الذي اصبح امام موقفين، اما ان يستجيب لقرار مجلس الوزراء فتفشل خطته في التقرب من المعارضة. واما ان يرفض فتتأزم علاقته بالحكومة. لكن الملك فضل الخيار الثاني، فهو لم يكن راغباً في رئاسة الكيلاني منذ البداية.

غير ان عبد الرحمن الكيلاني واجه الموقف بجدارة. فعندما وصل جواب الملك برفضه تولي شؤون البلاد بشكل مباشر، على اعتبار ان الملك مصون غير مسؤول، استقال دفعة واحدة كل من: توفيق الخالدي وزير الداخلية، ساسون حسقيل وزير المالية، عبد المحسن السعدون وزير العدلية، جعفر العسكري وزير الدفاع، صبيح نشأت وزير الاشغال والمواصلات والسيد هبة الدين الشهرستاني وزير المعارف. وذلك في ١٤ آب ١٩٢٢.

عندما قدم هؤلاء الوزراء استقالاتهم، اقدم رئيس الوزراء على الخطوة الثانية وهي ذكية كالأولى، حيث رفض قبول استقالاتهم وكتب الى الملك فيصل يخبره باستقالة الوزراء ورفضه لها، ويطلب منه اصدار ارادة ملكية تؤيد ثقته به وبوزارته، مبرراً طلبه بان تأييد الملك يمثل دافعاً لاهتمام الوزراء بشؤون الوزارة.

غير ان فيصل تعامل مع هذه الخطوة بذكاء مقابل، فلم يرد على رسالة الكيلاني وظل صامتاً عن الجواب، وبذلك شعر رئيس الوزراء انه يقف في مواجهة المعارضة التي أظهر الملك نفسه بانه الى جانبها. فاضطر الى تقديم استقالته في ١٩ آب ١٩٢٢(٢٠).

الكيلاني.. مرة ثالثة

تشكيل الوزارة الجديدة كان حدثاً مهماً وخطيراً.. فمعاهدة ١٩٢٢ كان من الضروري ابرامها بشكل رسمي بين العراق وبريطانيا.. كما ان تشكيل المجلس التأسيسي الذي يصادق على المعاهدة، خطوة اساسية بالنسبة للحكومة وللانكليز، اي ان مهمة الوزارة الجديدة تتمثل بالدرجة الكبرى في اجراء انتخابات المجلس التأسيسي وجمعه.

لم يكن فيصل راغباً في الكيلاني، لكن الانكليز كانوا يريدونه، وقد حاولوا دعمه من خلال تشكيل حزب سياسي يسند الوزارة المقبلة، لا سيما وان المندوب السامي عطل الحزبين المعارضين، وهما الحزب الوطني العراقي وحزب النهضة العراقية، ونفى رجالهما خارج العراق. فكان الجو مهيأ للحزب الجديد. وبالفعل تألف الحزب الحر العراقي برئاسة محمود النقيب اكبر اولاد عبد الرحمن الكيلاني.

استجاب الملك فيصل لرغبة الانكليز، فكلف الكيلاني بتشكيل الوزارة، فشكلها في ٣٠ ايلول ١٩٢٢، من نفس الوزراء السابقين ما عدا السيد هبة الدين الشهرستاني. وقد جرى تعديل طفيف في توزيع المناصب، حيث تبادل السعدون والخالدي وزارتيهما.

في ١٣ تشرين الاول نشرت الوزارة المعاهدة العراقية - البريطانية بشكل رسمي. وبعد اربعة ايام حددت يوم ٢٤ من نفس الشهر موعداً للشروع في انتخابات المجلس التأسيسي[٢١].

خلال فترة حكم وزارته السابقة، جابه الكيلاني معارضة جماهيرية قوية نتيجة مفاوضات الحكومة مع بريطانيا بشأن المعاهدة، رغم انها جرت في ظروف سرية. اما في وزارته الثالثة فان الامور لا بد ان تجري في العلن، وهو ما جعل المعارضة الجماهيرية تزداد بشدة. وقد بلغت اشدها عندما اصدر مراجع الدين الشيعة فتاواهم بحرمة الاشتراك في الانتخابات، وقد الصقت صور فتاواهم على ابواب المساجد ووزعت في انحاء العراق. مما احرج الوزارة والملك والانكليز. اذ بات واضحاً ان الانتخابات لا يمكن ان تجري في ظل معارضة علماء الدين الذين استجاب لهم الشعب العراقي استجابة قوية، حتى ان اللجان الحكومية في المدن المقدسة والشيعية، استقال منها اعضاؤها، وفشلت دوائر الحكومة في تأليفها، لأن الموظفين التزموا بتفاوى العلماء. وكان نتيجة هذه المعارضة، ان فشلت الوزارة في اجراء الانتخابات وتعطلت اعمالها في هذا الاتجاه.

ينقل أمين الريحاني قولاً للكيلاني خلال زيارته له في تلك الايام:

«في البلاد وطنيون كثيرون، وكلهم رجال سياسة، ولكن ليس في رؤوسهم عيون تريهم ما هم فيه. اين هؤلاء من البلاد وأين البلاد منهم؟ كانوا بالأمس تحت اقدام الترك، واليوم يبيعون البلاد الى الترك بفلس لينتقموا ممن يظنونهم اعداءهم. نحن أخذنا الأمر على عاتقنا. ولا نسأل التوفيق من غير الله، ولا

نتوكل الا عليه سبحانه وتعالى. اما اجتمعت بالوطنيين يا افندي وسمعتهم يتبجحون؟ غدا تجتمع بكبارهم في كربلاء والنجف. نصف هذا الاجتهاد جهل، ونصفه عناد.. عند الانكليز العلم، وعندهم المال، وعندهم الحكمة. اما الوطنيون فأي شيء عندهم؟ هل هم يحبون البلاد اكثر منا وهي بلادنا قبل ان تكون بلادهم؟ واكثرهم لا يزالون من الاجانب»(٢٢).

اذن فرئيس الوزراء في غاية الألم من هذه الاوضاع.. انه يرى في الانكليز مستقبل البلاد.. وبدونهم لا تقوم لها قائمة. ولعل قناعته هذه ناشئة من كرهه للشيعة كما هو واضح من كلامه.. ومن حبه في البقاء في السلطة، وهو ما تعبر عنه المس بيل بالقول: «ان هناك امراً واحداً هو ان النقيب لن يتخلى عن رئاسة الوزارة، إلا اذا حمل ورجلاه الى الامام»(٢٣).

غير ان تعلقه بالسلطة مسألة لا تخصه وحده، فالقرار النهائي للانكليز، وهؤلاء لا يقيمون وزناً للمشاعر. لقد ارادوه رجل مرحلة. لكنه بدا واضحاً عليه انه اقل من المرحلة.. كانت امامه خطوة مهمة يجب ان يحققها وتنتهي خدماته، لكنه لم يستطع ان يحمل رجلي وزارته لقطع هذه الخطوة، وبذلك استنفد اغراضه قبل الموعد المقرر. وعرف الحقيقة.. فقدم استقالته في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢.. وسارع الملك فيصل الى قبولها(٢٤).

بعد استقالته لم يكن له دور في السياسة، واختفى من عالمها بعد ان ادخله الانكليز فيها دخولاً طارئاً.

الهوامش

(١) د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦، ص٢١.

(٢) المصدر السابق، ص٢٢ – ٢٣.

(٣) د. عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ص

(٤) عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، ص

(٥) علي الوردي، المصدر السابق، ص٢٤.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص٨ – ١٠.

(٧) عبد الله النفيسي، المصدر السابق، ص١٦٦ – ١٦٧.

(٨) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٣٤.

(٩) عبد الغني الملاح، المصدر السابق، ص١٩.

(١٠) علي الوردي، المصدر السابق، ص٦٩.

(١١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٣٤.

(١٢) علي الوردي، المصدر السابق، ص٩٨.

(١٣) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٤٩.

(١٤) المصدر السابق، ص٥٣.

(١٥) المصدر السابق، ص٥٩.

(١٦) علي الوردي، المصدر السابق، ص١٣٤ – ١٣٨.

(١٧) المصدر السابق، ص١٧٤ – ١٧٥.

(١٨) احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢-١٩٣٢)، ص٦٠.

(١٩) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٨٧.

(٢٠) المصدر السابق، ص٨٩ – ٩١.

(٢١) المصدر السابق، ص١٠١، ١١١.

(٢٢) امين الريحاني، ملوك العرب، ج٢، ص٣٩٧.

(٢٣) علي الوردي، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٢٤) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١١٥.

عبد المحسن السعدون

١٨٧٩-١٩٢٩

بدايته تختلف عن نهايته.. وانتماؤه الاسري بمثابة شهادة كفاءة مهد له السبيل الى مراكز السياسة والحكم.

بدأ ضعيفاً لا يلفت اليه الانظار، فلا قوة الطرح ولا ابداء الرأي مما يميزه.. وانتهى قوياً في حسمه للامور، يعتمد القوة اسلوباً لحكمه، والصرامة خياراً افضل لفرض سياسته. وبين بدايته كنائب عن لواء المنتفق في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩٠٨[1]، وبين نهايته كرئيس للوزراء، طريق طويلة.. لكنها لم تكن متجانسة في خطها الفكري وانتماءاتها السياسية. فالخطوات الاولى بدأت في عضويته في جمعية الاتحاد والترقي. وخطوات الوسط بدأت في انتمائه للانكليز، وهو تحول كبير في السيرة والسلوك. بل ان حياته بشكل عام مرت بهذه النقلات غير المتجانسة، فبعد تخرجه من الكلية العسكرية في اسطنبول التي دخلها لانه ابن فهد السعدون شيخ العشيرة، جعله السلطان عبد الحميد الثاني ضمن مرافقيه، ورقاه من رتبة ملازمٌ ثان الى رتبة مقدم. وهي قفزة ضخمة في التسلسل العسكري. غير انه فقد الرتبة وعاد الى درجته العسكرية الاولى بعد انقلاب الاتحاديين على السلطان عام ١٩٠٨. وبعد فترة وجيزة انضم الى الاتحاديين اعداء السلطان، فجعلوه نائباً في مجلس المبعوثين. لكنه لم يبد اي جدارة.. لقد كان صامتاً داخل المجلس، لا يعرف منه غير توقيعه على مقررات المجلس ضمن بقية التواقيع. وانتهى العهد العثماني، فتقرب من الانكليز أعداء الاتراك، وقربوه منهم.

وعلى هذا فان محطات حياته لم تكن نسقاً واحداً، ولا حتى متشابهاً، فقد تنقل على انتماءات متعادية وحضي بقبولها ورضاها، لكنه الرضا الذي لم يدم

طويلاً لاسباب مختلفة، حتى كانت التجربة الاخيرة مع الانكليز ومع حزبه ومع زوجته، فانهى كل ذلك برصاصة من مسدسه.

قلنا انه بدأ ضعيفاً وانتهى قوياً. واذا اعتبرنا انتماءه للانكليز المرحلة الاخيرة من حياته السياسية، فهو آنذاك قوي وليس كالسابق. وهذا ما كان يريده الانكليز في تلك الفترة. حيث كانوا بصدد خلق توازنات داخل السياسة العراقية تحكم رجالهم الموزعين على درجات متعددة في سلم السلطة والسياسة. والسعدون احد تلك النقاط. وفي ضوء هذا الاعتبار كان اختيارهم موفقاً ودراستهم لشخصية السعدون صحيحة. فلقد كان من اجلهم مستعداً للوقوف في وجه اي رجل سياسة حتى الملك نفسه.. وكان من اجل خدمتهم مستعداً للتصدي لاي معارض حتى مراجع الدين انفسهم. وذلك ما يريده الانكليز، فهو من جانب حجر ارْتكاز في معادلة التوازن، ومن جانب آخر رجل هراوة وعنف.

في الوسط الحكومي تمثلت قدرة السعدون في مواجهة رجال الحكم بعد ان صار وزيراً للعدلية، اثر استقالة اكثرية الوزراء في الوزارة النقيبية الثانية والتي اشرنا اليها في السابق. فخلال وزارته هذه كانت يعتمد اسلوب الحزم والقوة، واحياناً تتعارض رغبته مع رغبة الملك(٢).

وفي اجواء المعارضة، اثبت للانكليز انه قادر على مواجهة المعارضين. فعندما نوقشت الصيغة النهائية للمعاهدة العراقية - البريطانية في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٢٢، كان السعدون اول المتكلمين وكان

متحمساً لقبول المعاهدة. في حين كان بقية الوزراء متحفظين بعض الشيء لخوفهم من المعارضة الشعبية التي يقودها علماء الدين، او كان بعضهم معارضاً. وفي تلك الجلسة كان الوزراء ينظرون الى وزير التجارة جعفر ابو التمن، لانهم يعرفون توجهاته الاسلامية وعلاقاته الوثيقة بعلماء الدين، لذلك كانوا خائفين منه، اما السعدون وساسون حسقيل فلم يسري اليهما هذا الخوف(٣).

ان هذه المواقف كانت ورقة تزكية مهمة لأن يعلق عليه الانكليز الآمال في تنفيذ المهمات الصعبة. فتغيرت حقيبته الوزارية من العدلية الى الداخلية في الوزارة النقيبية الثالثة. حيث كان امام هذه الوزارة ان تباشر في اجراء انتخابات المجلس التأسيسي، رغم المعارضة الاسلامية التي تقف في وجه الحكومة، وتجعل فرص نجاحها محدودة جداً.

حاول السعدون بصفته وزيراً للداخلية ان يهيء الاجواء لاجراء الانتخابات، غير ان تصدي مراجع الدين وعلماؤه، واصدارهم فتاوى بحرمة الاشتراك في الانتخابات، احرج الوزارة لدرجة الفشل. وتقدم هو طالباً من مجلس الوزراء استخدام القوة والشدة ضد القائلين بمقاطعتها. لكن اقتراحه لم يلق موافقة المجلس، مما حدا به للاستقالة في ٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ من الوزارة(٤).. استقال محتجاً على الوزراء عدم قبول اقتراحه.. انه يريد الشدة، وهم مترددون. وبهذا سجل السعدون موقفاً آخر لصالحه، وجعل صفحته بيضاء عند الانكليز، فتعلقت به انظارهم، ووجدوا فيه رجل المرحلة المطلوب.

ثمة مشجعات اخرى وجدها الانكليز فيه. فهو صلب في رأيه، متمسك بقناعته، لا يتراجع عن قراره، ولا يثنيه عنه رد فعل معاكس او ما يمكن ان

تصنعه المعارضة. ثم ان تصوراته حول السياسة العراقية تتلخص في ضرورة الاعتماد على بريطانيا، وان وجود الانكليز في العراق وحده الذي يبعد عنه مخاطر الاعداء المحيطين. ولو انسحبوا من العراق لابتلعه اعداؤه.

هكذا كان يفهم واقع السياسة في العراق.. وتلك هي نظريته التي يعمل وفقها. وهي طريقة فهم يتمنى الانكليز لو انها ملأت رؤوس الجميع، اذن لطاب لهم المقام في العراق دون مشاكل.

وبعد هذه المؤهلات فأي مرشح اقوى منه ليكون رئيساً للوزراء في سخونة الاجواء وقلق الساحة أيامذاك؟

دار الاعتماد البريطانية تراه ولا ترى سواه. لكن الملك فيصل لم يرغب فيه، فهو ليس من رجاله. ويريد جعفر العسكري صاحبه المقرب. غير ان القرار الاخير لدار الاعتماد. فاختارت السعدون، ووافق الملك.

* * * *

على رأس الحكومة

في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ شكل عبد المحسن السعدون وزارته الاولى. وقد حاول ان يجعلها متوازنة في تركيبتها، ليتسنى لها خوض المعركة مع المعارضة. لذلك ادخل فيها نوري السعيد لقربه من الملك فيصل. كما اراد ان يشرك فيها عبد المحسن شلاش لقربه من علماء الدين في النجف وصلته الوثيقة بزعماء

الفرات الاوسط. لكنه رفض المنصب الوزاري. فاعاد المحاولة مع عبد الحسين الجلبي القريب من الشيخ مهدي الخالصي اقوى مراجع الدين في المعارضة السياسية[٥]. فوافق الجلبي، غير ان خطة السعدون فشلت. لأن الوزير الشيعي هذا سقط في عين الشيخ الخالصي، فسقط جماهيرياً.

كان الغرض الاول والاخير من وزارة السعدون الخروج من الازمة التي ولدتها المعارضة الاسلامية وتأليف المجلس التأسيسي. وهي المهمة الشاقة التي لا ينكرها أحد. وقد ارتبطت شخصية السعدون السياسية الى حد كبير بهذه المهمة، حيث استطاع ان يخرج الحكومة من ازمتها الخانقة، بعد تعامل مع المسألة بدقة. فقد قرر ان يتولى هو وزارة الداخلية بدلاً من ناجي السويدي، حتى يصبح قريباً من اجواء العملية الانتخابية ويشرف عليها مباشرة. وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣ تولى وزارة الداخلية[٦].

من هنا تبدأ عملية السعدون.

كانت الدوائر الحكومية في مختلف انحاء العراق قد توقفت عن القيام باي عمل في التمهيد للانتخابات. فدرس السعدون هذا الفشل ونظر الى واقع السياسة التي تمر بها الحكومة في تلك الفترة، ورأى انها تقف امام ثلاث حقائق:

الاولى: معارضة قوية يتزعمها علماء الدين ويستجيب لها الشعب بكل تفاعل. وهي ليست حدثاً طارئاً، انما حقيقة كبيرة لها جذورها العقائدية والتاريخية.

الثانية: تطور قضية الموصل في مؤتمر لوزان المنعقد في تشرين الثاني ١٩٢٢، ومطالبة تركيا بولاية الموصل، وعدم التوصل الى حل مقبول. بل ان

الاجواء كانت متوترة حتى ان شن تركيا الحرب على شمال العراق كان امراً وارداً. وقد زاد في خطورة الاوضاع، اصدار مراجع الدين (الشيخ محمد حسين النائيني والسيد ابو الحسن الاصفهاني والشيخ مهدي الخالصي) فتاوى تحرم حرب العراق ضد الاتراك فيما اندلعت الحرب[٧].

الثالثة: سقوط وزارة العمال البريطانية وفوز المحافظين، وتصاعد الحديث في الاوساط البريطانية حول ضرورة جلاء القوة الانكليزية عن العراق لتخفيض النفقات المالية المترتبة على وجود القوات في العراق.

هذه الحقائق الثلاث لم تكن امام السعودن وحده، انما امام الانكليز ايضاً، فهم معنيون بالمسألة اكثر منه لا سيما فيما يتعلق باوضاعهم الداخلية.

*

في البداية تقرر تخفيف حدة المعارضة عن طريق تقليص مدة معاهدة ١٩٢٢ من عشرين عاماً الى اربع سنوات، تبدأ من عقد معاهدة صلح مع تركيا. وذلك في بروتوكول إلحق بالمعاهدة ووقع في نيسان ١٩٢٣ بين السعدون والمندوب السامي[٨]. وكان الغرض من وراء ذلك تحقيق مكسبين، الاول في بريطانيا حيث تهدأ الاحتجاجات هناك. والثاني في العراق حيث كان متوقعاً ان تهدأ حدة المعارضة الجماهيرية، على اعتبار ان تقليص مدة المعاهدة، يعني تقليل الانتداب من عشرين سنة الى اربع سنوات، وهو اجراء من شأنه ان يرضي المعارضة التي رفضت معاهدة ١٩٢٢ لانها تربط بالانتداب. وترفض انتخابات المجلس التأسيسي لانه سيصادق على المعاهدة المنبوذة. صحيح ان الانتداب لم ينته بالبروتوكول الجديد، إلا انه قلل الفترة الانتدابية الى الخمس. كما ان تعليق بداية هذه الفترة بعقد معاهدة صلح مع تركيا سيساهم - حسب

تصورات الانكليز والسعدون - في التقريب بين الاوساط الشعبية وبين الوزارة، ويجعلها تتعاطف مع برامج السياسة الحكومية، على اعتبار ان الاسراع في حل مشكلة الموصل، يصب في صالح الشعب، لان فترة الانتداب الجديدة تبدأ من حيث تنتهي المشكلة السابقة.

غير ان هذه العملية الطويلة اثمرت في بريطانيا، لكنها لم تثمر في العراق فلقد كشف العلماء ومراجع الدين الغرض من لعبة تعديل المعاهدة واضافة البروتوكول الملحق، واوضحوا ان عملية تمهيد لاجراء الانتخابات. لذلك أصدروا فتاواهم مجدداً بتحريم الاشتراك في الانتخابات وذلك في مايس١٩٢٣(٩). وهكذا فوت علماء الدين الفرصة على الانكليز والحكومة للالتفاف على المعارضة.

حتى هذه النقطة كان السعدون بعيداً عن العنف، الا انه بعد ان واجه الفشل عاد الى تفكيره القديم وقرر استخدام الاسلوب العنيف في سياسته. لكن الملك فيصل والانكليز لم يكونوا مقتنعين بما يريده السعدون، خوفاً من اندلاع ثورة جديدة. ومع ذلك قرر رئيس الوزراء الشروع في اجراء الانتخابات واستخدام القوة ضد المعارضين.

عندما شرع السعدون في اجراء الانتخابات واجه المعارضة الاسلامية كما واجهتها الحكومة من قبل، غير انه خطط لتوجيه ضربته الى قيادتها المتمثلة بمراجع الدين، وقد اعتزم القاء القبض على الشيخ مهدي الخالصي باعتباره يمثل اشد المراجع المعارضين للانتخابات واكثرهم نشاطاً. وهي خطوة خطيرة

بدون شك، ولخطورتها قرر الملك فيصل مغادرة بغداد في جولة للمناطق الجنوبية، ليهديء معارضة رؤساء العشائر ويكسبهم الى جانب الحكومة، ومن جانب آخر حتى يظهر نفسه بانه غير مشترك في عملية اعتقال الشيخ الخالصي.

في مساء ٢٦ حزيران ١٩٢٣ داهمت قوات الشرطة منزل الشيخ مهدي الخالصي في الكاظمية. ونفته الى الحجاز[١٠]. وقد اتخذت الحكومة اجراءات امنية مشددة حيث حاصرت مدينة الكاظمية بقوات عسكرية مكثفة تحسباً للطوارئ. كما نفت الحكومة بعد ذلك عدداً من كبار العلماء الى ايران على رأسهم السيد ابو الحسن الاصفهاني والشيخ حسين النائيني.

الخطوة جريئة شرسة.. لكنهُ نفذها .. وبذلك يكون عبد المحسن السعدون اول رئيس وزراء عراقي تجرأ على قدسية علماء الاسلام واستهان بمشاعر المسلمين. وحصل لقاء ذلك على ورقة تزكية اخرى، لقد نفذ ما كان يريده الانكليز وبحماس كبير. لكن ذلك لا يعني انه قضى على المعارضة فالانتخابات جرت باسلوب غير قانوني وسط تهديد السلطة واجراءاتها الارهابية ووسط معارضة ظلت مستمرة.

لقد نجح السعدون في انجاز المرحلة الاولى من الانتخابات في تشرين الاول بانتخاب المرشحين الثانويين، واخذ يستعد لانجاز المرحلة الثانية والنهائية لكن وقبل ان يبدأ عملية الانتخاب انطلقت مجدداً الدعوات لمقاطعتها بشكل اقوى مما كانت عليه في المرة السابقة. وقد حملت فتاوى العلماء التي اعيد

استنساخها، والتي تحرم الاشتراك في الانتخابات. وساهمت هذه المعارضة في عرقلة عملية الانتخاب وخلق جو من العداء الشعبي الواسع للحكومة التي اصبحت في وضع حرج يزداد صعوبة(١١).

كان أمل السعدون وحلمه الكبير ان ينهي المرحلة الثانية من الانتخابات لكن المعارضة الاسلامية استطاعت ان تنهيه، حيث عجز عن استكمال العملية الانتخابية. وبذلك عاد فواجه الفشل. كما ان سياسته جعلت منه رئيس وزراء مرفوض جماهيرياً وبشكل مخيف. مما جعل الملك فيصل يحاول انهاء فترة حكمه، فاستغل الازمة الاقتصادية الخانقة في العراق، وراح يوجه اتهامه للوزارة، حتى شعر السعدون انه لم يعد مرغوباً فيه فقدم استقالته في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣ ووافق عليها الملك في نفس اليوم(١٢).

حاز السعدون على لقب رجل الازمات، لكنه لم يحز على لقب الرجل المقرب. فقد كانت مهمته ان يكون وسيلة سياسية تعالج من خلالها الازمات الملتهبة التي تحتاج الى قوة لاطفائها. وعليه فان دوره في السياسة وموقعه في الحكم يعتمد على الازمة ودرجة اشتعالها.. انه رجل حريق.. واذا ما انتهى الحريق انتهى دوره، وتلك ظاهرة متميزة في السياسة العراقية فالانكليز رتبوا رجالهم على انهم رجال مراحل.

ومن هنا فان السعدون انهى دوره السياسي، وانتهت بذلك مهمته. صحيح انه لم يحقق حلمه في جمع المجلس التأسيسي، لكن خطوته في اجراء المرحلة الاولى ليست بالعملية اليسيرة، انها انجاز كبير. ولكنه لم يعد صالحاً للحكم

فترة اطول، لان بقاءه قد يتسبب في تزايد حدة المعارضة، والأفضل انهاء خدماته مؤقتاً. وهو ما حدث.

ابتعدالسعدون عن رئاسة الوزراء، لكنه لم يبتعد عن السلطة، فعندما تشكل المجلس التأسيسي في ١٧ آذار ١٩٢٤ على عهد وزارة جعفر العسكري، انتخب رئيساً للمجلس، وانتخابه لم يخل من صعوبة، فلقد حاول الملك فيصل ان يوعز الى النواب الذين يعتمد عليهم بعدم انتخابه، لانه كان يشك في ولائه للعرش. لكن الانكليز اكدوا ولاءه، فتراجع الملك عن موقفه وانتخب السعدون رئيساً للمجلس.

وعندما شكل ياسين الهاشمي وزارته خلفاً لجعفر العسكري، اشرك عبد المحسن السعدون وزيراً للداخلية. غير ان الاختيار لم يكن موفقاً، حيث كان بينهما شديداً، مما اثر على التشكيلة الوزارية حتى اضطرت الوزارة الى تقديم استقالتها في ٢١ حزيران ١٩٢٥. ويقول السيد هنري دوبس المعتمد السامي الذي خلف برسي كوكس: «استقالت الوزارة الهاشمية بسبب الخلاف في الرأي بين رئيسها ياسين باشا الهاشمي ووزير الداخلية عبد المحسن بك السعدون، اذ شعر الوزراء بعدم امكان شخوصهم امام مجلس الامة على شكل وزارة متحدة في الرأي»[١٣].



الوزارة الثانية

في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ شكل عبد المحسن السعدون وزارته الثانية. ويبدو انه اراد هذه المرة ان يمسك خيوط السياسة العراقية اكثر من ذي قبل. فاستغل تشكيل البرلمان العراقي الذي تم على عهد الوزارة الهاشمية، وكان للسعدون الدور الاكبر في فوز النواب الموالين له. واراد ان يدعم سلطته من خلال البرلمان، وهو ما جعله يسعى لاحكام سيطرته عليه عن طريق ضم الاكثرية الموالية في حزب سياسي ألفه قبل يوم واحد فقط من افتتاح البرلمان، اي في ١٥ تموز ١٩٢٥. واطلق عليه اسم حزب التقدم حيث تولى رئاسته[١٤].

بهذه الخطوة يكون السعدون اول رئيس وزراء يفتتح طريق الاحزاب الحكومية البرلمانية في العراق، ولعله ادرك خطورة الايام التي ستشهدها وزارته لا سيما وانه مصمم على تطبيق المعاهدة العراقية - البريطانية، فوضع في ذهنه احتمال قيام معارضة شديدة ضده، وشخص خصومه السياسيين الذين قد يواجهونه بقوة داخل قاعة البرلمان.

لقد ادرك ذلك، فقرر الاحتياط مسبقاً، وليس هناك اقوى من الحزب السياسي في مواجهة التحديات.

كان السعدون يريد ان يجعل المجلس النيابي بمثابة مجلسه، ولذلك نرى ان رئيس المجلس ونائبيه وكاتبيه كلهم من مرشحي حزب التقدم، كما انه لم يفسح المجال امام اي محاولة لاضعاف هيمنته على المجلس. فعندما حاول نائبا المنتفك الشيخ محمد باقر الشبيبي والسيد عبد المهدي تأسيس حزب سياسي

في آب ١٩٢٥، ثار غضبه، واتهمهما بانهما مفسدان يريدان بث التفرقة بين السنة والشيعة.

والواقع ان اتهامه هذا لا يمت الى الحقيقة بصلة، انما الدافع الصحيح من وراء هجمته، تكمن في خوفه من عودة القوة الى المعارضة الاسلامية والتي تتمثل في علماء الدين ورجال الشيعة. وهو ما عبر عنه صراحة في كتاب ارسله الى الملك فيصل في ٢٠ آب ١٩٢٥ يقول فيه: «**كنت عرضت لجلالتكم** في السابق ان بعض نواب الجعفرية ساعون الى تأسيس حزب سياسي وتوسيع اشتراكهم في ادارة الحكومة. والآن قد حصلت لي القناعة ان ليس في هذه التشبثات ما يوجب القلق»(١٥).

خوفه من معارضة الشيعة هو السبب وليس حرصه على وحدة الصف. انه يدرك ان الحزب السياسي لا يمكن السيطرة عليه فيما لو كان معارضاً حقيقياً. لذلك فان صلابته هذه اختفت امام تشكيل ياسين الهاشمي – خصمه ومنافسه – حزب الشعب في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ من الاقلية البرلمانية. لانه يجد في هذا الحزب معارضة تتحرك وسط توازنات السياسة العراقية وداخل قاعة البرلمان، فلا امتداد لها في الخارج.

لكن اجراءات السعدون في السيطرة على المجلس النيابي لم تثمر. فبعد فترة وجيزة ادرك انه بدأ يفقد سيطرته على المجلس، وحتى على اعضاء حزبه. مما اضطره ذات مرة –ولم يمض على اجتماعات البرلمان سوى اقل من شهرين – الى التهديد باستقالة الوزارة اذا استمرت المعارضة البرلمانية على حالها، وكان

موضوع الخلاف يومها التصديق على لائحة مالية.

لقد شعر السعدون ان المجلس الذي عقد عليه الآمال لم يعد كما اراده ذراع وزارته وسندها. لذلك نراه يطلب من الملك تأجيل اجتماعاته الاعتيادية لمدة شهر أو شهرين، لانه كان مشغولاً بقضية الموصل، ويريد ان يصل الىَ حل حاسم بشأنها قبل ان تبدأ اجتماعات المجلس الاعتيادية، لكي يتحاشى المعارضة البرلمانية التي ستسأله عن سياسته حول الموصل، وماذا قدم لها في طريق الحل. فقضية الموصل ورقة ضغط قوية لا يتردد خصومه عن التلويح بها. وهو ما جعله يتجنب الخوض فيها خلال اجتماعات المجلس رغم إلحاح نواب المعارضة على ذكر تفصيلاتها، الا انه كان يجيب: «لا ارى الآن من المناسب اجراء مناقشة في هذا الخصوص، اذ ان المصلحة العامة تقضي بتأجيل ذلك الى وقت آخر»[١٦].

كانت المسألة المهمة في وزارة السعدون، عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، وهي في حقيقتها تمديد لمعاهدة ١٩٢٢. وقد اراد السعدون ان يخفف الانكليز من بعض بنودها، لأن الشعب العراقي يعارضها بشدة، ولانه سيواجه صعوبات كثيرة داخل البرلمان. غير ان الانكليز رفضوا طلبه. وحين تيقن بانهم لا يتراجعون عن موقفهم، قدم استقالته للملك فيصل، لكن الملك رفض الاستقالة. فلقد كان السعدون يومذاك رجل مرحلة، ولا بد ان تعقد المعاهدة على يديه. وربما كان وراء اصرار الملك على ابقاء السعدون، انه لم يرد اسقاط رجاله جماهيرياً. فعقد المعاهدة بمثابة تسقيط لكل من يضع توقيعه على اوراقها. وعلى هذا تقرر ان يكون عبد المحسن السعدون هو الاسم الذي يذيل نهاية

المعاهدة. وبالفعل سار رئيس الوزراء في درب المعاهدة. وبعد جدال طويل ومناقشات ساخنة، تمت الموافقة عليها في جلسة البرلمان يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦، بعد ان انسحب النواب المعارضون من الجلسة(١٧).

تسرب الى نفس السعدون القلق من المجلس، وتحول يقينه بولاء النواب اليه، الى شك وريبة، فمصدر القوة الذي اراده سنداً لوزارته، اصبح عامل ضعف. وتكشفت الحقيقة القاسية امام عيني السعدون مرة واحدة في جلسة يوم ١ تشرين الثاني ١٩٢٦. حيث كان مقرراً انتخاب رئيس جديد للمجلس. فرشحت الوزارة حكمت سليمان وزير الداخلية، غير ان الاكثرية البرلمانية انتخبت رشيد عالي الكيلاني.

لم يتحمل السعدون الصدمة.. لقد فقد الاكثرية، وعليه اصبح بدون حماية، فوجد نفسه لا يقوى على الحكم.. او انه على الاقل لم يعد قادراً على الاستمرار في ظل انقلاب الموازين التي اعتمدها وارادها ان تكون حقائق ثابتة تخدم سياسته. فقدم استقالته في نفس اليوم، وذكر في كتاب الاستقالة ان عدم تمتعه بالاكثرية البرلمانية يحول دون تمكنه من تسيير الامور الحكومية(١٨).

لقد بلغ عبد المحسن عند هذه النقطة النهاية في طريق السلطة. وكان عليه ان يدرك ذلك قبل ان يواجه الحقيقة فيضطر للانسحاب مهزوماً. انه وكما قلنا اكثر من مرة رجل مرحلة.. وبالاتفاق على المعاهدة انتهت مرحلته، مثلما انتهت مرحلة له سابقة عندما اجرى انتخابات المجلس التأسيسي. غير انه لم يكتشف هذه الحقائق. ان بريق السلطة بقدر ما يجعل الحاكم حذراً متيقظاً على الدوام،

فانه ايضاً يحجب عنه رؤية نفسه، وتقدير موقعه على ضوء المستجدات.

ان طريقة السعدون في الحكم تقوم على اساس امتلاكه عناصر قوة مرتبطة به مباشرة. وكان يتصور ان هذه العناصر التي يضعها بنفسه ستكون الجدار الذي يحميه من عواصف الخصوم، والسلاح الذي يواجه به التحديات. وكان يرى في هذه العناصر البديل الاقوى لدعم الملك، على اعتبار ان المجلس سيوفر له الدعم، فيؤيد سياسته، وينفذ برامجه، ويواجه المعارضة بشدة. وهو في هذا الاسلوب كان مصيباً من الناحية النظرية. لكن الفجوة العملية التي لم يستطع ان يسدها في سياسته هذه، هي ولاء النواب الحقيقي. صحيح انه ولي نعمتهم، وانهم ما كانوا ليجلسوا تحت قبة البرلمان لولا دعمه واجراءاته التي اتخذها خلال الانتخابات والتي استخدم فيها الاساليب المألوفة في دول العالم الثالث. لكن ذلك لا يعني انهم صاروا رجاله، وانهم يدئنون له بالولاء والاخلاص. اذ ان هذا النمط من الرجال يبحث عن الركن الاقوى ليلجأ اليه، وينظر الى مصدر القوة ليدين له بالولاء. وليس هناك من يرى في السعدون مصدر قوة اكبر من الملك فيصل او من دار الاعتماد البريطانية. هذه النزعة الاجتماعية السياسية التي تحركها دوافع المصلحة والمنافع الشخصية، لم يقف السعدون على حقيقتها، وتعامل معها بتقدير خاطىء، فواجه الحقيقة بصدمة قاسية.

ومثلما غابت هذه الحقيقة عن تفكير السعدون، فان حقيقة اخرى لم يدركها في وقتها، تلك هي ان الملك اراده يستقيل، وان يبتعد عن الحكم، فعندما دار الحديث حول من سيؤلف الوزارة الجديدة، اقترح الانكليز ان يعيد عبد المحسن تشكيلها حتى يكمل بعض التعديلات التي اريد ادخالها على المعاهدة. فكلفه

الملك بذلك. لكنه اشترط على فيصل حل المجلس الذي خذله، لقاء موافقته، فرفض الملك. ولا شك ان رفض الملك، انما هو لابعاد السعدون وليس لقناعته بخطأ الطلب، فلقد عاد واستجاب له بعد حوالي سنة من هذه الحادثة.

الرجوع من جديد

خلال السنة التي ابتعد فيها السعدون عن الوزارة، وقعت معاهدة عام ١٩٢٧ بين وزارة جعفر العسكري والحكومة البريطانية. وعلى اثرها تصاعدت المعارضة الجماهيرية مما اضطر العسكري الى الاستقالة. وهنا برز اسم عبد المحسن السعدون مرة اخرى على قائمة المرشحين، حيث كان مخططاً للوزارة الجديدة ان تدخل مع بريطانيا في مفاوضات الاتفاقية العسكرية. وكان الغرض من هذه الاتفاقية ان يدفع العراق للقوات البريطانية الموجودة على اراضيه فرق الزيادة في نفقاتها كما لو كانت في بريطانيا. وهي مسألة لا يمكن ان يرضى عليها الشعب العراقي الذي عارض بشدة معاهدة عام ١٩٢٧ ومن قبلها معاهدة عام ١٩٢٢.

ومن هنا كان السعدون هو الشخص المناسب في مثل هذه الحالات. والواقع انه كان مناسباً في نظر الانكليز وليس في نظر الملك فيصل الذي له موقف ثابت منه. فالمندوب السامي هنري دوبس كان معجباً بالسعدون، ويرى فيه الشخص القادر على خدمة المصالح البريطانية من خلال ايمانه بضرورة الاعتماد على بريطانيا.

لقد استفاد السعدون من تجربتيه السابقتين، لذلك اشترط على الملك

والمندوب السامي، حل المجلس النيابي لقاء تشكيله الوزارة.

لم تكن محاولة الثأر من الذين خذلوه تقف وحدها وراء هذا الشرط، انما قناعة جديدة آمن بها، تلك هي ان المجلس قد يؤيده في البداية، لكنه يسحب تأييده فيما بعد. وحينئذ لا يمكنه حل المجلس.

يبدو ان شرطه لم يكن ثقيلاً، فقد وافق الملك والمندوب.

وافق الملك فيصل لأنه اولاً، كان مضطراً لأن يستجيب لارادة الانكليز. ولأنه ثانياً وجد في حل المجلس خسارة للسعدون، على اعتبار ان حل المجلس قبل ان يمنح ثقته بالوزارة سيعرضها للنقد، وبذلك تواجه اول احراج في حياتها الجديدة. ثم ان بقاء المجلس أو حله لا يؤثر شيئاً على الملك، فهو قادر على مد أذرعه اليه والتأثير على النواب مهما جهد السعدون في اختيارهم.

المندوب السامي وافق لأنه اعتبر حل البرلمان مكسب لصالح السعدون. ويومها كان الانكليز يريدون ان يكون السعدون قوياً في وزارته. ان لهم مهمة لا بد ان يؤديها. ومن هنا نجد ان المندوب السامي وافق على طلب قدمه السعدون اليه قبيل تكليفه رسمياً برئاسة الوزراء، بسحب بريطانيا شرطها في دفع العراق فرق نفقات القوات البريطانية من الاتفاقية العسكرية المزمع عقدها. وذلك خوفاً من تعرضه لمعارضة شديدة تضعف موقفه، وهو ما عبر عنه في رسالة له الى وزير المستعمرات البريطاني يقول فيها:

«.. اود ان اؤكد بقوة على سحب هذا الشرط عاجلاً، لأن مثل هذا التنازل الذي يقدم له في مطلع حملته الانتخابية سيقوي الى حد كبير من مكانة عبد

المحسن وشعبيته، وسيتيح له فرصة طيبة لتأليف وزارة متينة، موقفها ودي من بريطانيا العظمى»(١٩).

حتماً ان السعدون هذه المرة كان مطمئناً الى مستقبله الرئاسي، فهو رجل مهمة. وسيضمن له اصحابها الدعم والتأييد في وجه اولئك الذين يقفون في مواقع الخصومة.

في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ شكل عبد المحسن السعدون وزارته الثالثة. ولم يدخل فيها اي من خصومه السياسيين البارزين، امثال ياسين الهاشمي، رشيد عالي الكيلاني، جعفر العسكري، نوري السعيد وغيرهم. لقد كان يريد وزارته قوية متماسكة.

وفي ١٨ من نفس الشهر، استصدر ارادة ملكية بحل البرلمان(٢٠). وبذلك سجل السعدون للمرة الثانية السبق لنفسه.. فهو اول رئيس وزراء يحل مجلس النواب. وشرع في انتخابات جديدة.

يبدو ان السعدون سيطرت عليه عقدة كبيرة اسمها (ولاء النواب)، لذلك نراه يبذل كل مساعيه من اجل فوز مرشحيه، حتى حملته هذه العقدة على خرق القوانين الانتخابية بشكل مفضوح، واجرائها في اجواء ارهابية في العديد من المناطق. من قبيل ان يشهر رجاله الهراوات على الناخبين لاجبارهم على انتخاب مرشحي الوزارة.. ومن قبيل غلق المراكز الانتخابية على الناخبين واعطائهم قوائم انتخابية جاهزة لالقائها في الصناديق. كما ان الوزارة عطلت العديد من الجرائد لانها كانت تهاجم ممارسات الحكومة في العملية الانتخابية.

لقد ولدت هذه الاجراءات معارضة شديدة ضد السعدون. حتى ان السخط دخل الى قاعة البرلمان الذي اراده سنداً له، وفعل ما فعل من اجل ان يجلس مؤيدوه على مقاعده.

ان سلوك السعدون كان غريباً في حقبته هذه.. فهو في طريقته مع الانتخابات خلق لنفسه الكثير من الاعداء، وعمق الفجوة بينه وبين خصومه، وزاد في ابتعاد الجماهير عنه. فمثلاً عندما كان تصل الملك فيصل الكثير من الاحتجاجات على سير الانتخابات، وكان الملك يطلب منه تنفيذ بعض الاجراءات القانونية، لم يكن السعدون يستجيب له، ويرفض طلباته، ويبقى متمسكاً في طريقته في اجراء الانتخابات.

كما انه كان قاسياً مع الشعب العراقي، فقد حدث ان تظاهرت الجماهير اثر موت الشيخ ضاري المتهم بقتل الضابط الانكليزي لجمن إبان ثورة العشرين، في اليوم الثاني من المحاكمة. كما اعقب ذلك خروج تظاهرة ثانية قام بها الطلبة احتجاجاً على قدوم الصهيوني المعروف الفريد موند الى بغداد اوائل شباط ١٩٢٨. فقد اقدم السعدون على اتخاذ اجراءات قاسية ضد الطلبة في محاولة لضبط الاوضاع الامنية. مما اثار معارضة شديدة ضده. حتى ان وزير العدلية حكمت سليمان اراد الاستقالة من الوزارة، لكنه طلب اليه تأجيلها الى ما بعد الانتخابات، وقد استمرت المعارضة الجماهيرية ضد السعدون وضد مقررات حكومته حتى بعد افتتاح مجلس النواب[٢١].

كان المفروض ان يعتمد السعدون اسلوباً مرناً بعيداً عن القوة والعنف، فهو امام مهام كبيرة تتعارض مع رغبة الشعب. وعليه والحالة هذه ان لا يزيد من المعارضة الشعبية ضد وزارته.. وعليه ايضاً ان لا يعمق خصوماته.. ربما كان

اطمئنانه الى دعم الانكليز هو الذي جعله لا يقيم وزناً لخصومه ومعارضيه. ولعله عندما اشترط حل البرلمان واستجاب له الملك والانكليز، ظن نفسه الوحيد اللائق في هذه المرحلة وان الخصومات مهما تضخمت فانها لا تؤثر عليه طالما ان الانكليز يريدونه. ومن المحتمل ايضاً ان السعدون اعتبر ان سياسة القوة والارهاب، ستعزز مكانته عند دار الاعتماد البريطانية، كما عززتها قبل خمس سنوات عندما استعمل الارهاب ضد المعارضة الاسلامية ونفى علماء الدين ومراجع المسلمين الشيعة خارج العراق.

ان يستمع الى وجهات نظر بعض رجال المعارضة. فاجتمع مع ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وجعفر ابو التمن وساسون حسقيل في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩. وبحث معهم مسألة استقالته من الحكم. فأكد له هؤلاء ان أياً من رجال المعارضة لا يشكلّ الوزارة بعده. وحينذاك قدم استقالته في اليوم التالي[٢٣].

لكن كان على السعدون ان يتذكر ان رجال السياسة الذين يخاصمهم هم رجال الانكليز.. انه في هذه النقطة لم يستفد من تجاربه السابقة.

عبد المحسن السعدون كان يضمر في نفسه خطة سياسية لحياته الجديدة في الحكم. لقد اراد اولاً ان يستفيد من دعم الانكليز، ليبني له قاعدة برلمانية قوية تعينه في المستقبل. حتى اذا ما تمت هذه الخطوة، وضمن متانة بنيانه، فانه بعد ذلك يواجه الانكليز الذين دعموه بقوة قاعدته البرلمانية.

غير انه نجح نصف نجاح عند نهاية الخطوة الاولى، وحين شرع في قطع الخطوة الثانية ليكمل نجاحه، خسر كل شيء.

فعندما تمت الانتخابات الغيابية وافتتح مجلس النواب، دخل السعدون في مفاوضات تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية. وحاول ان يكون صلباً بوجه الانكليز. ففي الجانب العسكري أصر على تولي العراق بنفسه مسؤولية الأمن الداخلي والدفاع الخارجي.. لكن رفض الانكليز.

وفي الجانب المالي رفض ان يدفع العراق فرق الزيادة في نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق، وأصر على تحمل بريطانيا المسؤولية المالية بالكامل[٢٢].. لكن رفض الانكليز ايضاً. انهم جاء وا به ليحقق ما يريدون، لا ان يحقق هو ما يريد.

نقطة مهمة في سلوكه الجديد. انه بعد ان واجه نهاية الطريق المغلقة، اراد لا تفسير لهذا الموقف سوى انه اراد ان يكسب ود خصومه، ويتعرف على وجهات نظرهم بشأن تشكيل الوزارة القادمة. لقد اراد ان يدعم موقفه امام الانكليز، من خلال عدم تشكيل خصومه الوزارة اللاحقة، خصوصاً وان بين الذين استشارهم اثنان من اقوى المرشحين لتشكيلها هما الهاشمي والكيلاني، فضلاً عن كونهما من اقوى خصومه السياسيين. ومثل هذه الضمانة بعدم اعتلاء هذين وغيرهم من معارضيه كرسي الرئاسة، سيعزز موقفه امام الانكليز والملك. كما انها ستجمّل صورته امام الاوساط الشعبية، بعد ان تنظر الى استقالته بانها نتيجة رفضه التنازل للانكليز.

واذا لم نسيء الظن بالسعدون، فانه كان يهدف من وراء هذه الاستقالة البحث عن عناصر قوة سياسية، وملامح قبول جماهيري. وهذا ما اتضح في

وزارته الرابعة. حيث تحولت صلابته امام الانكليز الى مرونة. ولعله وجد إن خطته نجحت ولم يعد بحاجة الى لعب دور رئيس الوزراء المتصلب، لا سيما وان الصلابة لا تجتمع مع الرئاسة.

وخدمه الحظ في فترة تقديم استقالته، حيث كان الملك فيصل يريد ان يبقي كرسي الوزارة شاغراً بعض الوقت ليحرج المندوب السامي الذي كان يقضي الايام الاخيرة لدورته في العراق.

لقد كان السعدون دقيقاً في عمله في هذه الفترة الساخنة. صحيح انه استقال، لكنه لم يبتعد عن اجواء السلطة.. كما انه لم يرد ان يتسلمها احد من غير خطه واصحابه. فلقد راح يحبذ للملك فيصل ترشيح توفيق السويدي العضو البارز في حزبه (حزب التقدم) وزوج ابنة اخيه ووزيره المقرب. في وقت كان الملك يريد اعطاء الوزارة لنوري السعيد. غير ان السعدون استغل سيطرة حزبه على البرلمان، فاعرب للملك فيصل عن رغبته في تولي توفيق السويدي رئاسة الوزارة، اذا ما طلب الى حزبه في البرلمان تأييد الوزارة الجديدة.. واستجاب الملك[٢٤].

رغبة خجولة كانت في نفس السعدون للعودة ثانية الى الوزارة. ولو اراد لتحققت.. فلقد طلب منه المندوب السامي الجديد كلبرت كلايتون اعادة تشكيل الوزارة، لكنه رفض، لانه ادرك ان كل خطوة باتجاه كرسي الرئاسة تبعد عنه اللقاء برجال المعارضة خطوات، ويومذاك كان بحاجة اليهم.

المهم انه سمح لرغبته الخجولة ان تتحقق في رئاسة توفيق السويدي.

من حقنا ان نقول ان السعدون لم يبتعد عن الوزارة، ويكفي ان نشير الى انه اشترك مع السويدي في تعيين الوزراء، وتعهد بدعم الوزارة الجديدة بشكل طمأن المندوب السامي. كما انه تسلم فور تشكيل الوزارة السويدية منصب رئيس البرلمان العراقي.

لكن طريقته هذه لم تخل من خلل، فوجود توفيق السويدي على رأس الوزارة، كان مبعث احتجاج شديد من قبل بعض نواب المجلس، لانهم وجدوا فيه امتداداً للسعدون مسلوب الارادة.

* * * *

رئيس حتى الموت

ثمانية اشهر انتظار قضاها عبد المحسن السعدون بعيداً عن رئاسة الوزراء وليس عن مواقع السلطة. فلقد انتهت المرحلة الانتقالية التي شغلها السويدي وقدم استقالته حين ادرك انه وصل نهاية رحلته المؤقتة. وبدون منافس كان السعدون هو المرشح لتولي رئاسة الوزراء. انه قبل ثمانية اشهر استقال وجلس ينتظر.. وها هي فترة الانتظار تنقضي، فحانت عودته.

كان لا بد للسعدون ان يدرك انه عودته الى الرئاسة دون ان يقدم شيئاً

ملموساً على ارض الواقع فيما يتعلق بالسياسة العراقية وعلاقتها مع بريطانيا، سينهيه مرة واحدة.. ويخسر كل شيء في جلسة ساخنة تحت قبة البرلمان.

امتنع في البداية.. او لنقل تمنع دلالاً.. في تسلم رئاسة الوزراء، ما لم تعطه بريطانيا وعداً بتقديم بعض التنازلات لصالح العراق.. وعد على التنازل وليس تنازل. انه رجل سياسة، صار بعد طول التجارب محترفاً.

وقد قدر الانكليز موقفه، ففوضت الحكومة البريطانية، وكيل المندوب السامي - بعد موت كلايتون - في ١٤ ايلول ١٩٢٩ بابلاغ الملك فيصل ما يلي:

١- ان الحكومة البريطانية مستعدة الى عضد ترشيح العراق لادخاله الى عصبة الامم.

٢- ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة في دورة اجتماع العصبة الاممية المقبلة، انها قررت عدم العمل بمعاهدة ١٩٢٧.

٣- ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس عصبة الامم في الوقت عينه انها في سنة ١٩٢٣ عازمة على التوصية بادخال العراق الى عصبة الامم.

ليس هذا فقط، بل ان وكيل المندوب السامي اوضح للحكومة العراقية ايضاً:

«ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تأمل عقد معاهدة جديدة مع الحكومة العراقية قبل عام ١٩٣٢ على الأغلب على اساس المقترحات الاخيرة لمشروع المعاهدة البريطانية - المصرية، وذلك لأجل تنظيم علاقات بريطانية مع العراق بعد دخول العراق الى عصبة الأمم»(٢٥).

وبعد هذا فهل يعارض السعدون، او يظهر دلالاً اكثر، وهو يملك وعوداً بريطانية بامكانه ان يحاجج بها معارضيه؟

وافق بدون تردد.

في ١٩ ايلول ١٩٢٩ كلفه الملك فيصل بتشكيل الوزارة. في نفس اليوم شكل وزارته.

راعى في تشكيل الوزارة الموقف من المعارضة البرلمانية. وكانت حينذاك يتصدرها ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني. فقرر اشراك الاول واستبعاد الثاني. لكن هذه الخطوة حملت السلبية والايجابية معاً. فهي من جانب اثارت اعتراض بعض اعضاء حزب التقدم، على اعتبار ان الهاشمي كان بالأمس يتهجم على طريقة دخول النواب الى البرلمان. ومن جانب آخر استفاد السعدون من كفاءة الهاشمي الادارية والسياسية، وتخلص من انتقاداته للوزارة. كما ان دخول ياسين الهاشمي الى الوزارة السعدونية قلل من انشداد جماعته به، حيث وجدوا في اشتراكه سقوطاً سياسياً، لانه اشترك في وزارة كان يعارض رئيسها بشدة(٢٦).

اما استبعاده للكيلاني فانه يعود لاسباب شخصية، واخرى سياسية تتمثل في موقف الكيلاني المعارض للسعدون خلال وزارته السابقة داخل قاعة البرلمان، ولم ينس رئيس الوزراء تلك الايام السود.

لعل السعدون وضع في حساباته انه سيواجه اعتراضات الملك او على الاقل

مضايقاته، فأدخل نوري السعيد وزيراً للدفاع. انه يريد في وزارته الجديدة ان يسترضي اطراف عديدة. فهو يخوض معركة سياسية حامية، تعني بالنسبة له النصر او الهزيمة في حياته السياسية. ونظرته هذه جعلته يحجم عن نشر منهاج وزارته في الصحافة، خلافاً لما اعتادت عليه الوزارات السابقة. وهي ملاحظة تثير الانتباه. فلماذا تكتم على المنهاج ولم يطلع عليه سوى وزرائه، واكتفى بالافصاح عن بعض خطوط سياسة وزارته امام البرلمان؟

هناك رأي يقول ان عبد المحسن السعدون تحفظ عن نشر منهاجه في الصحف، خشية ان يوصف بالمنهاج الجبار، لكنه قد لا يتمكن من تطبيقه[٢٧].

لكن هذا التبرير غير مقنع. فلقد كان السعدون بحاجة الى التأييد الجماهيري، وعليه فان نشر منهاجه الجبار سيجعل الجماهير تتعاطف معه، خصوصاً اذا وجدت انه خرج من دائرة الانكليز.

ان السبب الحقيقي يتمثل في نقطتين تضمنها المنهاج المخفي. الاولى عقد معاهدة مع بريطانيا والعمل بها قبل دخول العراق في عصبة الامم. والثانية، تطبيق التجنيد الاجباري. وهما نقطتان تثيران الشعب العراقي. وكان السعدون يقدر خطورتهما، ويخشى ردة الفعل الجماهيرية.

اعتمد عبد المحسن السعدون بالدرجة الاساس على البرلمان، مطمئناً الى اكثرية اعضاء حزب التقدم في مقاعده. والذي زاد من اطمئنانه، التشكيلة الوزارية، حيث ضمت ياسين الهاشمي زعيم الاقلية النيابية المعارضة.. ونوري

السعيد المقرب من البلاط ودار الاعتماد. وانطلق من هذا الاطمئنان في اتخاذ بعض الخطوات التي لم ترض الانكليز. مثل محاولة تقليص وظائف الاجانب الذين انتهت عقودهم.. ومحاولة سن قانون التجنيد الاجباري، وغير ذلك. مع ان هذه الخطوات كان قد ثبتها السعدون في منهاجه الوزاري، وقدمها الى وكيل المندوب السامي، فوافق عليها دون اي اعتراض.

ان اطمئنانه الى البرلمان لم يكن صائباً باي حال من الاحوال. فعندما تلي جواب الوزارة على خطاب العرش في جلسته المنعقدة في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩. وتضمن الجواب بعض الخطط التي ستعتمدها الوزارة، واجه السعدون معارضة شديدة من قبل بعض النواب حيث اتهموا الوزارة بالتراجع عن الخطط التي اعلنتها سابقاً.. وان اعتمادها على وعود الانكليز لا يمكن ان يكون عملاً ذا شأن.

بذل السعدون جهوداً جبارة في الدفاع عن نفسه، غير ان معارضة الاقلية البرلمانية كانت شديدة قاسية(٢٨). ولم يستطع ان يصمد امام هذا التيار العنيف المتدفق من وراء مقاعد معدودة في القاعة النيابية.

هنا انهارت احلام السعدون.. لقد تعرض الى هجوم قوي من الاقلية التي تصور انه كسبها او على الاقل جمّد خصومتها. اما الاكثرية التي اعتمد عليها وانتقاها بنفسه لتكون سنداً له، فانها ظلت صامتة ساكنة في الوقت الذي كان فيه بحاجة ماسة الى كلمة من لسان او اشارة من يد.. ان جنده محايدون.

عند هذه النقطة ادرك ان البرلمان لا يمكن ان يصنع ولاءه شخص الرئيس، مهما بذل من جهود وخالف من قوانين. ان الولاء النيابي مسألة معقدة وحساسة. لا يمكن مطلقاً ان يفرط بها الملك او الانكليز، وتبين له ان خطته التي كتمها في نفسه سراً دفيناً، كانت مفضوحة امام أعين البلاط ودار الاعتماد.. لقد كان يسير في دائرة الضوء، انما اغلق عينيه فظن انه يسير خلسة في الظلام بعيداً عن أعين الرقباء.

هذا الدرس الكبير بما يحمله من حقائق، استوعبه السعدون بدقة.. استوعبه لدرجة الصدمة.

هكذا وجد نفسه.. ها هي المعركة التي اراد الدخول فيها وعبأ لها نفسه ووزارته وبرلمانه حتى يخرج بطلاً منتصراً لامعاً.. خرج منها مهزوماً مظلماً.

من هذه الحقيقة المرة، تولدت عنده آخر قناعة في حياته.. الانتحار..

بين الساعة التاسعة والعاشرة من مساء يوم ١٣ تشرين الثاني، دخل غرفة مكتبه في المنزل.. كتب وصيته.. صعد الى الطابق الثاني.. ملأ مسدسه موتاً.. حاولت زوجته ذات العلاقة السيئة به منعه.. اطلق على صدره رصاصة منفذاً آخر قرار في حياته، ومسجلاً للمرة الثالثة السبق لنفسه فهو اول رئيس وزراء ينهي حياته في حكمه.

* * * *

الهوامش

(١) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص٦٧ – ٦٨.

(٢) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ص٦٢.

(٣) علي الوردي، لمحات تاريخية من تاريخ العراق الحديث، الجزء السادس، ص١٧٣.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، ص١١٤.

(٥) علي الوردي، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٦) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١١٧.

(٧) عبد الرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، ص٢١٦.

(٨) احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢ – ١٩٣٢)، ص٧١، ٢٠٦.

(٩) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الثاني، ص

(١٠) المصدر السابق، ص

(١١) عبد الحليم الرحيمي، تاريخ الحركة الاسلامية في العراق (١٩٠٠ – ١٩٢٤)، ص٢٧٨ – ٢٧٩.

(١٢) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٤٥ – ٢٣٥.

(١٤) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الاول، ص١٠٧.

(١٥) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق ، ص١٨٠.

(١٦) للوقوف على اوضاع المعارضة في البرلمان، يراجع المصدر السابق، ص١٨٠ – ١٨٨.

(١٧) احمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص١٠٨ – ١٠٩.

(١٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، ص٧٩.

(١٩) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٢٠) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٢١) عبد الرزاق الدراجي، المصدر السابق، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٢٢) يراجع عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٢٠٠ - ٢٠٦.

ولطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٢٦٧ - ٢٧٤.

وعبد الرزاق الدراجي، المصدر السابق، ص ٢٥٥ - ٢٥٧.

(٢٣) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٢٠٩ ، ٢١٢.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(٢٦) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(٢٧) المصدر السابق، ص ٣٢٤.

(٢٨) تراجع تفصيلات عملية انتحار عبد المحسن السعدون واسبابها في المصدر السابق، ص٣٤٥-٣٥٧.

جعفر العسكري

١٨٨٥-١٩٣٦

له اكثر من خصوصية.. وكل واحدة تمثل نقطة قوة في شخصيته السياسية. انه يتميز عن بقية الضباط العراقيين بكفاءته العسكرية التي اشتهر بها، فكانت سلمه الى مواقع السياسة البارزة. وهو اول ضابط من بينهم ارتبط بالانكليز الذين اخرجوه من اسرهم خلال الحرب العالمية الاولى، لينضم الى الشريف حسين في ثورته ضد الدولة العثمانية. وقد اعطاه فيصل بن الشريف حسين منصب قائد الجيش الشمالي حيث دخل دمشق، بعد ان دخل من قبل قلب فيصل.. فكان رجله ورفيق دربه في السياسة.. لم يعص له امراً، ولم يرد له طلباً. والولاء للملك لم يقل عن ولاءه للانكليز. فالاشارة منهم تعني امراً.. والأمر يعني الطاعة.. انه من رجال الانكليز الذين تمتعوا بالتأييد والمؤازرة والدعم حتى النهاية، رغم كل الظروف التي تبدلت وتغيرت، ورغم كل التنقلات السياسية التي مرت على الساحة العراقية.

حياته قبل تشكيل الدولة العراقية حافلة. لكن للبحث ضرورات تضطرنا للالتزام بها. وبالتالي نسير مع الرجل ضمن الفترة موضوع الدراسة.

وزارة الدفاع كانت اول منصب شغله في اول وزارة عراقية تشكلت في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠. ثم شغل نفس المنصب طيلة وزارات عبد الرحمن النقيب.

عندما قررت وزارة المستعمرات البريطانية عقد مؤتمر القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١، والذي كان من مهامه ترسيم مستقبل العراق السياسي، كان جعفر العسكري ضمن الوفد الذي مثل الحكومة العراقية.

وعندما تقرر عقد مؤتمر الصلح (مؤتمر لوزان)، اوفد ليمثل العراق، وهو بذلك يعكس ثقة الانكليز والملك به.

خلال الوزارات النقيبية الثلاث كان يتبنى مواقف فيصل في مجلس الوزراء. وحين تسلم عبد المحسن السعدون رئاسة الوزراء لم يشرك العسكري في الوزارة، فلم تكن العلاقة بينهما منسجمة، لكنه لم يبتعد بشكل نهائي عن الدوائر الرسمية للحكم. فقد عين متصرفاً للواء الموصل وقائداً للقوات العسكرية في تشرين الاول ١٩٢٣[١].

الرئاسة الاولى

عندما استقالت وزارة عبد المحسن السعدون الاولى. كلف الملك فيصل جعفر العسكري ليشكل الوزارة. ولقد عمد الملك الى احراج السعدون ليحمله على الاستقالة، ويأتي برجله المقرب.

في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٣ ألف جعفر العسكري وزارته الاولى. ولم يكن بحاجة لنصائح وارشادات، انه يفهم ما يراد منه.. ويعرف حدوده ومهمته بدقة. ويكفي للتدليل على ذلك ان نقول ان المندوب السامي اكتفى بان قال له:

«كانت عادة الانكليز ان يحكموا مستعمراتهم بواسطة رجالهم مباشرة، اما الآن فصاروا يحكمونها بواسطة ابنائها». العبارة فيها دلالة واضحة على اطمئنان الانكليز بحكم العسكري. وربما قصد المندوب السامي تذكرته بمهمته، والحق انه لا يحتاج الى تذكرة.

كانت المهمة الاساسية للوزارة العسكرية، اكمال انتخابات المجلس التأسيسي التي ابتدأتها وزارة السعدون. ومن ثم عرض معاهدة عام ١٩٢٢

على المجلس للمصادقة عليها.

الاولى: نجح فيها العسكري، حيث تم انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي. وان كان الفضل يعود للسعدون الذي بدأ مشروع الانتخابات - كما ذكرنا - فكل الذي فعله جعفر العسكري انه استكمل الخطوات النهائية، بعد ان وجد ان العقبة الكبرى قد ازيلت من طريقه.

الثانية: كانت بالنسبة له تجربة اختبار. فقد كان عليه ان يتصرف بالشكل الذي يخرج المعاهدة مذيلة بتواقيع اعضاء المجلس وتقديمها للملك فيصل. معاهدة معبأ ضدها الرأي العام العراقي بشكل مكثف. انها تعني الانتداب والشعب يريد الاستقلال. فالمهمة شاقة كما هو واضح.

في البداية تشكلت لجنة خاصة لدراسة المعاهدة، فقدمت اللجنة تقريراً للمجلس التأسيسي تطلب فيه اجراء بعض التعديلات قبل المصادقة، لكن الانكليز كانوا يريدون الاسراع في المصادقة عليها.

تعددت الجلسات والمعاهدة بين اخذ ورد، حتى ان بعض الجلسات لم يكتمل فيها النصاب نتيجة تأثير المعارضة الجماهيرية القوية. فقد حدث ذات مرة ان تظاهرت الجماهير امام مبنى المجلس هاتفة: «*يحيى رجال الوطن.. يحيى الاستقلال.. لا تمهروا المعاهدة*»[٢].

اقترح الانكليز تصديق المعاهدة اولاً ثم اجراء التعديلات. لكن المعارضة ظلت شديدة.

حاول رئيس الوزراء ان يقدم على حل وسط، فاقترح على المندوب السامي

ان تبقى المعاهدة دون ان ترفض او تصادق. غير ان المندوب رفض الاقتراح، واخبره انه سيقنع الملك فيصل بحل المجلس اذا لم يصادق على المعاهدة. وفي مساء ١٠ حزيران ١٩٢٤ تفاهم المندوب السامي مع الملك. وحددت الساعة الثانية عشر من منتصف ليلة ١٠/١١ حزيران كموعد أخير لتصديق المعاهدة، وإلا فان الملك سيصدر ارادته بحل المجلس.

سارعت وزارة العسكري في جمع اكثرية الاعضاء قبل ان ينتصف الليل.. ووسط اجواء خيم عليها الخوف والارهاب، صادق المجلس على المعاهدة بموافقة ٣٧ صوتاً من مجموع ٦٨ حضروا الجلسة[٣].

رسمياً فرضت المعاهدة.

جماهيرياً رفضت المعاهدة. وعليه فقد استمرت معارضة الشعب لها، وراحت تتصاعد حدتها.

عند هذه النقطة انهى جعفر العسكري مهمته. لقد جمع المجلس التأسيسي الذي صادق على المعاهدة، وسن دستور المملكة العراقية، وشرع قانون انتخاب النواب. وبانتهاء المهمة قدم الى الملك استقالته في ٢ آب ١٢٤ فقبلها[٤].

الائتلاف

عندما استقال عبد المحسن السعدون من وزارته الثانية، لم يبرز العسكري كمرشح قوي.. انه مرشح الملك فيصل، لكن الانكليز كانوا يودون عودة السعدون مرة اخرى الى الحكم. وهنا كان للملك فيصل دور مهم في مجيء العسكري، مستغلاً تمسك السعدون بشرطه القاضي بحل المجلس النيابي الذي خذله. فرفض الملك الشرط.. ورفض السعدون القبول. وسكت الانكليز. حينئذ

صار بامكان جعفر العسكري ان يعود الى رأس السلطة.

عودة اتفق الملك ودار الاعتماد على صيغتها.. انها يجب ان تهدأ الاوضاع القلقة في البرلمان، وهو ما اصطلح عليه فيصل والانكليز بالوزارة الائتلافية.. وتشكلت الوزارة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦. حيث ادخل العسكري في تشكيلتها، ياسين الهاشمي المعارض القوي في البرلمان. ورشيد عالي الكيلاني مرشح السعدون لرئاسة البرلمان الذي فشل في كسب الاصوات كما ذكرنا سابقاً.. ونوري السعيد الغني عن التعريف. وهؤلاء الثلاثة ابرز الوزراء، وعليهم يقوم الائتلاف. فالهاشمي قطب المعارضة البرلمانية، والكيلاني كان يصنف في الوسط ولم يكن حتى تلك الفترة قد اظهر موقفه لأي الطرفين يميل. والسعيد رجل الانكليز ولسان الملك وعينه في البرلمان الذي يترأسه عبد المحسن السعدون.

ومن هنا فان الائتلاف الوزاري كان ايضاً ائتلافاً برلمانياً. وكلاهما تحت اشراف جعفر العسكري. فالموازنة كانت ضرورية ودقيقة، لذلك نجده يقصد مقر حزب الاكثرية البرلمانية (حزب التقدم)، ويطلب من الاعضاء الانتماء الى الحزب، فانتخبوه رئيساً لهم(٥).

كان على جعفر العسكري ان يدخل في مفاوضات مع الانكليز حول اجراء التعديلات في الاتفاقيتين المالية والعسكرية المتعلقة بمعاهدة عام ١٩٢٢. وهي المفاوضات التي لم تسفر من نتيجة خلال الوزارتين اللتين سبقتا وزارة العسكري.

في البداية اصطدم بنفس العقبة. ولم يستطع ان يؤثر على قناعة الانكليز. فحاول الضغط عليهم بان هدد بالاستقالة وبنشرها في الصحف. فثار عدم

رضا الانكليز، وعاقبوا الملك فيصل على سلوك صاحبه. فرفض الاستقالة، ووافق على اقتراح المندوب السامي بنقل المفاوضات الى لندن، حيث سافر الملك الى هناك وتبعه العسكري.

بدأت المفاوضات في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧. غير ان العسكري ومعه الملك لم يستطع ان يقنع البريطانيين بضرورة الاسراع في ادخال العراق الى عصبة الامم.. كما انه لم يستطع ان يعدل الاتفاقيتين مثلما يريد(٦). فقدم اقتراحاً بعقد معاهدة جديدة بين الطرفين، تحل محل المعاهدة السابقة، وتعدل فيها الاتفاقيتان تعديلاً حاسماً. وافقت بريطانيا، لكنها الموافقة التي لا تغير من الواقع شيئاً، فالمسودة التي قدمتها الحكومة البريطانية حول المعاهدة الجديدة لم تختلف كثيراً عن السابقة، فقد ظلت الاتفاقيتان على حالهما دون تغيير.

هنا شعر العسكري بانه لا يمكن ان يخطو في لندن خطوة واحدة الى الامام. فقرر ان يخطو الى الخلف ويرجع الى بغداد. وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٧ غادر لندن وحيداً وبقي الملك.

خلال رحلة عودته التي اختار البحر طريقاً لها، اتفق فيصل مع الانكليز على تأجيل البحث في تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية. فابرق اليه يأمره بالعودة والتوقيع على المعاهدة، تاركاً له في المفوضية العراقية في لندن رسالة يخبره بالتفصيلات وما يجب عمله كتبها قبل يوم واحد من مغادرته لندن الى بغداد.

عاد العسكري الى لندن، وقرأ رسالة الملك الطويلة الرقيقة، وفيها تفصيلات كثيرة عما دار بينه وبين الانكليز، يذكر فيها مثلاً خوف الانكليز من عدم موافقة

العسكري عل توقيع المعاهدة. وانه قال لهم:

«ثقتي بجعفر ومفاداته لي يجعلني ان اكون على اطمئنان تام. نعم ان المعاهدة لم تأتِ حسبما كنا ننتظرها ولكن جعفر لا يخالفني كونوا واثقين. لذلك يمكنك ان تعمل بعض الدلال، ولكن لا تكثر منه، لا تري نفسك مشمئزاً ، ولا متهافتاً، اتخذ بين ذلك سبيلاً وسطاً والعارف لا يعرف والله ولي التوفيق»[٧].

قرأ العسكري الرسالة ووقع على المعاهدة في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ دون تردد او مناقشة.. انه لا يعصي لمليكه امراً.

عاد العسكري الى بغداد وهو يحمل ملفات المعاهدة الموقعة، ويحمل حلماً كبيراً بانه قد نجح، وانه قد قطع شوطاً كبيراً خلال رئاسته للوزارة، وان شوطاً آخر سيتجتازه.

الحلم لم يستمر طويلاً.. لقد رافقهُ خلال الطريق فقط. فعندما دخل بغداد وجد الامور تسير معاكسة لاحلامه. فوزير المالية ياسين الهاشمي، ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني قد استقالا من منصبيهما في ١٨ كانون الاول ١٩٢٧. وذلك احتجاجاً على رفض المندوب السامي، محاولة مجلس الوزراء نشر بلاغ رسمي يقول فيه ان الوفد البريطاني اعترف خلال المفاوضات بانه لا توجد رابطة بين العراق وبريطانيا غير رابطة التحالف، اي عدم وجود الانتداب في المعاهدة الجديدة.

ويبدو ان خطوة مجلس الوزراء كانت مدبرة من قبل الوزيرين، وهي خطوة ذكية. اذ لا يمكن لدار الاعتماد البريطانية ان تقبل بنشر مثل هذا البلاغ.

فالمعاهدة لم تنه الانتداب، كما ان الوفد البريطاني لم يعط مثل هذا التعهد أو الاعتراف.

لقد وجد الوزيران ان وجودهما في الوزارة يخدم العسكري بينما لا يحصلان هما على مكسب سياسي واضح، بل ان بقاء هما في السلطة بعد توقيع المعاهدة يضعف موقفهما امام المعارضة وامام الرأي العام بشكل عام. لذلك فقد ارادا الاستقالة لانقاذ موقفهما. واخترعا مسألة البلاغ ليكون مبرراً معقولاً للاستقالة لا يحرجهما امام الانكليز والملك.

قدم الوزيران استقالتهما للملك فيصل في كتاب مشترك. اشارا فيه الى اهمية دورهما في تهدئة البرلمان وفي تمرير لوائح الوزارة. ويلمحان الى عدم رضاهما على رئيس الوزراء. ثم هناك فقرة مهمة، يقولان فيها للملك انهما لم يعودا يقتنعان بالوزارات الائتلافية. وفي جانب آخر يشيران الى المعاهدة الجديدة لم تحدث تعديلاً مهماً في القضايا التي ظلت عالقة في الوزارات السابقة.

لقد وجد العسكري ان الاساس الذي كان يقف عليه قد انهار، وان موقفه امام البرلمان سيكون صعباً. ان النهاية محتومة لا شك. ثم انه لا يخرج عن قانون (رجال المراحل) الذي يرسمه الانكليز، فعمره الوزاري مثل اعمار سابقيه محدد ومحسوب واشارة النهاية تأتي من الملك او الانكليز او رجالهم.

حلم كبير كان في قلبه.. وتحديات كبيرة على الساحة. انها سهام تقتل طموحه. لم يكن بوده الاستسلام.. اراد ان يقاوم، فمعه الملك ومعه الانكليز،

وامامه خياران.. توقيع الوزارة او الاستقالة واعادة تشكيلها من جديد.

الخيار الاول صعب لا ينفع.. اما الثاني فسهل وينفع. فقدم استقالته في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨. وكتبها بالشكل الذي يوحي للملك بان يكلفه باعادة تشكيل الوزارة. فقد ذكر ان استقالة الهاشمي والكيلاني اثرت على الاساس الائتلافي للوزارة. وقال ان الحكومة على وشك الدخول في مفاوضات تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية. وهي اشارة عن استعداده لهذه المهمة.

في نفس اليوم تلقى جواب الملك في الموافقة على استقالته، غير انه لم يتلق التكليف الجديد. لحظتها اكتشف انه غير مؤهل لهذه المهمة، او ربما للملك شأن آخر لا يتعلق بكفائته. فآثر السكوت نزولاً عند رغبة الملك التي تحكي بالنتيجة ارادة الانكليز.

لقد تعامل العسكري مع طموحاته على اساس علاقته بالملك.. وله الحق في ذلك. فاكثر من مرة اراد فيصل ان يوليه رئاسة الوزراء، لكن الانكليز اعترضوا. ومن يدري ربما كان الملك يريده ثالثة رئيساً للوزارة، لكنه لا يستطيع ان يهيء له اجواء العودة. فهناك الانكليز الذين يرون في عبد المحسن السعدون خيراً من جعفر العسكري.

الابواب موصدة بوجهه.. وليس بمقدوره ان يلقي اللوم على اصحاب القرار.. فالملك يرغب لكنه لا يستطيع. اما المندوب السامي فانه يستطيع لكنه لا يرغب.

ابتعاده عن رئاسة الوزراء كان نهائياً.. اذ لم تتوفر له فرصة العودة مرة اخرى حتى اغتيل في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦. وخلال السنوات التي امتدت بين

استقالته واغتياله لم يشغل فيها سوى منصبين وزاريين، الاول في وزارة ياسين الهاشمي التي تشكلت في ١٧ آذار ١٩٣٥ واغتيل في يوم اقالتها(٨).

اغتيل الضابط القديم ورجل الانكليز وصديق الملك فيصل الاول، جعفر العسكري، برصاص الضابط القديم ورجل الانكليز وصديق الملك غازي، بكر صدقي.

* * * *

الهوامش

(١) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص٨٧.

(٢) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ص١٥٦.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، ص١٨٥.

(٤) المصدر السابق، ص١٩٤.

(٥) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الاول، ص١٠٩.

(٦) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية ، ص

(٧) يراجع الملحق رقم (٢) في نهاية الكتاب.

(٨) تراجع تفصيلات حادثة الاغتيال في: الاغتيالات السياسية خلال العهد الملكي في العراق، للمؤلف.

ياسين الهاشمي

١٨٨٤ - ١٩٣٧م

من اقدم الضباط العراقيين الذين اسسوا جمعية العهد. وشارك في احداث ثورة الشريف حسين ضد الدولة العثمانية. ولعله الوحيد من بين اصحابه الذين تميز عنهم بصفات جعلته يوضع في مكان خاص به. لقد حدد منذ البداية كيف يسلك درب السياسة، وكيف يتحرك على الساحة. غير ان تحركاته كانت احياناً تقربه من اغراضه واخرى تبعده عنها. ومع ذلك ظل على هذا النمط من التعامل مع الاحداث والمواقف والشخصيات. اما اسلوبه في العمل، فهو ما نوجزه بكلمة واحدة (الازدواجية). فلم يكن له موقف واحد ازاء الحدث المعين. انما موقفان مختلفان، وربما متعاكسان.

مثلاً عندما نشبت الازمة بين الملك فيصل والمندوب السامي في آب ١٩٢٢، وكان الانكليز مستائين من موقف الملك اللين من المعارضة الاسلامية. زار ياسين الهاشمي المس بيل في نهاية آب، وراح يحدثها عن المعاهدة واصفاً اياها «بان العراق لا يستطيع ان يتوقع شروطاً اكثر تسامحاً منها». ثم اخذ يتهجم على الملك ويلقي المسؤولية على الانكليز لانهم لم يسيطروا عليه. مما تترك في نفس المس بيل انطباعاً ايجابياً حيث وصفته قائلة: «اني اعتقد ان ياسين هو رجل القدر. فهو يملك من الذكاء والنشاط اكثر من اي عربي آخر اعرفه.. ان الملك يعرف قوته ويخشاها، ولكنه لغروره الكبير يحسب ان في مقدوره ان يخضع ياسين ويستعمله. واني اعتقد ان ياسين سوف ينال الحظوة لدى الملك عن طريق التظاهر بالرضوخ له ولكنه عندما يتمكن من الموقف بصورة مؤكدة سوف يمسك الملك من رقبته ويجبره على اتخاذ السياسة التي يريدها وعند هذا سيتلوى الملك كما تتلوى الحية، وسوف يقرر مصير العراق على هذا الاساس، حيث يعيد التاريخ نفسه في العراق، فيصبح ياسين الحاكم الفعلي ويكون الملك

مجرد رئيس رمزي».

هذه الورقة الرابحة التي ادخلها الى ملفه، سحبها بعد ايام قلائل، واستبدلها باخرى خاسرة، وذلك عندما وقعت بايدي الانكليز رسالة منه الى صديق له يتهجم فيها على الانكليز ويتمنى طردهم من العراق[1].

هذه الازدواجية جعلته يخسر وزارة الداخلية في آخر وزارات النقيب، ويحتلها بدلاً منه عبد المحسن السعدون. وهي نفسها التي حرمته رئاسة الوزراء بعد استقالة الوزارة النقيبية الثالثة، فشغلها السعدون ايضاً. وهي كذلك ضيعت منه رئاسة المجلس التأسيسي بعد تشكيله، فاعطيت للسعدون.

لقد خسر المنصب ثلاث مرات، والسبب اسلوبه في العمل الذي اراده طريقاً للوصول الى المواقع السياسية البارزة، فكان سبباً لابتعاده عنه. ومع ذلك استمر على نهجه لم يغيره. فعندما واجهت وزارة جعفر العسكري صعوبة في حمل المجلس التأسيسي على تصديق معاهدة ١٩٢٢، نتيجة المعارضة الاسلامية القوية، ودخولا لموقف المعارض الى قاعة البرلمان. كان ياسين الهاشمي يمتلك موقفين. الاول يعارض المعاهدة امام الجماهير وداخل المجلس. والثاني يؤيدها امام الانكليز وداخل البلاط.

لم يكن سلوكه المزدوج هذا ليجري في الخفاء، ولعله لم يبذل جهداً يذكر في اخفاء احد موقفيه. ولهذا السلوك تفسيران: واحد يقول ان الهاشمي اتخذ هذا الموقف باتفاق مع الملك فيصل الذي كان يريد تعديل بعض بنود المعاهدة حتى لا يتهمه الشعب بالخضوع للانكليز. فوجد في ياسين الهاشمي ورقة ضاغطة على الانكليز.

وأخر يقول ان الهاشمي كان يلعب هذا الدور لاحراج وزارة العسكري، لا سيما وانه كثيراً ما كان يتحدث للملك والمندوب السامي عن ضعف الوزارة في السيطرة على البرلمان(٢).

والواقع ان التفسيرين معاً قريبان من الحقيقة، وليس هناك تعارض في ان كليهما كان وراء موقف الهاشمي المزدوج.

التجربة الاولى

اذا كان سلوكه المزدوج قد حرمه من ثلاثة مناصب مهمة في الدولة. فان نفس السلوك تجاه المعاهدة كان سبباً للمجيء به الى رئاسة الوزراء خلفاً لجعفر العسكري. لقد كان بنظر الانكليز مناسباً في تلك الفترة لأن يترأس الحكومة بعد ان مثّل دور المعارض للمعاهدة. وعلى هذا - والرأي للانكليز - فانه غير مرفوض من قبل الرأي العام. فطلبوا من الملك فيصل ان يكلفه بتأليف الوزارة.

في ٢ آب ١٩٢٤ شكل ياسين الهاشمي وزارته الاولى. ولانه لم يكن مبعث اطمئنان الانكليز، فقد تدخلوا في عملية تأليف وزارته بشكل لا يتيح له السير وفق ما يريد فيما لو فكر باستخدام ازدواجيته بطريقة لا تخدمهم. فمثلاً ادخلوا عبد المحسن السعدون وزيراً للداخلية، لانه لم يكن على علاقة جيدة بالهاشمي. فالاثنان ينتميان الى اتجاهين مختلفين في السياسة.

كان مقدراً لوزارة الهاشمي ان تجري انتخابات مجلس النواب. ولو ترك

وحده لجعل المجلس موقعه والنواب جماعته، لتحول الى مشكلة كبيرة يصعب السيطرة عليها، بعد ان تختل معادلات الموازنة في الحياة السياسية.

غير انه كان حريصاً على الاحتفاظ بعناصر القوة قدر الامكان، لذلك سعى ان يقلل من نفوذ الملك فيصل وتأثيره على وزارته. فاحتفظ بوزارة الدفاع لنفسه، حتى يحرم منها رجلي الملك، جعفر العسكري او نوري السعيد اقوى مرشحين لها. لكن الملك ادرك بعد ما يخطط له رئيس الوزراء، فاستحدث منصب وكيل القائد العام في وزارة الدفاع، واسند هذا المنصب -باعتباره هو القائد العام - الى رجله نوري السعيد(٣).

قلنا ان مهمة الوزارة الهاشمية كان اجراء انتخابات مجلس النواب. غير ان وجود السعدون في وزارة الداخلية واشرافه على الانتخابات، جعل موقف الهاشمي ضعيفاً في سير العملية الانتخابية، مقابل الاجراءات التي اتخذها السعدون والتي اسفرت عن فوز مرشحيه بالاكثرية النيابية، بينما لم يفز مرشحو الهاشمي الا بالاقلية.

لقد ضبط الانكليز قوانين اللعبة.. ولم يحددوا نتائج الانتخابات فقط، بل حددوا مستقبل وزارة الهاشمي ايضاً. حيث ادرك رئيس الوزراء انه سيواجه اكثرية نيابية متربصة به. فقدم استقالته في ٢١ حزيران ١٩٢٥. وعين عبد المحسن السعدون خلفاً له في رئاسة الوزراء.

لم يشركه السعدون في وزارته خوفاً من ان يثأر لهزيمته فيخلق له المتاعب. ومع ذلك خلق له المتاعب من خلال وجوده في البرلمان. فعندما أسس السعدون

حزب التقدم من الاكثرية النيابية، سارع ياسين الهاشمي ليؤسس حزب الشعب من الاقلية النيابية في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ وصار هو رئيساً للحزب الذي اخذ يمارس دور المعارضة البرلمانية[٤].

بذل الهاشمي جهوداً مكثفة لاحراج الوزارة السعدونية، حتى انه كان يثير عليها اشكالات صنعها هو بنفسه يوم كان رئيساً للوزراء. لقد كان بحاجة لاثارة اي اشكال. فمثلاً ركز كثيراً في بعض جلسات البرلمان على زيادة عدد الموظفين البريطانيين في الجيش العراقي، مع ان الزيادة حدثت في وزارته. ولقد تعرض في المقابل الى انتقادات شديدة من قبل عبد المحسن السعدون الذي راح يكشف عن بعض اموره الخفية وعلاقاته بالانكليز. حيث قال له في جلسة البرلمان بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ وفي معرض دفاعه عن نفسه امام تهم الهاشمي:

«انا دائماً اعترف ان في العدد الذي قرر وفي السياسة كنت متفقاً مع زميلي الهاشمي، كما انني نصحته حين تولى زمام الامور بان لا يتطرف، وان يماشي الانكليز لانه كان مشتهراً بالتطرف، وبعد ان استلم الوزارة لم يظهر انه من المتطرفين وله العذر في ذلك فقد وزن الحال ورأى الاضطرار في مماشاة الانكليز وانا لا اريد ان اخطئه عن اعماله»[٥].

الملفت للنظر ان ياسين الهاشمي سار بشعور منه او بدون شعور مع توجهات الملك فيصل، رغم انه لم يكن محسوباً على خطه. بل كان على عدم وفاق مع رجاله مثل نوري السعيد وجعفر العسكري. حيث كان رجال الملك يتحركون في الخفاء لمعارضة السعدون وتأليب البرلمان ضده. وعلى هذا فان

الهاشمي ونتيجة معارضته لوزارة السعدون، يكون قد سار مع توجهاتهم وقدم لهم خدماته دون تنسيق معهم. فبرز وكأنه المعارض الاول للسعدون، بينما كان الافضل له - وهو السياسي المجرب - ان يتحرك في الخفاء ويترك رجال الملك يقفون في مواجهة السعدون، وبذلك لا يخلق لنفسه خصومات سياسية كبيرة.

المهم انه سار على هذا النهج طيلة فترة حكم الوزارة السعدونية الثانية. غير انه في وزارة جعفر العسكري التي خلفتها تغيرت مواقفه، مع ان واقع السياسة الحكومية لم يتغير. ولعل وجوده فيها كوزير للمالية هو الذي هدأ معارضته، او بالاحرى حرك فيه الجانب الآخر من شخصيته. لكنه لم يستمر على هذا الصمت فقد انفجر بعد توقيع المعاهدة ١٩٢٧، انفجاراً هادئاً، وذلك عندما استقال من الوزارة العسكريّة مع رشيد عالي الكيلاني، مما احرج الوزارة واضطرها الى الاستقالة.

لقد قدر انه بصمته لا يجني شيئاً.. بل انه يخدم الآخرين دون ان يحقق طموحه. فقرر الاستقالة تحيناً لفرصة قادمة قد تصعد به الى كرسي الرئاسة. انه أحسن اختيار الطريقة والتوقيت، لكنه لم يصل الى النتيجة التي يريد، فبعد استقالة العسكري، عاد السعودن ثالثة الى الحكم، ولأن الهاشمي سبب له الكثير الكثير من المتاعب داخل البرلمان فانه لم يدخله في الوزارة.. فصبر جميل.

اذا كان ياسين الهاشمي قد فقد المنصب الوزاري، فانه ما زال يحتفظ بمقعده البرلماني. وعليه فان الدور السابق الذي كان يقوم به خلال الوزارة

السعدونية الثانية سيعيده كرة اخرى خلال وزارته الثالثة. أليس السعدون خصمه؟.. أليست المعارضة اسلوبه؟ أليس البرلمان ساحته؟.. اذن فليمض في هذه الطريق.. ومضى.

والواقع ان احتفاظه بمقعده البرلماني لم يكن بجهوده الخاصة، انما بجهود الملك فيصل. فالسعدون كان قد حل المجلس القديم - كما ذكرنا كشرط لتشكيله الوزارة - وشرع في انتخابات جديدة اراد ان يختار فيها المرشحين حسب ما يريد. ولولا تدخل الملك لسقط الهاشمي من قوائم الانتخاب خاسراً. لكن معارضته البرلمانية كانت شفيعه عند فيصل الاول. انه يريد رجلاً يقف بوجه السعدون.. ومن اجدر من ياسين في هذه الوقفة. لذلك طلب الملك من متصرف لواء بغداد ناجي شوكت ان يبذل مساعيه لمساعدة الهاشمي في الانتخابات لما له من علاقة جيدة مع عبد المحسن السعدون. فنجح شوكت في مسعاه، وفاز الهاشمي في الحصول على مقعد نيابي.

دور المعارض حرمه الكثير، لكنه في نفس الوقت مثّل له ورقة قبول. وهو ما تحقق في آخر وزارات عبد المحسن السعدون، حيث اناط به وزارة المالية ليتخلص من معارضته، اذ لا يمكنه ان يقف ضد مناهج وسياسة وزارة هو ضمن هيئتها، بل انه سيسكت وذلك ما يريده السعدون. وسكت.

في السابق كان يقف ياسين الهاشمي مهاجماً وزارة السعدون.. اما بعد اشتراكه فيها، فانه جلس الى جانب نوري السعيد وناجي السويدي في اللجنة الوزارية المكلفة باعداد مسودة معاهدة جديدة مع بريطانيا(٦).

صحيح انه ما عاد يقف متهجماً، لكن حزب الشعب ظل يمارس دوره المعارض طيلة حكم الوزارة، حتى انتحر السعدون. لكن الهاشمي لم يخرج عن صمته، فلقد استمر في منصبه الوزاري في وزارة ناجي السويدي التي خلفت الوزارة السعدونية الرابعة. والملاحظ عليه انه وقف في اول جلسة برلمانية بعد انتحار السعدون، يتحدث عن مزايا رئيس الوزراء الراحل.

بعد استقالة وزارة ناجي السويدي، ظل ياسين الهاشمي بعيداً عن المناصب الوزارية حوالي ثلاث سنوات، ركز نشاطه خلالها على العمل الحزبي. حيث اسس في تشرين الثاني ١٩٣٠ مع عدد من رجال السياسة امثال رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وناجي السويدي وعلي جودت الايوبي وكامل الجادرجي، حزب الاخاء الوطني. ومارس هذا الحزب دور المعارضة ضد الوزارات العراقية، وكان محور تحركه الوقوف بوجه المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٣٠ التي عقدها نوري السعيد.

شعر ياسين الهاشمي في تلك الفترة بانه لا يمكن ان يتقدم نحو السلطة. فالسنوات التي ابتعد فيها عن السلطة شهدت تطورات كبيرة على واقع السياسة العامة في العراق، بحيث تغيرت الكثير من الثوابت. فلقد كان سابقاً يقف موقف المعارض في البرلمان فيحرج الوزارة. اما بعد تلك السنوات فانه لم يستطع ان يفعل ذلك ولا حتى نصفه. في الوقت الذي كان طموحه في الوصول الى مواقع الحكم المتقدمة يزداد بشكل ملموس، هو واصحابه في حزب الاخاء الوطني.

من هنا قرروا الاستفادة من المكانة الجماهيرية البارزة التي يتمتع بها

الحزب الوطني العراقي برئاسة جعفر ابو التمن، للوصول الى حيث يحلمون. فوقعوا معه وثيقة التآخي في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ والتي تضمنت البنود الثلاثة التالية:

١- ان المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها.

٢- ان المجلس الحالي يجب ان يحل لانه لا يمثل البلاد.

٣- ان الوزارة التي تؤلف يجب ان تعمل على الاساسين الاول والثاني.

ومثلما كان يفعل سابقاً حين يتخذ موقفين متناقضين تجاه حدث واحد، فانه فعل نفس الشيء بعد مرور اكثر من سنتين على توقيع وثيقة التآخي. فعندما استقالت وزارة ناجي شوكت، دخل هو واعضاء حزبه في مفاوضات مع البلاط لتشكيل الوزارة الجديدة. وفي ١٠ آذار ١٩٣٣ شكل حزب الاخاء الوطني الوزارة برئاسة رشيد عالي الكيلاني، واحتل الهاشمي منصب وزير المالية. وبذلك شارك في قتل وثيقة التآخي التي وقع عليها بنفسه. ليس هذا فحسب، بل شارك في وزارة مهمتها احترام معاهدة عام ١٩٣٠ والعمل بها، بعد ان هاجمها طويلاً وتفنن في انتقادها.

ان ازدواجيته هذه المرة واجهت انتقادات شديدة، وتعرض نتيجتها الى فضيحة كبيرة. فعندما قرأت الوزارة منهاجها على البرلمان هاجمه عدد من النواب.

قال له نائب الكوت علي محمود الشيخ علي:

«ان فخامة الهاشمي يعتقد بان المعاهدة العراقية هي جائرة، وكذلك حزبه يعتقد بهذا الاعتقاد، ونجده الآن يتعاقد ويتعاون مع عاقدي تلك المعاهدة

الجائرة، فلا ادري كيف حصل هذا اللقاح في المبادىء، وهل ان عاقدي المعاهدة سحبوا فخامته الى جانبهم. ام ان فخامته سحبهم الى جانبه؟.. سمعنا كثيراً من اقوال الرجال الذين كانوا يبحثون بالأمس عن المعاهدة وعن تعديلها ويشكون من المطارات ومن القيود العسكرية الموجودة في المعاهدة.. ونريد اليوم ان نسمع من هؤلاء الرجال الذين اصبحوا وزراء مسؤولين، رأيهم فيما كانوا يقولونه بالأمس؟».

وقال له ناجي شوكت رئيس الوزراء السابق ونائب بغداد:

«هل ان الوزارة الحاضرة تحترم المعاهدة البريطانية، فاذا كانت تحترم المعاهدة البريطانية كيف يأتلف هذا التعبير مع بيانات فخامة الهاشمي في الجلسة السابقة من انها معاهدة جائرة؟».

وجهاً لوجه وقف امام أمسه ويومه.. اراد ان يدافع فلجأ الى لغة الشعارات التي يتقنها: «شعرت بان المتكلمين المحترمين يشكون في مسالك رجال هذا الشعب. فاني أود في موقفي هذا ان اوضح بكل صراحة وبالشجاعة التي يتطلبها مني فخامة ناجي شوكت، عن موقفي الشخصي، وموقف الوزارة، من البيانات التي سبق ان صرحنا بها في الاجتماعات السابقة بان الكراسي لا تنتزع بوجه من الوجوه العقائد التي نحن سائرون لتحقيقها»(٨).

لكن الكراسي انتزعت العقائد.

بعد ان استقالت وزارة الكيلاني، ظل الهاشمي بعيداً عن المناصب الوزارية مرة اخرى. عاد خلالها الى ممارسة الدور المعارض ضد الوزارات الاربع التي تعاقبت على الحكم منذ استقالة الكيلاني، والتي شغل جميل المدفعي ثلاث منها، فيما شغل علي جودت الايوبي الرابعة.

* * * *

رئيس القوة

في جنوب العراق كان الوضع الأمني في غاية التأزم، فالعشائر العراقية كانت ثائرة ضد الحكومة وضد بعضها البعض. وهو ما اضطر اكثر من وزارة الى الاستقالة حتى كلف الملك غازي، ياسين الهاشمي بتشكيلها.

واجه الهاشمي صعوبة في تأليف حكومته. فلقد اراد ان يدخل في وزارته اصحابه المقربين لا سيما رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان. لكنه وجد صعوبة في التنسيق بين توجهاتهما. فكلاهما يريد وزارة الداخلية، وهو لا يريدها لأي منهما. فكان ان رفض حكمت سليمان الانضمام للوزارة. وبذلك حصل الخصام بينه وبين صاحبه القديم. وصارت الطريق الى وزارة الداخلية سالكة امام الكيلاني، وحينذاك شكل الهاشمي وزارته في ١٧ آذار ١٩٣٥.

حلمه الكبير تحقق عند جلوسه على كرسي الرئاسة. لكنه كان امام تحديات خطيرة. فامامه تهدئة العشائر والسيطرة على ثورتها. ومن هنا فقد كان تحركه وهو على رأس الوزارة مرتبطاً بهذه الاحداث، ومتركزاً حول العشائر الثائرة.

في البداية حاول تهدئة الازمة عن طريق التفاوض مع العشائر. غير ان الخطوة لم تكن مشجعة، حيث طلب قسم من رؤساء العشائر اسقاط الوزارة. لكن الازمة سرعان ما هدأت، والسبب ليس الهاشمي، انما الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء. ففي تلك الايام كتب رؤساء العشائر الى الشيخ كاشف الغطاء يطلبون منه رأيه فيما يحدث. فنصحهم بتوحيد الكلمة واوجب عليهم ترك السلاح والقتال. جاء ذلك في رسالة له للعشائر العراقية منها قوله:

«.. فلو اتفقتم وفقتم. وحصل لكم كل شيء. وحينئذ فكل وزارة ترضخ لكم، وتذعن لاوامركم، وتعطيكم كل ما تأملون، وان بقيتم على هذا الاختلاف، فكل وزارة تأتي فهي عابثة بكم، وخادعة لكم، ومحتقرة لشأنكم، هذا هو جوهر الحقيقة، وما عداه فضول، ويجب عليكم الهدوء والسكينة ويحرم عليكم المضاربة بينكم، بل وبين غيركم والسلام»(٩).

اذاً فالرسالة هي التي هدأت الاوضاع وليست الوزارة.

لم ينعم الهاشمي بهذا الهدوء طويلاً ففي مايس ١٩٣٥ ثارت عشائر الرميثة وتمردت على السلطات العراقية هناك. فكان رد فعل الوزارة قاسياً حيث امر الهاشمي قطعات الجيش في الفرات الاوسط بالتوجه نحو الرميثة مستخدماً الطائرات في قصف تجمعات العشائر، حتى استطاعت القوات الحكومية احتلال مدينة الرميثة.

بعد ايام قليلة من ثورة الرميثة، ثارت عشائر سوق الشيوخ. ومثلما قمع الاولى، قمع الثانية.. واصدر على الرجال الثائرين احكام النفي والسجن والاعدام.

عندما استتبت له الامور، شرع في اجراء انتخابات المجلس النيابي بعد ان حل المجلس السابق. فلقد وجد ان هذه الخطوة لا بد منها، لأنه سبق وان طعنه في شرعيته جهاراً قبل تسلمه رئاسة الوزارة.

في المجلس الجديد استفاد الهاشمي من درس مهم لمسه بنفسه. فعندما جلس ذات يوم على كرسي وزاري، صمت عنده لسان المعارضة وبقي فقط لسانه الحكومي يتكلم. وفي المجلس الجديد اراد ان يطبق هذا الدرس الذي تعلمه. فزاد عدد اعضاء المجلس من ٨٨ عضواً الى ١٠٨، وادخل فيه معظم رؤساء تحرير الصحف واصحابها.

لكن ذلك لا يعني انه تخلص من المعارضة. ففي البرلمان كان موضوع العشائر الثائرة سهم موجه الى صدره. فقد قال له الشيخ محمد باقر الشبيبي في احدى الجلسات:

«ان حوادث الفترة لم تكن نتيجة جهل الناس وطيشهم فقط – كما اشار وزير الداخلية – بل كانت ايضاً نتيجة ظلم الادارة وعسفها. والتمرد الذي وقع من قبل فريق من عشائر الفرات لم يكن في الحقيقة تمرداً على قوانين الدولة ونظمها، بل كان تمرداً على ظلم الذين يمثلون الدولة في تلك المناطق. ان طغيان هذا الفريق من الموظفين هو الذي بعث الفتنة واحدث هذه الثلمة»(١٠).

كان كلام الشيخ الشبيبي دقيقاً الى ابعد حد، فقد اتسعت المعارضة الشعبية ضد الحكومة. حيث ثارت عشائر المدّينة احدى نواحي مدينة البصرة. كما ثار اليزيديون في شمال العراق. وكان الدافع الأهم هو سن الوزارة قانون

الدفاع الوطني وجعل التجنيد اجبارياً.. ومرة اخرى يحل الهاشمي الازمة بالقوة العسكرية.

واذا كان التجنيد الاجباري سبباً في هاتين الثورتين، فانه كان سبباً اضافياً لسببين آخرين في اندلاع ثورة عشائرية جديدة في الرميثة في نيسان ١٩٣٦. احدهما تقييد ياسين الهاشمي للشعائر الحسينية في محرم الحرام، وهي شعائر اعتاد الشيعة على القيام بها احياء لذكرى استشهاد الامام الحسين عليه السلام. والسبب الثاني محاولة الوزارة ادخال (السدارة) كلباس رسمي في العراق. وفي ذلك حاول ياسين الهاشمي ان يسير بالعراق مثلما سار اتاتورك بتركيا، والمعروف ان الهاشمي كان معجباً به، واراد ان يكون مثاله في العراق.

وايضاً عمد الهاشمي الى الجيش ليقمع الثورة، فأسند القيادة الى بكر صدقي، وبعد قتال عنيف استخدمت فيه الطائرات، قمعت الثورة. وكانت ممارسات القوات الحكومية في غاية القسوة، حيث طال القتل حتى الاطفال والاسرى.

يروى ان الجيش أسر ثلاثين رجلاً من العشائر. فأمر بكر صدقي برميهم بالرصاص فوراً، وتولت بلدية الناصرية دفنهم في حفرة واحدة[١١].

لقد بذل ياسين الهاشمي الكثير من اجل الجلوس على رأس السلطة. فحياته السياسية كلها بسنواتها الطويلة ومتاعبها كانت تسير نحو هذا الهدف. وعندما وصل الى السلطة لم يعرف كيف يحتفظ بها. او لنقل، اراد الاحتفاظ بها

باسلوب القوة، فكانت القوة سبباً في نهايته. بالضبط كما هو الحال في ازدواجيته التي ارادها اسلوباً للصعود، فكانت في حالات كثيرة سبباً لاقصائه واستبعاده.

القوة العسكرية التي آمن بها اسلوباً لتقوية اركان حكمه، والقضاء على ثورات معارضيه من العشائر. هي نفسها التي اضطرته الى الاستقالة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ في اول انقلاب عسكري عراقي. والغريب ان بكر صدقي الذي اناط به مسؤولية قمع الثورات وقيادة القوات العسكرية، هو نفسه الذي طلب اقالة وزارته، وقاد الجيش ضده(١٢).

واذا اردنا ان نقف على الاسباب التي قادت وزارة ياسين الهاشمي الى النهاية، فاننا لا نكاد نواجه صعوبة لكثرة الشواهد والمصاديق. لكننا نواجه صعوبة في اختيار هذه النماذج في مجال بحثنا. ولذلك سنذكر لكل سبب حادثة.

لقد صنع الهاشمي خصوماته بنفسه، فهو بسلوكه وممارساته واجراءاته، خلق له ولوزارته معارضين من فئات مختلفة. فكان منهم:
زعيم العشيرة، وعالم الدين والموالي لوزارته والشخصية الاجتماعية والسياسية والوزير والموظف الاداري وزميل الأمس السياسي، وحتى الملك نفسه.

أليس هؤلاء عينات تمثل التركيبة الاجتماعية والسياسية في العراق. واذا

خاصم الهاشمي افراداً منها، فانه سيفقد قواعد شعبية عديدة، وبالتالي تصبح مسألة اقصائه عن السلطة امراً مقبولاً.

الانكليز أين هو موقعهم في هذه القائمة؟.. هل صيرهم ياسين الهاشمي خصومه ام احتفظ بهم اصدقاء؟.. لنؤجل الحديث عنهم عندما نفرغ من النماذج الثمانية السابقة.

زعماء العشائر

قبل ان يأتي الى السلطة مهد له العديد من زعماء العشائر الطريق اليها. لقد ثاروا ضد الوزارات السابقة التي ترأسها جميل المدفعي وعلي جودت الايوبي، واضطروها على الاستقالة. وعندما جاء هو الى السلطة لم يحسن التعامل معها. صحيح ان انصار الوزارات السابقة من زعماء العشائر وقفوا ضده. فتلك نتيجة طبيعية وردة فعل متوقعة ان يعمد خصومه الى استخدام الاسلوب الذي استخدمه ضدهم. لكن المفروض ان يتحفظ من تنامي الدور السياسي للعشائر، لا سيما وانه هو الذي ساهم في فسح المجال امامها. اي ان خطورتها السياسية يجب ان لا تغيب عنه، ومن ثم يعرف كيف يتعامل معها. في حين نراه يغض النظر عن سلوك موظفيه ورجال وزارته الاداريين الذين كانوا يعاملون العشائر معاملة قاسية خالية من العدالة.

وليست المعاملة الادارية السيئة وحدها، بل ان ياسين الهاشمي اقدم على

اعمال تحدى فيها المشاعر الاسلامية للعشائر، مثل منعه الشعائر الحسينية مما سبب ثورتها. وقبل ذلك تحدى مشاعرهم في اعتقال الشيخ احمد اسد الله وكيل السيد ابو الحسن الاصفهاني وعالم الرميثة. مما اثار الشيخ خوام العبد العباس رئيس بني ازيرج، وهو الذي لم يعتد التدخل في شؤون الحكم والسياسة، لكنه وجد في هذا الاجراء تحد لمشاعره ومشاعر عشيرته وقيَمها الاسلامية. فعالم الدين مقدس من خلال موقعه الديني، واعتقاله عمل له اثر سيء في نفوس المسلمين. وهو ما كان سبباً رئيسياً في ثورة الرميثة ضد الوزارة. ويتضح ذلك من خلال رسالة بعث بها زعماء عشائر الرميثة الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، نثبتها بنصها باعتبارها وثيقة تاريخية مهمة:

«لحضرة مولانا حجة الاسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء دام ظله:

بعد اعراض اخلاصنا لديكم. مولانا نخبركم لا اخُبّرتم بمكروه، فبخصوص المدة الماضية نحن دعوتنا سلمية وفي مخابرتكم ولم تزل تأمرونا بالهدوء والسكون. وفي يوم ٢ صفر الساعة ١١ نهاراً اخذ الشيخ الفاضل احمد اسد الله خديعة على حين غفلة من الناس جميعاً، وشاع خبر عند العشائر الساعة واحدة ليلاً فهاجمت عموم عشائر الرميثة، وهجموا على ناحية الرميثة واخذوا المحطة وقطعوا القطار، وحاصروا لصراي الرميثة وايضاً اتت طيارة وضربت رشاش فضربوها وقتلوا اهلها فيها فوقعت واهلها ميتين موت. والآن نحن مستعدين للحرب وفي تمام الاتحاد. وان شاء الله هذا اول نصر ببركات دعائكم ونرجو من لطفكم تشرفونا بجواب. وعموم عشائر بني حجيم وظوالم وبني ازيرج وجميع العشائر مستعدين وممتثلين لامركم ونسأل الله النصر

بوجودكم ومتعنا الله ببقائكم آمين واننا ما تحركنا حتى اعتدوا علينا وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٧ صفر ١٣٥٤

تواقيع الزعماء»[١٣]

الرسالة كافية لا تحتاج الى تعليق، فالوزارة هي التي جرتهم الى مقارعتها بالسلاح.. خصومة صنعتها الوزارة. وهي ليست خصومة عادية يمكن ان تزول ببساطة، بل ترتبت عليها اجراءات كبيرة وتركت آثاراً خطيرة وتطورات أخطر.

علماء الدين

ارتباط العشائر بالمراجع وعلماء الدين ارتباط وثيق قائم على اساس حس اسلامي عميق وادراك واع. انها تتمثل لأوامر المرجعية الدينية غاية الامتثال.. والفتوى عندهم قرار نهائي غير قابل للمناقشة.

في بداية رئاسة الهاشمي هدأت اضطرابات العشائر بفضل رسالة الشيخ كاشف الغطاء. وكان على الهاشمي ان يحترم هذا الموقف. لكنه اعتقل احد علماء الدين.. كما كان عليه ان يحترم مشاعر العلماء تجاه الامة، لكنه مارس الارهاب ضدهم، فراحت طائراته تقصف مناطق العشائر وقواته تجوس خلال الديار. وهي ممارسات تثير نفوس علماء الدين حين يرون ابناء امتهم تنتهك حرماتهم امام اعينهم. وهذا ما اتضح من الاحتجاج الذي قدمه الى الملك غازي كل من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والشيخ عبد الرضا آل الشيخ راضي والشيخ جواد الجواهري والشيخ عبد الكريم الجزائري، اثر فرض

الادارة العرفية على المنطقة الثائرة، وتشكيل مجلس عرفي لمحاكمة الثوار في مايس ١٩٣٥. نص الاحتجاج على ما يلي:

«صاحب الجلالة ملك العراق المعظم»

نبدي ان الروحانيين لا يزالون حريصين على حفظ العرش الهاشي وتسنيد دعائمه، وكان الهياج والاستياء من عشائر الفرات قد اتسع منذ اكثر من اربعة اشهر، وكنا حسب وظائفنا الدينية قد بذلنا جهودنا، في بدء الامر بالهدوء والسكينة، والمحافظة على الأمن العام، وتأمين السبل، وحصل ذلك طول تلك المدة بتوفيق الله. ولكن من المؤسف وقوع حادثة الرميثة التي اصبح اكبر مسؤوليتها على المسبب لها، فان القبض على عالمهم الشيخ احمد اوجب اثارة تلك الاعمال الموحشة والحوادث المزعجة، وقد بلغ الحال الى وجوب تلافي الاخطار التي يخشى من سوء عواقبها، ورأينا من واجبنا، حرصاً على سلامة كيان العراق المقدس وسلامة الامة العراقية، السعي في الاصلاح بان توقف الحكومة الحملات التأديبية، وتمنع القوى العسكرية من الضرب والتعقيب حتى يحصل التفاهم والمفاوضة بيننا وبين اولياء الامور، ويحفظ الله بذلك دماء المسلمين، ويعود النظام الى نصابه. كما ان التدابير المؤثرة منا ستتخذ في اقرب وقت الى اخلاد القائمين بالحركات الطائشة الى الهدوء والسكينة، وترك كل عمل يخل بالنظام والأمن ومن الله التوفيق.

تواقيع العلماء»(١٤)

* * * *

الموالون للوزارة

بين ياسين الهاشمي وبعض رؤساء العشائر علاقات وثيقة. فهم ثاروا قبل مجيء الهاشمي ضد الوزارات الحاكمة وساهموا في احراجها واقالتها، وبذلك فان لهم فضل كبير في استلام الهاشمي رئاسة الوزراء لكنه لم يحتفظ بهم كأصدقاء يمتلكون عناصر القوة في الساحة السياسية والاجتماعية، وعلى العكس من ذلك، فانه حولهم الى اعداء لوزارته.

مثلاً شعلان العطية رئيس عشيرة الاكرع كان موالياً للوزارة الهاشمية، وقف الى جانبها ضد عشائر الرميثة الثائرة، لكنه تحول الى الجانب المعارض بعد ان قمعت السلطة ثورة الرميثة الثانية. فاعلن الثورة على الحكومة بهوسته المعروفة *(زعلانه العوجه ونرضيها)*. وقد اربك موقف الوزارة بتحوله هذا. لا سيما وان عشيرته قامت بعمليات عسكرية مهمة، وقد حاولت الوزارة ان تلين موقفه المعارض عن طريق ارسال بعض الموالين لها من رجال العشائر، لكن هؤلاء عندما اجتمعوا به وسمعوا منه سبب ثورته انضموا اليه، وشاركوه الثورة ضد الحكومة.

لقد رأى الشيخ شعلان من وزارة الهاشمي ما غيّر موقفه وحوله من موقع المؤيد الى المعادي. ويعلل هذا التحرك بقوله انه لم يجد من ياسين الهاشمي ولا من زملائه غير الوعود، وان الوزارة التي تألفت بعد ان ثار هو على الوزارة السابقة لم تؤد اي خدمة للبلاد، وان المملكة لا تكاد تخرج من ثورة حتى تقع في غيرها.

وغير شعلان العطية هناك الكثيرون الذين غيّروا مواقعهم من الموالاة للحكومة الى خندق الثورة على الحكومة.

الشخصيات السياسية

عنف الهاشمي ودموية قيادته العسكرية في قمع الثورات والانتفاضات، اضافة الى محاولته اسكات اي صوت معارض، جعل المعارضين السياسيين يقفون في وجه وزارته. نورد هنا صورة احتجاج قدمه الى الملك غازي كل من جعفر ابو التمن وحكمت سليمان وكامل الجادرجي وهم من جماعة الاهالي، وفيه عرض للحالة السياسية آنذاك:

«الى صاحب الجلالة الملك المعظم،

انه لمن المؤسف جداً ان نستعرض امام جلالتكم الحوادث المؤلمة فنذكر جلالتكم باحتجاجنا على تصرفات الوزارة المخالفة للقوانين في حادثة ١٥ مايس ١٩٣٦، حينما صادرت الحكومة جريدة البيان وحروف المطبعة التي طبعت بها، بعد ان طوقت المطبعة بالشرطة المسلحة ثم عطلت الجريدة لمدة سنة كاملة. وكان تحسس جلالتكم بألم الضغط على الحريات وانتهاك حرمة الدستور، مع طلب مراعاة الظروف القاسية مما عزى ابناء الامة على ما اصيبوا به في حرياتهم التي هي اغلى من كل عزيز على الامم. غير ان جلالتكم وصبر المخلصين من ابناء البلاد قد جرأ الوزارة على التمادي في تصرفاتها المخالفة للقوانين وانتهاكها حرمة الدستور.

فبدلاً من ان تتعظ الحكومة من الاستياء العام الناشىء من تصرفاتها في تلك الحادثة وغيرها فتكفر عن ذلك باحترام القوانين والحريات، عادت واصدرت امرها اليوم الى الشرطة فاحاط افرادها بمطبعة الاهالي وانتزعوا بالعنف

والقوة والشدة والضرب اعداد جريدة (صوت الاهالي) من ايدي المتأهبين لبيعها اثناء خروجها من دار المطبعة. جرى ذلك في رابعة النهار وفي وسط الجمهور المجتمع بصورة جعل من الحادث منظراً يدل على تشبع رجال الدولة بروح الفوضى، اكثر مما يدل على وجود حكم يرمي الى احلال النظام في المجتمع. ولم تكتف الحكومة بذلك فابلغت مدير الجريدة بسدها لمدة سنة للقضاء على حرية الرأي والنشر والانتقاد، تلك الحرية التي لا يمكن لأمة من الامم - وهي في دور البناء والتأسيس - ان تصل بدونها الى ما يضمن سعادتها ورفاهها، وان تكون رأيا يعول عليه في الملمات.

ان دولة لها دستورها يجب على الحكومة التي تتولى الأمر فيها ان موقفها تجاهه بصراحة فأما ان تحترمه ليحترمها الشعب ويطمئن الى حكمها، واما ان تعطله بصورة رسمية ليعلم الجمهور حقيقة تلك الحكومة ونواياها.

فتجاه هذه التصرفات المشينة نرفع احتجاجنا الى جلالتكم متوقعين اصدار الارادة بضرب حد لها، حماية للدستور.

بغداد في ١٢ آب ١٩٣٦

التواقيع»(١٦)

الوزراء

اختلاف الوزير مع رئيس الوزراء او مع الهيئة الوزارية، حدث مألوف في الحياة السياسية. وقد شهدت الوزارات العراقية الكثير من هذه الحالات. وهي تختلف في تأثيراتها حسب حجم الاستقالة العددي، وحسب موقع الوزير وثقله السياسي.

وزارة الهاشمي شهدت حالة استقالة واحدة، الا وهي استقالة وزير المعارف الشيخ محمد رضا الشبيبي. وعليه لا يمكن القول ان هذه الاستقالة اثرت على التشكيلة الوزارية، اذ سرعان ما عين الهاشمي وزيراً جديداً محل الوزير المستقيل. لكن المهم ان الاستقالة مؤشر على عدم الانسجام الوزاري، وان لم يتبلور على هيئة انسحاب. فاضافة الى الشيخ الشبيبي، كان وزير الدفاع جعفر العسكري ووزير الخارجية نوري السعيد على غير وئام مع رئيس الوزراء. ولقد عبرا عن سخطهما على الوزارة وبراء تهما من الاخطاء التي ترتكبها. ومع ذلك بقيا في موقعيهما لحسابات سياسية خاصة.

اما وزير المعارف الشيخ محمد رضا الشبيبي فانه لم يستطع السكوت ومماشاة الجو الذي يحكم السلطة، فقدم استقالته منها. والسبب في ذلك ياسين الهاشمي نفسه. فلقد كان الوزير الشبيبي غير متفق مع مدير المعارف العام فهمي المدرس على تسيير شؤون المعارف، مما اسفر عدم الاتفاق عن استقالة المدير. وهنا راح رئيس الوزراء يحاول التدخل في شؤون وزارة المعارف، فكان ذلك سببا في استقالة الشيخ الشبيبي من الوزارة في ١٥ ايلول ١٩٣٥. وقد الح الهاشمي عليه بالاستمرار وعرض عليه وزارة المالية، فلم يرض الشيخ الشبيبي.. انه اراد الابتعاد عن الوزارة وليس عن الحقيبة الوزارية وحدها.

الاداريون

لا ينكر ان ياسين الهاشمي أكد في اجراءات وزارته على الجوانب الاخلاقية ومراعاة السلوك الصحيح والآداب العامة في دوائر الدولة وغيرها، حتى انه

شكل الشرطة الاخلاقية من اجل ذلك. لكنه اقدم على سن قانون في ٢٩ آب ١٩٣٥ ساهم في خلق الكثير من الخصوم في الوسط الاداري. القانون هو تعديل التقاعد المدني. وقد نص على:

«لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص او رئيس الوزراء، ان يحيل الى التقاعد، الموظف الذي يتحقق انه غير قادر على اداء واجباته من حيث كفاءته الشخصية او قابليته البدنية. او غير صالح للخدمة من الوجهة الاخلاقية، اذا اكمل ذلك الموظف عشرين سنة خدمة تقاعدية او بلغ الخمسين من العمر وله ان يفصل ذلك الموظف وان لم يكمل مدة الخدمة، او يبلغ السن المذكورة»[١٧].

وقد استغل هذا القانون لابعاد خصوم الوزارة عن مواقعهم، لا سيما وان مدة حكم القانون ستة أشهر. وبالفعل فقد فصل نتيجة ذلك عدد كبير من كبار الموظفين، حيث شمل الفصل متصرفين ومدراء نواحي وقائمقامين وحكام. وشكل هؤلاء فئة معارضة ضد الوزارة.

الملك غازي

موقف الملك من اية وزارة يمكن اعتباره مؤشراً على طول عمرها. فبيده اكثر من وسيلة يستطيع من خلالها ان يطيل مدة حكمها او يقلصها.

ياسين الهاشمي سار على طريقة خاصة في التعامل مع الملك والبلاط. انه

حاول ان يقف بقوة في وجه الملك. في السابق كان عنيداً او هكذا اظهر نفسه امام الملك فيصل. واعاد الطريقة نفسها مع ابنه غازي، رغم الاختلاف الكبير بين الملكين الأب والأبن. الاول يرى في هذا الاسلوب ما يحقق بعض الاغراض السياسية. والثاني يراه تجاوزاً لموقعه واستصغاراً من شأنه، مما ازم العلاقة بين الملك ورئيس الوزراء.

ثم حدثت القطيعة بين الاثنين، عندما اقدم الهاشمي على اتخاذ عدة اجراءات للحد من تصرفات الملك غازي. فاصدر عدة قرارات لحفظ شرف العائلة المالكة، لا سيما بعد هرب شقيقة الملك الاميرة عزة وزواجها من شاب يوناني كان يعمل خادماً في القصر الملكي. وقد اثرت الاجراءات والقرارات في نفس الملك الشاب الذي شعر بانه محاصر من قبل رئيس وزرائه، وان كلمة الفصل لا تأتي على لسانه.

الى جانب ذلك كان الملك غازي على علاقة جيدة بالعديد من ضباط الجيش. وقد اعرب هؤلاء عن استعدادهم للوقوف الى جانبه اذا استدعى الامر.. ومن هؤلاء الضباط بكر صدقي.

هذا الولاء الذي اظهره الضباط للملك، ساهم في تعاظم نفور الملك من الهاشمي. فقد شعر بانه يقف ازاء خصم خطير وليس رئيس وزراء. وهذا ما كان سبباً في تأييد الملك غازي للانقلاب العسكري الذي اطاح بالوزارة، ان لم يكن هو الذي اشترك في الاعداد، كما سيأتي في الحديث عن اقالة الوزارة.

اصدقاء الأمس

تحول رجال السياسة عن بعضهم البعض حدث مألوف في الواقع السياسي ومداخلاته المعقدة. وقد يصل الأمر بينهم الى خصومة سياسية. لكن ان يتآمر بعضهم فيطيح بزميله القديم حدث قلما يحصل وينجح. ما حدث مع ياسين الهاشمي رقم من هذا القليل. لكنه الرقم الذي وضع نهاية لحقبة الهاشمي في السلطة وفي الحياة السياسية التي تعب من اجلها وفيها.

زميل الامس وخصم اليوم هو حكمت سليمان، عضو القيادة في حزبه (الاخاء الوطني) ووزيره القديم في حكومته الاولى.

لم يكن خلاف حكمت وياسين مبدأياً قائماً على اساس منهج سياسي او خطة عمل، انما المصالح الشخصية هي التي سببت النفور. وذلك عندما اراد حكمت وزارة الداخلية، فلم يستجب له صاحبه. فكانت الحقيبة الوزارية هي التي احرقت حبال المودة بنار العداء المستحكم، وجعلت حكمت سليمان يخطط للاطاحة به واستلام السلطة منه.. لقد اراد ان يثأر لحرمانه وزارة الداخلية بحصوله على الوزارة كلها. وكان له ما اراد. فقد وجد في الفريق بكر صدقي وكيل رئيس اركان الجيش، الاداة التي يمكن ان تحقق له احلامه. فرتب معه كل شيء، فكان ان نفذ هذا انقلابه في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦، مطالباً اقالة الهاشمي من الوزارة، والاتيان بحكمت سليمان رئيساً للوزراء.

كان ياسين الهاشمي مطمئناً الى ولاء الجيش لحكمه، من خلال موقع اخيه

طه الهاشمي رئيس الاركان. ولم يتوقع ان المؤامرة تحاك في مواقع قريبة جداً من موقع اخيه، ومن الشخص الذي اعتمد عليه في القضاء على ثورات معارضيه.. من بكر صدقي.

لم يسمع بالانقلاب، الا بعد ان حلقت الطائرات فوق بغداد والقت منشورات الحركة الانقلابية. حينذاك ادرك انه وصل قريباً من النهاية. لكنه لم يفقد الأمل.

اراد ان يستخدم الاسلوب نفسه الذي استخدمه ضد العشائر الثائرة. لكن بمن ينفذه؟.. بالجيش؟.. انه منقلب عليه.. ببكر صدقي؟.. انه يطالب باقالته.

اراد ان يتدخل الملك فيسمح باتخاذ الاجراءات العسكرية المضادة. وذلك في اجتماع طارىء عقد في قصر الزهور حضره السفير البريطاني ونوري السعيد وجعفر العسكري ورستم حيدر، اضافة الى الملك والهاشمي. لكن الملك غازي ظل صامتاً لم يعلق على اقتراحه.. انه لا يرغب فيه فكيف يسانده.

وعندما ادرك انه لا توجد امامه فجوة أمل، استجاب للرأي الذي طرحه المجتمعون والقاضي بان يقدم رئيس الوزراء استقالته. فقدم الى الملك كتاب الاستقالة الذي اودعه عبارات قاسية:

«بغداد في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦

مولاي المعظم

تعلمون جلالتكم ان الوزارة الحاضرة سعت بكل قواها لتأمين النظام في

البلاد، والأخذ بجميع وسائل التقدم، لايصال المملكة الى المستوى الذي يساعدها على القيام بالاعمال المنتظرة، بالنسبة للظروف العالمية، الا انه ظهر ان قلة التجربة، وبعض الاطماع، قد طوّحت بالمسؤولين عن الدفاع عن هذه البلاد، ان يقدموا على حركة اعتقد انها تؤدي الى نتائج غير محمودة. وبعد ان بحثت مع زملائي في الموقف، وان تراءى لي ان الرغبة متجهة نحو اجتناب تعريض البلاد الى خطر القلاقل الداخلية، سارعت بالتقدم الى جلالتكم بقبول استقالتي من اعباء الوزارة، سائلاً المولى ان يأخذ بيد جلالتكم لتجنب الاخطار، وان يرشدكم الى ما فيه خير البلاد.

العبد المطيع: ياسين الهاشمي»(١٨)

وطبعاً قبل الملك الاستقالة.

قبل بدء الحديث عن الخصومات التي خلقها الهاشمي لنفسه، ذكرنا موقع الانكليز من هذه الخصومات، واجلنا الحديث عنهم. وهنا جاء دور الحديث.

موقف الانكليز من الهاشمي ووزارته انما يتحدد من خلال التعرف على موقفهم من الحركة الانقلابية. فهو المقياس الدقيق الذي يعين مقدار رغبتهم في الهاشمي او رغبهم عنه. ولا حاجة للاطالة وسرد الشواهد وتحليلها، بل نكتفي بسوق موقفين يدللان بصورة قاطعة على انهم رأوا ان الهاشمي لا بد ان يتنحى عن السلطة والحكم.

الاول: قبيل الانقلاب أحست البعثة العسكرية البريطانية التي كانت تحضر مناورات الفرقتين الاولى والثانية قرب خانقين واللتين قامتا بحركة الانقلاب، احست ان هناك اجراءات غير طبيعية، وان مؤامرة تحدث هناك. ومع ذلك لم

تخبر قيادة الجيش او رجال الحكم(١٩).

الثاني: في اجتماع قصر الزهور طلب نوري السعيد من السفير البريطاني تدخل السفارة لانقاذ الموقف. فردّ السفير بالقول ان الحركة داخلية وانها لا تستهدف الملك ولا نظام الحكم الملكي، فلو انها استهدفت شيئاً من ذلك لأسرعت حكومته الى اداء رسالتها(٢٠).

اذاً فالسفير راض ويعلم بالانقلاب وضد من موجه. وليس ذلك من باب الاستدلال. فقبل يومين من الانقلاب اجتمع حكمت سليمان بالسفير البريطاني واخبره بان حركة انقلابية ستقع، وانها ليست موجهة ضد الانكليز.

ومن هنا.. فان الانكليز وجدوا في ياسين الهاشمي رجلاً غير لائق في الاستمرار على رأس السلطة. ان له اعداء كثيرين، وبقاؤه في الوزارة يعني استمرار الاضطرابات والثورات. وما اخطر ثورات العشائر في نظر الانكليز. وربما استرجعوا صورة العراق ايام ثورة العشرين، واحتملوا تكررها فيما لو استمرت الامور على هذه الحال. فآثروا ابعاد صاحبهم عن الحكم.. وابتعد.

* * * *

الهوامش

(١) علي الوردي، لمحات تاريخية من تاريخ العراق الحديث، الجزء السادس، ص١٩٦ – ١٩٧.

(٢) المصدر السابق، ص٢٨١.

(٣) المصدر السابق، ص٣٠٠.

(٤) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، ص١٠٢.

(٥) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ص١٨٥.

(٦)المصدر السابق، ص٣٢٤.

(٧) فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق بين عامي ١٩٢١ – ١٩٣٢، ص٢١٤ – ٢١٥.

(٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص٢٢٧ – ٢٢٨.

(٩) اعتمدنا في المعلومات عن ثورات العشائر العراقية، الجزء الرابع من تاريخ الوزارات، الوزارة الهاشمية الثانية.

(١٠) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، الجزء الرابع، ص١٣٨.

(١١) محمود الدرة، القضية الكردية، ص٢٥٥. وكذلك عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٧٥.

(١٢) سنتناول بالتفصيل انقلاب بكر صدقي عند الحديث عن حكمت سليمان.

(١٣) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٠٢.

(١٤) المصدر السابق، ص١١٢. ويراجع كذلك الملحق رقم (٤) في نهاية الكتاب.

(١٥) المصدر السابق، ص١٧٩ – ١٨٠.

(١٦) المصدر السابق، ص١٧٧ – ١٧٨.

(١٧) المصدر السابق، ص١٥٥ - ١٥٦.

(١٨) المصدر السابق، ص٢١٨.

(١٩) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ - ١٩٤١، ص

(٢٠) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢١٥.

توفيق السويدي

١٨٩٢ - ١٩٦٨م

مؤهلان ساهما في بروزه على الساحة السياسية. الاول والده الشيخ يوسف السويدي من علماء اهل السنة في بغداد، ومعارض قديم للانكليز قبيل ثورة العشرين، وأحد مؤسسي حزب حرس الاستقلال، ورئيس مجلس الاعيان بعد تشكيل المملكة العراقية.

والثاني قربه من عبد المحسن السعدون، فهو زوج ابنة اخيه. كما ان اخاه ناجي السويدي هو عديل عبد الكريم السعدون شقيق عبد المحسن. وقد وفرت له هذه الرابطة الاسرية عناصر القوة المستمدة من شخصية السعدون باعتباره رئيساً لاكثر من وزارة عراقية. وكان يصفه السعدون بانه مستشاره الخاص، كما ان فضله على اخيه الأكبر ناجي[١].

بدايته كانت خلال الوزارة النقيبية الثالثة، حيث اوفد بصحبة وزير الدفاع جعفر العسكري في اواخر عام ١٩٢٢ لحضور مؤتمر لوزان لعقد معاهدة الصلح مع تركيا.

وبدايته الوزارية كانت مع عبد المحسن السعدون، وله الفضل الاكبر عليه. فعندما شكل السعدون وزارته الثالثة رشحه لاشغال وزارة الداخلية، لكن الملك فيصل اعترض عليه لانه كان في حدود الخامسة والثلاثين من عمره. غير ان رئيس الوزراء أصر على ادخاله في الوزارة، وبعد نقاش مع الملك وافق على اعطائه وزارة المعارف[٢].

لم يكن لتوفيق السويدي رأي خاص في الوزارة، انما كان يسير خلف آراء السعدون ويتبنى مناهجه وسياسته حتى ولو تعارضت مع القانون. بل انه كان

يدافع عنها بقوة ويحاول ان يلبسها – وهو رجل القانون – اللباس القانوني.

مثلاً عندما ثارت المعارضة ضد وزارة السعدون وكان الطلاب في طليعة المتظاهرين، وافق باعتباره وزير المعارف على اصدار مجلس الوزراء قراراته القاضية بفصل الطلبة من المدارس، مع ان القرارات كانت بأثر رجعي. وعندما سئل عن كيفية موافقته على مثل هذه القرارات. اجاب انه اراد الاستقالة لكن مستشار وزارة العدلية – وهو بريطاني – قال ان الوزير الذي ينفذ القرار اذا كان مخالفاً له فبأمكانه الاستقالة، اما اذا كان تنفيذه خارج صلاحيته فانه لا يسوغ له الاستقالة. ولما كان تنفيذ القرار من اختصاص وزارة الداخلية فانه لم يقدم استقالته(٣).

هكذا اجاب مبرراً موقفه.

كان السويدي اقرب الوزراء من السعدون.. وهو بذلك اكثرهم تفاعلاً مع برامج السعدون، او لنقل مع برامج الرئيس من خلال عضويته في البرلمان كنائب عن لواء الدليم، ومن خلال عضويته البارزة في حزب التقدم. ومن هنا كان موضع عناية السعدون وثقته. فعندما دارت المفاوضات بين حكومة ابن سعود والحكومة العراقية حول قضايا الحدود بين نجد والعراق، اوفده ممثلاً عن العراق لحضور مؤتمر جدة في نهاية تموز ١٩٢٨. وقد وفرت له هذه الفرصة ان يوثق علاقته بالسير كلبرت كلايتون الذي اصبح فيما بعد المندوب السامي البريطاني في العراق.

وعندما تقرر الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢، كان توفيق السويدي

ضمن اللجنة الوزارية التي عينها مجلس الوزراء في ١١ تشرين الاول ١٩٢٨ للدخول في المفاوضات.. انه يحمل آراء رئيس الوزراء كقوانين لا يمكن تجاوزها، فهو اذاً خير مبعوث وأحسن مفاوض.. هكذا تعامل مع السعدون.. وهكذا فهم دوره. فلم يخرج عن ارادة رئيسه، ان الخروج يعني الكثير، وهو- في بداية طريقه - يحتاج الى القليل.

رئيس تحت الوصاية

طيلة فترة حكم السعدون والسويدي مستند على ذراعه في حياته السياسية. وعند النقطة الثانية، وبالضبط بعد استقالة الوزارة صعد السويدي الى رأس السلطة على كتف السعدون.

لقد راح عبد المحسن السعدون يسوغ للملك فيصل ترشيح توفيق السويدي لرئاسة الوزراء، ولم ير الملك مانعاً في هذا الترشيح. فالوزارة القادمة مخطط لها ان تكون محدودة العمر، وحد فاصل بين وزارتي السعدون (السابقة والقادمة). والذي شجع على ترشيحه علاقة السويدي الجيدة بالمندوب السامي الجديد كلايتون. حيث كتب هذا رسالة الى وزير المستعمرات البريطاني يقول فيها انه لا يرى: شخصاً مناسباً آخر غير توفيق السويدي، خاصة وان السعدون وعد بمنحه التأييد الكامل من جانبه ومن جانب حزبه»[٤].

في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ شكل وزارته الاولى، لقد صار رئيساً للوزراء، لكنه الرئيس المقيد اكثر من سابقيه.. فاولئك مقيدون بارادة دار الاعتماد والبلاط،

اما هو فمقيد - اضافة الى ذلك - بارادة عبد المحسن السعدون، ومع ذلك كان مسروراً ببريق المنصب.

احتفظ لنفسه اضافة الى رئاسة مجلس الوزراء، بوزارتي الخارجية والاوقاف، واحتفظ من الوزارة السابقة بكل الوزراء المؤيدين لعم زوجته.

اراد ان يقرب اليه بعض الخصوم، لانه ادرك ان خصوم السعدون هم خصومه. وكان من ابرزهم ياسين الهاشمي ونوري السعيد، فالاول معارض نيابي، والثاني معارض ملكي. واراد ايضاً ان يدخل ناجي شوكت.
ياسين الهاشمي.. اراد ان يسترضيه بواسطة اخيه طه، حيث عرض عليه وزارة المعارف.. لكنه رفض. والح عليه بقبول الوزارة. لكنه رفض. وتدخل الملك فيصل.. لكنه رفض. ان طه الهاشمي يعرف ما يدو ر في ذهن رئيس الوزراء الشاب. وقد عبر عن ذلك فيما بعد بالقول:

«انا شخصياً لا اظن ان السويدي اراد ان يستغل مواهبي، ولعله اراد بادخالي في الوزارة ان يأمن جانب المرحوم اخي»(٥).
نوري السعيد.. عرض عليه الدخول في حكومته، فاشترط عليه السعيد ان ينسحب المفتشون البريطانيون من الالوية ويقيموا في بغداد، ولا يذهبوا الى الالوية الا بأمر من وزارة الداخلية. واشترط عليه ايضاً ان توافق دار الاعتماد البريطانية على اقرار قانون التجنيد الاجباري. ولم يكن نوري السعيد جاداً في شروطه، لأن السويدي عندما عاد اليه يحمل موافقة دار الاعتماد على الشرطين، عمد الى المراوغة فتخلص من الحاح السويدي.

ناجي شوكت.. فاتحه ايضاً بنفس الموضوع، فرفض الاشتراك في الوزارة معللاً موقفه بانه يختلف مع توفيق السويدي في الطباع والسيرة والنظرة الى الحياة، علاوة على عدم قناعته بان وزارته ستوفق لعمل شيء ما يغير موقف بريطانيا تغييراً جوهرياً.

اراد ارضاء ثلاثة سياسيين كبار ليكسبهم الى جانبه.. فرفض السياسيون الثلاثة الكبار ان يكونوا الى جانبه. انهم في الحقيقة يرفضون الدخول في وزارة اسمها الوزارة السويدية، لكن رئيسها الفعلي عبد المحسن السعدون. ولا أدل على ذلك من ان السويدي كان يتحرك بتنسيق مع عبد المحسن. فعندما اخبر السعدون برفض نوري السعيد وناجي شوكت، طلب منه ان يستعيض عنهما بعبد العزيز القصاب ومحمد امين زكي.

ليست التشكيلة الوزارية وحدها شاهداً على التنسيق بينه وبين عم زوجته، بل ان سياسته كانت تجري تحت اشرافه فهو يصف السعدون بانه كان ملجأه ومصدر قوته في تلك الوزارة[٦]. ولم لا وعبد المحسن السعدون اصبح رئيساً لمجلس النواب؟

كل ذلك وغيره لم يكن خافياً عن انظار المعارضة السياسية. ففي اليوم الذي عرض فيه توفيق السويدي منهاج وزارته على البرلمان، وقف المعارضون يوجهون انتقاداتهم الى نقطة الضعف الخطيرة.. نختار قولين مما قيل:

جعفر ابو التمن قال: «ان الوزارة الحاضرة الفت من انقاض الوزارة السابقة التي كثيراً ما قام رئيس الوزراء الحاضر والذي كان ركن الوزارة

السابقة والبارز فيها، وكثيراً ما كان يعد المجلس بمسائل كانت موضع البحث والتي كان يتفاعل من نتائجها. وما كنت لأعتقد بعد اعلانه باسم الحكومة السابقة فشل المفاوضات، ان يقبل تحمل المسؤولية فيؤلف الوزارة».

ياسين الهاشمي قال: «انا استغرب كيف يتفق شخصان على مبدأ واحد. يأتي احدهما بمبدأ والحكومة البريطانية لا توافق عليه، ويترك المسؤولية وينسحب، والثاني يقول اني سائر على نفس المبدأ، ويأتي ويجلس ثم يقول ان هذه المبادىء انما هي المبادىء المدرجة في العهود التي قبل بها مجلس الامة، والعبارة التي يتمسك في منهاجه تقول: «فهي ستسير بمقتضى احكام معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ومعاهدة ١٩٢٦ بما في ذلك الاحكام الموجودة في الاتفاقيتين المالية والعسكرية فيما يختص بتولي العراق المسؤولية التامة». وفي سجل المواد المرفوضة للمادة الاولى «تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع» فبماذا تتمسك يا زميلي المحترم المنكود الحظ الذي جاءت بك الظروف لأن تكون رئيساً في هذا الوقت».

وغير ذلك من الاقوال التي كانت تضع توفيق السويدي امام الحقائق القاسية فيما يتعلق بطريقة مجيئه الى رأس الحكم وبعلاقته بالسعدون.

لم يستطع في وزارته هذه ان يحدث اي تغيير في الموقف بين العراق وبريطانيا، بشأن الاتفاقيتين المالية والعسكرية، بل انه لم يدخل في مفاوضات حول هذا الموضوع. لقد كانت وزارته فترة انتظار ريثما يصل جواب لندن الى بغداد فيما يختص بالاتفاقيتين، بناء على الاقتراح الذي ارسله للحكومة البريطانية المندوب السامي خلال وزارة السعدون السابقة.

غير ان حدثين لهما قدر من الاهمية وقعا في فترة الانتظار. الاول: اراد السويدي ان يشرع لائحة قانونية للتعرفة الكمركية، لبعض المواد التجارية. غير انه قبل عرض اللائحة على البرلمان، عقد العديد من التجار صفقات تجارية ضخمة. وقد تعرضت الوزارة لانتقادات عديدة متهمة اياها بانها هي التي سربت الخبر، لا سيما وان وكيل توفيق السويدي، حسقيل سنطوب سارع الى شراء السكر واحتكاره(٧).. اذن فالتهمة صحيحة.

الثاني: عند حلول ذكرى وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩، كانت الجماهير تشجب بشدة مواقف بريطانيا، والصحف تندد بالحكومة البريطانية ووعودها ودعمها للصهاينة. فكان ان عطلت وزارة السويدي بعض الصحف وانذرت الاخرى، مما صعد المعارضة ضدها.

بعد اربعة اشهر استنفدت اغراض السويدي، وحان موعد انهاء خدماته. لكنه لم يدرك هذه الحقيقة. فراح الملك فيصل يبحث عن طريقة لابعاده عن الحكم بعد فضيحة التعرفة الكمركية. وقد طلب من رشيد عالي الكيلاني ومن المستشار البريطاني لوزارة العدلية ان يجدا له تبريراً قانونياً يحقق له رغبته. غير ان ذلك كان مستحيلاً.

لم تطل حيرة الملك.. فلقد فهم السويدي ان عمره كرئيس وزراء قد انتهى، وهو ما تبين بشكل واضح من خلال كتاب استقالته الذي قدمهُ للملك في ٢٥ آب ١٩٢٩ والذي جاء فيه:

«.. ان الباعث الذي حمل جلالتكم على تأليف وزارة برئاستي، كانت

الضرورة القاضية بعدم ابقاء البلاد من دون حكومة تقوم بادارة شؤون الدولة.

وقد تقدمت ملبياً رغبة جلالتكم لتأليف الوزارة الحالية التي تحملت مسؤولية الحكم اربعة اشهر، بعد ان تحققت عدم رغبة عبد المحسن بك في الاستمرار على العمل.

اما الآن وقد زالت تلك الموانع، فانني ارى ان المهمة التي تألفت الوزارة الحالية من اجلها قد انتهت، ولذلك اتيت مسرعاً لتقديم استقالتي»[٨].

عرف انه لم يعد مرغوباً فيه.. وانه كان رئيس محطة وزارية وليس رئيس وزراء.

بعد استقالته لم يعد قريباً من الحكم كما ينبغي لرئيس وزراء. فهو على امتداد ٢٦ وزارة استمرت لمدة ١٧ عاماً، لم يصبح وزيراً الا في اربع وزارات، وهي مشاركة محدودة قياساً بالفترة الزمنية وبعدد الوزارات التي شهدتها الساحة العراقية. وبعد انتهاء تلك المدة صار للمرة الثانية رئيساً للوزراء.

لكنه في تلك السنوات الطويلة لعب ادواراً مهمة واخرى لا تخلو من اهمية في الاحداث الساخنة التي كثيراً ما مرت على العراق. وكان له دور مهم في الاحداث التي سبقت حركة رشيد عالي الكيلاني في مايس ١٩٤١. حتى ان اخاه الاكبر ناجي وصفه بانه: «مغرض طماع وآلة بيد الانكليز»[٩].

ان وصف اخيه كان دقيقاً. فبعد ان تصاعدت الاحداث وهرب الوصي عبد الاله الى البصرة خلال حركة الكيلاني - سيأتي الحديث عنها ان شاء الله -

كان السويدي يجري اتصالاته مع السفارة البريطانية، ويحاول الاتصال بالوصي، ويشير على الانكليز بالتدخل وضرب الحركة عسكرياً.

الاستسلام

اثر استقالة حمدي الباججي، كلف توفيق السويدي بتشكيل الوزارة. والواقع انه لم يكن الخيار الوحيد. فلقد كلف بها بعد ان عرضت على نوري السعيد وارشد العمري واخفقا في تشكيلها. وفي ٢٣ شباط ١٩٤٦ شكل وزارته الثانية.

في هذه الوزارة اكد منذ البداية ارتباط العراق ببريطانا، وذكر في منهاجها انه يسعى الى اجراء بعض التعديلات في معاهدة ١٩٣٠ بالشكل الذي يتلائم مع التطورات الجديدة. فقد جاء في المادة الاولى من المنهاج:

«ان علاقاتنا الودية الحسنة مع حليفتنا بريطانيا العظمى ترتكز على معاهدة التحالف العراقية – البريطانية. ولما كان قد مر على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاماً قطع فيها العراق شوطاً بعيداً في سبيل التقدم والانشاء، مسايراً في ذلك مواكب الأمم الناهضة، فقد اصبح من الضروري تعديلها لجعل الحلف القائم متناسباً مع تقدمه، ومتسقاً مع التطورات العالمية، ضمن روح ميثاق الأمم المتحدة. لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة بريطانيا العظمى بهذا الشأن(١٠).

غير ان هذه الحليفة كانت في المقابل تسعى الى عرقلة المفاوضات. والواقع ان السويدي حاول ان يعمق ارتباط العراق مع بريطانيا ضمن صيغة جديدة.

لكنه لم يختر الوقت المناسب. فبريطانيا كانت خارجة لتوها من الحرب العالمية الثانية، وهي مثقلة بتبعات الحرب المرهقة. لذلك فان اجراء تعديل على المعاهدة قضية سابقة لأوانها، فضلاً عن كونها عملية لا تخلو من اخذ ورد طويلين، ومن احتمالات تأزم ومعارضة جماهيرية، وهو ما كانت بريطانيا في غنى عنه أيامذاك.

ويبدو ان توفيق السويدي اراد ان يجلس على كرسي الرئاسة بثبات فباشر الى انهاء الاحكام العرفية ورفع الرقابة عن الصحف والسماح بتأليف الاحزاب السياسية.. وهي اجراءات مهمة، لانها مثلت الفسحة امام الشعب العراقي بعد سنوات الحرب وما رافقها من قلق.

الغريب ان توفيق السويدي واجه فجأة مصيراً لم يكن يدور في حساباته، فقد وقف وجهاً لوجه امام خطر الاستقالة، وذلك عندما تشنجت الاجواء بين بعض الوزراء من جانب وبين بعض النواب والاعيان من جانب آخر. فقرر سبعة من الاعيان مقاطعة المجلس حتى تستقيل الوزارة. وبالفعل قاطعوا المجلس، فتعطلت اللوائح القانونية التي حاولت وزارة السويدي امرارها.

حاول السويدي ان يواجه المأزق عن طريق وساطة الوصي عبد الأله. لكن الاعيان اخبروا الوصي بانهم يريدون اجبار الوزارة على الاستقالة.

تحد خطير.. اراد السويدي ان يواجهه بتحد اكثر قوة. فطلب من الوصي حل مجلس الاعيان، لكن الوصي رفض الطلب.

اذن فهو امر واقع لا بد ان يسلم به ويستسلم له. فقدم استقالته في ٣١ مايس ١٩٤٦[١١].

شعر توفيق السويدي انه هزم امام سبعة اعيان، لذلك تحامل عليهم بشدة في جريدة الزمان بعد اقل من اسبوعين على استقالته.

سبع وزارات متعاقبة لم يشرك السويدي في اي منها. وفي الثامنة صار رئيساً.

التجربة الاخيرة

عندما انيطت به رئاسة الوزراء، كان مقرراً ان تكون وزارة ائتلافية تضم ممثلين عن الاحزاب والكتل البرلمانية، غير ان السويدي لم يتفق مع حزب الاستقلال حول بعض الشروط، لذلك شكل وزارته من اعضاء حزب الاتحاد الدستوري الذي يتزعمه نوري السعيد. وهكذا فقد الغى فكرة الوزارة الائتلافية عندما ابعد بقية الاحزاب والكتل البرلمانية عن المشاركة فيها.

والحقيقة ان توفيق السويدي في وزارته هذه التي شكلها في ٥ شباط ١٩٥٠، لم يحبط بها المشروع الائتلافي فحسب، بل احبط - دون شعور منه - مشاريعه في البقاء على رأس السلطة لفترة طويلة. حيث كان حزب الاتحاد الدستوري هو المهيمن على الوزارة من خلال وجود خمسة من اعضائه في هيئتها، ومن خلال اعتماد الوزارة السويدية في منهاجها على منهاج الحزب. حتى ان بعض مواد المنهاج كان نسخة طبق الاصل لمواد حزب نوري السعيد(١٢).

ان اختيار السويدي لوزرائه اثار الكثير من اللغط واستغراب الاوساط السياسية. يقول طه الهاشمي في مذكراته ليوم ٦ شباط ١٩٥٠:

«في الواقع استغربت جداً اقدام توفيق السويدي على تأليفه للوزارة على الشكل الذي وقع. ليس توفيق السويدي غبياً وهو واقف على الوضع العام ومدرك ما تتطلبه البلاد من اعمال ومطلع على شكاوى الناس، لهذا ان تأليفه وزارة ليس فيها عضو ينتمي اليه امر اذهل الجميع ولم يتوقع اي من الناس بان توفيق السويدي يقدم على قبول هذه الطبخة. والذي لاح لي ان توفيقاً قبل هذه الطبخة لان مصلحة شخصية يعتقد انه لا يستطيع انجازها الا اذا اصبح رئيس وزارة. اما ما هذه الطبخة فالحوادث المقبلة ستظهرها.

وقد اوضح لي كامل الجادرجي اليوم بعض هذه المصالح الشخصية وقال ان عبد الرزاق الظاهر اخبره ان توفيق السويدي طلب من لجنة التمور ان تمنحه قرضاً باربعين الف دينار فلم توافق اللجنة على ذلك!!»(١٣).

لقد خلق السويدي بتلك التشكيلة الوزارية خصومات سياسية لنفسه قوامها الاحزاب السياسية التي لم يشركها في الوزارة. وقد تبلورت هذه الخصومات في قاعة البرلمان، حيث وصلت الاجواء الى مستوى التوتر بين مؤيدي الحكومة ومعارضيها، وللدرجة التي قدم فيها ٣٧ نائباً من المعارضين استقالاتهم من البرلمان(١٤).

في وزارته السابقة واجه السويدي شبح الاستقالة فجأة.. وفي هذه الوزارة عاد اليه الشبح ثانية.

لقد كانت وزارته تخوض مفاوضات مع شركات النفط الاجنبية، ويومذاك كان الوصي في لندن، فاذا به يرسل كتاباً الى نائبه الأمير زيد يحدد فيه

مستقبل السويدي، على النحو التالي:

«في حالة تقديم السيد توفيق السويدي استقالته من رئاسة الوزراء اوافق على تخويل سموكم حق قبولها كما اخولكم حق اختيار من تنسبون اسناد رئاسة الوزارة اليه وتعيين الوزراء الذين يعرض اسماءهم على سموكم»[١٥].

الرسالة في حقيقتها موجهة الى توفيق السويدي وليس الى الامير زيد. وهي تقول له ان يستقيل.. مثل هذه الاشارات يفهمها السويدي جيداً.. انه لم يعد الرجل المناسب في هذا الظرف وان البديل الذي يجب ان يحل محله هو نوري السعيد. فموضوع النفط مهم وحساس، والسعيد هو الذي يفاوض في مثل هذه الامور وليس السويدي.

في ١٢ ايلول ١٩٥٠ قدم استقالته الى الامير زيد.

هذه المرة لم يغضب علناً. لم يهاجم الآخرين في الصحف.. كان مهذباً ودوداً كما جاء في عبارات كتاب استقالته الهادىء الذي بيّن فيه، انه يترك الوزارة لأخرى تكمل ما بدأ به.

لقد حكم السويدي ثلاث مرات.. لم يستقل في اي منها طوع ارادته، انما كان يترك الحكم باشارة.. ولثلاث مرات لم تكن الاشارة هادئة رقيقة.. كانت صاخبة قاسية.

* * * *

الهوامش

(١) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ص٣١٢.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، ص١٤٥.

(٣) المصدر السابق، ص١٥٥.

(٤) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص٢١٥.

(٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ، ص٢٢٤ - ٢٢٥.

(٦) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق ، ص٣١٥ - ٣١٦.

(٧) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ، ص٢١٦.

(٨) المصدر السابق ، ص٢٤٢.

(٩) اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ ، ص٩٤.

(١٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع، ص٥٠٣.

(١١) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص١١٩.

(١٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، ص١٤٢.

(١٣) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، الجزء الثاني، ص٣١٥.

(١٤) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ، ص١٥٢.

(١٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٧٣.

ناجي السويدي

١٨٨٢ - ١٩٤٢

عدم الثقة به. صفة لازمته منذ بداية حياته السياسية، وحرمته من المنصب عدة مرات. مرة خلال تشكيل عبد الرحمن النقيب وزارته الثانية، وكانت آنذاك وزارة الداخلية شاغرة، والبحث جار عن وزير يشغلها. فبرز اسم ناجي السويدي كمرشح لها. لكن الانكليز رفضوه. والسبب تلخصه المس بيل بالقول: «ناجي السويدي على الرغم من انه ذكي وحسن النية لكنه لا يوثق به، فاذا تولى وزارة الداخلية كان من الواجب علينا مراقبته مراقبة دقيقة لكي لا ينحرف عن الطريق المرسوم»[١].

وبدل الداخلية اعطوه وزارة العدلية الأقل اهمية.

ومرة عندما استقال عبد المحسن السعدون من وزارته الثالثة، حيث رشح اخاه الاصغر توفيق، ولم يرشح ناجي رغم كونه اقرب اليه عائلياً. لانه كان يعرف طبعه وطريقة عمله وطموحه. وكثيراً ما كان يشكو من تقلباته قائلاً: «أيش يريد ناجي؟ أيش يريد ناجي؟»[٢].

ربما كانت اول فعالياته المتقلبة، خلال اشتراكه في اول منصب اداري له ضمن الوزارة النقيبية الثانية. وكان يومها محسوباً على خط الملك فيصل. غير انه فاجأ فيصلاً مفاجئة غير سارة وغير متوقعة. وذلك عندما احدث اخطر ازمة وزارية - حتى ذلك الحين من تاريخ الحكم في العراق - خلال الاعتداء الوحشي الذي قام به الوهابيون على جنوب العراق في آذار ١٩٢٣ والذي راح ضحيته ٦٩٤ شخصاً من العشائر العراقية[٣]. وقد هاج الرأي العام وعقد علماء الدين مؤتمراً ضخماً في كربلاء ادانوا فيه العدوان وطالبوا الحكومة باتخاذ

الاجراءات الضرورية للدفاع عن العراق. فطلب الملك فيصل من مجلس الوزراء مناقشة مسألة تعزيز الدفاعات العراقية. وعند المناقشة فاجأ السويدي الملك فيصل. حيث قال في مجلس الوزراء:

«ان حكومة العراق تهتم بهذه المسألة غاية الاهتمام وتعتقد ان الواجب يقضي عليها ان تقوم بالدفاع عنها بكل ما يمكن، ولكي يتمكن من اتخاذ القرار القطعي فيما يجب اجراؤه في هذه الوضعية. اطلب عرض الكيفية على السدة الملكية، والسؤال من فخامة المندوب السامي:

١- هل يوجد خلاف بين حكومة العراق وبين حكومة نجد؟ فاذا كان هناك خلاف فما هي اسبابه؟
٢- تعيين موقف حكومة بريطانية تجاه هذه المسألة، وهل هي مسؤولة عن الدفاع عن حدود العراق؟[٤].

انه بهذا الطموح احرج الملك فيصل الذي اراد ان يستفيد من العدوان لتعزيز موقعه في الاوساط الجماهيرية، وكسب ود علماء الدين الشيعة، من خلال اظهار تعاطفه معهم، وعدم تقصيره في واجبات الدفاع عن حدود العراق. اما طرح السويدي فانه يضع الملك امام مسؤوليته وجهاً لوجه.

ساند ناجي السويدي مجموعة من الوزراء، مما اثار فيصل، فتدخل في المسألة منحياً اولئك الوزراء عن مواقعهم - كما مر بنا في الحديث عن الوزارة النقيبية الثانية - وبذلك فقد ناجي السويدي ثقة الملك.. فقد منصبه الوزاري في

الاول من نيسان ١٩٢٢. لكنه في المقابل حصل على ثقة المندوب السامي. لأن الانكليز لم يكونوا راضين لتصرف الملك في محاولاته للتقرب من المعارضة التي يقودها مراجع الشيعة وعلماؤهم. وقد احتج المندوب على الملك لأنه اقدم على اجراءاته دون استشارته. وارسل يخبر ونستون تشرشل وزير المستعمرات بتصرف فيصل الذي وصفه بالتهور. فاجابه تشرشل: «.. انني مندهش من ان يكون فيصل قد طرد اربعة وزراء دون استشارتك»[٥].

ازمة وزارية وفتور في العلاقة بين فيصل وكوكس، صنعهما ناجي الطموح المتقلب. بل انه ساهم في احراج الوزارة ايضاً في ممارسات اخرى بعد ان ابتعد عنها.

ففي اعقاب هذه الازمة شهدت الساحة العراقية عودة الحديث القديم عن فصل البصرة عن العراق.. عودة هذه الفكرة كانت مفاجئة بحد ذاتها، باعتبار انها ماتت منذ زمن، وان مستقبل العراق قد تحدد نهائياً وفق الصيغة الملكية الدستورية. لكن المفاجأة الأكبر ان ناجي السويدي كان من مؤيدي هذا المشروع ودعاته[٦]. مع انه بعيد في اهتمامه ايامذاك عن مثل هذه المشاريع ولم تعرف عنه نزعته الانفصالية.

اتاح تسلم عبد المحسن السعدون رئاسة الوزراء للمرة الاولى، فرصة عودة السويدي الى دائرة السلطة، حيث جعله السعدون وزيراً للداخلية في تشكيلته الوزارية بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢. لكنه لم يبق في منصبه، ويبدو ان السبب لم يكن نتيجة سوء تصرف، انما اراد رئيس الوزراء ان يشرف مباشرة

على انتخابات المجلس التأسيسي وهي المهمة الاساسية لوزارته. فحوله الى وزارة العدلية في ٩ كانون الثاني ١٩٢٣.

لم يترك هذا التعديل اثراً في نفسه، فقد ظل يؤيد السعدون في سياسته، لانه قدر خطورة المهمة. وكان ناجي احد الوزراء الذين وقعوا على قرار ضرب المعارضة الاسلامية وابعاد مراجع الدين من العراق(٧).

عاد مرة اخرى الى تقلباته بعد تشكيل المجلس التأسيسي ومناقشته مسألة المصادقة على معاهدة ١٩٢٢. فقد وقف السويدي معارضاً.. غير انه المعارض الذكي الذي لا يحرج نفسه.. لم يقل في البداية انه رفض المعاهدة، بل اقترح توزيعها على النواب لدراستها اولاً. وصوب المجلس اقتراحه. انه بذلك اعطى للمعارضة فرصة مناسبة للتأمل والتمعن في مضمون المعاهدة. وبالفعل ازدادت لهجة النواب المعارضين شدة. وكانوا يطالبون باجراء التعديلات عليها قبل مصادقة المجلس.

عند هذه النقطة انقلب على المعارضة فجأة. فعندما ذكر سالم الخيون في جلسة ٢ حزيران ١٩٢٤ ان الاكثرية قد حصلت بشأن اعادة المعاهدة الى الحكومة، اي رفضها، تصدى له السويدي قائلاً ان الموجودين في الجلسة لا يشكلون اكثرية(٨).

لكن ذلك لم يكن موقفه النهائي، فخلال التصويت على المعاهدة، كان هو ضمن المخالفين.

عاد السويدي الى الوزارة، بعد ان عاد اليها ثانية عبد المحسن السعدون، واعطاه ايضاً وزارة العدلية. ولم يبرز له دور متميز فيها. حيث كان سائراً في ركاب رئيس الوزراء. وفي الحقيقة فان سيره يعتبر انقلاباً جديداً، لانه صوّت مؤيدا معاهدة ١٩٢٦ التي عقدها السعدون، رغم انها لا تختلف عن المعاهدة السابقة.

لم يشركه السعدون في وزارته الثالثة، ولم يكن ذلك موقفاً من السعدون تجاه ناجي السويدي، لانه اعطاه في وزارته الرابعة منصب وزير الداخلية.

الوزارة الواحدة

الرصاصة التي اطلقها عبد المحسن السعدون على نفسه مهدت لانطلاقة السويدي بقوة نحو السلطة، حيث برز اسمه كأقوى مرشح لتولي الرئاسة خلفاً للرئيس المنتحر. فوكيل المندوب السامي اتفق في الرأي مع الملك فيصل بان خير من تعهد اليه الوزارة هو ناجي باشا السويدي. وعهدت اليه في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩(٩).

لم يبذل السويدي جهداً في اختيار الوزراء.. انهم السابقون.
ولم يبذل جهداً في وضع منهاج لوزارته.. انه السابق.

اكد السويدي للملك فيصل ولمجلس النواب انه سيتبنى مواقف السعدون وسياسته وبرامجه. فحاول ان يكمل ما بدأه الرئيس السابق فيما يتعلق

بالدخول في مفاوضات مع دار الاعتماد لعقد معاهدة جديدة. لكنه اصطدم بما اصطدم به السعدون.. ووقف حيث وقف الاخير، دون ان يتقدم خطوة واحدة في هذا الطريق.

اراد ان يقلل عدد الموظفين الانكليز في العراق.. فرفض المندوب. وعند هذه النقطة بدا العد التنازلي لأيامه في السلطة.

عند انتحار السعدون كان ناجي السويدي بنظر الانكليز افضل رئيس وزراء.. غير انه لم يعد كذلك مطلقاً. وحين ادرك تصلب الانكليز في هذه القضية قدم استقالته. وبلوغه هذه النهاية كان نتيجة عادته المألوفة في التقلب، بل انه في هذه الفترة بدا متقلباً اكثر من اي وقت مضى.

فهو بتحمسه لموضوع عدد الموظفين، فاجأ الانكليز انفسهم. لانه سبق وان تعهد بعدم بحث الموضوع مطلقاً. وهذا ما اشار اليه المندوب السامي السير همفريز في رسالة بعثها الى الملك فيصل في نفس اليوم الذي وافق الملك على الاستقالة، اي ١١ آذار ١٩٣٠. جاء فيها:

(ان السير روبرت بروك - بوبهام، اخبرني انه سعى في ايلول الماضي، عندما كان معتمداً سامياً بالوكالة، لأن يبين الى الحكومة العراقية بصورة صريحة انه يعترض على ادخال اقتراح في منهاج الوزارة الجديدة بتخفيض عدد المفتشين البريطانيين. وقد تبين لي انه قدم نفس الاعتراض من قبل المستر ادموندس في ٨ ايلول (١٩٢٩) الى صاحبي الفخامة المرحوم السير عبد المحسن بك وناجي باشا السويدي، وقد ابديا بحسب مذكرة دونت يومئذ «انهما

وافقا على حذف كل ما يتعلق بالمفتشين الاداريين» فعليه لا يصح لرئيس الوزراء ان يقول: ان وكيل المعتمد السامي قبل بهذا القسم من المنهاج).

وفي جانب آخر من الرسالة يذكر المندوب السامي رقماً اكثر اهمية من الاول. يقول:

«.. ان فخامته (اي ناجي) وافق في ١٩ شباط (١٩٣٠) على ان يدرج في الكتاب الذي وجهته الى رؤساء الهيئة التفتيشية البريطانية الجملة الآتية: «اني وصاحب الجلالة متفقان تماماً في ان تبقى مسألة عدد الموظفين البريطانيين الذين يراد استخدامهم في الحكومة العراقية، من الامور المهمة المشار اليها في المادة (٤) من معاهدة التحالف وستبقى موضع التعاون الوثيق بيننا»[١٠].

اذن تعهد للانكليز بعدم بحث موضوع الموظفين، لكنه بحثه واقدم على اصدار قرار يقضي بانهاء خدمات خمسة موظفين بريطانيين في السنة المالية التالية لاصداره. لقد اراد ان يقنع الانكليز بالتنازل عن تشددهم في هذه المسألة.. لكنها ليست عادتهم.. فوضع بذلك نفسه امام النهاية.. وفي ٩ آذار ١٩٣٠ قدم استقالته، وبعد يومين وافق الملك فيصل.

يعتبر كتاب الاستقالة الذي قدمه ناجي السويدي للملك اطول كتاب استقالة قدمه رئيس وزراء عراقي طيلة العهد الملكي. كما ان الضجة التي الحقها باستقالته كانت طويلة عريضة. حيث ارسل شكوى الى لندن في اليوم الذي وافق الملك على استقالته، تحدث فيها عن مسألة تقليل الموظفين البريطانيين، ووعود بريطانيا في ان يأخذ العراقيون طريقهم لادارة شؤون البلاد.

كما وقف في ١٣ آذار ١٩٢٠ امام البرلمان يشكو من الانكليز ومن عدم وفائهم بوعودهم. وهيأ اجواء البرلمان لأن تتفاعل معه، فراح بعض النواب يتحدثون بالطريقة ذاتها.

لكن هذه المواقف المعارضة للانكليز تخللها موقف من مواقفه المتقلبة. فبعيد استقالته زار المندوب السامي واتفق معه على سحب استقالته بعد ان تعيد الوزارة الى الميزانية العامة الفصول التي رفعتها والمتعلقة برواتب الموظفين البريطانيين الذين ارادت انهاء خدماتهم.

هل أحس السويدي بصعوبة الابتعاد عن كرسي الرئاسة؟
هل اكتشف ان موقفه السابق كان خطأ؟
ام ان تغيير المواقف عنده حالة لا تتغّير؟

مهما كان السبب فانه لم يستطع العودة الى الوزارة. رغم ان المسافة بينه وبينها كانت قريبة جداً. انه لم يبتعد عنها الا بمقدار خطوة. غير ان الملك فيصل حرمه من الرجوع الى ما قبل الخطوة. فعندما اخبره السويدي برغبته في سحب الاستقالة.. سارع فيصل يطلب من المستشار البريطاني لوزارة الداخلية ان يحول دون رجوعه الى الحكم(١١). فلم يرجع.

الى هنا من حقنا ان نتساءل:
ماذا اراد ناجي السويدي من تقلباته وما مقدار جدية مطاليبه؟
هل كان يريد تقليص عدد الموظفين البريطانيين؟

لماذا اذن تعهد لهم سابقاً بعدم بحث الموضوع؟

هل كانت - كما يقول - استقالته احتجاجاً على عدم التوصل لنتيجة قاطعة مع المندوب السامي بهذا الخصوص؟

لماذا اذن يقترح العودة الى الوزارة والتنازل عن قضية الموظفين البريطانيين؟

اسئلة متعاكسة وحائرة.. كان السعدون محقاً حين اشتكى منه وقال: *ايش يريد ناجي؟*

فعلاً ماذا كان يريد ناجي؟

اراد العودة، لكنه فشل. لقد ظل بعيداً عن رئاسة الوزارة طيلة حياته. وعن المناصب الوزارية طيلة ست وزارات، حتى دخل في السابعة على عهد رئاسة جميل المدفعي، وزيراً للمالية في ٢١ شباط ١٩٣٤. وبعد استقالتها ظل بعيداً عن ثمان وزارات متتالية، الى ان ادخله رشيد عالي الكيلاني وزيراً للمالية في وزارته الثالثة التي شكلها في ٣١ آذار ١٩٤٠. ومن هذه النقطة بدأ مرحلة جديدة في حياته السياسية. لقد بدأ يسير في اتجاه يبتعد عن الانكليز، وذلك في مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايطاليا خلال الحرب العالمية الثانية. في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تتعامل مع هذه المسألة باهتمام بالغ الاهمية.

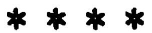
وخلال تلك الاحداث، راح يؤيد سياسة الكيلاني، ويسير معه على الخط المعادي للانكليز، وصار احد اقطاب حركة مايس عام ١٩٤١ ووزيراً للمالية في وزارة رشيد عالي الكيلاني التي دخلت الحرب ضد القوات البريطانية(١٢).

في ٥ مايس ١٩٤١ ارسلته الوزارة الى الرياض، ضمن جهودها في اجراء المصالحة بين الانكليز والوزارة(١٣). لكنه لم ينجح في مهمته.

هرب الى طهران - بعد فشل الحركة - مع عدد من اقطاب الوزارة. لكنه طلب العودة الى بغداد للحضور امام المجلس العرفي العسكري. وقد القت السلطات البريطانية عليه القبض في الاهواز، ونفته الى ساليسبوري في جنوب افريقيا.. وتوفي هناك.

سنوات طويلة قضاها السويدي في السياسة، لكنه لم يكن مستقراً، مما اثار حوله الشكوك، حتى من قبل اقرب الناس اليه. وحرمه عدم استقراره مما كان يطمح اليه.

ان تسلمه رئاسة الوزراء لمرة واحدة، مع بقائه في دائرة الحياة السياسية الرسمية فترة طويلة.. وفشله في العودة، لا يتناسب مع مقدرته العالية كرجل قانون من الطراز الاول.



الهوامش

(١) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء السادس، ص١٢٣.

(٢) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ص٣١٢.

(٣) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في تطور الحركة الوطنية في العراق، ص١٥٣.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، ص٦١.

(٥) علي الوردي، المصدر السابق، ص١٣٩.

(٦) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٧٦.

(٧) المصدر السابق، ص١٣٠.

(٨) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، ص٢٧٣.

(١٠) تراجع نص رسالة المندوب السامي الى الملك فيصل، في المصدر السابق، ص٣٠٧ - ٣٠٩.

(١١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ، ص٣١٠.

(١٢) سنتناول ذلك ان شاء الله عند الحديث عن رشيد عالي الكيلاني.

(١٣) عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ص١٥٥.

نوري السعيد

١٨٨٨ - ١٩٥٨م

وحده من بين رجال السياسة ارتبط باسمه العهد الملكي في العراق، فصار يعرف بعهد نوري السعيد. ولهذا الترابط ما يبرره. فلقد اشترك مثل الكثيرين من ضباط جمعية العهد في احداث الثورة العربية عام ١٩١٦، وعمل مع فيصل بن الشريف حسين فنال اعجابه وحظي عنده بالمنزلة الرفيعة فكان رفيق دربه في الثورة وفي مملكته في سوريا وفي مفاوضاته بلندن وخلال عودته ملكاً على العراق، وكان معه حين ادركه الموت عام ١٩٣٣ في سويسرا. وظلت علاقته مستمرة مع العائلة الهاشمية رغم تأزمها مع الملك غازي. وقد اظهرته هذه العلاقة على انه رجل البلاط المقرب ومستشاره الدائم.

كما انه شغل اكبر عدد من الوزارات من بين بقية الرؤساء الذين حكموا العراق، فخلال السنوات المحصورة بين عامي ١٩٣٠ و١٩٥٧ ترأس الوزارة اربع عشرة مرة، اضافة الى ترأسه حكومة الاتحاد العربي التي ضمت العراق والاردن. وهو خلال هذه الفترة وقبلها وبعدها كان وزيراً متكرراً في اكثر الوزارات، حتى لقبه اصحابه بالوزير الدائم[١]. ثم تحول هذا اللقب في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليصبح الرئيس الدائم.

وفي الحالات التي لا يشترك او لا يشترك في الوزارة، فانه يظل يحتفظ بقوة نفوذه السياسي من خلال رجاله والموالين له والمتأثرين به داخل اجهزة السلطة، ومن خلال آرائه في شؤون الحكم التي يحتاج اليها البلاط ورجال السياسة.

لعله الوحيد من بين الرؤساء، حين يغضب ويقيم خارج العراق، لا يستطيع ان يستغني عنه البلاط، فيسترضيه ليعود الى العراق رئيساً للوزراء. بل هو

الوحيد من بينهم، اكتسب سمعة دولية كبيرة، وكانت آراؤه موضع اهتمام سياسيي العالم ذوي العلاقة بسياسة العراق، ولا سيما البريطانيين الذين وجدوا فيه سياسياً من الطراز الذي يريدونه، والغريب ان آراءه كانت تؤخذ بالاعتبار والمناقشة خلال السنتين اللتين اعقبتا الحرب العالمية الاولى، حين كان مستقبل العراق موضع جدال شديد بين الاتجاهات السياسية البريطانية(٢).

الى جانب ذلك كله، فانه صنع احداثاً جريئة في السياسة العراقية مثل معاهدة ١٩٣٠، وحلف بغداد. ولعب ادواراً هامة في مجريات الاحداث طيلة العهد الملكي، فكان بارعاً في سياسته، مؤذياً في خصومته، ذكياً في مواقفه، فتقرب منه البعض وحذره البعض الثاني، واصطدم به آخرون، لكنه استطاع في النهاية ان يحتفظ بقوته على امتداد العهد الملكي، رغم انه هزم اكثر من مرة.

وفي ضوء هذه المواصفات احتفظ الناس بذكرياتهم عن ذلك العهد من خلال سعة نفوذه وكثرة نشاطه، فسموه عهد نوري السعيد.

فهل كان اسطورة سياسية في العراق؟

وهل تفوق على اقرانه بفارق شاسع؟

وهل استطاع ان يصل الى كل ما يريد خلافاً لغيره؟

هذه وغيرها من الاسئلة تطرح متتالية حول الرجل الذي احيط بالكثير من الاعجاب ومن السخط في ذات الوقت، في انتظار اجوبة لها.

لا تخلو صورة السعيد في اكثر الاذهان من مبالغة والوان اضافية، ولعل

العامل الاكبر وراء ذلك، الشهرة التي تمتع بها الرجل بحكم الفترة الطويلة التي عاشها في مواقع القرار وقربه من البلاط والانكليز. وقد اعتاد كثير من الناس ان يبالغوا في رسم صور من يحبون ومن يكرهون.

وليس في هذا الكلام تقليل من شأن السعيد. لكنه كغيره من رجال السياسة الذين حكموا العراق، له اخطاؤه وهفواته. كما له اصاباته ونجاحاته. لكنه تميز عنهم بدرجة من الذكاء كما هو الحال في رجال السياسة البارزين في بلدان العالم. فكانت هذه الميزة عنصر قوة في شخصيته استفاد منها الانكليز والبلاط في تحقيق برامجهم المنسجمة مع تفكيره وتصوراته. فكان طبيعياً ان يحظى بالدعم اكثر من غيره. وكان منطقياً ان يستفيد من هذا الدعم ليفرز نفوذه وسلطته.

تتلخص مدرسة السعيد السياسية بمحورين اساسيين:

الاول، ايمانه بالقومية العربية رغم انحداره من اصل تركماني، لذلك كان يرى ان حكم العائلة الهاشمية مسألة ضرورية في هذا الاتجاه، وان هذه العائلة تقدم للعراق الكثير من خلال علاقتها بالانكليز وتنسيق الشريف حسين معهم في فترة الحرب العالمية الاولى. ولقد عرف عنه ولاءه للبيت الهاشمي، رغم تأزم علاقته بالملك غازي. الا انه من حيث الاساس برهن على اخلاصه لاسرة الشريف حسين وبالخصوص للملك فيصل الاول.

ان القومية التي يؤمن نوري السعيد تختلف عن الاتجاهات السائدة في الكثير من اوساطها. فهو يرى فيها هدفاً بعيداً لا يمكن الوصول اليه دفعة

واحدة، ولا بد من استقلال كل بلد لوحده، ثم الدخول في مشاريع وحدوية تخضع للمصلحة السياسية الاقليمية. ولذلك نراه يدخل في ازمات حادة مع بعض البلدان العربية، لانه لا يريد وحدة على حساب الارتباط المبدأي ببريطانيا او على حساب المصلحة الاقليمية للعراق.

والواقع ان ازمة نوري في مشروعه القومي، انما هي ازمة عامة للقوميين ولكن بمظاهر مختلفة. وسببها الحقيقي رخاوة الارض التي تنطلق منها القومية، اذ سرعان ما تنهار امام حسابات المصلحة وموازنات السياسة الخارجية، مما يجعل منها مشروعاً نظرياً غير قابل للتطبيق. لان المشكلة تكمن في اسسها الفكرية اولاً، وفي واقعها السياسي ثانياً.

لقد تحمس نوري السعيد للمشروع القومي خلال فترة ملوكية فيصل الاول. غير ان هذا الاندفاع فتر على عهد الملك غازي. ولعل سوء علاقته كانت وراء فتوره، كما ان تعارض هذا المشروع مع التوجهات البريطانية ساهم بدرجة اضافية وكبيرة الى انحساره من تفكيره. فلقد كانت القناعة البريطانية مقياساً متميزاً في قناعته السياسية.

ومن هنا نراه يعود الى حماسه القومي ابان سنوات الحرب العالمية الثانية حين اعلنت بريطانيا عن تأييدها لقيام اتحاد عربي[٣].

وفي حقيقة الأمر، لم يكن الاعلان البريطاني الا محاولة لكسب تأييد البلدان العربية خوفاً من لجوئها الى دول المحور، كما حدث في العراق من احداث ادت الى قيام حركة رشيد عالي الكيلاني.

اما المحور الثاني في مدرسة السعيد، فهو ايمانه بان مستقبل العراق لا

يمكن ان يبنى ما لم يعتمد على بريطانيا. فالتحالف العراقي - البريطاني ضرورة اساسية لا يمكن التخلي عنها او تجاوزها باي حال من الاحوال. وقد اعتبر نوري السعيد ان تقليل ارتباط العراق ببريطانيا، يعني تقليص فرص تحوله الى دولة مستقلة مستقرة. لذلك بذل السعيد اقصى جهوده من اجل تقوية هذا الارتباط، فعقد معاهدة ١٩٣٠ التي جعلت النفوذ البريطاني محكماً في العراق، وتعرض نتيجة ذلك الى انتقادات شديدة استمرت حتى نهاية الحقبة الملكية.

كما انه اكد هذا الارتباط في بدايات الحرب العالمية الثانية، حيث بذل مساعيه المكثفة الرامية الى ادخال العراق كطرف في الحرب الى جانب بريطانيا، رغم معارضة معظم الوزراء ورجال السياسة لمثل هذه الخطوة. على اعتبار ان لا مصلحة من ورائها. لكنه اصر على خطوته وحاول جر العراق الى الحرب وكاد ان ينجح لولا تطور الاحداث وانتهائها بحركة الكيلاني عام ١٩٤١.

ان اعتماده على الانكليز وايمانه بضرورة تحقيق تبعية العراق لهم، ادخل العراق في مسالك خطيرة ظلت متواصلة الخطوات كخط ثابت في مستقبله ومسيرته السياسية. كما خلقت له تلك القناعة خصومات عديدة، وفقد نتيجتها ثقة الشعب العراقي، فكان مرفوضاً في اوساطه مكروهاً من قبله، لانه صورة حادة الالوان لرجل بريطانيا في العراق.

تنفيذ المبادىء

بين عامي ١٩٢١ و١٩٣٠ شغل نوري السعيد منصب رئيس اركان الجيش، ومدير الامن العام ووكالة وزارة الدفاع. ثم عين وزيراً للدفاع في الوزارة

السعدونية الاولى في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٣، وابقاه في نفس المنصب جعفر العسكري. وبعد الوزارة العسكرية شغل نفس المنصب في خمس وزارات من مجموع سبعة توالت على الحكم قبل ان يشكل وزارته الاولى في ٢٣ آذار ١٩٣٠(٤).

وخلال هذه السنوات كان رجل الملك فيصل الاول ومعتمدة، حيث نفذ له مشاريعه السياسية التي كانت تحتاج الى سرية وتحرك من وراء الستار. وابرز ما قام به السعيد، تصديه للاتجاه السياسي الذي برز في تلك الفترة والداعي الى ان يحكم العراق رئيس عراقي، حسب الشعار المعروف (العراق للعراقيين). وقد وجه السعيد ضربته القاضية الى هذا الاتجاه، باضطلاعه في حادثة اغتيال وزير الداخلية توفيق الخالدي في ١٩٢٠ في ظروف ظلت مجهولة لفترة طويلة(٥). وقد اثر اغتيال الخالدي على هذا الاتجاه، فاصابه الضعف حتى تلاشى في النهاية.

قبل ان يكلف الملك فيصل، نوري السعيد بتأليف الوزارة، كانت هذه الرغبة تسيطر على ذهنه، لكن الذي منعه من تحقيقها وجود عبد المحسن السعدون، باعتباره خصماً قوياً للسعيد، مما يجعل مهمته صعبة.

بعد انتحار السعدون اصبح السبيل سالكاً امام الملك ليأتي برجله المقرب على رأس الحكم. وكان الاختيار مشتركاً بين فيصل والمندوب السامي. لان المطلوب من الوزارة ان تعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا. وهي المهمة التي لم تنجز في حياة السعدون ولا في وزارة ناجي السويدي التي خلفتها.

باشر السعيد في مفاوضات المعاهدة، وقد سارت سيراً سريعاً خلافاً لما شهدته في المرات السابقة، وكان لعقيدة رئيس الوزراء السياسية في الارتباط ببريطانيا، اضافة الى لياقاته الدبلوماسية الدور الكبير في انجاز المعاهدة بسرعة. حيث اذاعت الوزارة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، عن امضائها معاهدة جديدة مع بريطانيا امدها ٢٥ سنة تبدأ من دخول العراق لعصبة الامم. وتلغي المعاهدات السابقة[٦].

تاريخ الاعلان ملفت للنظر، فهو يصادف ذكرى اندلاع ثورة العشرين، فهل اراد نوري السعيد ان يطمس هذا العلم الكبير في تاريخ العراق الذي يرمز الى الثورة على الاستعمار البريطاني بقيادة المرجعية الدنية، ويثبت محله رمزاً مضاداً لتبعية العراق الى بريطانيا؟

ليس مصادفة ان يكون تاريخ الاعلان عن توقيع المعاهدة ٣٠ حزيران، وحتماً انه جاء مدروساً، ليخفف عن الانكليز شعور الهزيمة الذي عانوا منه طويلاً.

اضافة الى كون هذه المعاهدة قد ربطت العراق بقيود كبيرة بالسياسة البريطانية، فانها ايضاً كانت بمثابة الاساس الذي رسمت على ضوئه معاهدات اخرى بين بعض البلدان العربية والدول الاستعمارية. فقد اتبع نفس الاسلوب في الشروط الرئيسية حينما عقدت المعاهدة البريطانية - المصرية عام ١٩٣٦، وكذلك المعاهدة الفرنسية مع كل من سوريا ولبنان في عام ١٩٣٦ ايضاً[٧].

كان من الطبيعي ان يواجه السعيد معارضة شديدة ضد خطوته هذه. وكان بدوره متـأكداً من تعرضـه لانتقادات قـاسية ولردة فعل قوية من قبل الشعب العراقي. لذلك فقد خطط لمواجهة المعارضة مسبقاً، كما انه واجهها مباشرة عبر القضـايا التي استجدت مع تطور الاحداث. ويمكن ان نلخص سياسة نوري السعيد في هذا الخصوص بما يلي:

* كان المجلس النيابي الذي عاصر وزارة السعيد، يتألف من اغلبية نيابية منضمة في حزب التقدم الذي اسسه عبد المحسن السعدون. ورغم ان نوري السعيد اشرك في وزارته اربعة وزراء من اعضائه، الا ان الحزب ظل حذراً من السعيد، فهو لم يشرك اولئك الوزراء بناء على تنسيق مع قيادته. انما كلفهم بالاشتراك بصورة شخصية. كما انه كان على علاقة سيئة بمؤسسه السعدون، ولقد اشتهر عنه انه عمل بشكل خفي من اجل تهديم حزب التقدم. حتى ان احد الصحفيين سأله ذات مرة عن السبب الذي يجعله يفتت حزب التقدم رغم كونه احد اعضائه البارزين. فاجابه السعيد: لأني اومن ان تدمير الحزب من الداخل اخطر من تدميره من الخارج(٨).

هذه الخلفية جعلت حزب التقدم يحذر من رئيس الوزراء الجديد، كما ان الرئيس بدوره اوجس خيفة منه. وهذا يعني انه قد يواجه معارضة برلمانية شديدة تقف ضد مشروعه الكبير في عقد المعاهدة. مما يجعل مصادقته عليها امراً مستبعداً.

ان الخطوة التي قطعها السعيد لا تقبل المجازفة. واي عثرة يواجهها في

خطواته المتممة من شأنها ان تُطيح بموقعه ومشاريعه وسياسته. من هنا اراد ان يحكم سيطرته على ادوات السياسة العراقية، فاقدم على حل البرلمان في اليوم التالي للاعلان عن توقيع المعاهدة. وقد صدرت الارادة الملكية في الاول من تموز لتقضي بحل المجلس والشروع بانتخابات جديدة.

* ان اعلان الوزارة عن توقيعها المعاهدة، اثار سخط الشعب العراقي الذي وجد فيها صيغة رسمية جديدة للانتداب، وقد ازدادت معارضته حيث اعلنت الحكومة عن حل المجلس واجراء انتخابات جديدة. فالخطوة واضحة لا تقبل اي تأويل. انها تريد الاتيان بمجلس نيابي صوري يصادق على المعاهدة.

وعلى ضوء ذلك فقد نشطت المعارضة في التشهير بسياسة السعيد. وبرز في هذا الاتجاه جعفر ابو التمن زعيم الحزب الوطني العراقي، حيث دعا الناس الى مقاطعة الانتخابات، لانها لا يمكن ان تكون نزيهة، وان الغرض منها تمرير المعاهدة العراقية - البريطانية.

ازاء هذه التطورات مارست الوزارة اساليبها الارهابية لانجاح الانتخابات. فقد عطلت الصحف المعارضة. واجبرت الناس على المشاركة في العملية الانتخابية - كما هو الحال في الانتخابات السابقة واللاحقة - ومما يذكر عن اساليب الحكومة، ان سكان محلة الشواكة في بغداد امتنعوا عن اعطاء اصواتهم، فنودي عليهم لحضور جنازة غريب في مسجد المحلة، فلما حضروا اجبروا على كتابة الاوراق الانتخابية. كما ان رؤساء الادارة في الالوية العراقية كانوا يعتقلون الاشخاص الذين يقاطعون الانتخابات او الاشخاص الذين

يرسلون الى صحف المعارضة بمعلومات عن تجاوزات الحكومة.

وقد وصف المندوب السابق في العراق هنري دوبس في مقال له في جريدة الديلي تلغراف الانتخابات بالقول:

«وان الساسة في العراق كلهم ضدنا، وضد ما يسمونه حلف البلاد ودار الاعتماد، ولولا اساليب انتخابية خاصة، لما حصل مجلس رضي بالتصديق على المعاهدة العراقية - البريطانية الاخيرة»(٩).

* لم يكتف السعيد بالاكثرية الساحقة التي جاء بها للمجلس النيابي، فحاول ان يضمن ولاءها من خلال ضمها في حزب سياسي تحت رئاسته. فأسس في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٠ حزب العهد العراقي الذي ضم ٧٤ نائباً من مجموع ٨٨ يتشكل منهم المجلس(١٠).

كان الحزب ذائباً في شخصية رئيسه. ولعله حرص على اختيار شخصياته ضمن مواصفات خاصة بحيث يكونون توابع لسياسته(١١).

* كانت اخطر خطوة واهمها في مسار سياسة الوزارة حول المعاهدة، هي الحصول على موافقة البرلمان لتصبح رسمية سارية المفعول. ورغم ان نوري السعيد كان قد ضمن ولاء الاكثرية البرلمانية، الا انه لم يطمئن تماماً، وعمد الى اساليب اخرى زيادة في الحذر.

فقد أجل جلسات البرلمان الى موعد غير متفق عليه. ثم دعا المجلس الى عقد

جلسة مفاجئة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠، وسط اجراءات امنية مشددة. وطالب رئيس الوزراء بالمصادقة على المعاهدة بصورة مستعجلة. فوافق عليها نواب حزب العهد باكثرية ٦٩ صوتاً ضد ١٣ صوتاً معارضاً.

استطاع السعيد ان يستكمل خطوات المعاهدة، وان ينهي اكبر مشروع سياسي على صعيد علاقات العراق الخارجية حتى تلك الفترة، والذي استمرت اسسه قائمة الى اواسط الخمسينات.

بعد هذه الخطوة كان عليه ان يواجه المعارضة الشديدة التي ظلت تتصاعد باستمرار ضد حكومته. وكان من ابرز خطواتها تشكيل جبهة التآخي في ٢٣/ ٢٢تشرين الثاني ١٩٣٠ بين الحزب الوطني العراقي وحزب الاخاء الوطني(١٢).

استطاعت جبهة التآخي ان تعمق المعارضة الجماهيرية ضد الوزارة السعيدية، فقد وسعت دائرة نشاطها من خلال قيام قادة الحزبين بجولة في مناطق الفرات الاوسط وفي المدن المقدسة (كربلاء والنجف والكوفة). وقوبلت نشاطاتها في هذه المدن باستجابة جماهيرية قوية بتأثير الحس الاسلامي المعارض الذي تميزت به هذه المدن ضد الاستعمار البريطاني.

شعر السعيد بحراجة الموقف نتيجة تصاعد المعارضة، لذلك حاول تفتيت قوتها عن طريق توجيه ضربة موجعة لجبهة التآخي، فاستغل جولة قيادييها في مناطق الفرات الاوسط، لينفذ خطته. حيث استوزر مزاحم الباجي في حكومته بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٣١. وكان الباجي عضواً في قيادة الحزب الوطني

العراقي، مما ولد موقفه المتراجع هذا انتكاسة كبيرة في صفوف الحزب قرر على اثرها طرده من عضويته(١٣).

واجهت الوزارة ازمة ثانية اضيفت الى ازمتها الاولى، وذلك عندما شرعت في ٢ حزيران ١٩٣١ قانون رسوم البلديات الذي فرضت بموجبه ضرائب على اصحاب الصنائع والعمال لا قبل لاكثريتهم على تأديتها.

حاول العمال عن طريق جمعية اصحاب الصنائع مفاوضة الحكومة لتخفيض الرسوم السابقة والغاء الرسوم التي استحدثها القانون الجديد وكذلك احلال العمال العاطلين محل العمال الاجانب. لكن الحكومة ماطلت معهم، مما دفعهم الى القيام باضراب عام في ٥ تموز ١٩٣١. وكان اضراباً شاملاً، حيث اغلقت المحلات والمتاجر وتعطلت حركة المواصلات، وشمل الاضراب كافة مدن العراق. والذي زاد في تأزم الوضع سفر رئيس الوزراء الى اوروبا، وتولي مسؤولياته من قبل وزير الداخلية مزاحم الباجچي المرفوض من المعارضة.

تبنت جبهة التآخي هذا الاضراب، واستطاعت ان تحوله الى اضراب سياسي لاحراج الوزارة. وبرز دور جعفر ابو التمن في تصعيد حدة الاضراب، وتعزيز ثقة المضربين بانفسهم.

حاولت الحكومة استخدام الشدة ضد المضربين لانهاء الازمة، الا انها فشلت في ذلك، كما فشلت مفاوضاتها مع قادة الاضراب. واستمروا في تصعيد معارضتهم.

ونتيجة تفاقم الاوضاع طلب الملك فيصل الذي كان في زيارة لتركيا من نوري السعيد ان يعود للعراق لحل الازمة.

هدد نوري باستخدام القوة ضد محرضي الاضراب، واخضاعهم لعقوبات قانونية في حالة دعمهم لحركة الاضراب. لكن ذلك لم يهدأ من شدته. كما فشلت مفاوضات السعيد مع قيادته. فاضطر في النهاية الى الاستجابة لمطاليب العمال، فانهي الاضراب في ١٨ تموز ١٩٣٠[١٤].

ادرك السعيد ان سلسلة الازمات لن تنتهي فقدم استقالته في ١٩ من نفس الشهر.

العودة بلا انتظار

حين قدم نوري السعيد استقالته من الحكم، لم يكن قد انهى مهمته الكبيرة. فعقد المعاهدة هي نصف المهمة، والنصف الآخر ادخال العراق الى عصبة الامم. اما استقالته فانها جاءت كمحاولة للخروج من الازمات المتلاحقة التي تعرض لها عن طريق تشكيل وزارة جديدة. لذلك نرى انه في يوم واحد قدم استقالته ووافق عليها الملك، ثم كلفه بتشكيل وزارة جديدة، وبالفعل شكلها. مما يقودنا الى القطع، بان الاستقالة لم تكن سوى عملية شكلية لا اكثر.

في وزارته الثانية ركز السعيد هجومه على احزاب المعارضة ولا سيما

الحزب الوطني العراقي. حيث مارست الوزارة ضده اجراءات مشددة، ضايقت نشاطاته في بغداد وفي غيرها من المدن العراقية. وبلغت مضايقات الوزارة ان اقتحمت مقره وصادرت وثائقه ومستنداته بقوة الشرطة. كما انها اغلقت بعض فروعه، وابعدت فهمي المدرس عضو الهيئة الادارية.

ان اجراءات السعيد كانت محاولة لاضعاف المعارضة تمهيداً لادخال العراق الى عصبة الامم، حيث يبدأ العمل بمعاهدة ١٩٣٠. وقد سارت الوزارة بتنسيق مع الانكليز في خطوات حثيثة للوصول الى هذه النقطة.

فبعد ان اطمأنت بريطانيا على مصالحها في العراق، اوصت بقبوله عضواً في عصبة الامم، ودعمت توصيتها هذه بتقرير قدمته الى العصبة اوضحت فيه التقدم الذي شهده العراق منذ فرض الانتداب عليه عام ١٩٢٠. وفي ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ وافقت العصبة على دخول العراق فيها كدولة مستقلة(١٥).

صحيح ان دخول العراق الى عصبة الامم يعني انهاء حالة الانتداب وتحوله الى دولة مستقلة سياسياً. لكن هذا التحول لم ينقله الى مرحلة الاستقلال الحقيقي، انما ادخله في مرحلة التبعية السياسية لبريطانيا باسلوب رسمي من خلال معاهدة ١٩٣٠. وبذلك فانه تحول ظاهري من اجل مصادرة الاستقلال الحقيقي الذي جاهد من اجله ابناء الامة الاسلامية في العراق. وتتضح هذه الصورة من خلال تلخيص الالتزامات التي تضمنتها المعاهدة وملحقاتها:

اولاً: في مجال السياسة الخارجية، وافق العراق وبريطانيا على اجراء

مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة. وان لا يتخذ كل منهما سياسة تتنافى مع التحالف او قد تخلق المصاعب للفريق الآخر. وهذا يعني ان بريطانيا ارادت ان تجعل السياسة العراقية تدور في فلك السياسة البريطانية ولا تخرج عن نطاق دائرة نفوذها مهما كانت الاسباب.

ثانيا: في المجال العسكري، تعهدت بريطانيا بالدفاع عن العراق في حالة وقوع الحرب، وفي مقابل ذلك على العراق ان يقدم للجانب البريطاني في الاراضي العراقية كافة التسهيلات والمساعدات من قبيل السكك الحديدية والانهار والموانيء والمطارات وما الى ذلك.

ثالثا: تعهد العراق ان يؤجر لبريطانيا مواقع للقواعد الجوية في الشعيبة (بالقرب من البصرة) وفي الحبانية (غرب الفرات)، وسمح لها بابقاء قواتها العسكرية في هذه المواقع. كما منحها حق مرور جيوشها عبر الاراضي العراقية. اضافة الى تمتع القوات البريطانية الموجودة في العراق بالاعفاء من الضرائب ومن القوانين المحلية[١٦].

بدخول العراق الى عصبة الامم اكمل نوري السعيد مهمته. وهي بلا شك مهمة كبيرة رفعت من مكانته السياسية عند البلاط والانكليز. لكنها اسقطته جماهيرياً، فقد ظل الشعب العراقي ينظر اليه على انه رجل الانكليز الاول. وهي النظرة التي استمرت حتى النهاية، ولا تزال.

وبعد انتهاء مهمته، قدم استقالته في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢. لكنه لم يبتعد عن اجواء القرار، فقد اشترك في الوزارة الكيلانية الاولى (٢٠ آذار ١٩٣٣) والوزارة الكيلانية الثانية (٩ ايلول ١٩٣٣)، والوزارة المدفعية الاولى (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣)، والوزارة الايوبية الاولى (٢٧ آب ١٩٣٤)، والوزارة المدفعية الثالثة (٤ آذار ١٩٣٥)، ووزارة ياسين الهاشمي (١٧ آذار ١٩٣٥) التي اسقطها انقلاب بكر صدقي(١٧). وفي كل هذه الوزارات احتل منصب وزير الخارجية الذي اصبح منصبه الثاني بعد رئاسة الوزراء. وقد ادخله بعض الرؤساء في وزاراتهم للحصول على دعم الانكليز والبلاط.

وزارة الموت

بعد استقالة وزارة حكمت سليمان التي جاء بها انقلاب بكر صدقي، تسلم السلطة جميل المدفعي ليسدل الستار على الماضي بمداخلاته الدموية والسياسية المعقدة. غير ان المدفعي لم يستطع ان يهديء الاوضاع، لا سيما وان انقلاب بكر صدقي قد جعل رجال الجيش يتدخلون بالسياسة بشكل فعال. كما ان المدفعي اقدم على خطوات اثار فيها بعض قادة الجيش من الكتلة القومية التي تضم صلاح الدين الصباغ وفهمي السعيد وكامل شبيب(١٨). وقد استغل السعيد هذه الاجواء ليعود الى صدارة الساحة السياسية بعد ان ابعده حدثان كبيران. الاول انقلاب بكر صدقي واضطراره ترك العراق الى مصر خوفاً على حياته من بكر صدقي. والثاني موت الملك فيصل عام ١٩٣٣ وتربع ابنه غازي على العرش والذي لم تكن تربطه به علاقة حسنة.

بدأ السعيد اولاً بالتقرب من الكتلة العسكرية، بعد ان وجد ان القرار السياسي بيد الجيش وليس ملكاً لرجال السياسة. فعمد الى عقد اجتماعات سرية معهم في منزله، حضرها في البداية صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ثم انضم اليهم فيما بعد طه الهاشمي وكامل شبيب. وفي هذه الاجتماعات طلب السعيد من الضباط ان يكونوا اخواناً مرتبطين بميثاق حزب الاستقلال العربي (تأسس عام ١٩٢٠ في سوريا باهداف قومية) وان يكون طه الهاشمي الوكيل عليهم والامين. وان يكون قيام الوزارات وتسلمها الحكم برأي الجيش(١٩).

لقد استطاع السعيد ان يحرض قادة الجيش ضد وزارة المدفعي، ونجحت تحريضاته في النهاية، حيث تقدم القادة الى الملك غازي بطلب اقالة الوزارة، بعد ان عززوا طلبهم بتحركات عسكرية، واقترحوا اسناد الوزارة الى نوري السعيد او طه الهاشمي. فاستجاب الملك الى طلبهم وكلف السعيد بتشكيل الوزارة في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨(٢٠).

واجهت الاوساط السياسية وزارة نوري السعيد الثالثة بشيء من الارتياح، مع ان المفروض ان تواجه الوزارة بحذر وقلق، لخلفية السعيد السابقة. لكن ثمة عوامل مهمة ساهمت في غياب الحذر اهمها:

* عاش العراق خلال السنوات الخمس التي سبقت وزارته الكثير من مظاهر القلق والاضطراب، فخلال عام ١٩٣٣ اندلع تمرد الآثوريين في الشمال، ثم حدثت ثورات عشائرية متواصلة في جنوب العراق كان يحركها بعض رجال السياسة لاحراج الوزارات القائمة، واخيراً حدث انقلاب بكر صدقي الذي جعل

قادة الجيش يهتمون بالسياسة ويؤثرون على مساراتها. وقد اثارت النقطة الاخيرة خوف السياسيين، فشعروا بضرورة ابعاد رجال الجيش عن ميدان السياسة واعادتهم الى ثكناتهم العسكرية. ولن تنجح هذه العملية الا باستلام الحكم شخصية قديرة لها كفاءتها في العمل السياسي. وكان السعيد موضع اتفاق الجميع في قدرته السياسية، وامكانيته على مسك زمام الامور السياسية واخراجها من الجيش.

* شعر رجال السياسة ان العراق قد فقد الكثير من استقراره نتيجة الاحداث السابقة، وان على الحكومة ان تعيد اليه استقراره وتدفعه الى الامام خطوات جديدة ليعوض عن التلكؤ الذي اعترض مسيرته. ولا بد في هذه الحالة من اعطاء السلطة لحاكم قوي متمرس.

* كان بعض السياسيين المحترفين يجدون في الملك غازي شاباً متهوراً لا يصلح لادارة شؤون البلاد، مقارنة باللياقات العالية التي تمتع بها والده الملك فيصل. وكان هؤلاء يرون ان من الضروري معالجة هذا الخلل، عن طريق تسلم رئاسة الوزراء سياسي من جيل السياسيين القدماء. ومن الطبيعي ان يبرز اسم السعيد على رأس القائمة بحكم قربه الوثيق من الملك السابق.

* شهدت الساحة الدولية في تلك الفترة، ازمات كبيرة في العلاقة بين الدول الاستعمارية، مما ينعكس على موقع العراق وسط الازمة الدولية، لذلك فقد توجهت الانظار الى السعيد باعتبار انه يمتلك سمعة دولية كما عبر عن ذلك طه الهاشمي – وان له تجربته في العمل الدبلوماسي.

حاول السعيد ان يعزز شعور الارتياح عند البعض، وان يهديء مخاوف البعض الآخر الذين لا يزالون يحذرونه، فاذاع في ٥ كانون الثاني ١٩٣٩ خطاباً تحدث فيه عن الدستور العراقي ونواقصه على اساس انه صيغ عام ١٩٢٢ خارج العراق. وان العراق كلما قطع خطوات جديدة احس بالنقص والضعف والغموض فيه، كما وصف قانون الانتخابات بانه قد اكل عليه الدهر وشرب لانه سن قبل ٨٠ سنة او ما يقارب من الثمانين، وذلك في زمن مدحت باشا، بينما قوانين الانتخابات تتطور مع الزمن والحاجة الى تمثيل البلاد تمثيلاً صحيحاً كل عشر سنوات او اقل.

كما تحدث عن الديمقراطية وان من صفاتها وجود مجلس نيابي قائم على الاحزاب، وكذلك وجود صحافة حرة تبشر وتدافع عن الاحزاب، ودعا الى التعاون من اجل وضع ميثاق في ثلاث نقاط:

١- ضرورة قيام احزاب نيابية.. وهي ضرورة محتمة للحياة الديمقراطية الصحيحة.

٢- قبول المعارضة وتعاونها مع الحكومة في السياسة العامة.

٣- تشجيع صحافة مهذبة واطلاق الحرية لئلا تحتاج المدح والقدح، وتركيز الحياة النيابية باصلاح الدستور وقانون الانتخابات، لايجاد مجلس يمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً ويسيطر على الحكومة، وان يجعل المجلس في حرز وصيانة من الحل عند قيامه بواجباته الدستورية.

استطاع السعيد من خلال هذه الوعود الجميلة ان يكسب الى جانبه ضباط

الكتلة العسكرية، حيث اظهر إهتمامه بآرائهم، مع انها آراء عامة يمكن الالتفاف عليها بسهولة، وتمكن ان يجعلهم اقرب اليه منهم الى طه الهاشمي(٢١).

لم يحقق السعيد كل الاهداف التي اعلنها. انما اراد من ورائها ان يكسب دعم السياسيين ورجال الجيش. وان يحقق اغراضه الخاصة. فتأكيده على الحياة البرلمانية السليمة كان مقدمة لحل البرلمان الذي جاءت به وزارة المدفعي السابقة. فهو يريد مجلساً تدين اكثريته بالولاء له. ولم يكن المجلس الموجود على هذا الشكل. وقد استغل السعيد الازمة التي ظهرت فيه نتيجة مناقشة تقرير لنائب بغداد داود السعدي يتهم فيه الوزارة المدفعية بمخالفتها للقانون الاساسي. ليجعل منها مبرراً لحله. اذ لم يكن بمقدوره حل الطلب من الملك غازي ان يحل البرلمان دون مبرر كبير وسبب مقنع، نظراً لعدم الانسجام بينه وبين الملك.

وفي ٢٢ شباط ١٩٣٩ اصدر غازي ارادته الملكية بحل مجلس النواب.

وكان السعيد قد اقدم على عدة خطوات ليقوي موقعه، فقد سمح لكافة الصحف المعطلة بالعودة الى الصدور. والغى الرقابة على الشخصيات السياسية التي فرضت عليهم الحكومات السابقة رقابة على مراسلاتهم واتصالاتهم الهاتفية. كما افرجت عن المعتقلين واعادت المبعدين من المناطق النائية الى بغداد(٢٢). وغيرها من القرارات التي تظهر سياسته بانها ماضية في طريق تحقيق الاهداف التي اعلنتها، الا انها لا تعدو ان تكون خطوات للتمويه على الاهداف الكبيرة التي ابقاها مجمدة.

واذا كان السعيد قد سعى لانهاء خصوماته القديمة مع بعض الساسة، فانه لم ينس خصوماته الكبيرة، وكان ابرز خصومه حكمت سليمان الذي تسبب في مقتل صهره وشقيق زوجته جعفر العسكري على يد قائد انقلابه بكر صدقي. فحاول ان يقتص منه بقوة. لذلك استغل مسألة الكشف عن مؤامرة ضد الدولة ليزج فيها خصومه وفي مقدمتهم حكمت سليمان. وذلك في اوائل آذار ١٩٣٩. وقد حاول السعيد ان ينتقم من حكمت بالاعدام لولا تدخل السفير البريطاني الذي وصف المؤامرة بالقول:

«وثمة مؤامرة صغيرة حدثت مما حمل نوري السعيد بعد اسابيع قليلة من تسنمه كرسي رئاسة الوزراء ان يسدد الطعنة الى احد خصومه القدماء، حكمت سليمان وهو احد رؤساء الوزراء السابقين الذين اقحم في هذا الامر باسخف الادلة والبراهين واوهنها، وقد حكم عليه بالشنق فعلاً، وبعد جدال طويل استطعت ان احصل من نوري على وعد بان هذا الحكم لا ينفذ»[٢٣].

حادث آخر ولكنه اكثر خطورة من الاول، شهدته وزارة السعيد، ذلك هو مصرع الملك غازي في ٣ نيسان ١٩٣٩.

كان الملك غازي يعبر عن آرائه من اذاعته الخاصة في قصر الزهور، مما اثار حفائظ الانكليز والفرنسيين، لما كان يدعو اليه من تحرير الكويت وسوريا. وقد كان الملك غازي يفكر في احتلال الكويت عسكرياً. وقد اوعز ذات ليلة الى رئيس اركان الجيش الفريق حسين فوزي بوجوب التوجه فوراً لاحتلال الكويت، واتصل في الوقت نفسه بمتصرف لواء البصرة يأمره بالعمل على تسهيل سوق

الجيش. لكن ناجي شوكت الذي تولى وكالة رئاسة الوزراء لسفر نوري السعيد، اقنعه بان هذه الامور لا تعالج بسرعة، ولا بد من التخطيط، واتباع سياسة محكمة لتحقيق هذا الهدف، فصرفه عن نيته.

وقد كان الانكليز يعانون كثيراً من سياسة الملك غازي، بحيث ان السفير البريطاني قال في وصف مشكلتهم مع غازي: «وقد اصبح واضحاً للعيان ان الملك غازي اما يجب ان يسيطر عليه او ان يخلع، وقد لمحت الى ذلك وبهذا المقدار في زيارتي الوداعية».

وبعد مقتل غازي قال السفير البريطاني: يبدو ان الحكومة البريطانية قد اخذت بنصائحي.

لم تتم عملية اغتيال الملك بعيداً عن علم السعيد، بل ان تنسيقاً قد حدث بين الانكليز وبين رئيس الوزراء في هذه العملية، وفي الخطوات المترتبة على الاغتيال[٢٤].

كانت بين السعيد وغازي ازمة قوية، وصلت الى درجة حذر كل منهما من الآخر، بحيث انهما لو اجتمعا منفردين، فان كل منهما يحمل معه مسدساً، وتتلخص دوافع السعيد في سوء علاقته بالملك بما يلي:

١- قناعته بعدم كفاءة الملك غازي، واعلانه مراراً بضرورة تنصيب الامير زيد.

٢- اعتقاده بمساندة الملك غازي لانقلاب بكر صدقي، وتغاضيه عن مقتل جعفر العسكري.

٣- تأثره الشديد بما اصاب ابنه الوحيد صباح من اذى بسبب حادث طائرة، وارجاعه الحادث الى عبث الملك غازي(٢٥).

واذا شارك السعيد في مصرع في الملك، فانه صاحب الفضل الاول والاخير في تنصيب الامير عبد الاله وصياً على عرش الملك الطفل فيصل الثاني. فعقب موت غازي عقد اجتماع خاص في البلاط الملكي حضره رؤساء الوزارات السابقة ورئيسا مجلسي الاعيان والنواب، واربعة من اعضاء الوزارة السعيدية، لاختيار الوصي على العرش. وقد استعرضت اسماء الامراء الهاشميين فكانوا ثلاثة: الامير عبد الله والامير زيد والامير عبد الاله. وكانت الآراء تميل بقوة لصالح الامير زيد. غير ان السعيد استعرض كل واحد منهم بالقول: ان الامير عبد الله نظراً لانشغاله في حكم شرق الاردن فليس بالامكان ان يكلف بمنصب الوصاية. وان الامير زيد وان كان اصلح من غيره، الا ان زواجه من سيدة تركية يحول دون قيامه بهذا الواجب. فلم يبق غير الامير عبد الاله جديراً بهذه الثقة.. ونصب عبد الاله بعد ان اخذت موافقة مجلس الامة الذي عقد اجتماعاً طارئاً في ٦ نيسان ١٩٣٩، وسط اجراءات امنية مشددة. واشيع في اوساط المجلس بان الجيش سيتدخل في الامر عند الضرورة(٢٦).

في السابق كان نوري السعيد يدعو الى خلع غازي وتنصيب الامير زيد، اما بعد اغتيال الملك، فانه استبعد زيد وجاء بدلاً عنه بالامير عبد الاله. وهو ما يؤكد تنسيقه مع الانكليز في هذا الخصوص، لانهم كانوا يريدون وصياً ضعيفاً.

في ٦ نيسان ١٩٣٩ قدم نوري السعيد استقالة وزارته حسب الاصول

الدستورية وفي نفس الوقت كلفهُ الوصي باعادة تشكيلها، فشكلها من نفس الاعضاء السابقين.

ان اهم ما ميز الوزارة السعيدية الرابعة، موقفها من الحرب العالمية الثانية التي اندلعت في ايلول ١٩٣٩. حيث بادر السعيد الى قطع علاقاته مع المانيا واعتقل الرعايا الالمان وسلمهم الى القوات البريطانية كأسرى حرب. والاكثر من ذلك انه اراد اعلان الحرب على المانيا، لكنه واجه معارضة الوزراء الشديدة.

انطلق نوري السعيد في موقفه هذا من قناعتين:

الاولى: نظرته الثابتة لبريطانيا وضرورة تعميق الارتباط بها. وقد اراد ان يجسد هذه النظرة بواسطة موقف كبير تقدم عليه السياسة العراقية وذلك من خلال الوقوف معها في جبهة الحرب، وجعل العراق طرفاً الى جانبها، لتأكيد علاقته بها.

الثانية: كان نوري يرى ان مقدمات الحرب التي تميزت بتفوق المانيا وانتصاراته المتتالية، لن تستمر على هذه الشاكلة، وان الايام القادمة ستشهد دخول روسيا الحرب ضدها، مما يؤدي الى تبدل الموقف العسكري وانقلابه لصالح الحلفاء. وعلى هذا فان دخول العراق الحرب الى جانب بريطانيا سيعود عليه بالفائدة عند نهاية الحرب.

كانت نظرة السعيد المستقبلية للحرب صائبة جدا. الا ان تصوراته حول مكاسب العراق من وراء دخوله فيها لم تكن واقعية، لانه ليس طرفاً عسكرياً مؤثراً، ولا يمكن ان يؤدي اي دور مهم فيها. وعليه فان بريطانيا لن تشكر

خدماته المتواضعة، واذا ارادت ان تشكره، فانما على موقفه السياسي. وحتى هذا الموقف لا تترتب عليه مكاسب مهمة، لان سياسة بريطانيا ازاء العراق ثابتة، ولن يحدث فيها اي تطور كبير.

ورغم ان السعيد اصطدم بمعارضة مجلس الوزراء، الا انه ظل يقاتل من اجل تحقيق رغبته.. انه يحمل في رأسه عقلاً انكليزياً يحكم به العراق.

ان موقفه هذا جعله يخسر اقرب وزير اليه، واقوى شخصية سياسية في وزارته، ذلك هو رستم حيدر اللبناني الجنسية والذي كان يشغل منصب وزير المالية.

وقف رستم حيدر الى جانب السعيد في كل مشاريعه السابقة. وهو من الرجال المقربين من الملك فيصل الاول، والمشهود له بالكفاءة واللياقة السياسية. وقد استطاع ان يسهل للسعيد مرور العديد من خططه ويساهم في انجاحها، مثل دعمه لطرح السعيد في تنصيب عبد الاله وصياً على العرش.

لكن الذي حدث في وزارته الرابعة، ان رستم حيدر وقف معارضاً سياسة السعيد الرامية الى ادخال العراق في الحرب، وقد قدم عدة مقترحات ادت الى ضعف موقف رئيس الوزراء، وبالتالي اخفاقه في تحقيق خطوته. ثم خطى رستم حيدر خطوة اخرى، عندما راح يدعو سراً الى الاتصال بدول المحور على حساب العلاقة التقليدية مع بريطانيا.

وسط تلك الاجواء القلقة وفي يوم ١٨ كانون الثاني، اغتيل رستم حيدر في مكتبه برصاص مفوض الشرطة المفصول حسين فوزي توفيق. وهي اكثر

حوادث الاغتيال غموضاً في تاريخ العراق. لكن الغموض لا يستبعد نوري السعيد من التهمة[٢٧].

ومثلما اراد ان يزج في حادثة المؤامرة المزعومة خصومه، لينتقم منهم، فانه ايضاً استغل حادثة الاغتيال هذه ليتخلص من خصومه، وقد اختلى بالقاتل في سجنه، فراح هذا يدلي بافادات جديدة يورط فيها خصوم السعيد. لكنه واجه معارضة شديدة مثلما واجهها في المرة السابقة.

اخذ السعيد يشتكي من ضعف وزارته بعد اغتيال رستم حيدر، فقدم في ١٨ شباط ١٩٤٠ استقالته من الوزارة. ولم يكن دافعه الحقيقي مقتل وزير ماليته، انما رأى ان الحرب ستتطور بسرعة، وان ايطاليا من المرجح جداً ان تدخل الحرب الى جانب المانيا، مما يستدعي قطع العلاقات معها، على نحو ما حدث مع المانيا، الأمر الذي يؤدي الى ازدياد التذمر الجماهيري والسياسي. لذلك اراد ان يترك هذه المهمة لغيره من رجال السياسة، فاتفق مع وزير دفاعه طه الهاشمي على الاستقالة، واسناد الوزارة الى رشيد عالي الكيلاني، على ان يتولى هو وزارة الخارجية والهاشمي وزارة الدفاع. غير ان بعض قادة الجيش حاولوا استبعادهما من الوزارة القادمة، مما جعلهما يحركان العقداء الاربعة للقيام بتحركات عسكرية، يطالبون في ضوئها الوصي عبد الاله لاعادة السعيد الى السلطة. وقد استجاب الوصي الى طلبهم[٢٨].

في ٢٢ شباط ألف السعيد وزارته الخامسة. ويبدو انه لم يكن جاداً خلال هذه الوزارة لأن يستمر في الحكم. فقد تركز عملها على محاكمة قاتل رستم

حيدر، وتحدث خلالها السعبد طويلاً عن الاجرام السياسي. لكنه لم ينجح في توريط خصومه، اذ برأتهم المحكمة واصدرت حكم الاعدام فقط بالقاتل، فهدأت الازمة التي افتعلها.

بعد انتهاء المحكمة، قدم السعيد استقالته في ٣١ آذار ١٩٤٠. ولعله اراد ان يحقق رغبته السابقة في جعل غيره يتحمل مسؤولية قطع العلاقات مع ايطاليا فيما لو دخلت الحرب.

خلفه في السلطة رشيد عالي الكيلاني، وتولى هو وزارة الخارجية.

في مايس دخلت ايطاليا الحرب الى جانب المانيا ضد الحلفاء. فوقف السعيد يطالب بقطع العلاقات مع ايطاليا، لكن مجلس الوزراء لم يتجاوب معه وقرر التريث.

واصل السعيد جهوده لحمل الوزارة على قطع العلاقات مع ايطاليا. وقد اعتمد عليه الانكليز في هذه المهمة، كما ان السفير البريطاني كان يطالب الوصي بان يحمل الوزارة على قطع العلاقات.

كتب نوري السعيد رسالة مطولة الى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني، شرح فيها التزامات العراق تجاه بريطانيا، وتطورات الموقف الدولي وما يجب ان يقوم به العراق. وذلك في محاولة للتأثير على موقف الكيلاني وحمله على قطع علاقات العراق مع ايطاليا[٢٩]. لكن الكيلاني ظل على موقفه. فاستقال السعيد من وزارته في ١٩ كانون الثاني ١٩٤١، ضمن خطة متفق عليها مع

الوصي لاحراج الوزارة. غير ان الموقف تفاقم بصورة اكثر حتى اندلعت حركة رشيد عالي الكيلاني في مايس ١٩٤١ - كما سيأتي الحديث عنها ان شاء الله- واضطر نوري السعيد الى ترك العراق.

ثلاث وزارات

عاد نوري السعيد الى العراق بعد انتهاء حركة الكيلاني، لكنه لم يشترك في وزارة جميل المدفعي التي تألفت بعد سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني، وعندما استقال المدفعي ترأس السعيد الحكومة في ٩ تشرين الاول ١٩٤١.

حملت الوزارة السعيدية السادسة مهمة واحدة ورئيسية، تلك هي ملاحقة انصار رشيد عالي الكيلاني، ومحاكمة قادة الحركة.

فيما يتعلق بالقسم الاول، فانها اصدرت العديد من قرارات الفصل والابعاد ضد الذين تعاونوا مع الكيلاني او ساهموا في حركته ضد الانكليز. وقد شملت الاحكام العديد من مدراء النواحي والقائمقامين وكبار الموظفين. وكان القصد من هذه العملية جعل الدوائر الحكومية موالية للخط الحاكم في العراق والموالي للانكليز.

اما قادة الحركة فانها اصدرت احكام الاعدام على قادتها العسكريين والمدنيين لكنها لم تستطع ان تنفذ كل احكامها، لان العديد منهم كان خارج العراق.

احدثت اجراءات السعيد ازمة وزارية داخل حكومته، حيث اعترض عليه بعض الوزراء، لاجراءاته المتشددة التي اتخذها، ووجد هؤلاء ان قرارات الوزارة تتعارض مع القوانين المعمول بها، او انها اكثر من المستوى المطلوب في التعامل من هكذا احداث، لذلك استقال عدد منهم من الوزارة في فترات مختلفة. وقد حاول السعيد ان يتغلب على هذه الازمة، عن طريق تشكيل حكومة جديدة. فاستقال في ٣ تشرين الاول ١٩٤٢. لكن الوصي كلفه مرة اخرى بتأليف الوزارة الجديدة، فالفها في الثامن من نفس الشهر.

ابرز حدث في الوزارة السعيدية السابعة هو اعلانها الحرب على دول المحور في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٣. وهي الرغبة التي تتفاعل في نفس السعيد طويلاً، حتى استطاع ان يحققها في النهاية.

يبدو ان السعيد استفاد من تجربته السابقة، حين اراد اعلان الحرب على المانيا، لكن الوزراء وقفوا ضده. اما في حكومته هذه، فانه لم يطرح فكرته امام مجلس الوزراء، وانما دفع الاكثرية النيابية الى تقديم اقتراح يقتضي باعلان العراق الحرب على دول المحور، وعندما نقوش الاقتراح في مجلس الوزراء صوت عليه بالاجماع[٣٠].

كان اهتمام نوري السعيد بالسياسة الخارجية، اهتماماً ملحوظاً. وهو اكثر الرؤساء العراقيين تحركاً على الصعيد الدولي. ولذلك فقد شهدت وزاراته العديدة مشاريع سياسية خارجية مهمة على الصعيدين العالمي والعربي.

ان مساعيه السابقة في جعل العراق يقف الى جانب بريطانيا في حربها ضد دول المحور، تبعته محاولات اخرى على صعيد السياسة المحلية. حيث كان السعيد يطمح باقامة اتحاد عراقي - سوري، وبجعل سوريا دولة واحدة (سوريا الكبرى)، وكان يطمح ايضاً ان تنال سوريا استقلالها من الاحتلال الفرنسي وفق النظام الملكي، املاً بتنصيب عبد الاله ملكاً عليها. وفي هذه الحالة ستكون العائلة الهاشمية حاكمة على دول المشرق العربي، وسيصبح هو المسيطر على هذه الحكومة لاعتبارات سياسية عديدة.

ان طموحاته السابقة جعله يتأخر في الاعتراف باستقلال سوريا عام ١٩٤١، رغم الحاح الحكومة السورية على ضرورة الاعتراف العراقي بها. وكانت الخارجية العراقية تبرر موقف العراق، بانه يريد لسوريا استقلالاً حقيقياً لا الاستقلال الذي منحه الفرنسيون لها والذي يتعارض مع اسس الدستور السوري.

وقد استمر الامتناع العراقي حتى آب ١٩٤٣، حيث اعترفت وزارة السعيد باستقلال سوريا. بعد ان تأكد لها ان بريطانيا تعارض بشدة اية محاولة من جانب العراق لترشيح الامير عبد الاله لعرش سوريا[٣١]. كما ادرك السعيد انه ليس بالامكان تحويل سوريا من الجمهورية الى الملكية في تلك الفترة.. ومع ذلك ظلت الاحلام تدور في رأسه بنشاط.

كان نوري السعيد اول من طرح فكرة الجامعة العربية، لكنه طرحها بشكل يخدم مشروعه الآنف الذكر فخلال خريف ١٩٤٢ وشتاء ١٩٤٣، قام السعيد بتحرك واسع من اجل تحقيق وحدة عربية تضم العراق وسوريا (الكبرى) على

ان يترك الباب مفتوحاً امام الدول الاخرى للانضمام اليها. وقد اسفرت هذه النشاطات والمباحثات الطويلة عن توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في آذار ١٩٤٥ على عهد وزارة حمدي الباججي[٣٢].

وفيما كان السعيد ماضياً في مشاريعه الخارجية فان تركيبته الوزارية كانت تعاني من التفكك، واستقال عدة وزراء منها. وهو ما اعاق رئيس الوزراء من استكمال مشاريعه السياسية. لقد ارتأى تعديل هيئته الوزارية عن طريق تشكيل وزارة جديدة. ولقد كان واثقاً من عودته المباشرة للحكم فيما لو قدم استقالته. وهذا ما يتضح من خلال عبارات كتاب الاستقالة التالي:

«سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم

عقيب استقالة زملائي الوزراء الثلاثة، قبل سفر سموكم الملكي الى الخارج، كنت عرضت على سموكم ان وضع الوزارة أصبح يتطلب اعادة النظر في تأليفها مجدداً، على اساس منهج تتضامن عليه وزارة يتجلى في اعضائها الكفاءة، والمقدرة، وروح التضامن، لمجابهة التطور العام الناتج من الحرب، سواءاً كان في هذا الوقت او بعد الهدنة.

اما وقد عدتم سموكم بالسلامة من سفركم الميمون، فاسترحم ان تعيدوا النظر في هذا الامر الخطير لا سيما في هذا الوقت الذي تنتظر فيه البلاد وزارة متجانسة، وذات كفاءة للقيام بواجبها.

فتحقيقاً لهذا الغرض المهم ارفع لسموكم الملكي استقالتي، والله اسأل ان يلهم سموكم ما فيه خير البلاد.

بغداد ١٩ كانون الاول ١٩٤٣م.

المخلص المطيع - نوري السعيد»[٣٣]

في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ شكل السعيد وزارته الثامنة.

واصل السعيد جهوده الدبلوماسية من اجل ايجاد صفية وحدوية عربية، وهي المهمة التي بدأها في وزارته السابقة. وقد طرح في هذه الفترة مشروع الهلال الخصيب الذي يضم دول سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن واتحادها مع العراق. غير ان هذا المشروع لم يحض بدعم بريطانيا، لانها كانت ترى ان مشروع الجامعة العربية يؤمن نفوذها في منطقة اوسع من المنطقة التي يشملها مشروع الهلال الخصيب. مما جعل السعيد يتخلى عن طروحته(٣٤) ويسير مع مشروع الجامعة العربية.

ان تكرر اعطاء الحكم لنوري السعيد في تلك الفترة، انما كان نتيجة ظروف الحرب العالمية الثانية، فبريطانيا لم يكن بامكانها ان تجازف في رئيس وزراء غير موثوق. هذا بالاضافة الى ان المطلوب من الحكومة ان تزيل الكثير من الآثار السابقة التي شهدتها الساحة السياسية في العراق خلال سنوات ما قبل سقوط حكومة الكيلاني. وقد اضطلع السعيد بهذه المهمة بشكل ارضى الانكليز.

ولعل اكبر خطوة حققها السعيد خلال وزاراته الثلاث ضمن هذا السياق، هي اضعاف قدرة الجيش العراقي بشكل ملحوظ، وذلك لتلافي اية محاولة محتملة الوقوع على غرار ما حدث في مايس ١٩٤١. كما انه استطاع ان يلغي تماماً دور قادة الجيش في التأثير على السياسة، بعد ان سيطروا على مجريات الحياة السياسية طيلة خمس سنوات كانت من الفترات المتميزة في تاريخ

العراق لما رافقها من تحولات واحداث خطيرة.

لقد عمد السعيد الى تقليل حجم القوات العسكرية العراقية، واضعاف كفاءتها ومقدرتها القتالية. وجعل العسكريين البريطانيين يسيطرون بقوة على مؤسساته الرئيسية. وبذلك ازال خطر الجيش العراقي المحتمل على النفوذ البريطاني في العراق.

وحين بدت نهاية الحرب العالمية الثانية واضحة المعالم، وانها ستنتهي في صالح الحلفاء، استنفد السعيد اغراضه وادى مهامه المطلوبة. خصوصاً وانه تعرض لمعارضة سياسية اخذت في التزايد، فقدم استقالته في ١٩ نيسان ١٩٤٤، ووافق عليها الوصي في ٣ حزيران ١٩٤٤.

ما بعد الحرب العالمية الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اريد للسياسة العراقية ان تصاغ في اطار جديد يتناسب مع التحولات الهائلة التي افرزتها نتائج الحرب عبر سنواتها الدامية. وكان الخط العام يقضي بان يكون العراق نقطة مهمة في المصالح البريطانية، مما استوجب ان يعاد النظر في تحالفه القديم مع بريطانيا والذي تحدد وفق معاهدة ١٩٣٠. وان يسير في سياق التوجه الغربي الجديد على صعيد العلاقات الخارجية. خصوصاً وان الحرب افرزت معسكرين رئيسين، هما المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الاميركية، وبينهما كانت الحرب الباردة على اشدها.

ان اعادة ترسيم السياسة العراقية وفق الواقع الجديد فرض ان تكون

البداية مع علاقة العراق ببريطانيا، فيعاد النظر في معاهدة ١٩٣٠، لاجراء بعض التعديلات عليها كمقدمة لعقد معاهدة جديدة، ولان مثل هذه الخطوة من المؤكد ان تصطدم بمعارضة جماهيرية قوية، لذلك كان التنفيذ بازالة آثار الحرب وفسح المجال امام بعض المظاهر السياسية لتعطي صورة منفتحة تخفف من المخزون الهائل المحتبس في نفوس الامة في العراق.

وعلى هذا الاساس اعادت وزارة توفيق السويدي التي تشكلت بعد انتهاء الحرب في ٢٣ شباط ١٩٤٦، الحياة الحزبية الى الساحة السياسية، فاجيزت في نيسان ١٩٤٦ خمسة احزاب سياسية هي: حزب الاحرار، حزب الاستقلال، حزب الشعب، حزب الاتحاد الوطني، الحزب الوطني الديمقراطي[٣٥].

لكن وزارة السويدي لم تستطع السير في خطواتها الاخرى وواجهت معارضة شديدة اضطرت لتقديم استقالتها[٣٦]. واعقبتها في الحكم وزارة ارشد العمري التي استخدم فيها سياسة ارهابية دموية حتى اضطرت للاستقالة، دون ان يتمكن رئيسها من تحقيق اي فقرة من البرنامج المقرر.

وهنا جاء دور نوري السعيد لينفذ حلقات السياسة المطلوبة، خصوصاً وانها تقوم على اساس السياسة الخارجية التي يمتلك خبرة طويلة في ميدانها. فالف وزارته التاسعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩.

كانت اكبر مهمة في وزارته هي تهيئة الاجواء لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، تسد نواقص معاهدة ١٩٣٠، وتلبي احتياجات واقع ما بعد الحرب

العالمية. وهي المعاهدة التي عهدت مهمة تنفيذ مراحلها الاخيرة الى صالح جبر لاعتبارات خاصة[٣٧]. كما سيأتي الحديث عنها ان شاء الله.

ومن اجل تهيئة الاجواء للخطوة القادمة، فقد عمد السعيد الى اشراك حزبي الاحرار والوطني الديمقراطي في وزارته. ليجعل وزارته في مأمن من معارضة الاحزاب السياسية. وليستطيع ان يحقق مهمته، وهي تشكيل مجلس نواب جديد، يقف الى جانب المعاهدة القادمة.

في ٢١ تشرين الثاني استصدر ارادة ملكية بحل البرلمان والشروع في انتخابات جديدة، غير انه واجه صعوبة كبيرة. حيث احتجت الاحزاب السياسية على عدم السماح بفتح فروع لها في مناطق العراق. واعتبرت موقف الحكومة محاولة للسيطرة على سير الانتخابات لحرمان مرشّحي الاحزاب من الفوز.

كانت المعارضة قوية للدرجة التي ادت الى استقالة ممثلي حزب الاحرار والحزب الوطني الديمقراطي من الوزارة. ورغم ذلك واصل السعيد مسعاه في الانتخابات. انه لا يريد ان يفشل في هذه المهمة، لان الفشل اضافة الى كونه هزيمة شخصية له، فانه سيعطل مشروع المعاهدة القادمة لذلك اصر على اتمام الانتخابات باي شكل كان.

لم تختلف اجراءات الوزارة في الانتخابات عن الاجراءات السابقة التي اتخذتها الوزارات السابقة في مثل هذه المناسبات، من اجل فوز مرشحيها. مما جعل الاحزاب تتضامن فيما بينها وتحتج على سير العملية الانتخابية وتعلن

معارضتها للمجلس النيابي مطالبة بجله. حيث لم يفز من الاحزاب التي اشتركت في الانتخابات سوى اربعة مرشحين، اما الاكثرية الساحقة فكانت من مرشحي الحكومة(٣٨).

بعد ان اتم نوري السعيد مهمة وزارته الانتقالية والمتمثلة بتشكيل برلمان جديد يمضي الخطوات القادمة وفي مقدمتها مشروع المعاهدة المقترحة مع بريطانيا، قدم استقالته في ١١ آذار ١٩٤٧. وخلفته في الحكم وزارة صالح جبر.

ورغم ان السعيد لم يشترك في الوزارة الجديدة التي عقدت معاهدة بورتسموث، الا انه ساهم بشكل فعال في عقدها وكان ضمن الوفد العراقي الذي دخل المفاوضات حتى انتهى من التوقيع عليها في بريطانيا.

الاحلام الخائبة

لم يشترك نوري السعيد ايضاً في وزارتي السيد محمد الصدر ومزاحم الباجچي اللتين تعاقبتا على الحكم. وقد برزت الحاجة اليه في ظل الاجواء التي كانت تشهدها البلاد العربية، حيث اعلن عن قيام الدولة اليهودية في فلسطين ونشبت على اثر ذلك حرب عام ١٩٤٨ بين الدول العربية وبين الكيان الصهيوني. وهو ما استلزم قيام وزارة تهتم بالقضية الفلسطينية بالدرجة الاساس. وتتضح هذه المهمة من خلال الكتاب الذي وجهه الوصي عبد الاله، لنوري السعيد مكلفاً اياه بتشكيل وزارته العاشرة في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩، حيث جاء فيه:

«وفي الوقت الذي نعهد اليكم برئاسة الوزراء لنا كل الثقة بان فخامتكم ستضعوا نصب اعينكم بالدرجة الاولى قضية فلسطين، وصرف كل الجهود والامكانيات لاجل تأمين الغاية السامية التي توخيناها، وهي انقاذها من محنتها، وتنفيذ مقررات مجلس الامة الصادرة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨ والله ولي التوفيق» .

تقدم السعيد الى الحكومة المصرية في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٩ باقتراح يقضي بوضع خطة عسكرية موحدة بين العراق ومصر، وان يرسل العراق قوات آلية الى جانب الجيش المصري في حالة استعداد الحكومة المصرية للاستمرار في القتال. كما عرض عليها فكرة اجراء مباحثات ثنائية للاتفاق على موقف سياسي ثنائي، يطرح بعد ذلك على جامعة الدول العربية[٣٩].

بغض النظر عن جدية الاقتراح العسكري الذي قدمه نوري السعيد، فان الموقف العسكري كان قد حسم لصالح الصهاينة. واتفقت هيئة الاركان المشتركة على عدم امكانية محاربة اسرائيل. وان القوات العربية تعاني من مشاكل كبيرة تجعلها في خطر حقيقي.

وفي ضوء هذه الحقائق، كان اقتراح السعيد متأخراً جداً، وعديم الفائدة اساساً.

لكن النقطة الملفتة للانتباه في هذا الخصوص ان الوزارة السعيدية اتفقت مع حكومة الاردن على سحب الجيش العراقي المرابط في فلسطين وتسليم مثلث (جنين – نابلس – طولكرم) الى الجيش الاردني. وقد انسحبت القوات العراقية

من هذه المناطق في نيسان ١٩٤٩. والغريب ان الحكومة الاردنية سلمت هذا المثلث الى اليهود في ١٩ مايس بحجة ان ذلك من مقتضيات الهدنة بين الاردن واسرائيل. وكان لهذا الموقف الاردني السبب في اغتيال الملك عبد الله فيما بعد.

كان قرار الحكومة السعيدية قراراً جريئاً في ظل الهيجان العام الذي كانت تعيشه الامة الاسلامية وتفاعلها مع قضية فلسطين. لكن السعيد اقدم على تنفيذه مستغلاً الاحكام العرفية المعلنة في العراق(٤٠).

خلال وزارته العاشرة اهتم نوري السعيد بالساحة العربية، لا سيما وانه ظل يحتفظ بحلمه القديم في السيطرة على سوريا لتكون مملكة يتربع على عرشها عبد الاله. وقد حدث في ايام وزارته وبالتحديد في ٣٠ شباط ١٩٤٩ ان قام حسني الزعيم بانقلاب عسكري ضد رئيس الجمهورية شكري القوتلي. وقد تقدم الزعيم باقتراح عقد اتفاق عسكري بين سوريا والعراق وارسل وفداً الى بغداد لهذا الغرض، واجتمع مع السعيد في ١٥ نيسان، حيث قدم له مقترح الاتفاقية والذي تضمن البنود التالية:

١- ان تشترك قوات البلدين فوراً بالاعمال الحربية التي قد تنشأ عن عدوان اليهود.

٢- ان يتضامن البلدان ويتحالفا لصيانة امنهما الخارجي تجاه اي اعتداء كان.

٣- ان توحد القيادة لدى القتال وتكون بيد الطرف الذي يتعرض للعدوان اولاً.

٤- ان توجد هيئة اركان موحدة بالسلم والحرب لتنسيق الخطط والبرامج

واعدادها للتنفيذ. وان تهيء ما يلزم لزيادة الانسجام في التعليم والتدريب والتسلح والتجهيز وغيره.

٥- ان تزيد كل دولة قوة جيشها زيادة مطردة سنة فسنة لا تقل عن حد ادنى يعينه في كلا الطرفين.

٦- ان يقدم احد البلدين للآخر، بناء على طلبه، كل مساعدة عسكرية ممكنة ناظرة في آن واحد لامكانها وحاجة الطرف الآخر، وان يتبادلا الضباط والبعثات العسكرية.

٧- التعاون لدفع اي عدوان يهودي عن اي من قوات البلاد العربية او عرب فلسطين.

٨- يهمنا الحصول على السلاح والعتاد باكبر قدر ممكن مهما اختلفت انواعه.

٩- ان تعتبر هذه الاتفاقية متلائمة مع التزامات اي من الطرفين ومع امكان عقد ما يشبهها مع البلاد العربية الاخرى هذه وغيرها من النقاط بنتيجته.

١٠- مدة الاتفاقية تعين وتحدد.

واجه السعيد المشروع السوري بحذر وتحفظ. مبيناً عدم امكانية الدخول في اتفاقية عسكرية ما لم ترجع الحياة الدستورية الى سوريا. واكد للوفد السوري ان العراق على اتم استعداد لارسال قواته العسكرية الى سوريا في حالة تعرضها لاعتداء صهيوني بدون حاجة الى توقيع اتفاقية.

وعزز السعيد هذا الموقف حين قام بزيارة عاجلة الى دمشق في ١٦ نيسان، واجتمع مع حسني الزعيم، واعاد عليه وجهة نظره[٤١].

يبدو ان حذر السعيد كان وراء ه عدة دوافع:

فهو كان يطمح في اقامة اتحاد مع سوريا وليس اتفاقية دفاعية. وذلك بمبادرة سورية. وكان يتوقع ان تبادر حكومة الزعيم الى هذا الطلب، لا سيما وانه اشار في كلامه مع الزعيم الى استعداد العراق للاستماع الى وجهات نظره اذا كانت لديه خطوات ابعد من الاتفاقية العسكرية.

كما ان السعيد كان يحذر من التحركات المضادة التي من المحتمل جداً ان تقوم بها مصر والسعودية، للتنافس الشديد بينهما وبين العراق على تقوية النفوذ السياسي في المنطقة.

وعلى هذا فان الاتفاق العسكري سيثير ردود فعل المحور المصري - السعودي وربما يستطيع ان يبعد سوريا فيما بعد عن العراق، رغم ان هذا الاتفاق لا يشكل قيمة سياسية كبيرة مقارنة بالاتحاد، وهو معرض للانهيار فيما لو تدخلت مصر والسعودية، لا سيما وان ميول حسني الزعيم غير واضحة على صعيد علاقاته العربية. وهو ما حدث بالفعل. ففي تلك الايام عرضت الكتلة المصرية - السعودية عليه اعترافاً رسمياً بحكومته ومعونة مالية. فأدار حسني الزعيم وجهه سريعاً وتبنى موقفاً معادياً للعراق. وبذلك تأزمت العلاقات العراقية - السورية بسرعة خاطفة(٤٢).

لم تدم الازمة طويلاً، ففي ١٤ آب ١٩٤٩، قام الزعيم سامي الحناوي بانقلاب ضد حكم حسني الزعيم، واشيع ان حكومة العراق هي التي دبرت الانقلاب الجديد. وقد بادرت الصحف البريطانية الى الترحيب بالانقلاب، بينما وصفته

الصحف الفرنسية بانه مؤامرة ساهمت بتدبيرها بريطانيا وحكومة نوري السعيد.

رحبت الوزارة السعيدية بانقلاب الحناوي، وسارعت الى ارسال وزير خارجيتها فاضل الجمالي الى دمشق للوقوف على رغبة المسؤولين بشأن الاتحاد مع العراق. واعقبت هذه الزيارة، زيارة مقابلة لوفد سوري برئاسة هاشم الأتاسي لبغداد، وجرت مباحثات سرية حول الموضوع. حيث تم الاتفاق على تأجيل البت بمسألة الوحدة الى ما بعد الانتخابات النيابية السورية، لان الحكومة آنذاك كانت مؤقتة لا تستطيع اتخاذ قرار بهذا الخصوص.

بعد انتهاء الانتخابات، سارت مشاريع الوحدة السورية مع العراق سيراً حثيثاً، واوشكت ان تتم لولا قيام العقيد اديب الشيشكلي بانقلاب ثالث في ليلة ١٩ كانون الاول ١٩٤٩، وشجبه في بيانه الاول سياسة سامي الحناوي(٤٣).

قبل ان يحبط الشيشكلي مشروع الاتحاد بانقلابه العسكري، كانت هناك مخاوف سورية من نوري السعيد، وكان السوريون يرون فيه عقبة في طريق الاتحاد. ولعل احساسهم هذا ناجم من معرفتهم بمناورات السعيد وحرصه على مصالح بريطانيا، وطموحات العائلة الهاشمية في العراق، اكثر من حرصه على وحدة البلدين كمشروع قومي. ومن اجل انجاح المشروع قدم السعيد استقالته من رئاسة الوزراء(٤٤).

حين قدم السعيد استقالته في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٩، طلب منه الوصي ان يؤجل استقالته بعض الوقت. وقد استجاب السعيد لذلك فشكل خلال فترة

انتظاره الرئاسية حزب الاتحاد الدستوري في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٩(٤٥). ثم كرر طلب الاستقالة في ٩ كانون الاول فوافق عليها الوصي.

لعل السعيد حين استقال كانت آماله معلقة حول مفاوضات الوحدة مع سوريا، وكان في انتظار ان تعلن عنها الوزارة الجديدة، لكنه فوجيء بانقلاب الشيشكلي الذي اسقط مشاريعه مع سقوط سامي الحناوي.

وزارة الاحلاف

في ١٦ ايلول ١٩٥٠ ألف نوري السعيد وزارته الحادية عشر. وكان الحدث البارز فيها توقيع اتفاقيات النفط مع الشركات الاجنبية في العراق، وحمل الاكثرية الموالية للوزارة على المصادقة عليها. وقد احتجت الاحزاب السياسية على هذا الاجراء ودعت الى اضراب عام في ١٩ شباط ١٩٥٢، فاستجاب الشعب العراقي الى هذه الدعوة، وكان الاضراب شاملاً خارج العاصمة بغداد. وحاولت اجهزة الامن والشرطة قمع التظاهرات الجماهيرية، فوقعت صدامات عنف عديدة في مناطق مختلفة(٤٦).

بعد ان اتم السعيد هذه الخطوة استقال من الحكم في ١٠ تموز ١٩٥٢، وظل بعيداً عن عدة وزارات، لكنه كان صاحب الرأي المسموع في تشكيل هذه الوزارات، وفي قضايا العراق المهمة، حتى عرف عنه انه الرئيس الدائم للحكومة العراقية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية سواء اشترك ام لم يشترك في

السلطة.

حين تألفت وزارة فاضل الجمالي في ١٧ ايلول ١٩٥٣، احتج السعيد على البلاط لانه لم يأخذ رأيه. وترك العراق غاضباً الى لندن. مما اضطر الامير عبد الاله الى السفر الى باريس ليسترضيه. وطلب منه العودة الى العراق ليؤلف الوزارة.

كانت الظروف السياسية الاقليمية والدولية تشهد تطورات كبيرة، فمصر انتهت فيها الملكية وتسلم الضباط الاحرار الحكم عام ١٩٥٢، واخذت ثورة مصر تظهر نفسها على انها اتجاه ثوري مناهض للاستعمار، وقد نجحت في ذلك وكسبت تأييد الكثير من فئات الشعوب في البلاد العربية. كما كانت سياسة الاحلاف ماضية بقوة بين الدول الغربيةٍ في الوقت الذي تشرف فيه معاهدة ١٩٣٠ على الانتهاء. اضافة الى ان اجواء العراق الداخلية كانت تستدعي سيطرة محكمة عليها من قبل السلطة.

كل هذه التطورات، دفعت البلاط الملكي لأن يلجأ الى السعيد ليترأس الحكم وينفذ المهمات الكبيرة امام السياسة العراقية.

اراد السعيد ان ينفذ سياسته دون معارضة، فاشترط على الملك فيصل الثاني ان يوافق اولاً على برامجه السياسية التي قدمها اليه على شكل رسالة، وكان من ضمن شروطه حل المجلس النيابي وتأليف مجلس جديد، مبرراً طلبه هذا باجراء استفتاء عام على برنامجه السياسي من خلال حل المجلس.

وافق الملك على شروط السعيد وكلفه في ٣ آب ١٩٥٤بتشكيل وزارته الثانية عشر. وفي نفس اليوم استصدر السعيد ارادة ملكية بحل البرلمان، كما انه اعلن عن حل حزبه (حزب الاتحاد الدستوري)، تمهيداً لحل الاحزاب السياسية[٤٧].

اراد السعيد ان يكون المجلس النيابي اداة طيعة بيده، لذلك سيطر على الانتخابات سيطرة كاملة، بحيث فاز بالتزكية (١٢١) نائباً من أصل (١٣٥) ، وفاز الباقون بانتخابات صورية. وكان من الطبيعي ان تواجه الانتخابات معارضة جماهيرية على الاجراءات التي استخدمتها الوزارة.

بدأ نوري السعيد مساعيهِ لعقد اتفاقية لحلف امني ينسجم مع السياسة الغربية منذ بداية وزارته. لكنه لم يفصح عن نيته، خوفاً من انكشاف نواياه التي سيظهر تطابقها مع السياسة الغربية فيما كان يعرف بسياسة الحصر والاحتواء التي اريد تطبيقها لضرب حصار على الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشيوعية والتي مثلت الاحلاف العسكرية مرتكزاً اساسياً لها.

حاول نوري السعيد في البداية ان يجري تعديلات على ميثاق جامعة الدول العربية في الدفاع المشترك، ووصفه بانه غير كاف لتحقيق امن دفاعي للبلاد العربية. وقد عقد السعيد مفاوضات مع وزير الارشاد المصري صلاح سالم الذي يعتبر من انكى رجال الثورة المصرية، في مصيف سرسنك بشمال العراق في ١٦ آب ١٩٥٤، وتم الاتفاق على ضرورة التعاون من أجل ضمان أمن البلاد العربية.

وحينما رجع صلاح سالم الى مصر، وعرض نتائج مفاوضاته مع حكومة العراق، قالوا له: لقد ضحك عليك نوري السعيد(٤٨). فلقد ادرك قادة مصر ما يريده السعيد من وراء مفاوضاته.

في ايلول سافر السعيد الى لندن، وجعل طريق ذهابه يمر بالقاهرة، فاجتمع مع عبد الناصر وتباحث معه حول ضمانات الأمن، فلم يتوصل الى نتيجة، وفي طريق عودته، هبط في اسطنبول، واجتمع مع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس واتفق معه على النقاط التالية:

١- ان سلامة تركيا والعراق تتطلبان انشاء تعاون مع جيرانهما، وان أحسن حل يتم باشتراك جميع الدول العربية مع ايران والباكستان.
٢- وان المحاولات ستبذل اثناء المحادثات التي كانت كل من تركيا والعراق مزمعة على اجرائها مع مصر، وان تسعى الدولتان لاشراك مصر بهذه المجموعة.
٣- يستمر الاتصال بين تركيا والعراق على أمل ترتيب محادثات مع سوريا وايران والباكستان(٤٩).

ثم اعقب ذلك زيارة مندريس الى بغداد واجراءاته مفاوضات مع السعيد حول نفس الموضوع، ثم توجه مندريس الى دمشق وبيروت لنفس الغرض. لكن حملة معارضة شديدة شنتها مصر على الحلف المزمع عقده بين العراق وتركيا.

حاولت مصر اتخاذ قرار عربي برفض الدخول في احلاف عسكرية مع الدول

غير العربية، لكن رؤساء هذه الدول رفضوا التوقيع على مثل هذا القرار، واكتفوا بان اعربوا عن عدم دخولهم في امثال هذه الاحلاف.

ورغم الحملة القوية التي تعرض لها السعيد، فانه وقع في بغداد مع مندريس، بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٥٥ ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا(٥٠). كما اطلق عليه لازالة مخاوف الانظمة العربية، وعدم اظهاره على انه تحالف عسكري.

وبذلك يكون السعيد قد ثبت نقطة البداية لحلف بغداد. ومهد الطريق لانضمام بقية الدول المقرر دخولها فيه.

ففي ٣ آذار جاء وفد بريطاني الى بغداد برئاسة وزير الخارجية انطوني ايدن. ووقع في ٤ نيسان اتفاق بين العراق وبريطانيا لانهاء معاهدة ١٩٣٠، وفي ٥ نيسان انضمت بريطانيا الى الميثاق العراقي - التركي الذي اصبح اسمه حلف بغداد.

وفي ٢٣ ايلول ١٩٥٥ انضمت اليه الباكستان، ثم تبعتها ايران في ٣ تشرين الثاني.

وفي ٢١ تشرين الثاني عقد اول اجتماع للحلف في بغداد(٥١).

في ١٧ كانون ١٩٥٥ استقال السعيد من وزارته، لقد انجز مرة اخرى واحدة من المهام السياسية الكبيرة.

مؤامرات نوري السعيد

لم تنته مهام السعيد بعد.. ولم يكن بالامكان استبداله بآخر.. انه ايامذاك الرجل الاقوى. ففي نفس اليوم الذي استقال من الوزارة، كلفه الملك فيصل الثاني بتشكيل الوزارة الجديدة، فشكل وزارته الثالثة عشر بعد ان احدث فيها تعديلات على التشكيلة السابقة.

واجه نوري السعيد عزلة سياسية من قبل البلدان العربية نتيجة توقيعه حلف بغداد. وكان لمصر الدور الاكبر في عزله من خلال تظاهرها الثوري المناوىء للاحلاف العسكرية وللاستعمار. وكانت علاقات مصر تزداد قوة مع سوريا التي ظل السعيد يحتفظ باحلامه القديمة حولها.

ان تجربته مع سوريا، وفشله في جعلها مملكة تحت العرش الهاشمي، ومن ثم عجزه في اقامة اتحاد معها، جعله يعتقد ان السبيل الوحيد لتحقيق طموحاته يتمثل في اخضاعها عسكرياً.

شرع السعيد منذ بداية عام ١٩٥٦ في التفكير في اسقاط الحكومة السورية، والمجيء بحكومة موالية للعراق. فعقد اجتماع في البلاط الملكي حضره الى جانبه الملك فيصل والامير عبد الاله وعدد من المسؤولين السياسيين والعسكرين. وتقرر القيام بمحاولة انقلابية في سوريا، والتعاون مع اديب الشيشكلي الذي فقد سلطته.

ارسل معاون رئيس الاركان اللواء غازي الداغستاني الى سويسرا للاجتماع بالشيشكلي، فاعلن عن موافقته في تنفيذ الانقلاب بشرطين:

اولاً: الاعتراف بحكومته بعد نجاح الانقلاب، لقاء اتباعه سياسة ودية مع العراق تختلف عن سياسته السابقة.

ثانياً: تسليمه في بيروت مبلغ ثلاثين الف دينار عراقي كدفعة اولى.

فتم الاتفاق على شروطه. واختير رجال الانقلاب، ووضعت الخطط الاميركية، لكن الشيشكلي ما لبث ان احجم عن ترأس الحركة الانقلابية، بعد ان استلم من الداغستاني عشرة آلاف دينار، لأن الأخير شك في نواياه فلم يسلم له المبلغ كاملاً.

واصل العراق اتصالاته مع رجال الانقلاب في سوريا، وارسل شحنات عسكرية كبيرة الى المنفذين داخل سوريا عن طريق العراق، ولبنان، بعد ان منح رئيسه كميل شمعون راتباً شهرياً قدره خمسة آلاف دينار شهرياً، لقاء تسهيله مرور الاسلحة الى سوريا.

وتحرك السعيد دولياً، فاتفق مع بريطانيا واميركا على تقديم مساعداتها المالية والعسكرية للحركة الانقلابية. ونسق معها حول الاجراءات الضرورية اللازم اتخاذها في حالة تدخل روسيا، نتيجة الانقلاب ودخول الجيش العراقي المتأهب لدعم الحركة بكامل اسلحته والمرابط في منطقة (H3) قرب الحدود الاردنية.

كانت الاستعدادات قد اكتملت، وتمت الخطط الانقلابية، فطلب العراق من قائد حركة الانقلاب غسان جديد ان ينفذ انقلابه في يوم محدد في نهاية تشرين الاول ١٩٥٦، لكنه رفض الموعد باعتباره هو المسؤول عن تحديد اليوم المناسب. وقد حدث ان شنت اسرائيل هجومها على مصر في نفس اليوم الذي حددته حكومة العراق، مما قاد الى الاعتقاد ان السعيد كان على علم بالحرب الاسرائيلية على مصر، وانه اراد استغلال الموعد.

وبينما كانت الاسماع تنتظر اعلان الانقلاب، اعلنت الحكومة السورية في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٦ عن اكتشافها مؤامرة لقلب الحكم، ونشرت قائمة باسماء (٤٧) متهماً من زعماء الانقلاب.

وقد تعرض العراق الى اتهامات مباشرة من قبل سوريا، حول المؤامرة التي اراد تنفيذها[٥٢].

ازدادت نتيجة الاحداث السابقة المعارضة الجماهيرية ضد وزارة السعيد، وظلت المعارضة تتصاعد باستمرار. خصوصاً بعد ان ايد السعيد مبدأ ايزنهاور الذي اعلنه في اوائل ١٩٥٧.

وفي ضوء هذه التطورات كان لا بد للسعيد ان يبتعد عن الحكم، لتقليل الهجمة التي يتعرض لها العراق اعلامياً، ولتهدئة الاوضاع الداخلية، فقدم استقالته في ٨ حزيران ١٩٥٧ ووافق عليها الملك في ٢٠ حزيران.

رئيس وزراء الدولتين

في ٨ آذار ١٩٥٨ شكل السعيد وزارته الرابعة عشر، وكانت دوافع تكليفه بالرئاسة تتمثل في اعداد دستور الاتحاد العراقي - الاردني الذي عقد في شباط ١٩٥٨، وكان بحاجة الى ترتيب صيغه وبرامجه.

حاول نوري السعيد ان يوسع دائرة الاتحاد، فيضم الكويت اليه.

ولما كانت بريطانيا تعارض ضم الكويت الى الاتحاد، طلب نوري السعيد من الولايات المتحدة الاميركية ان تستخدم نفوذها لدى بريطانيا للسماح بانضمام الكويت. مبيناً ان الدافع وراءَ ذلك ينحصر بالجانب الاقتصادي[٥٣]. وذلك من أجل ان تقدم الكويت مساعداتها المالية للاردن.

لكن مساعيه فشلت، فقد رفضت بريطانيا، كما رفض شيخ الكويت الذي خاف ان يبتعله العراق.

اكمل نوري السعيد برامج الاتحاد الهاشمي، فقد تم صياغة دستوره وتحديد مهامه وسياسته. وقد اختير السعيد ليترأس حكومة الاتحاد، فاستقال من الوزارة العراقية في ١٩ مايس ١٩٥٨. وشكل في نفس اليوم حكومة الاتحاد الهاشمي، حيث ضم فيها ستة وزراء، نصفهم من العراقيين والنصف الآخر من الاردنيين.

ظل نوري السعيد يحتفظ برئاسة الوزارة الاتحادية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ومصرعه في ايامها الاولى برصاصة من مسدسه على ما اشتهر.

ومن خلال ما تقدم نرى ان السعيد رسم خطوات اساسية في حياة العراق السياسية، واكد لسنوات طويلة ارتباط العراق بالسياسة البريطانية، ثم اضاف له تبعية لاميركا عبر حلف بغداد.

كانت حياته صراعاً مريراً مع رجال السياسة، وتنافساً شديداً على النفوذ، وظل يحتفظ بولائه للانكليز وللبلاط حتى نهايته.

* * * *

الهوامش

(١) د. مجيد خدوري، عرب معاصرون.. ادوار القادة في السياسة، ص٦١.

(٢) د. غسان العطية، العراق.. نشأة الدولة، الفصل

(٣) د. مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٦٣.

(٤) يراجع الملحق رقم (١) في نهاية الكتاب.

(٥) تراجع التفصيلات في: الاغتيالات السياسية خلال العهد الملكي في العراق، للمؤلف، حادثة اغتيال توفيق الخالدي.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص١٥.

(٧) احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ - ١٩٣٢، ص١٤٩.

(٨) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الاول، ص١٣٥.

(٩) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٦٤.

(١٠) حسن شبر، المصدر السابق، ص١٢١.

(١١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٧٣.

(١٢) تحدثنا عن جبهة التآخي خلال الحديث عن

(١٣) سنتناول مداخلات قضية مزاحم الباججي عند الحديث عنه ان شاء الله.

(١٤) للوقوف على تفصيلات الاضراب يراجع: عبد الرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في تطور الحركة الوطنية في العراق، ص٣٠٦ - ٣١٨. وكذلك الجزء الثالث من تاريخ الوزارات العراقية، ص١٤١-١٥٢.

(١٥) د. وميض جمال عمر نظمي وآخران، التطور السياسي المعاصر في العراق، ص١٨٥.

(١٦) المصدر السابق، ص١٨٣-١٨٤. وكذلك يراجع الملحق رقم (١٠) في نهاية الكتاب.

(١٧) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص١٢٩.

(١٨) سيأتي الحديث ان شاء الله عن هذه الاحداث بشكل مفصل خلال الفصل المتعلق بجميل المدفعي.

(١٩) اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص٢٧.

(٢٠) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ الى ١٩٤١، ص٢٠٤.

(٢١) عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ص٢٣-٢٥.

(٢٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الخامس، ص٥٨.

(٢٣) عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية، ص٢٥.

(٢٤) للوقوف على تفصيلات اغتيال الملك غازي، ودور نوري السعيد، يراجع للمؤلف: الاغتيالات السياسية خلال العهد الملكي في العراق.

(٢٥) رجاء حسين الخطاب، المصدر السابق، ص٢٠٢ - ٢٠٣.

(٢٦) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٨ - ٢٩.

(٢٧) الاغتيالات السياسية خلال العهد الملكي في العراق، قصة اغتيال رستم حيدر.

(٢٨) سنتناول هذه التطورات ان شاء الله عند الحديث عن طه الهاشمي.

(٢٩) نص رسالة السعيد الى الكيلاني في الجزء الخامس من تاريخ الوزارات العراقية، ص١٦٣ - ١٦٤.

(٣٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السادس، ص٩٢ - ١٠٠.

(٣١) د. ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١ - ١٩٥٨، ص٣٩.

(٣٢) المصدر السابق، ص٨٥ - ٩٦.

(٣٣) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٣٤) للوقوف على مزيد من التفصيلات يراجع: الفصل الرابع من: العراق وقضايا الشرق العربي القومية.

(٣٥) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الاول، ص١٨٨.

(٣٦) يراجع الحديث السابق عن توفيق السويدي.

(٣٧) د. كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص١٣٧.

(٣٨) عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٥٤، ص٢٢٢.

(٣٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، ص٥٥.

(٤٠) المصدر السابق، ص٧٢ - ٧٣.

(٤١) المصدر السابق، ص٧٧ - ٧٩.

(٤٢) جوردون هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص١٤٥.

(٤٣) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ - ١٩٥٨، ص٤٣٠-٤٣١.

(٤٤) د. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٤٥) عبد الجبار مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق، ص١٣٤.

(٤٦) تراجع تفصيلات الاتفاقيات النفطية في الجزء الثامن من تاريخ الوزارات العراقية، الوزارة السعيدية الحادية عشر.

(٤٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارت العراقية، الجزء التاسع، ص١٠٢ - ١٠٤.

(٤٨) ناصر الدين النشاشيبي، الحبر اسود اسود، ص

(٤٩) ولدمار غولمن، عراق نوري السعيد، ص٥٦.

(٥٠) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٥٦.

(٥١) تراجع التفصيلات في المصدر السابق، ص٢٠٢ - ٢٠٩.

(٥٢) اخذنا المعلومات حول خطة الانقلاب من: فكرت نامق عبد الفتاح، المصدر السابق، ص٤٤٤-٤٥٣.

(٥٣) ولدمار غولمن، المصدر السابق، ص١٥١.

ناجي شوكت

١٨٩٣-١٩٨٠م

عُرف وزيراً اكثر من كونه رئيس وزراء. فلقد شغل منصب الرئاسة مرة واحدة في حياته السياسية، لكنه شغل منصب وزير (٩) مرات. كانت الاولى علم ١٩٢٨ والاخيرة علم ١٩٤١. وبين هاتين السنتين حياة طويلة في عالم السياسة، كان خلالها احد النجوم في حياة العراق.

قد يكون ناجي شوكت الوحيد من بين رؤساء الوزارات العراقية الذي تعرض لعقوبةالطرد -خففت الى النقل- في بدايات حياته السياسية. حدث ذلك في نيسان ١٩٢٦، عندما طغى نهر الدجلة، فاكتسحت مياهه مساحات كبيرة من الاراضي والبساتين والمساكن في بغداد، وكان القصر الملكي ضمن الاماكن الغارقة. وحين اجرت الشرطة تحقيقها عن اسباب الفيضان تبين ان مدير الزراعة الملكية توفيق المفتي - سوري الجنسية - اراد ان يسقي المزرعة ففتح ثغرة تحولت الى بوابة للطوفان.. وحصل ما حصل. فأمر ناجي شوكت متصرف لواء بغداد باعتقال توفيق المفتي ومحاكمته علناً. لكن الملك فيصل استاء من هذا الاجراء الذي تم دون علمه، فأمر بفصل المتصرف. وكاد الفصل ان ينفذ نهائياً لولا تدخل رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، فنقل شوكت من متصرفية لواء بغداد الى الموصل. وعاد بعد فترة الى منصبه الاول.

الملك فيصل الذي غضب عليه قديماً، احتاجه فيما بعد خلال الانتخابات النيابية التي اجرتها الوزارة السعدونية الثالثة. حيث طلب منه ان يساعد كلاً من نوري السعيد وياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني في الفوز بالانتخابات، باعتبار ان له علاقة جيدة مع رئيس الوزراء.. ونجح في مسعاه. فقرر فيصل ان يجازيه احساناً لاحسانه، فعين ناجي شوكت وزيراً للداخلية في ٣ حزيران ١٩٢٨[١].

عندما خلف ناجي السويدي، السعدون في رئاسة الوزراء، عينه مديراً للداخلية. وشغل نفس المنصب في وزارة نوري السعيد الثانية. لكنه تعرض الى سخط نوري السعيد وكاد ان يفقد منصبه. وذلك حينما كانت هناك تحركات عسكرية في شمال العراق يقوم بها الشيخ احمد البارزاني. فطلب ناجي شوكت من وزير الدفاع جعفر العسكري ان يرسل قوة عسكرية لالقاء القبض على البارزاني. لكن البارزاني هاجم القوة وقتل ٣٠ - ٤٠ جندياً. وفي ضوء ذلك ثار السعيد وطلب من الملك فيصل ان يوعز اليه بالاستقالة. غير ان ناجي شوكت تصرف بذكاء. لقد رفض الاستقالة، وطلب من الملك ان يحال هو وجعفر العسكري الى المحكمة(٢). وبذلك احرج الملك ورئيس الوزراء، واحتفظ بالمنصب.

مرّة واحدة فقط

للملك فيصل وحده الفضل في مجيء ناجي شوكت الى رئاسة الوزراء. فبعد استقالة الوزارة السعيدية الثانية التي دخل العراق في ايامها عصبة الامم. اراد فيصل وزارة تحدث تغييراً في نظام السياسة العراقية، فتحل البرلمان القديم وتأتي بآخر جديد تشترك فيه كل الاحزاب. وقد وجد في ناجي شوكت الشخص المحايد اكثر من غيره اللائق لهذه المهمة. وعليه يمكن القول ان حياديته هي التي جاءت به الى رأس السلطة.

قبل ان يكلفه الملك استدعاه الى البلاط وقال له: «اني قررت ان اضع ثقتي فيك لتكوين الوزارة الجديدة، فارجو ان تكون عند حسن ظني فيك، وان تجعلني

اذكر يوماً اني كنت موفقاً في وضع ثقتي». فوعده ناجي بانه سيشكل وزارته من وزراء محايدين. حينئذ اطمأن الملك الى ان الاجواء السياسية القلقة التي خلقها نوري السعيد اثر توقيع معاهدة عام ١٩٣٠ بالامكان ان تهدأ.

في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ شكل وزارته الوحيدة من وزراء شبان ليس فيهم من السياسيين التقليديين المحترفين أحد.

كانت الخطوة الاولى امام وزارته حل المجلس النيابي القديم وتشكيل مجلس جديد. لكن نوري السعيد حاول ان يعطل هذه الخطوة، بان عرض لرئيس الوزراء استعداده لأن يضع الاكثرية النيابية التي يمثلها حزبه (حزب العهد العراقي) الى جانبه فيما لو ابقى المجلس على حاله. غير ان الملك كان قد اصدر ارادته بحل المجلس قبيل ان يقدم السعيد عرضه.

لم تنفعه حياديته شيئاً.. حيث واجه الصعوبات منذ اليوم الاول، ومن قبل نوري السعيد. فعندما كان مقرراً ان تقرأ الارادة الملكية القاضية بحل البرلمان، قاطع الجلسة نواب حزب العهد، فلم يحضر فيها سوى ثلاثة عشر نائباً فقط سمعوا قرار حل المجلس[٣].

واضح ان نوري السعيد اعلن حربه على وزارة ناجي شوكت.. وحرب معلنة من رجل مثل السعيد من شأنها ان تخلق له متاعب من الصعب تحملها وربما اضطرته للاستقالة. غير ان شوكت الذي استطاع في مرة سابقة ان يحتفظ بمنصبه الوزاري، تمكن ثانية ان يحتفظ بمنصبه الرئاسي.. انه بقرار واحد سحب السعيد الى مواقع السلام. حيث قررت وزارته في ١٦ تشرين الثاني

١٩٣٢ ايفاد نوري السعيد الى جنيف ممثلاً للحكومة العراقية في مجلس عصبة الامم، ليتولى بحث مسألة الحدود العراقية - السورية، ومسألة الآثوريين(٤). وقد وافق السعيد على القيام بهذه المهمة، وقبوله كان بمثابة اعلان الهدنة.

في كانون الاول ١٩٣٢ شرعت الوزارة في الانتخابات النيابية. وكان مقرراً ان تتمثل الاحزاب السياسية في المجلس الجديد. ويومذاك كانت ثلاثة احزاب في الساحة: حزب العهد العراقي وحزب الاخاء الوطني والحزب الوطني العراقي.

حزب العهد كان بحكم المنحل بعد استقالة رئيسه من الوزارة وحل البرلمان. ورغم ذلك فقد اعرب ناجي شوكت لرئيس الحزب نوري السعيد عن استعداده لدعم اصحابه. ربما اراد ان يجازيه على اعلان هدنته، او ربما اراد ان يسترضيه خوفاً من تجديد حربه.

حزب الاخاء، اشترك في الانتخابات وفاز اكثرية مرشحيه في عضوية المجلس.

الحزب الوطني، قاطع الانتخابات ولم يشترك فيها.. سبب المقاطعة يلخصها ناجي شوكت بقوله انه عرض على رئيس الحزب جعفر ابو التمن خمسة مقاعد نيابية، لكن ابو التمن كان يريد خمسة عشرة مقعداً، فرفض رئيس الوزراء الطلب.. ورفض رئيس الحزب الاشتراك.

لكننا نجد ان السبب الذي حدا بالحزب الوطني العراقي الى المقاطعة غير ما ذكره ناجي شوكت، وذلك استناداً الى كتاب ارسله الحزب الى رئيس

الوزراء يتضمن ثلاثة مطاليب كشرط لمشاركته في الانتخابات.. المطاليب هي:

١- اطلاق الحرية للحزب بفتح الفروع في المواقع التي يريدها. وفسح المجال لممارسة اعماله وعقد الاجتماعات العامة في مراكز الحزب وفروعه الى غير ذلك مما خوله اياه القانون والنظام.

٢- اطلاق حرية الصحافة ليتسنى لكل احد ابداء رأيه في شأن الانتخابات وبيان ما يقع فيها من تلاعب في حالة حدوث شيء من هذا القبيل، والضرب على ايدي المتلاعبين.

٣- الغاء قانون الدعايات المضرة المهيمن على الحريات هيمنة رهيبة.

رد ناجي شوكت على هذا الكتاب بجواب قاسٍ، رفض فيه مطاليب الحزب الوطني العراقي، فقاطع الحزب الانتخابات البرلمانية.

انجزت الوزارة الشوكتية بالانتخابات المهمة الاولى من مهامها التي كانت تسعى لتحقيقها. غير ان هذه المهمة لم تكن خطوة على طريق التغييرات السياسية في العراق. انما هي خطوة نحو نهايتها. وقد ساهم رئيس الوزراء نفسه في صنع هذه النتيجة. فقد تعهد للملك باجراء تعديلات اساسية في تشكيلة وزارته بعد الانتهاء من الانتخابات. وحينما انتهت ابدى الملك فيصل رغبته في اشراك ياسين الهاشمي وحكمت سليمان ورستم حيدر في الوزارة، باعتبارهم يتمتعون بكفاءة ومقدرة سياسية تقوي الوزارة امام البرلمان.

هكذا قال له الملك فيصل.. وهو بقوله يعني ان يقدم ناجي شوكت استقالته، ثم يعيد تشكيلها ثانية. لانه لا يمكنه اقالة وزير وتعيين آخر بدون سبب دستوري.

الاشارة واضحة من الملك.. وناجي شوكت عرف انه لم يعد صالحاً في البقاء كرئيس للوزراء.

اخبر الملك انه لا يرى من المصلحة ان يستقيل ثم يؤلف الوزارة دون ان يشرك فيها الوزراء الذين ساعدوه في اجراء الانتخابات، وانه يرى ان يستقيل ويفسح المجال لتكوين وزارة جديدة.

لقد احسن التصرف.. فالملك كان بالفعل يريد غيره، حيث قال له انه لا يرى رئيساً صالحاً في الظروف الراهنة غير احد شخصين: ناجي شوكت ورشيد عالي الكيلاني. فاذا اصر هو على الاستقالة فليدخل وزيراً للداخلية في وزارة الكيلاني.

لا حاجة لأن يبذل ناجي شوكت جهداً لفهم كلام فيصل وهو الذي فهم قصده قبل ان يسمع اقتراحه.. الملك لا يريده، ومجرد عرض وزارة الداخلية عليه في حالة اصراره على الاستقالة، يعني ان الملك يريد الرجل الآخر.

في السابق تعرض لخطر التنحية عن المنصب، فتصرف بذكاء، وبقى.. هذه المرة لا مجال لاستخدام الذكاء. لقد حاول ان يدعم وزارته بتشكيل كتلة برلمانية. لكنها رغم كثرة عددها لم تبق مؤيدة له الا اياماً قلائل. اذ سرعان ما

استوعبتها المعارضة التي تصدت لوزارته في ثاني جلسات البرلمان الجديد. انه لا يستند الى كتلة ولا الى برلمان، فكيف يقف بوجه ملك.

يبدو انه وزن الامور وراجع الحسابات بدقة، فقدر انه بالنهاية خاسر.. ولا مجال للمناورة. فقدم استقالته في ١٨ آذار ١٩٣٣، ووافق عليها الملك مرحباً في نفس اليوم(٥).

ان الوزارة الشوكتية واحدة من تجارب السياسة العراقية المتداخلة والمعقدة. فهي اختيرت اعتماداً على شخصية رئيسها الحيادية، لامتصاص نقمة جماهيرية كبيرة شهدتها الساحة بعد ان عقد نوري السعيد معاهدة ١٩٣٠، مما خلق احساساً بضرورة ايجاد وضع حكومي جديد. فوقع الاختيار على ناجي شوكت. وبمجرد ان حقق المهمة الكبيرة في حكمه وهي التخلص من البرلمان القديم وتشكيل برلمان جديد، حتى برزت الحاجة مجدداً الى وجود رجال السياسة اللامعين في السلطة، وليس الوزراء الشبان. فتعقيدات السياسة العراقية لا تسمح بهذا الوجود في دوائر الحكم الرفيعة. كما ان البلاط قدر ان ناجي شوكت لا يمكنه ان يدير حركة السياسة بالشكل الذي يريده. فالملك كان يريده في الحكم، لكن ليس لرئيس وزارة، انما كوزير كما عرض عليه، او كرئيس لديوانه الملكي كما طلب منه بعد الاستقالة.

ان فيصل كان ينظر الى الاعتبارات الحاكمة في الواقع السياسي وضروراته الملحة. فقد وجد ان المعارضة السياسية قوية وسيقف في خندقها رجال احترفوا السياسة، ليواجهوا شباناً في بداية الطريق نحو الاحتراف. وهذا ما

قد يخلق ازمة غير معروفة الآثار، في الوقت الذي يريد الملك اخراج الواقع السياسي من مرحلته السابقة الى مرحلة جديدة. وانطلق من خلال ذلك في الايحاء لناجي شوكت بالاستقالة.. فاستقال.

بعد استقالته كانت له مشاركات متفرقة في الوزارات العراقية، قبل ان يدخله رشيد عالي الكيلاني في وزارته الثالثة وزيراً للعدلية.

من هنا طرأ تحول كبير على حياته السياسية.. لقد بدأ يبتعد عن خط السياسة التقليدي المرتبط بالانكليز.. حتى انتهى غاضباً عليهم وغاضبون عليه.
في تلك الوزارة بدأت توجهاته تقترب من توجهات الكيلاني في الميل نحو دول المحور. فقد اقترح تشكيل وفد وزاري الى تركيا لبحث الامور المتعلقة بين البلدين. وبالفعل تقرر ايفاده مع وزير الخارجية نوري السعيد في ١٩ حزيران ١٩٤٠ الى هناك. والواقع انه كان يحمل في سفره هذا مهمة سرية تقضي الاتصال بوزير المانيا المفوض في تركيا للتعرف على امكانية التعاون مع دول المحور في المستقبل.

انه في هذا التوجه كان متحمساً اكثر من الكيلاني، حيث حمل رسالة من مفتي فلسطين امين الحسيني بهذا الخصوص، موقعة باسم اللجنة العربية العليا وموجهة الى الوزير الالماني المفوض فون بابن، يطلب منه ان يناقش مع ناجي شوكت بشكل مفصل المسألة العربية ومستقبل فلسطين وسوريا. ومن المرجح ان الكيلاني لم يطلع على الرسالة، لكنه علم – على اغلب الظن – باتصال ناجي بالمسؤول الالماني.

كانت مهمة ناجي شوكت من السرية بالشكل الذي يتطلب عدم تعرف السعيد عليها والا فشل كل شيء. فعمد الى التظاهر بالبقاء في تركيا بعض الوقت لاسباب صحية. حتى اذا ما عاد السعيد الى بغداد، اتصل بالوزير الالماني. ورغم انه لم يصل معه الى اتفاق نهائي، الا ان محادثاته كانت حافزاً فيما بعد، شجع رشيد عالي الكيلاني على المضي في طريق الاقتراب من الالمان. وعلى هذا يمكن اعتبار ناجي شوكت بانه صاحب الدور المهم في بلورة توجهات الكيلاني في سياسته الخارجية وبالتالي في علاقته مع الالمان.

من هنا بدأ ناجي شوكت يدخل لعبة خطرة في هذا الخصوص، فعندما اجتمع فون بابن بالمسؤولين الالمان في برلين وعاد الى تركيا. سارع ناجي شوكت للسفر الى انقرة في ٢ آب ١٩٤٠ وهو يحمل معه مسودة لاسس البيان الايطالي - الالماني المشترك حول استقلال البلادً العربية الذي كان العزم قوياً لاستحصاله من دول المحور[٧].

واذا كان ناجي شوكت كما قلنا قد دخل في لعبة خطرة، فان البلاط الملكي اراد ان يجعله جزء من لعبة اخرى، بغية احراج الوزارة الكيلانية وحملها على الاستقالة. فكان الترتيب المقترح ان يقدم نوري السعيد وناجي شوكت استقالتيهما من الوزارة، باعتبارهما غير متفقين في الآراء. وصاحب هذا الاقتراح وزير الدفاع طه الهاشمي.

عندما قدم السعيد استقالته، رفض الوصي على العرش الامير عبد الاله التوقيع عليها. فادرك ناجي شوكت انه لا بد ان يقدم استقالته. وحين قدمها وافق عليهما الوصي في يوم واحد.

لم يدخله طه الهاشمي في الوزارة التي شكلها بعد استقالة الكيلاني. لكن الاخير الذي عاد الى السلطة بقوة الجيش وخلع الوصي عبد الاله وعين محله الشريف شرف، اعطاه وزارة الدفاع.

في هذه الوزارة لعب ناجي شوكت دور الوسيط، فلقد كانت القوات البريطانية قد شنت حربها على الجيش العراقي في ٢ مايس ١٩٤١. وكان الموقف يستدعي اجراء وساطة دولية لايقاف القتال. فاوفد ناجي شوكت الى تركيا لتحقيق هذا الغرض. ونجح في مهمته، حيث اخذ تعهداً بالوساطة التركية. لكن الحكومة الكيلانية لم توافق - كما سيأتي في الحديث عن رشيد عالي الكيلاني -.

عند هذا الحد وجد ان المهمّة التي ذهب من اجلها قد تحققت بالصورة المطلوبة. لكن حكومته تمنعت. فعاد الى العراق وقرر التوقف عن المضي مع رشيد عالي. وفي ٢١ مايس سافر الى تركيا ثم الى ايطاليا.

عند هزيمة ايطاليا القت القوات البريطانية القبض عليه وسلمته الى العراق. وكان قد صدر عليه الحكم بالسجن ١٥ عاماً اشغال شاقة. لكنه قضى ثلاث سنوات ثم اطلق سراحه الوصي عبد الاله عام ١٩٤٨.

* * * *

الهوامش

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، ص١٧٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص١٨١.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١١.

(٥) اخذنا المعلومات السابقة من المصدر السابق، الوزارة الشوكتية.

(٦) اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ ، ص ٢٠٧ – ٢٠٩.

(٧) عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التورية، ص٥٧.

(٨) المصدر السابق، ص ٢٨٧.

رشيد عالي الكيلاني

١٨٩٢ - ١٩٦٥

ارتبط اسمه بحركة مايس ١٩٤١.. وارتبطت هي باسمه فصار يطلق عليها حركة رشيد عالي الكيلاني. غير ان هذه الحركة هي ليست كل حياته في ميدان العمل السياسي. وهو ما كان ليصنع ذلك الحدث الخطير لولا استناده على تاريخ طويل في السياسة العراقية. فلقد لمع كواحد من رجال السياسة البارزين قبل سنوات وسنوات من هذا التاريخ كمعارض وحزبي ووزير ورئيس وزراء. وكل واحد من هذه المواقع له مكانته في الساحة.

ثم انه عرف موظف كبير.. حيث اهلته شهادة المحاماة التي يحملها لأن يتدرج في عدة وظائف. فعمل مدرساً في كلية الحقوق، ومديراً عاماً لاوقاف الموصل، وقاضياً في محكمة الاستئناف[1]، قبل ان يصبح وزيراً للعدلية عام ١٩٢٤ في وزارة ياسين الهاشمي الاولى.

غير انه لم يستمر طويلاً في منصبه، اذ استقال في ٥ آذار ١٩٢٥ احتجاجاً على منح الوزارة امتيازاً لشركة النفط التركية في ولاية الموصل[2].
في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ شكل عبد المحسن السعدون وزارته الثانية، ادخل الكيلاني فيها وزيراً للداخلية. ومن يومها لم يرض باية حقيبة اخرى، فكان يرفض الاشتراك ما لم تكن وزارة الداخلية نصيبه.

بعد عشرين يوماً استقال من منصبه.. والسبب ليس احتجاجاً، انما لانتخابه رئيساً لمجلس النواب الاول الذي افتتح في ١٦ تموز ١٩٢٥. لكنه استقال من رئاسة المجلس اثر مشادة كلامية مع وزير المالية صبيح نشأت. وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٢٦ جرت انتخابات رئاسة مجلس النواب ففاز

على مرشح الوزارة حكمت سليمان، واصبح للمرة الثانية رئيساً للبرلمان[٣].

في الوزارة العسكرية الثانية دخل وزيراً للداخلية. وكان هو وحليفه ياسين الهاشمي سبباً اساسياً في استقالتها. وذلك عندما قدما استقالتيهما من الوزارة، فانهيا القاعدة الائتلافية التي كانت تقوم عليها. وظل بعد ذلك بعيداً عن المناصب الوزارية طيلة سبع وزارات. لكنه لم يبتعد عن العمل السياسي. فبعد توقيع نوري السعيد معاهدة ١٩٣٠ كان احد المؤسسين البارزين لحزب الاخاء الوطني في تشرين الثاني من نفس السنة. ولعب دوراً كبيراً في معارضة الوزارة السعيدية وشجب المعاهدة. وكان احد الموقعين على وثيقة التآخي الشهيرة. وقد بلغت به درجة المعارضة ان قدم استقالته في ٨ آذار ١٩٣١ من رئاسة البرلمان[٤].

الرئيس الكيلاني

بقبوله رئاسة الوزراء في آذار ١٩٣٣ تحول موقعه السياسي من معارض الى متبنٍ لما كان يعارض.. لقد انقلب على نفسه. فمعاهدة ١٩٣٠ التي جعل شجبها ورفضها محوراً لتحركه حتى قبيل استلامه رئاسة الوزراء، راح يدعو الى احترامها كما نصت على ذلك الفقرة الاولى من منهاج وزارته حيث جاء فيها: «.. احترام العهود الدولية». بل انه ادخل في تشكيلته الوزارية نوري السعيد نفسه.

ان قبول رشيد عالي رئاسة الوزراء، من التجارب السياسية المتميزة في العراق، اذ انه بهذه الخطوة، هدّم جبهة التآخي ذات الثقل السياسي الكبير

والتعاطف الجماهيري الواسع، فوزارته ضمت اغلبية من اعضاء حزب الاخاء الوطني الذي وقع وثيقة التآخي مع الحزب الوطني العراقي. وبذلك حدث التمزق في صف المعارضة السياسية.

ربما يعتبر البعض ان احترامه للمعاهدة جاء نتيجة ضغط شديد تعرض له من الملك فيصل، على اعتبار انه اورد للمرة الاولى في منهاج وزارته عبارة العمل على تعديل المعاهدة. غير ان السفير البريطاني رفض ذلك. فهدد هو واصحابه الاخائيون بالاستقالة. لكن فيصلاً رفض استقالاتهم وهددهم بالتنازل عن العرش اذا تنازلوا عن السلطة. فرضي هو وجماعته بالبقاء وعدل منهاج وزارته. وبذلك اصبح لزاماً عليه ان يحترم المعاهدة.

لكننا لا نرى في هذه الدفاع حجة قوية. فقد كان من الواجب على الكيلاني ان يرفض قبول رئاسة الوزراء ابتداء. او ان يجعل الغاء المعاهدة شرطاً لقبوله السلطة، عملاً بوثيقة التآخي. بدل ان يدخل في تعقيدات الموافقة وما يترتب عليها – كما حصل – فارضى الملك.. وارضى السفير.. لكنه اغضب الشعب، واضاع فرصة فريدة للضغط على البلاط وعلى السفارة البريطانية، باتجاه تعديل المعاهدة على اقل تقدير.

لا تكمن اهمية وزارة رشيد عالي الكيلاني في الظرف السياسي الحساس الذي تشكلت فيه، انما ايضا في كونها تمثل تجربة الحزب الحاكم. فهي وزارة حزب الاخاء الوطني وليست وزارة الكيلاني وحده. وعليه فان القرار الذي تصدره يعكس توجهات الحزب وتصوراته ومن ثم مدى تطابق ممارساته

السياسية مع ما كان يرفعه من شعارات. انها التجربة الاولى لسلطة الحزب في حكم العراق.

كان الاخائيون مثلاً يشكون كثيراً من ممانعة الحكومات السابقة فتح الاحزاب السياسية فروع لها في مناطق العراق. لكن وزارتهم لم تعالج هذه المشكلة. انما اصدرت قراراً اكدت فيه تمسكها بالقوانين الصادرة عن الوزارات السابقة بشأن الاحزاب والجمعيات(٥).

لا شك ان رشيد عالي وهو رجل حزب وسياسي محترف، قد خبر العمل السياسي وادرك خطورة العمل الحزبي. فلم يشأ ان يفسح المجال امام تحرك الاحزاب، وابقى القيود السابقة على وضعها. ان حزبه يحكم.. فلتتراجع بقية الاحزاب عن الساحة.

حدث مهم قامت به الوزارة الكيلانية، ذلك هو انها ارادت ان تمحو من تاريخ العراق المعاصر، ابرز معلم فيه وهو ثورة العشرين الاسلامية. فعندما قرر مجموعة من المثقفين احياء ذكرى الثورة في منطقة الرميثة حيث انطلقت شرارة الثورة. اتصلت الوزارة ببعض رؤساء العشائر الموالين، واوعزت لهم بان يحتجوا على الاحتفال بدعوى ان القائمين عليه لم يأخذوا رأيهم. ثم اصدرت امراً بمنع الاحتفال(٦).

وحدث مهم شهدته الوزارة الكيلانية، هو تمرد الآثوريين في شمال العراق، وقيامهم بتحرك مسلح يهدف الى اقامة حكم ذاتي مستقل ضمن الدولة

العراقية، وكانت بعض الدول الغربية وراء دعم الآثوريين في اتجاههم الانفصالي هذا.

حاولت وزارة الكيلاني حل الازمة سلمياً عن طريق المفاوضات غير ان تصلب المار شمعون زعيم الآثوريين حال دون الوصول الى نتيجة مرضية، فاعلن الآثوريون تمردهم المسلح في تموز ١٩٣٣. غير ان الجيش العراقي استطاع ان يهزمهم ويفرض عليهم الاستسلام(٧).

ورغم هذه النتيجة، فان الكيلاني اصدر اوامره بضرورة تسليم الآثوريين اسلحتهم الى الحكومة، ومطاردتهم لتحقيق ذلك. لقد اراد ان ينهي المشكلة ولا يدع مجالاً لتجدد عصيان الآثوريين. غير ان الانكليز الذين كانوا يدعمون الآثوريين، اوعزوا الى الملك فيصل ان يطلب من رئيس الوزراء ايقاف اجراءاته، وبعث اليه برقية من مدينة برن السويسرية يقول فيها: «ان نزع سلاح اولئك الاشخاص ليس من الامور الحيوية، بعد ان سمحت لهم الحكومة بالرجوع. اني اعلم جيداً ان الحكومة هي اقوى منهم». لكن رشيد عالي رفض الطلب الملكي. فاراد الانكليز من فيصل ان يعود الى العراق ويأخذ السلطة بيده.

ان رجوع الملك الى العراق بهذا الشكل، يعني انه لا بد ان يقيل الوزارة. وقبل ان يصل بغداد، ابرق اليه صاحبه ياسين الهاشمي يخبره ان الملك سيطلب منه تقديم استقالته. وبالفعل قدم الكيلاني كتاب استقالته للملك فور وصوله، لكن فيصل رفض الاستقالة. رفضها لانه وجد ان مشكلة الآثوريين قد انتهت(٨).. ولانه يدرك ان اقالة الوزارة تعتبر انتصاراً للانكليز وللآثوريين مما يجعل موقفه محرجاً امام الرأي العام العراقي.. وفيصل يحذر من هذه الاحراجات.

الملك الأبـن

في ٩ ايلول ١٩٣٣ قدم رشيد عالي الكيلاني استقالته حسب الاصول الرسمية الى الملك غازي، اثر وفاة الملك فيصل الاول. فكلفه غازي باعادة تشكيلها.. فشكلها في نفس اليوم من الاعضاء السابقين. وقد ادلى رئيس الوزراء بتصريحات اشار فيها الى استمرار الاعتماد على (الصداقة المتكونة بين المملكتين الحليفتين العراق وبريطانيا العظمى). وقد اعتبر ذلك انتكاساً جديداً في سياسة الاخائيين الذين كانوا ينادون بقوة بمسألة اعادة النظر في معاهدة ١٩٣٠(٩).

فرضت عليه فترة وزارته الثانية التعامل مع واقع جديد. فملك العراق هو غازي وليس فيصل.. وفارق كبير بين الأب والابن. وعليه ان يتعامل مع هذا التغير الكبير الذي مرت به مرتكزات السياسة العراقية.

ربما حاول رشيد عالي ان يستثمر هذا التغير في احكام سيطرته على العراق وسياسته.. مندفعاً من فارق الخبرة والكفاءة الذي يفصل بين الملكين. فاراد ان يحل البرلمان الذي لم يكن قد مضت سوى ايام قلائل على دورته الاعتيادية في بداية تشرين الاول ١٩٣٣. ولم يكن قد حدث في البرلمان ما يدعو الى حله. لكن رئيس الوزراء كان ينظر بعين مختلفة وله مبرراته الخاصة. فبعد انتخاب خصمه جميل المدفعي رئيساً للبرلمان شعر بانه سيقف في مواجهة عقبات مستقبلية قد تربك برامجه، ومن الافضل له ان يقتلع جذورها قبل ان تصبح واقعاً. فقدم طلبه الى الملك الجديد.

لم تتحقق رغبته، فقد رفض غازي الطلب بتأثير من رئيس ديوانه علي جودت الايوبي خصمه وحليف المدفعي.

وقف الكيلاني ازاء خيارين.. اما البقاء في السلطة مع بقاء المجلس النيابي.. واما الاستقالة.

البقاء هزيمة سياسية واضحة.. والاستقالة موقف يحفظ له كرامته كسياسي صاحب تاريخ وطموحات.

اذن فالخيار الثاني افضل، ولا حاجة للتردد.

في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ قدم استقالته للملك غازي. وفي نفس اليوم وافق الملك[١٠].

ظل بعيداً عن اربع وزارات، حتى جاء ياسين الهاشمي رئيساً في ١٧ آذار ١٩٣٥ فتولى وزارة الداخلية بعد منافسة مع صاحبه حكمت سليمان على الموقع.

في فترة ابتعاده عن مراكز الحكم التي اعقبت استقالته، كان رشيد عالي الكيلاني سياسياً نشيطاً يتحرك بسرعة من اجل ان يثأر لنفسه من الذين دفعوا الملك لأن يرفض طلبه. حيث لعب دوراً بارزاً في تحريك العشائر العراقية ضد الوزارات الاربع التي اعقبت حكومته. وذلك من خلال عقد اجتماعات مكثفة في منزله ومنزل حكمت سليمان في منطقة الصليخ ببغداد. حتى انتهت تلك الاجتماعات بتوقيع وثيقة بين رؤساء العشائر هدفها معارضة وزارات جميل المدفعي وعلي جودت الايوبي، والعمل على اسقاطها.

انه بهذا الاتجاه يكون قد توصل الى نتيجة مهمة في العمل السياسي استخلصها من ماضيه.. وآمن بها اسلوباً في حاضره، يخدم بها مستقبله. تلك هي ان العمل الحزبي الذي استطاع من خلاله ان يقفز الى السلطة على اكتاف جبهة التآخي.. لم يعد قادراً على توفير طموحه، بعد ان خرق بنفسه مواثيقه على كرسي الرئاسة. ومن هنا لجأ الى كتف اخرى.. الى العشائر العراقية، لكي تمارس دورها في الضغط على وزارات الخصوم. وللعشائر الدور المؤثر الكبير، باعتبار ان معارضتها تتخذ الطابع المسلح.

نستطيع ان نقول ان الكيلاني بعد تجربته السابقة اصبح ميالاً الى القوة.. مؤمناً بانها اسلوب افضل لتحقيق الطموحات. وقد سار على هذا النهج، ونجح في تحريك العشائر -مع اصحابه طبعاً - مما اسفر عن تأزم الوضع في جنوب العراق، للدرجة التي اوشكت فيها ان تقع حرب طاحنة بين العشائر المؤيدة للحكومة وبين العشائر المعارضة لولا تدخل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.

لقد نجح الكيلاني في اسلوبه.. واضطرت وزارة علي جودت الايوبي ان تقدم استقالتها في ٢٣ شباط ١٩٣٥.. فكلف الملك غازي، ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة الجديدة. غير ان موقف الكيلاني حال دون جلوس الهاشمي على كرسي السلطة. حيث اراد الهاشمي اعطاءه وزارة المالية، الا انه اراد وزارة الداخلية. فلم يوافق ياسين الهاشمي على هذا الطلب، لان موافقته تثير عليه بشدة خصومة جميل المدفعي وعلي جودت الايوبي اللذين عارضا اشراكه في الوزارة اصلاً. وفي ضوء هذه المداخلات اعتذر الهاشمي عن تأليف الوزارة، فألفها جميل المدفعي[١١].

ظل الكيلاني يمارس دوره في دفع العشائر الى المعارضة المسلحة. في الوقت الذي استخدمت فيه وزارة جميل المدفعي نفس الاسلوب. فحصل نتيجة ذلك قتال بين العشائر العراقية فيما بينها. وقد حملت هذه التطورات الدامية حكومة المدفعي على تقديم استقالته في ١٥ آذار ١٩٣٥.

حقق رشيد عالي الكيلاني طموحه في وزارة ياسين الهاشمي، اذ تولى منصب وزير الداخلية. ولقد اظهر عنفاً في مقاومة العشائر الثائرة ضد الوزارة.

ان السلاح الذي شهره بوجه خصومه.. رفعه الخصوم ضد الوزارة التي يعمل فيها.

كان دوره واضحاً في حمل العشائر على العمل المسلح قبل ان يشترك في السلطة.. وظل دوره واضحاً في دفع الوزارة الى قمع العشائر بالقوة العسكرية. وطيلة فترة الثورات العشائرية ضد الحكومة الهاشمية كان يرافق الجيش في مهماته العسكرية(١٢).

في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ سقطت وزارة ياسين الهاشمي اثر انقلاب بكر صدقي. واجبر رشيد عالي على ترك العراق. ولم يرجع الا بعد سقوط حكومة الانقلاب وتشكيل الوزارة المدفعية الرابعة في ١٧ آب ١٩٣٧.

كانت السلطة بالنسبة اليه – كما لغيره – غاية وحلماً لا يمكنه العيش بدونها. لدرجة انه بعد ان شكل نوري السعيد وزارته الثالثة في ٢٥ كانون الاول

١٩٣٨ ولم يدخله فيها، راح يبث شكواه الى طه الهاشمي.. ومن شدة تأثره، لم يستطع ان يتماسك ، فبكى حسرة على ضياع المنصب الوزاري(١٣).

ولعله أمل نفسه بايام قادمة قد تعيد له مجده الغابر حين عينه السعيد رئيساً للديوان الملكي في ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٩(١٤).

ان حبه للمنصب، لا يعني انه مستعد لخوض مغامرة من اجله او فيه.. انه يريد المنصب في ضوء الاوضاع التي تسمح له بممارسة الدور الذي يريد. فعندما كلفه الوصي عبد الاله ليخلف وزارة السعيد الرابعة، رفض العرض، لأن الجيش يومذاك كان هو صاحب القول الفصل في السياسة العراقية.. والجيش بيد نوري السعيد.

اعتذر.. فلا الزمان زمانه ولا الرجال رجاله.. انه يريد فرصة مناسبة وظرف مناسب. فانتظر حتى يحين يومه. ولم يطل به الانتظار، فقد استقال نوري السعيد، وعاد الوصي الى تكليفه بتأليف الوزارة.

الاتجاه الجديد

القدم الاولى التي وضعها في مسار حياته السياسية الجديدة، كانت في وزارته الثالثة التي شكلها في ٣١ آذار ١٩٤٠. هنا لم يعد رشيد عالي الكيلاني محاطاً باصدقائه القدماء.. فياسين الهاشمي مات واختفى بذلك عن الميدان. وحكمت سليمان اختلف معه منذ سنوات ولم يعد له دور مهم في السياسة،

وتفرق الآخرون. وبدل اولئك صارت له علاقة جديدة ووثيقة مع مفتي فلسطين الذي اقام في العراق الحاج امين الحسيني.

وسط هذه التبدلات التي فرضتها الحياة والاحداث، شكل وزارته من خليط وزاري يمثل اتجاهات مختلفة، لان كبار السياسيين اتفقوا على ان تكون ائتلافية(١٥).

التحول الذي طرأ على سياسة الكيلاني يتمثل في تقربه من دول المحور التي تميل آنذاك كفة الحرب العالمية لصالحها بقوة. ولا ننسى الدور الذي كان يقوم به وزير ماليته ناجي شوكت في هذا الاتجاه خلال زيارته لتركيا(١٦).
كانت الخطوة المهمة التي اقدم عليها في هذا الخصوص، رفضه قطع علاقات العراق الدبلوماسية مع ايطاليا، رغم اصرار السفير البريطاني على قطع العلاقات.

ويبدو ان رشيد عالي لم يعد يعير اهمية لموقف الانكليز.. انه يريد الانتقال الى موالاة المحور وبالتحديد المانيا، معتمداً على نفوذ العقداء الاربعة في الجيش(١٧). فلم يتردد في تحركه الجديد. مما اثار عليه حفيظة الانكليز، فارسلوا سفيرهم في بغداد ليقول لنوري السعيد وزير خارجيته والوصي عبد الاله: «ان الحكومة البريطانية لا تثق بالوزارة الكيلانية القائمة».

كان ذلك بمثابة انذار.. ومع ذلك لم يغير الكيلاني موقفه، بل انه اراد ان يضع الانكليز امام حقيقته الجديدة. فعندما اجتمع به السفير البريطاني قال له

بصراحة: انه لا يهتم ابداً بثقة اية حكومة اجنبية ولا يأبه لاعتمادها عليه، مادام هو يتمتع بعطف الشعب العراقي وتأييده وثقته المتمثلة في برلمانه.. (ان عملكم هذا يعد تدخلاً في شؤون البلاد الداخلية ولا يلتئم مع المعاهدة العراقية - البريطانية).

حينئذ كان على الكيلاني بدوره ان يواجه الحقيقة المقابلة التي يريدها الانكليز، والتي نقلها بشكل صريح السفير البريطاني الى نوري السعيد: «ان الحكومة البريطانية لا تثق بوزارة يرأسها رشيد عالي، وعلى العراق ان يختار احد حلين: اما الاحتفاظ برشيد عالي لحكومته، واما الاحتفاظ بصداقة بريطانيا العظمى»(١٨).

عند هذه النقطة كان واضحاً ان الوزارة لا بد ان تقال. فارسل الوصي رئيس الديوان الملكي عبد القادر الكيلاني الى اخيه رئيس الوزراء يخبره ان الوصي يطلب منه ان يقدم استقالته(١٩).

رفض رشيد عالي الكيلاني طلب الوصي. فكان لا بد من العمل لحمل الوزارة على الاستقالة. وما حدث في هذا الخصوص يكشف لنا واحداً من اساليب السياسة الذكية. فقد تقرر ان يستقيل الوزراء واحد تلو الآخر. فاستقال نوري السعيد في ١٩ كانون الثاني ١٩٤١، وضغط على ناجي شوكت فقدم استقالته في ٢٥ من نفس الشهر. وفي ٢٦ منه استقال وزير الدفاع طه الهاشمي ووزير المعارف صادق البصام.

لم يستسلم رئيس الوزراء لهذه المحاولة.. فكان يعين وزيراً جديداً محل كل

وزير مستقيل. وكانت الكتلة العسكرية توسط السيد محمد الصدر ليقنع الوصي بقبول تعيين الوزراء الجدد[٢٠]. فيضطر الوصي لقبول التعيين لانه لا يملك مبرراً دستورياً للرفض.

في مقابل ذلك لم يستسلم الوصي، فراح يحرك مجلس النواب ضد الوزارة.. الكيلاني حاول ان يحبط هذه الخطة. فطلب من عبد الاله حل المجلس.

خطوة الكيلاني ذكية.. لكن عبد الاله تصرف بذكاء مضاد.. غادر بغداد الى الديوانية دون ان يرد على طلب الكيلاني بالسلب او الايجاب. وقد اعجب تصرف الوصي، الانكليز كثيراً[٢١].

شعر رئيس الوزراء ان من المستحيل ان يستمر، فقبال كل خطوة من خطواته هناك خطوة من الطرف الآخر، وليس بمقدوره ان يستمر الى ما لا نهاية. فالسير لا بد ان يصل الى طريق مغلقة.

في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ قدم رشيد عالي الكيلاني استقالة وزارته. وقبلها الوصي من الديوانية. وخلفه في الحكم طه الهاشمي.

ان توجه رشيد عالي الكيلاني الذي برز في وزارته الثالثة، اصبح خطاً سياسياً ينتهجه بقوة. لذلك نجدهُ يتحرك ضد خطوة وزارة طه الهاشمي في قطع علاقة العراق الدبلوماسية مع ايطاليا.

القوة التي آمن بها في السابق، ازداد قناعة بها. وعلى هذا الاساس وثق

علاقته بضباط الجيش، واستطاع ان يؤثر عليهم، فراحوا يمارسون ضغطهم على حكومة طه الهاشمي، ويطلبون منه التعاون مع الكيلاني، في وزارة جديدة. لقد عرف الكيلاني كيف يتحرك باتجاه السلطة.. فالحياة السياسية ايامذاك كانت بيد الجيش.. وعلاقته وثيقة بضباطه، انه يملك اسباب القوة من خلالهم، مثلما ملكها من قبل عن طريق العشائر العراقية، فهو اذن يستبدل عناصر القوة حسب تبدل الاوضاع.

ومن خلال اسباب القوة الجديدة استطاع ان يفرض قناعته، وتمكن من العودة الى السلطة في ٣ نيسان ١٩٤١، فابعد خصومه من بغداد ومن العراق.. واصبح بقوة الجيش رئيس حكومة الدفاع الوطني التي شكلها والوصي هارب من بغداد[٢٢].

وصوله الى السلطة بهذا الشكل يعني وقوفه وجهاً لوجه امام الانكليز. لذلك اراد ان يسترضيهم قبل ان يفقد موقعه في مواجهة غير متكافئة. فقابل المستشار البريطاني لوزارة الداخلية المستر ادموندز، وراح يحدثه عن موقفه، ويشرح له مبررات تشكيله الحكومة، بان طه الهاشمي قد استقال ورفض ان يستمر في الحكم حتى يتم تشكيل حكومة جديدة بالوسائل الدستورية. وفي هذه الظروف فان الجيش مصدر السلطة بحكم الواقع قد طلب منه ان يتولى حكم البلاد مؤقتاً، وليشرف على الأمن العام حتى يتم تشكيل حكومة دستورية. واكد رشيد عالي ما اطلق عليه (اخلاصه للتحالف الانجلوعراقي). وقال ان الذي دفعه للقيام بهذا العمل هو مراعاة خير البلاد. وادعى انه قد استشار جميع الوزراء السابقين الذين امكن الاتصال بهم، فاستحثوه بالاجماع على

تولي السلطة[٢٣].

اراد ان يهدىء الانكليز ويقلص حجم مخاوفهم.. فخوف الانكليز يعني اتخاذهم اجراء مضاداً.. والاجراء المضاد يعني نهايته.. وهو لا يريد النهاية.

وحتى الانكليز يعني بقاءه في الحكومة.. وبقاؤه يعني تحول حكومة الدفاع الوطني الى وزارة دستورية. وهو ما كان بحاجة اليه. لان حكومته لم تكن حكومة بالصيغة المألوفة.. انه وحدة الرئيس، اما الوزراء فلا وجود لهم. وقد وصف تلك الحالة في مذكراته يقول:

«كنت رئيس الحكومة، وكنت وزيراً لكل الوزارات، واكتفيت بان امرت بتوزيع منشور دوري على وكلاء الوزارات قلت لهم فيه: على كل واحد منهم ان يتولى تصريف الامور التي جرت العادة بعرضها على الوزراء، ومنحت وكلاء الوزارات الحق في التوقيع على المعاملات المالية. وغيرها من المعاملات التي تزيد على الف دينار فقد طلبت عرضها على السكرتير العام لمجلس الوزراء لعرضها علينا»[٢٤].

ان حكومة الدفاع الوطني نقطة قلقة لا يمكن للكيلاني ان يبقى فيها.. انه يريد وضعاً اكثر استقراراً، ولا يوفر له شكل حكومته الاستقرار المطلوب. ثم ان الامير عبد الاله في البصرة يحف به اتباعه، ومن هناك يحاولون القيام بحركة مضادة والعودة الى بغداد.

الكيلاني يريد الاستقرار ومعه الجيش، والوصي يريد العودة ومعه الانكليز.. تلك هي المعادلة التي تحكم الساحة العراقية في ذلك الوقت.

حاول رشيد عالي ان يحدث تغييراً مهماً في مرتكزاتها، ليتمكن من البقاء في السلطة، ولو حقق ذلك لاستطاع ان يمكث في السلطة مطمئناً الى قانونية وضعه.

وفق هذه الرغبة، دعا مجلس الامة الى الانعقاد والنظر في مسألة تنصيب وصي جديد على العرش بدلاً من الوصي الهارب. وبالفعل اجتمع مجلس الامة وقرر خلع عبد الاله وتنصيب الشريف شرف وصياً على عرش الملك الصغير فيصل الثاني(٢٥).

في ١٢ نيسان ١٩٤١ شكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الرابعة بتكليف من الوصي الجديد.

صحيح انه رتب وضعه الدستوري في السلطة، لكنه كان امام تهديدات خطيرة. فالانكليز لا يمكن ان يسكتوا على ما حدث، لا سيما وان اعادة علاقات العراق مع دول المحور امر وارد جداً.

وبالفعل اعاد العلاقة مع دول المحور.

والحقيقة ان اعادة العلاقات كان ردة فعل على شن القوات البريطانية حربها ضد الجيش العراقي، حيث قصفت طائراتها في ٢مايس ١٩٤١ القطاعات العراقية التي تحشدت حول الحبانية، مما دفع الكيلاني الى اتخاذ عدة خطوات سريعة، فاعاد العلاقات مع المانيا، واستدعى ممثلا المانيا الى بغداد، وعين احد الضباط العراقيين عضو ارتباط بين القوات العراقية والقيادة الالمانية في حلب(٢٦).

المهم اندلعت الحرب العراقية - البريطانية والتي انتهت لصالح الانكليز. وهرب رشيد عالي الكيلاني وقيادته العسكرية الى ايران.

الاحداث العسكرية الساخنة وما سبقها ورفاقها من تطورات ومواقف، عرف بحركة رشيد عالي الكيلاني. ولقد علق بالاذهان انه اراد ان يخرج الانكليز من العراق، ففعل ما فعل.

لا شك ان السياق العام للاحداث والآثار التي ترتبت عليها يشير الى هذا المعنى. غير ان هناك حقائق اخرى لا تؤكد ذلك، وتبين ان الاحداث هي التي جرت الكيلاني الى المواجهة، ولو كان يتحرك كما يريد ويخطط لما حدث ما حدث.

لم يرد رشيد عالي ان يقطع علاقاته مع الانكليز. لقد اكد ذلك اكثر من مرة وفي مناسبات مختلفة، حتى انه قبيل دعوة المجلس للانعقاد، صرح قائلاً ان الانقلاب داخلي بحت ولا يغير موقف العراق من بريطانيا[٢٧].

- كان يريد ان يبقي علاقات العراق قائمة مع بريطانيا، وفي نفس الوقت مع دول المحور. وذلك امر صعب في ظروف الحرب العالمية الثانية.

اراد الكيلاني ان يعترف الانكليز بوزارته، لكنهم لم يعترفوا بها، ان لديهم شروطاً لهذا الاعتراف. فبعد ان شكل وزارته اجتمع به السفير البريطاني في بيته وعرض عليه:

١- ان الحكومة البريطانية مستعدة للاعتراف بالسيد رشيد عالي الكيلاني

رئيساً لدولة العراق، وانها تتعهد له بالزام كل من الامير عبد الاله والسيد نوري السعيد بالاقامة الدائمية في لندن وانها لا تسمح لهما بالعودة الى العراق.

٢- ان الحكومة البريطانية تتعهد بتجهيز الجيش العراقي بكل ما يحتاج اليه من سلاح وعتاد.

٣- ان الحكومة البريطانية تتعهد بتموين العراق بكل ما يحتاج اليه من منتوجات صناعية وزراعية مدة الحرب القائمة.

ولقاء ذلك فان الحكومة البريطانية تطلب من الحكومة العراقية:

١- السماح لها بتأسيس مخازن عسكرية للاسلحة بالمقدار الذي تقرره الجهات العسكرية البريطانية، على ان يقوم بالحراسة عليها جنود بريطانيا وانه ليس لحكومة العراق حق استعمالها.

٢- السماح لها بتأسيس قواعد عسكرية الطيران بالمقدار الذي تراه الجهة العسكرية البريطانية لازماً.

٣- ان يكون الجيش العراقي على استعداد للتعاون مع الجيش البريطاني في الحرب الدائرة.

٤- ان تخرج الحكومة العراقية من بلادها اللاجئين الفلسطينيين، وكذا الاساتذة والاطباء والمهندسين من سوريين ولبنانيين.

٥- ان تساعد الحكومة العراقية على جعل العراق من مراكز الدعاية ضد دول المحور بالنشر والبث وغيرهما.

٦- ان تمنع الصحف العراقية من نشر اخبار انتصارات المحور، ومن البحث عن قضيتي فلسطين وسورية مما يثير شعور الكراهية ضد بريطانيا(٢٨).

عروض بريطانيا لا تثير رفض الكيلاني، لكن شروطها لا تنسجم معه. ولو ان الشروط كانت أخف وطأة، لا سيما فيما يتعلق بموقف العراق من الحرب، لربما كان له موقف آخر.

ومع ذلك كان رشيد عالي مستعداً للتنازل عند بعض رغبات الانكليز. فعندما اجتمع به السفير البريطاني في ١٦ نيسان، طلب منه السماح لنزول القوات البريطانية في البصرة. واخبره انه اذا وافق على ذلك، فان بريطانيا مستعدة للدخول معه في علاقات رسمية. فاعرب الكيلاني عن سروره بهذه الخطوة، واعلن للسفير انه يوافق على تقديم التسهيلات لقوات بلاده.. ووصلت القوات البريطانية وقدم بالفعل تسهيلاته، لكن الانكليز لم يعترفوا بوزارته.

ان ازمة الثقة هي التي كانت حاجزاً قوياً بين الانكليز وبين الكيلاني، اضيف الى طبيعة الانكليز في التنصل من وعودهم.

كان على الكيلاني ان يعكس الصفقة، فيجعل الاعتراف بوزارته مدخلاً لموافقته على نزول القوات البريطانية الى البصرة. ربما دارت هذه الفكرة في رأسه، الا انه لم يطرحها خوفاً من الرفض وتأزم العلاقة اكثر من الانكليز.

نعم، كانت ازمة الثقة حاجزاً كبيراً، رغم ان الكيلاني صرح للسفير البريطاني، عقب تشكيل وزارته بثلاثة ايام: «ان رغبته الكبرى في الحياة هي تنفيذ المعاهدة»[٢٩]. لكن الانكليز لم يصدقوا. وكيف يصدقون ووزير دفاعه ناجي شوكت سافر اكثر من مرة الى تركيا لينسق مع الالمان ويتفاوض معهم.

لم يقطع الكيلاني خطوط الرجعة مع الانكليز حتى بعد ان اندلعت الحرب. حيث ارسل ناجي شوكت الى تركيا لاجراء وساطة بين حكومته وبين بريطانيا في ٨ مايس ١٩٤١، واتفق مع وزير الخارجية التركي على شروط الوساطة التالية:

١- وقف العمليات الحربية وانسحاب القوات العراقية المحتشدة من اطراف الحبانية الى محالها المخصصة لها قبل وقوع الاصطدام.

٢- اعتراف بريطانيا بحكومة رشيد عالي الكيلاني، بان يقدم السفير البريطاني في بغداد اوراق اعتماده الى الوصي الشريف شرف.

٣- يوافق العراق على تنفيذ التزاماته التعاهدية ازاء بريطانيا بمنح تسهيلات للقوات البريطانية اثناء مرورها عبر الاراضي العراقية.

٤- استئناف المفاوضات بين الطرفين للسماح لبريطانيا بزيادة القوات البريطانية في القواعد المسموح بها في المعاهدة.

٥- ان وجود القوات البريطانية في العراق لا ينبغي ان ينتهك استقلال العراق او سيادته[٣٠].

وافق رشيد عالي على هذه الشروط، لكنه لم يتخذ القرار بمفرده، فأخبر العقداء الاربعة. فرفض صلاح الدين الصباغ بشدة، وآثر الكيلاني التريث.. وضاعت فرصته الاخيرة في اعادة العلاقة مع بريطانيا.

خلاصة الكلام:

ان الكيلاني لم يرد ان يقطع خيوط الاتصال مع الانكليز.. وفي مقابل ذلك كان يريد ان يمد خيوط اخرى مع اعدائهم دول المحور.

اراد الكيلاني اصلاح الموقف المتأزم مع الانكليز، لكن الانكليز لم يثقوا به. ومع كل خطوة يبتعد عنه الانكليز، كان هو يقترب خطوات نحو المحور.

كان الكيلاني يريد انهاء الحرب واعادة الالتقاء مع الانكليز، لكن ضباطه حالوا بينه وبين اللقاء. فلجأ كلياً الى الالمان.

اراد الكيلاني البقاء في السلطة، لكن التطورات جرفته بعيداً عنها، فلجأ الى ايران.

رئيس في المهجر

بانتهاء حركته وهروبه الى ايران فتركيا ومن ثم المانيا. كان واضحا ان السلطة والكيلاني قد افترقا فراقاً ابدياً. غير ان هذه الحقيقة لم تكن لتروق له. كان يريد ان يبقى رئيساً للحكومة العراقية. مع ان كرسي الرئاسة في بغداد لا في برلين. ورغم ذلك تعامل مع الواقع الجديد بذهنية مغايرة له.

في تركيا، كان له تحرك سياسي فعال. حيث اراد ان يعيد التاريخ في العراق، فيعتمد على المحور لطرد الانكليز من العراق، كما طرد هؤلاء العثمانيين. وبنفس الشعار اي استقلال البلاد العربية، وفي ظروف الحرب العالمية. فجمع حوله الموالين له، وقرروا عقد معاهدة صداقة وتحالف مع دول المحور، ورشحوه لأن يفاوض المانيا حول عقد المعاهدة. وان يحمل الحكومة الالمانية على الاعتراف به رئيساً لوزارة العراق حتى تصبح محادثاته ذات صفة رسمية.

في برلين بذل الكيلاني جهده من اجل الحصول على اعتراف الالمان به رسمياً. وفي ١٦ كانون الاول ١٩٤١ قابل وزير الخارجية الالماني وطلب منه ان يعترف به كرئيس لوزراء العراقّ الشرعي. وبعد ان اطلع الوزير الالماني، رئيسه هتلر على هذا الطلب. تسلم رشيد عالي في ١٩ كانون الاول رسالة رسمية جاء فيها: «ان حكومة الرايخ الثالث، ترحب بمقدم رشيد عالي الكيلاني رئيس وزراء العراق الشرعي كما ان لحكومة الرايخ الشرف في ان تعترف بهذه المناسبة باستقلال العراق، وان الشعب والجيش العراقي الذي كافح عدوان بريطانيا العظمى تحت زعامة الكيلاني لجدير بالاستقلال التام. وانه ليزيد حكومة الرايخ شرفاً ان تعترف للعراق بحقه المشروع في التمتع بموارده الطبيعية. وان حكومته ستبقى معترفة بصفة رشيد عالي رئيساً شرعياً للعراق»[٣١].

وعلى ضوء ذلك، بعث رسالتين الى وزيري خارجية المانيا وايطاليا يتعهد لهما بالغاء كافة المعاهدات والتعهدات التي ربطت العراق ببريطانيا، وان يساهم العراق في الحرب ضدها. فلاقت رسالتاه استحساناً من قبل الدولتين.

نقطة مهمة من الضروري ذكرها هنا:

كان الكيلاني والمفتي الحسيني حليفين حميمين. لكن بعد ان رتب الاول وضعه مع القادة الالمان، لم يفرح الثاني.. وساهم التنافس على الزعامة في ابتعادهما عن بعض.. لقد اختلفا في المهجر، ظناً منهما ان السلطة ستعود اليهما، لكنها لم تعد، فاختلفا فقط.

انتهت احلام رشيد عالي الكيلاني بانتهاء الحرب العالمية الثانية، فالرئاسة التي منحتها اياه دول المحور لم تعد لها قيمة.

في الختام:

استخدم الكيلاني القوة في السياسة.. ففاز بالسلطة.

اراد استخدام القوة وهو في السلطة.. فخسرها.

اراد الاعتماد على القوة للعودة الى السلطة.. فلم يعد.

* * * *

الهوامش

(١) اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص٦.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، ص٢٢٩ - ٢٣٠.

(٣) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص١٤٦.

(٤) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص١٠٤.

(٥) المصدر السابق، ص٢٣١.

(٦) المصدر السابق، ص٢٣١ - ٢٣٢.

(٧) محمود الدرة، القضية الكردية، ص١٧٤ - ١٨٠.

(٨) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٨٥.

(٩) فؤاد حسين الوكيل، جماعة الاهالي في العراق، ص٣٠٢.

(١٠) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٣١٨.

(١١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، الجزء الرابع، ص٥٥.

(١٢) للوقوف على دور رشيد عالي الكيلاني، يراجع المصدر السابق، الوزارة الهاشمية الثانية.

(١٣) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، الجزء الخامس، ص٥٢.

(١٤) مير بصري، المصدر السابق، ص١٤٧.

(١٥) تراجع التشكيلة الوزارية في ملحق رقم (١) في نهاية الكتاب.

(١٦) تناولنا هذا الدور في الحديث عن ناجي شوكت.

(١٧) العقداء الاربعة هم: صلاح الدين الصباغ، فهمي سعيد، كامل شبيب، ومحمود سلمان.

(١٨) عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ص٦٤.

(١٩) المصدر السابق، ص٧٤.

(٢٠) المصدر السابق، ص٨٠ - ٨٤.

(٢١) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص٢٣٠ – ٢٣١.

(٢٢) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٠٠ – ١٠٣.

(٢٣) اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص٩٨.

(٢٤) المصدر السابق، ص١٠١.

(٢٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الخامس، ص٢١٦ – ٢١٩.

(٢٦) رجاء حسين الخطاب، المصدر السابق، ص٢٦٠ – ٢٦١.

(٢٧) عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، ص١٠٥.

(٢٨) عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية، ص١٤٢.

(٢٩) اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص١٤٠ – ١٥٢.

(٣٠) نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، ص٢٦٧.

(٣١) اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص٣٠٢ – ٣٠٤.

جميل المدفعي

(١٨٩٠ - ١٩٥٨)

احد الضباط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني، ومن الذين انضموا الى جمعية العهد. وكان له نشاط ملموس في صفوفها على المستويين السياسي والعسكري ومن خلال نشاطه استطاع ان يوجد لنفسه موضع قدم في السياسة، خصوصاً وانه قاد الحملة العسكرية لجمعية العهد على منطقة تلعفر في شمال العراق عام ١٩٢٠ لكنها لم تنجح[١].

رغم هذا التاريخ، فانه لم يدخل في الوزارات الاثني عشر التي تشكلت بعد تأسيس الدولة العراقية. وصار وزيراً للمرة الاولى في الوزارة السعيدية الاولى التي تألفت في ٢٣ آذار ١٩٣٠. ولم يكن له دور مميز فيها. فقد سار مع سياسة السعيد، وايد عقده لمعاهدة ١٩٣٠، وانضم الى حزبه (حزب العهد العراقي)، لكنه استقال منه احتجاجاً على تصرفات مزاحم الباججي في ١٦ تشرين الاول ١٩٣١.

بعد الوزارة السعيدية، لم يدخل المدفعي في اربع وزارات متتالية، وفي الوزارة الخامسة صار رئيسها مرة واحدة.

الوزارة الضعيفة

عاملان مهمان جاءا به الى رئاسة الوزراء. **الأول** امتناع قادة حزب الاخاء الوطني عن الاستمرار في الحكم الذي كان يترأسه رشيد عالي الكيلاني، في الوقت الذي رفض فيه المرشحون الاقوياء – وهم آنذاك نوري السعيد وناجي شوكت –، تسلم الرئاسة.

والثاني الدور الذي لعبه صاحبه علي جودت الايوبي في اقناع اصحاب الحل والعقد، فجاؤا به رئيساً للوزارة في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣، بعد ان اتفقوا مسبقاً على اشتراك نوري السعيد وناجي شوكت في الحكومة[٢].

ثلاثة اشهر فقط دامت فترة رئاسته، قدم بعدها استقالته في ١٣ شباط ١٩٣٤. بسبب عدم انسجام الوزراء كما ذكر في كتاب استقالته.

والواقع ان نوري السعيد كان وراء عدم الانسجام، فقد اخبر مجلس الوزراء بانه متعب ويريد الاستراحة، مستغلاً عدم اتفاق الوزراء على احد المشاريع الاقتصادية، فقرر المدفعي ان يبتعد عن السلطة.

مرة اخرى

كلفه الملك غازي باعادة تشكيل الوزارة، فشكلها في ٢١ شباط. ويبدو انه استفاد من تجربته السابقة فابعد الوزراء الذين شاكسوا في وزارته الاولى[٣].

لكنه لم يستطع ان يستمر طويلاً. فبعد ستة اشهر وجد نفسه مضطراً للاستقالة مرة اخرى. انه ضعيف، ومن مؤشرات ضعفه تردي الامور الادارية. حيث كانت تعيينات كبار الموظفين تقوم على اساس المصالح والاعتبارات الطائفية.

اخبره الملك غازي بان هناك شكاوى ضد الوزارة، فاجاب الملك قائلاً: «انني اعتبر هذه الاشارة كافية لتخلي الوزارة عن الحكم وان الوزارة ستستقيل».

وفي ٢٥ آب ١٩٣٤ قدم استقالته(٤).

لكنه لم يبتعد، فقد خلفه صاحبه الايوبي واعطاه وزارة الدفاع.

رئيس مرة ثالثة

بعد استقالة علي جودت الايوبي، عاد الى السلطة رئيساً للوزراء في ٤ آذار ١٩٣٥. ومجيئه الى الحكم كان نتيجة مداخلات صعبة بين رجال السياسة والبلاط. فقد وقع الاختيار على ياسين الهاشمي على ان يدخل في هيأته الوزارية المدفعي والايوبي. وكان يريد الهاشمي ادخال رشيد عالي الكيلاني الذي اصر على تولي وزارة الداخلية. فاعتذر عن تشكيلها، وبذلك كلف الملك جميل المدفعي بتأليف الوزارة.

في السابق استفاد من تجربته في الانسجام الوزاري، فلم يدخل فيها الا الوزراء الذين يرى امكانية التفاهم بينهم. لكن الاستفادة من الماضي لا تكون ملزمة دائما بحيث يكررها حرفياً. فربما كانت هناك ضرورات ميدانية تفرض اجراء بعض التعديلات على التجارب السابقة وان كانت ناجحة في الماضي.

لقد حرص الانسجام الوزاري الذي استخدمه في وزارته الثانية، فكرره في الثالثه، لكنه لم يلتفت الى درس آخر سطرته تجارب الحكومات السابقة، ذلك هو ان اشراك المعارضين في السلطة يخفف من معارضتهم، وربما ينهي موقفهم المعارض طالما ظلوا يتمتعون بالمنصب الوزاري.

ان عدم استفادته من هذا الدرس عرضته لمشاكل كبيرة، فلم يستطع ان يصمد في الحكم سوى ثلاثة عشر يوماً.. انه رجل الوزارات القصيرة.

كانت المشكلة الكبرى التي تواجه وزارته، هي الثورات العشائرية المستمرة، التي كان يحركها رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان. وقد وضع رؤساء العشائر الثائرة، اسقاط الوزارة كهدف لهم.

يقولون: ان المدفعي سمح لحين. لكن مواقفه تحكي انه ميال الى القوة والعنف. فلقد اراد استخدام الجيش لضرب العشائر يوم كان وزيراً للدفاع، لكن رئيس الوزراء علي جودت الايوبي خالفه في رأيه. وعندما تولى السلطة قرر ان يكون الجيش هو اداة الحسم.. وفعل.

كان يريد الرد العسكري سريعاً حاسماً، للدرجة التي الح كثيراً على رئاسة الاركان ان تقصف المناطق الثائرة بالطائرات قبل ان تصل القوات البرية اليها.. انه لا يريد الانتظار بعض الوقت.

والاكثر من ذلك، انه اتصل ببعض رؤساء العشائر يطلب منهم محاربة العشائر الثائرة، فحدثت الفتنة فيما بينها.. وجرت حرب الوكالة بين العشائر العراقية، حيث يقاتل انصار الكيلاني، انصار المدفعي.

لم يتهاون في استخدام القوة من اجل ان ينهي تحركات العشائر. فهو يرى فيها القوة التي يستند عليها خصومه.. والقضاء عليها يعني القضاء عليهم.

غير ان اجراءاته صعدت المعارضة ضده، في الوقت الذي لم تظهر فيه

رجحان كفة الحكومة في السيطرة على الموقف. ومع ذلك اراد ان يستمر. لكن الملك غازي لم يسمح له بالاستمرار، حيث اخبره انه يرغب في اعادة النظر في قرار ضرب العشائر، وانه يحرص على حقن الدماء.. وفهم المدفعي اشارة الملك فقدم استقالته في ١٥ آذار ١٩٣٥(٥).

العودة الثالثة

قتل بكر صدقي، واستقال رئيس الوزراء حكمت سليمان في آب ١٩٣٧. فبرز اسم جميل المدفعي كمرشح قوي لرئاسة الوزارة، استناداً الى السمعة المأخوذة عنه بالتسامح. حيث كانت الحاجة ماسة لرئيس حكومة يلقي ستاراً سميكاً على احداث الماضي. وجاء المدفعي ليلقي هذا الستار في ٧ آب ١٩٣٧.

في السابق استفاد من درسه الخاص، ولم يستفد من دروس الآخرين، فخسر المنصب. هذه المرة استفاد ايضاً الدرس الذي خضع له سابقاً وهو ضرورة الاستفادة من تجارب الآخرين. فقد وجد ان الجيش صاحب الكلمة الفصل.. وهو الذي يقرر مصير الوزارات، لذلك اطمئن اولاً الى تأييد قادة الجيش ثم وافق على تشكيل وزارته الرابعة.. لكن اخطأ في التقسيم.. واخطأ في المعالجة.

ان سياسة اسدال الستار لا ترضي الموتورين من حكومة الانقلاب، وكان منهم رجال سياسة مهمين مثل نوري السعيد الذي قتل صهره في اول يوم الانقلاب.

ثم ان تعامله مع رجال الجيش لم يكن سليماً. انه في البداية اعطى ضباط الكتلة القومية مناصب مهمة، في محاولة لكسبهم الى جانبه، حيث عين العقيد صلاح الدين الصباغ معاوناً لرئيس اركان الجيش ومديراً للحركات، والعقيد الركن محمد فهمي سعيد آمراً للقوة الآلية، والعقيد كامل شبيب آمراً للواء الاول في الفرقة الاولى ومقره معسكر الرشيد، واللواء محمد امين العمري قائداً للفرقة الاولى، والفريق حسين فوزي رئيساً للاركان(٦).

اعطى المدفعي مناصب حساسة لهؤلاء الضباط، وهم من اكثر رجال الجيش تدخلاً في السياسة، وهذا يعني انه اعطاهم عناصر قوة تعزز من قدرتهم في التأثير على مجريات السياسة. مما جعلهم يشكلون عامل تهديد دائم للحكومة فيما لو حدثت اية ازمة بينها وبينهم.

ويبدو ان المدفعي اكتشف خطورة الضباط على موقعه كرئيس للوزراء يمتلك حرية صناعة القرار السياسي، لا سيما بعد ان عارضوه في بعض مشاريعه السياسية مثل محاولة تصديق معاهدة الحدود بين العراق وايران المعقودة في ٤ تموز ١٩٣٧ على عهد وزارة حكمت سليمان(٧). فاراد ان يتخلص من قوتهم عن طريق تفتيت تماسكهم، فعين صبيح نجيب وزيراً للدفاع، لما يتصف به من شدة. غير ان ضباط الكتلة القومية استاؤا من هذا التعيين لسوء علاقتهم بالوزير الجديد. مما فسح المجال امام خصوم المدفعي – وفي مقدمتهم نوري السعيد – لأن يستغلوا الموقف، ويؤثروا على الضباط في السير وفق توجهاتهم. ودفعوهم الى العمل لاسقاط الوزارة(٨).

وفي ساعة متأخرة من مساء ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ قام ضباط الجيش

بحركة انقلابية مطالبين اقالة جميل المدفعي من الحكم، واسناد الوزارة الى طه الهاشمي. غير ان هذا الاخير اعتذر عن ذلك قائلاً لضباط الجيش انه رجل عسكري، ومن الافضل ان تعطى الوزارة لنوري السعيد، وان يتولى هو وزارة الدفاع[٩].

اراد جميل المدفعي ان يسدل الستار على الماضي ليوقفه عند حده. لكن الماضي لا تنقطع خطوطه مع الحاضر بستار. انه يرتبط به من خلال الجذور. ولم يفكر المدفعي مطلقاً بان يمس تلك الجذور. بل انه على العكس من ذلك، اثار نقاطاً حساسة في نفوس المتضررين من انقلاب بكر صدقي، حين راح يقوي الاتجاه الوطني في محاولة لاضعاف لاتجاه القومي، فثارت حفائظ اصحاب الاتجاه الثاني وكان من بينهم رجال الانكليز مثل نوري السعيد الذي هيأت له سياسة المدفعي ان يستوعب خصومه.

اراد المدفعي ان يحتفظ في السلطة بوجه تحديات خصومه، ففعل ما فعل.. لكن خصومه اقالوه. وبذلك كانت سياسته تسير في عكس رغباته.. درس آخر عليه ان يدركه، ان خصومه يزدادون عند كل وزارة.

بعد ان فقد منصبه لم يشركه احد في الوزارات المتتالية التي حكمت العراق، ولم يكن له دور متميز في حركة السياسة الى ما قبل حركة رشيد عالي الكيلاني. وحين اندلعت هذه الحركة، كان المدفعي ضمن حاشية الوصي الهارب.. يخطط معه للاطاحة بالكيلاني. وهو في هذا السلوك يلعب الدور الذي لعبه معه الكيلاني، غير انه لم يعتمد على سلاح العشائر، انما على سلاح الانكليز. حتى اذا ما هرب رشيد عالي من العراق، عاد المدفعي ليحكم العراق.

تحت حماية الانكليز

اعتاد المدفعي ان يكلف بالوزارة عقب كل فترة قلق. وها هو يتسلم الحكم، والقوات الانكليزية تسيطر على بغداد وغيرها من مدن العراق.

في ٢ حزيران ١٩٤١ صار المدفعي للمرة الخامسة رئيساً للوزراء. واول عمل قام به، اعلان الاحكام العرفية في بغداد وحواليها، حتى يستطيع ان يسيطر على الاوضاع الامنية. انه جاء على انقاض حكومة الكيلاني.. ولا يريد لاية معارضة ان ترفع رأسها امام رأسه. فشن حملة اعتقالات واسعة، فبلغ عدد المعتقلين (٢٠) الف شخص. ولأن سجون العراق لم تكن لتستوعب في تلك الفترة هذا العدد الكبير من السجناء، فان السلطة احتجزت اعداد كبيرة منهم في المساجد والجوامع[١٠]. وبذلك حول جميل المدفعي بيوت الله من اماكن مقدسة للعبادة الى سجون يحتجز بها عباد الله. وهو بذلك ينفرد عن غيره من رؤساء الوزرات في هذا التصرف.

والاكثر من ذلك، انه اصدر عدة قرارات، منع فيها التجمع لاكثر من اربعة اشخاص، وحظر التجول بعد الساعة الخامسة عصراً، وجعل عقوبة المخالف الرمي بالرصاص. وبذلك فقد عطل صلاتي المغرب والعشاء في المساجد، لأن وقت الغروب كان يحين آنذاك بعد قرار منع التجول باكثر من ساعتين.

ولم تكن اجراءات الوزارة تلك تشمل الجميع، حيث كان للاعتبارات الطائفية دور مهم في تطبيق الاحكام وتنفيذ العقوبات.

ورغم كل ما بذله المدفعي وما فعله من اجراءات شديدة، فان الانكليز مالوا

الى انهاء خدماته. لقد قدروا ان دوره قد انتهى، وان المرحلة الانتقالية قد انتهت ايامها. وعليه فانهم بحاجة الى رئيس جديد.

تولت السفارة البريطانية مهمة ازاحته عن السلطة، فاوحت الى وزير المالية ابراهيم كمال، بان من الممكن ان يكون رئيساً للوزراء فيما اذا استقال المدفعي. وتحرك الوزير بتأثير هذا الايحاء ليسعى الى خلق ازمات داخلية في التشكيلة الوزارية، حتى انتهى به الامر الى الدخول في مناقشة حادة مع رئيس الوزراء، قدم اثرها ابراهيم كمال استقالته، لكن الرئيس ظل في موقعه. حينئذ صعدت السفارة البريطانية من ضغوطاتها، فاعلنت للوزارة ان اجراءاتها لم تكن متناسبة مع احداث حركة الكيلاني.. وطالبتها بتعويضات مالية.. وفرضت غرامة على بعض المدن. ولم يفهم المدفعي هذه الاشارات، او انه فهمها، لكن المنصب كان عنده اهم من كرامته الشخصية، فتغافل عنها.

كانت الاشارة الاخيرة، عندما رفضت السفارة طلب المدفعي تسليح الجيش العراقي بحجة عدم وجود اسلحة فائضة عند بريطانيا. وهي حجة لا تقنع اي سياسي مبتدىء فكيف الحال مع رئيس وزراء. عندئذ وجد المدفعي نفسه مضطراً لتقديم الاستقالة.. فقدمها في ٢١ ايلول ١٩٤١.

رئيس.. سادساً وسابعاً

اثنتا عشرة سنة ظل بعيداً عن منصب الرئاسة، حتى تولاه في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣.. تولاه والجو السياسي مضطرب بشدة.. والساحة تحت الاحكام

العرفية. فجلس على رأس السلطة وهو يعيش عقدة العمر القصير لوزاراته التي لم تكمل اطولها السنة الواحدة.

اراد هذه المرة ان يمسك الحكم بقوة، وان يتغلب على كل عقبة وازمة يواجهها في طريقه الذي خطط لأن يكون طويلاً. لكن قدره كان اقوى من ارادته.. حيث بلغ الملك فيصل الثاني السن القانونية، وتسلم مهامه الرسمية كملك دستوري على العراق. فكان الواجب عليه وحسب الاصول الدستورية ان يستقيل، فقدم استقالته في ٥ مايس ١٩٥٣ بعد حوالي ثلاثة اشهر من رئاسته. وكلفه الملك الجديد باعادة تشكيل الوزارة.

في وزارته السابعة فرضوا عليه اربعة وزراء لا يريدهم: نوري السعيد، خليل كنه، ضياء جعفر ومحمد علي محمود. وقد بذل جهوداً مضنية من اجل ابعادهم[١١]، لكن المهمة كانت عسيرة جداً.

حاول المدفعي ان يعمل قدر المستطاع بغية السيطرة على الاوضاع الامنية.. لذلك نراه يماطل رجال الاحزاب في اعطائهم اجازة العودة الى الحياة السياسية رسمياً. ويسوف في مسألة الغاء الادارة العرفية. وظل يعد ويخلف.

قلنا ان جميل المدفعي هو رجل الوزارات القصيرة. وقلنا ايضاً انه اراد ان يتخلص من هذه العقدة في وزارته السادسة، فكانت السن القانونية صدمة قوية له.. حاول في وزارته السابعة ان يحقق ارادته في وزارة طويلة. لكن ارادته شيء وقرار السلطات العليا شيء آخر. ففي بداية ايلول ذهب المدفعي الى

مصيف سرسنك في شمال العراق بصحبة الملك فيصل والامير عبد الاله وغيرهما من رجال السياسة، للاستجمام في تلك المنطقة الهادئة الجميلة.

هناك دار الحديث عن وضع الحكومة. واستقر الرأي على ضرورة تولي وزارة محايدة شؤون العراق حتى تعيد الاستقرار اليه[١٢].

صدمة كبيرة تلقاها المدفعي في وقت الاستجمام، فقدم استقالته في ١٥ ايلول ١٩٥٣ بعد حوالي ثلاثة اشهر. ولم يعد الى الحكم مرة اخرى.

كانت وزارته الاخيرة اضعف وزاراته، وكان اصحاب الكلمة متفقين على انها وزارة متزعزعة لا بد ان تبتعد عن موقع السلطة.

في السابق كانوا يأتون بجميل المدفعي رئيساً في اعقاب الازمات.. هذه المرة وجدوا ان ابتعاده يهدىء الازمة.. فارق كبير بين ما كان وما صار.



الهوامش

(١) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية ، الجزء الاول، ص١٣٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الرابع، ص٥.

(٣) تراجع التشكيلة الوزارية في ملحق رقم (١) في نهاية الكتاب.

(٤) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٤ - ٢٥.

(٥) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص١٥٥.

(٦) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي بين ١٩٢١ - ١٩٤١، ص١٩٩ - ٢٠١.

(٧) عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ص٢١.

(٨) اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص٢٧.

(٩) محمود شبيب، صفحات مطوية من تاريخ العراق، ص٣٨.

(١٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السادس، ص٩.

(١١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، الجزء التاسع، ص٦.

(١٢) المصدر السابق، ص٣٠ - ٣١.

علي جودت الأيوبي

١٨٨٦ - ١٩٦٩

من الضباط العراقيين الذين انتموا الى جمعية العهد اواخر العهد العثماني. واشتركوا في الثورة الحجازية خلال الحرب العالميةالاولى. فهو اذن ينتمي الى جيل السياسيين التقليديين، ومن قلائلهم الذين استمروا في الحكم حتى نهاية العهد الملكي. فلقد كان رئيساً للوزراء في عام ١٩٥٧.

قبل ان يترأس الحكومة، شغل منصبين وزاريين فقط. الاول في الوزارة العسكرية الاولى، والثاني في الوزارة السعيدية الاولى. وقد استقال من وزارة السعيد احتجاجاً على توقيع معاهدة ١٩٣٠. كما استقال من مجلس النواب ضمن النواب المعارضين لعقد المعاهدة.

ثبت الايوبي موقعه في السلطة بعد موت الملك فيصل الاول، حيث استطاع ان يوثق علاقته بالملك غازي من خلال عمله رئيساً للديوان الملكي. وتمكن ان يحظى بدعم غازي، وان يؤثر عليه في مواقف عديدة. فمثلاً عندما طلب رشيد عالي الكيلاني من الملك حل البرلمان، عارض الايوبي هذا المشروع، واقنع الملك برفض الطلب[1].

ادرك علي جودت اهمية منصبه في الديوان الملكي، لذلك نجده حين يكلف بتأليف الوزارة في ٢٧ آب ١٩٣٤، يشعر بصعوبة التخلي عن رئاسة الديوان. بيد ان التخلي مسألة لا يمكن تجاوزها، لذلك عين رستم حيدر في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٤ في منصبه كرئيس للديوان[2]. على اعتبار ان رستم يتمتع بكفاءة ادارية عالية ترشحه لان يشغل منصب وزير في الوزارات التي تخلفه، مما يتيح له فرصة العودة ثانية الى الديوان الملكي. فالايوبي يدرك ان رئاسة الوزراء لا

تدوم له، شأنه شأن سابقيه.

اول خطوة كبيرة اقدم عليها رئيس الوزراء، هي حل المجلس النيابي. انه يلجأ الى نفس المشروع الذي حاول تنفيذه رشيد عالي الكيلاني. واذا كان الايوبي قد اقنع الملك غازي بعدم حله في المرة الاولى، فانه استطاع ان يقنعه هذه المرة بحله، وبالفعل استصدر من الملك ارادة ملكية في هذا الخصوص في ٤ ايلول ١٩٣٤.

ان الايوبي في هذه الخطوة يشترك مع نمط من رؤساء الوزارات العراقية الذين حاولوا تقوية مواقعهم في السلطة من خلال الاعتماد على اكثرية برلمانية مؤيدة. وعلى اساس هذه القناعة، اجرى الانتخابات البرلمانية بصورة مخالفة للقوانين ليضمن فوز مرشحيه. مما جعله يواجه انتقادات شديدة من قبل المعارضة. الا انه واجههم بالقول: «ان الاساليب التي اتبعت في الانتخابات هي نفس تلك الاساليب التي طبقت في الانتخابات السابقة».

اسلوب آخر اخذه الايوبي من الرؤساء السابقين، ذلك هو الاعتماد على العمل الحزبي لدعم سلطته. فشكل حزب الوحدة الوطنية الذي اراده ان يكون كياناً حزبياً كبيراً يضم الاحزاب الموجودة في الساحة. غير ان رغبته هذه لم تتحقق. ولم ينخرط فيه الا الذين اعتادوا الاعتياش على موائد الوزارات. وقد انتهى عمر هذا الحزب عند استقالته من الحكم(٣).

كل احترازاته السابقة ومشاريعه في توفير مستلزمات القوة، لم تستطع ان تمكنه من الامساك بالسلطة بالصورة التي يرغبها. فقد ظهر له الخصوم عند

كل خطوة من خطواته في البحث عن القوة. فحل المجلس النيابي اثار عليه الاخائيين الذين أحبط بنفسه نفس الخطوة عندما طالب بها الكيلاني. كما اثار عليه النواب السابقين الذين لم يعودوا الى قاعة المجلس الجديد.

وايضاً انقلب عليه العديد من رؤساء العشائر الذين كان يطمحون بالنيابة لكن طريقته في اجراء الانتخابات حالت دون تحقق طموحاتهم، فسخطوا عليه وتقربوا من معارضيه.

يضاف الى ذلك ان الايوبي كان حليفاً مقرباً من جميل المدفعي، بل ان الكثير من رجال السياسة ينظرون اليه على انه صاحب التأثير الكبير على مواقف زميله. وتأسيساً على ذلك فان وزارته كانت في نظر اولئك متممة لوزارة المدفعي، مما جعل خصومات الوزارة السابقة تنتقل وراثياً اليه. وبذلك كان عليه ان يواجه مشاريع المعارضة السابقة التي يقودها سياسيون محترفون امثال رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي وحكمت سليمان. حيث كانت معارضتهم تتم من خلال اثارة العشائر العراقية، وقد صعد هؤلاء الخصوم درجة المعارضة ومساحتها، عندما راحوا يعقدون الاجتماعات العديدة في بغداد والكاظمية وكربلاء والنجف والمشخاب والدغارة، ودعوا اليها ايضاً رؤساء عشائر الالوية الشمالية. واسفرت هذه الاجتماعات عن توقيع ميثاق بينهم. وهكذا تحولت معارضة الوزارة الايوبية الى جبهة عريضة قوية خلال شهر كانون الثاني ١٩٣٤(٤).

كانت المعارضة قوية فاعلة، وحاول رؤساء العشائر الحصول على دعم مراجع الدين وكبار العلماء. فعقد أجتماع كبير في منزل الشيخ محمد حسين

كاشف الغطاء حضره حوالي (٢٠٠) رئيس. ووقع رؤساء العشائر عريضة موجهة الى الملك غازي يتحدثون فيها عن اخطاء الوزارة واجراءاتها اللاقانونية. وطالبوا في عريضتهم حل المجلس النيابي واقالة الوزارة من الحكم.

الا ان الملك غازي لم يرد على هذه العريضة، بحكم قوة العلاقة بينه وبين رئيس وزرائه. وقد عزز هذا الموقف الملكي ثقة الايوبي بنفسه وبسياسته، فظل ماضياً دون تردد.

اراد ان يواجه المعارضة العشائرية بشاكلتها، فحفز رؤساء العشائر الموالين له لمواجهة العشائر المعارضة، فاصطدم الطرفان. ولولا تدخل الشيخ كاشف الغطاء لوقعت فتنة طاحنة

استناداً الى علاقته بالملك غازي، لم ير الايوبي في المعارضة ما يؤثر على موقعه في السلطة. ولقد تأكد من موقف الملك، بعد عودته من جنيف في كانون الثاني ١٩٣٥. حيث اخبر الملك بانه يرغب في الاستقالة. فقال له الملك انه يثق به كل الثقة، وانه لا يرى اية ضرورة لاستقالته.

اذن فالملك لا يزال معه.. وهذا ما جعله يزداد قناعة بقوته، فصرح فور خروجه من هذا اللقاء قائلاً:

«لقد كنت مشغولاً في جنيف عن كل شيء، اما الاشاعات فلا وزن لها ازاء الحقائق الراهنة. فوزارتنا مادامت متمتعة بثقة صاحب الجلالة الملك، واعتماد مجلس الامة، والشعب العراقي، ومادامت شاعرة بانها تقوم بواجبها على الوجه

المرضي المشروع، وضمن حدود الدستور والقانون فانها ماضية في الحكم، ولن تؤثر في مركزها التقولات، فأرجو نفي ما قيل بصدد مركز الوزارة بلسان صريح».

من هنا فان الايوبي لم يهتم بالمعارضة المتصاعدة ضده، ولم يفكر بالتراجع او الاستقالة، لذلك اندفع ليمارس العنف بشكل اكبر ضد المعارضة. فعطل الصحف.. وطارد خصومه.. وضيق على معارضيه، رغم ان الاوضاع العامة كانت تزداد سوء، لدرجة ان الحياة الادارية شلت خارج العاصمة بغداد.

اضافة الى ذلك فان مجلس الاعيان امتنع عن مزاولة اعماله، فلم يعد يوافق على القوانين وينجز شؤون الوزارة. وهو تدهور خطير يفرض على الحكومة ان تعالج الموقف او تستقيل. غير ان رئيس الوزراء لم يعبأ لكل ما يحدث.. فمعه الملك ومعه البرلمان.

خاصرة ضعيفة لم ينتبه الايوبي لخطورتها.. انها التشكيلة الوزارية.. فقد حدثت ازمة حادة بين وزير خارجيته نوري السعيد وبين وزير دفاعه جميل المدفعي. والخلاف الوزاري اشارة خطر لمستقبل الوزارة.

حاول ان يهدىء الاجواء، لكن الخلاف كان شديداً، بحيث فشلت كل مساعيه الاصلاحية. ومن المحتمل جداً ان السعيد افتعل هذه الازمة لينهي وزارته، فهو كان على وئام مع الملك غازي، وربما اراد ان يوجه ضربة مزدوجة للملك ولرئيس وزرائه من خلال اثارة هذه الازمة. ومهما كانت الحقيقة فان الخلاف كان بمثابة القنبلة التي نسفت قوة الايوبي، فقدم استقالته في ٢٣ شباط ١٩٣٥.

لا يمكن القول ان علي جودت ابتعد عن دائرة السلطة بعد ان فقد رئاسة

الوزراء، ان له خط ارتباط بالملك غازي يجعله قريباً من مصدر القرار. ثم ان الوزارة التي خلفته هي وزارة صاحبه جميل المدفعي الذي يشترك معه في الهموم، ويخاف مثله من نفس الخصوم. وهكذا نجده يحتل منصب رئيس البرلمان في بداية عمل الوزارة المدفعية.

عندما استقالت وزارة المدفعي وخلفتها في الحكم وزارة ياسين الهاشمي، مارس علي جودت نفس الاسلوب الذي مارسه ضده الهاشمي واصحابه، حيث كان يثير العشائر ضد السلطة الجديدة.

في ٢٥ نيسان ١٩٣٩ استصدر رئيس الوزراء نوري السعيد ارادة ملكية لتنصيب الايوبي وزيراً للداخلية. ومن خلال هذا الموقع مارس دوره في السياسة. فبعد اندلاع الحرب العالميةالثانية، طلب منه السفير البريطاني بازل نيوتن ان يقطع العراق علاقاته مع المانيا. وقد نقل الايوبي هذه الرغبة الى رئيس الوزراء، وكان من ضمن الوزراء الذين تبنوا هذه الخطوة وصوتوا على قرار قطع العلاقة في ٥ ايلول ١٩٣٩.

ان موقفه هذا لم يجعل منه مرشحاً قوياً في التشكيلات الوزارية اللاحقة. فلم يدخله السعيد في وزارته الخامسة، كما انه لم يشرك في الوزارات الثلاث التي اعقبتها.

لكنه مثل غيره من رجال السياسة لم يبتعد عن هذا الميدان، لقد كان نشيطاً في الاحداث التي رافقت حركة رشيد عالي الكيلاني وهروب الوصي عبد الاله

الى البصرة. فقد حاول السفر الى الموصل ليحرك من هناك الاحداث ضد حكومة الكيلاني، فلم يستطع السفر. فتوجه الى الحبانية ورافق الوصي على نفس الطائرة الحربية البريطانية التي اقلته الى البصرة(٥). واصبح في حماية الانكليز حتى انتهت حركة رشيد عالي.

الخطوة الفاشلة

بعد استقالة نوري السعيد للمرة العاشرة، كلفوه بتشكيل الوزارة، فوافق بعد ان تعهد له السعيد بان يضع الاكثرية النيابية تحت خدمته، فشكل الوزارة في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩(٦)، لكنه لم يستمر فيها طويلاً. فقد شهدت حادثة واحدة كانت هي القاضية.

في هذه الوزارة حاول الايوبي ان يقيم علاقات دبلوماسية مع مصر التي تسلم رئاسة الوزراء فيها النحاس باشا. فاوفد وزيرين الى القاهرة، وقعا اتفاقاً مع المسؤولين المصريين بعدم التدخل في الشؤون السورية لا من قريب ولا من بعيد. وهو الأمر الذي يتعارض بشدة مع توجهات السياسة الملكية في العراق التي كانت تحمل مشروعين كبيرين: الاول مشروع سوريا الكبرى، والثاني مشروع الهلال الخصيب. فكان اتفاق الايوبي مع حكومة النحاس بمثابة قتل المشروعين ودفنهما تحت التراب. مما اثار سخط البلاط وكبار رجال السياسة وفي مقدمتهم السعيد.

وعليه يمكن اعتبار الايوبي بانه لم يقدر حسابات السياسة العراقية وتوجهاتها بالشكل المطلوب. فكان عليه ان يواجه النتائج. ولقد واجهها فوجدها

قاسية. اذ اندلعت بوجهه معارضة الوزراء وبعض رجال السياسة. فادرك انه انتهى.. ولو استمر لتأكد فشله في المجلس النيابي، لان من الواضح ان السعيد لن يسكت على هفوته، وسيثير البرلمان ضده. ولم يحاول الايوبي المقاومة خوفاً من الدمار.. فقدم استقالته في الاول من شباط ١٩٥٠، بعد ان حكم اقل من شهرين.

كتاب الاستقالة كان قاسياً، ولعله اقسى كتاب في تاريخ الوزارات. لقد اتهم فيه الوصي بانه ضد الجامعة العربية، كما انه اوضح فيه بعض الاسباب التي دعت للاستقالة.

ان معرفة الاسباب مسألة مهمة لذلك سنختار الجزء المتعلق بها.. كتب علي جودت الايوبي يقول:

«.. فعندما تألفت الوزارة بالصورة التي نالت شرف موافقتكم بعد التفاهم مع سموكم على الخطوط الاساسية لسياستها الداخلية، التي هي في اشد الحاجة للاصلاح. وكذلك الخارجية، وباشرت اعمالها، ظهرت في بعض الأوساط حركات مريبة وربما كان مرد بعض اسبابها الى عدم ادخال بعض الشخصيات في الوزارة، وصارت تلك الحركات تتطور، وتأخذ اشكالاً منوعة من الدس والكيد تظهر آثارها على صفحات جرائد يعرف الجميع المسيطرين عليها والجهات التي تغذيها. ومع ان الوزارة كانت مطلعة تمام الاطلاع على تفاصيل جميع تلك الحركات وخطوط اتصالاتها فانها دأبت على العمل بتحقيق اصلاحاتها غير عابئة بما يوضع في طريقها من عراقيل، وذلك لانها كانت شاعرة بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقها نحو البلاد، ذاكرة على الدوام تلك الرغبة السامية والثقة الغالية التي اسبغتموها على مخلصكم عند الحاكم عليّ

بتأليف الوزارة.

لا شك ان سموكم الملكي يذكر انني عرضت عليكم عند المفاوضة حول تأليف الوزارة ان من اهم الأسس التي تهدف الوزارة لتحقيقها في علاقاتها الخارجية هي دعم الجامعة العربية بالتفاهم والتضامن مع الدول العربية سيما مصر شقيقتنا الكبرى، وذلك باعادة الثقة الى صلاتنا معها، تلك الثقة التي قضت عليها بعض الاخطاء في الماضي، وابدلتها بعوامل الجفاء بعض تصرفات معروفة ليس من المصلحة تعدادها، فلأجل تحقيق هذه الغايات الخطرة من طريق تنقية الجو، واحلال الصفاء بمكان الجفاء السائد، ذهب وفد مؤلف من وزيري الخارجية والمعارف الى مصر. رجع الوفد الى بغداد بعد ان قام بمهمته أحسن قيام فأتى بمقترحات اطلع سموكم عليها وهي ترمي بين ما ترمي الى اعادة الثقة في جو العلاقات المصرية العراقية والاستقرار الى بعض البلاد العربية، وذلك تسهيلاً لخلق جو عام مشبع بشعور الاخوة والمصلحة بين الدول العربية حتى تتحقق بواسطتها اهدافنا القومية. لقد ظهر لي في المحادثات مع سموكم ما يشير الى عدم حظوتها بالقبول السامي. فلهذا السبب وللاسباب الاخرى التي نوهت عنها في مستهل كتابي هذا اراني مضطراً ان اتقدم الى سموكم واسترحم الموافقة على قبول استقالتي شاكراً ما اوليتموني من عظيم الثقة ما لن انساه مدى الدهر»[٧].

بهذه العبارات القاسية المباشرة انهى الايوبي رئاسته الثانية من الوزارة. وسخونة الالفاظ تكشف عن الحسرة التي ولدتها الهزيمة.

الواقع ان الطريقة التي اجبرت الايوبي على الاستقالة، ليست الوحيدة في

تاريخ العراق.. فلقد شهدت الكثير من الوزارات الثلاث والاربعين التي سبقت وزارته، مثل هذه الطرق، مع اختلاف الاسلوب طبعاً. وليس في ذلك ما هو غريب عليه، فقد سبق له وان استخدم اساليب اخرى لاجبار الآخرين على الاستقالة.. فلم يغضب؟

ألأنه فقد السلطة؟

أم لانه خسر امام خصومه؟

لا شك ان السببين عند الايوبي يعطيان معنى واحداً.. ففقدان السلطة يرادف الهزيمة امام الخصوم.. وكل واحد من التعبيرين من شأنه ان يملأ قلبه مرارة وحسرة وأسى، فيندفع الى كتابة استقالته بقوة وشدة وقسوة.

ظل الايوبي بعيداً عن اربع وزارات، حتى ادخله في الخامسة جميل المدفعي نائباً له في وزارتيه السادسة والسابعة. ثم عاد بعيداً عن خمس وزارات اخرى قبل ان يصبح رئيساً للمرة الثالثة والاخيرة في ٢٠ حزيران ١٩٥٧.

كانت علاقات العراق الخارجية هي العامل المهم في مجيئه الى السلطة، حيث كانت الازمة قوية بين العراق ومصر، فكانت مهمته تهدئة الاجواء الخارجية التي تحيط بالعراق. غير انه شغل نفسه بمحاولة حل البرلمان وانتخاب برلمان جديد، وهو الطلب الذي رفضه الملك فيصل الثاني والامير عبد الاله. مما جعله يقدم استقالته في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧.

* * * *

الهوامش

(١) يراجع الحديث السابق عن رشيد عالي الكيلاني في هذا الكتاب.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارت العراقية، الجزء الرابع، ص٢٧.

(٣) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوء في العراق ١٩٢١ - ١٩٥٨، ص١١٣.

(٤) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٤٧.

(٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، الجزء الخامس، ص٢٠٥.

(٦) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص١٦٠.

(٧) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، الجزء الثامن، ص١٣٨.

حكمت سليمان

١٨٨٩ - ١٩٦٤م

يمكن اعتباره ظاهرة متميزة في السياسة العراقية. فهو أول من فكر باستخدام الجيش لاستلام السلطة، محدثاً بذلك اول انقلاب عسكري في البلاد العربية. وفتح بخطوته هذه، الباب واسعاً لتدخل العسكريين في السياسة.

ان فكرة الانقلاب العسكري ليست طارئة على تفكيره. فوسطه الاسري ممن تبنى هذه الطريقة في حسم الامور السياسية. فاخوه - غير الشقيق - محمود شوكت باشا كان من كبار قادة جمعية الاتحاد والترقي، وعلى رأس المجموعة التي خلفت السلطان عبد الحميد الثاني، وتولى بعد ذلك منصب الصدر الاعظم.

ليس الانقلاب هو وحده ما اخذه من اسرته، انما بروزه في الحقل السياسي هو ما اخذه ايضاً من هذا المحيط الذي شغل مناصب مهمة على عهد الدولة العثمانية. وقد شغل حكمت في ذلك العهد منصبَ مدير المعارف. وعندما احتل الانكليز العراق، وتأسست الدولة العراقية عينوه مديراً عاماً للبرق والبريد، ثم صار استاذ في مدرسة الحقوق(١).

من هذه الخلفية تعرفت عليه الاوساط السياسية وتعرف هو بدوره على مداخلاتها.

في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ شكل عبد المحسن السعدون وزارته الثانية فاعطاه وزارة المعارف، ثم انيطت به وزارة الداخلية. حيث كان من الاعضاء البارزين في حزب التقدم الذي شكله السعدون. ولهذا الاعتبار رشحه رئيس الوزراء لرئاسة مجلس النواب، الا انه خسر امام منافسه رشيد عالي الكيلاني.

وفي الوزارة السعدونية الثالثة اشترك حكمت سليمان وزيراً للعدلية. لكنه استقال من منصبه احتجاجاً على صدور بعض القرارات ضد الطلبة المتظاهرين دون اخذ رأيه(٢).

لم يكن حكمت سهلاً مثل الكثيرين من رجال السياسة في تلك الفترة. حيث كان هؤلاء يدخلون الوزارة دون النظر الى نوعها. اما هو فقد كان يولي للحقيبة الوزارية اهمية اكبر بكثير من مسألة اشتراكه في الحكم. مثلاً عندما شكل السعدون وزارته الرابعة، رفض الاشتراك فيها، لانه اشترط عليه ان يتولى وزارة الداخليــة، في حين اراده رئيس الوزراء ان يشـــغل منصب وزير الري والزراعة(٣).

ظل حكمت سليمان بعيداً عن خمس وزارات حتى دخل في وزارة حزب الاخاء الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ٢٠ آذار ١٩٣٣ وزيراً للداخلية. وبذلك كان من ضمن المشتركين في خرق وثيقة التآخي، والتنكر لما كان ينادي به من مبادىء. خصوصاً فيما يتعلق بمعاهدة ١٩٣٠ التي وصفها ذات مرة بالقول: «المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة، تتضمن الاحتلال الابدي، وهي منحت لبريطانيا حقوقاً وامتيازات بدون اي معوض، واما ذيولها، ولا سيما ذيلها المالي، فانها تكبد العراق اضراراً جسيمة بلا مبرر»(٤). ورغم ذلك فانه اشترك في وزارة تتبنى احترام الاحتلال الابدي.

كان حكمت سليمان يميل الى استخدام القوة في حل الازمات وفي الوصول الى اهدافه. ومن خلال هذه القناعة، دعم اتجاه الشدة في الرد على تمرد

الآثوريين في شمال العراق عام ١٩٣٣، وتولى بنفسه مهمة التنسيق مع قيادة الجيش في الرد عليهم. واجرى جولات في تلك المناطق للوقوف على الاوضاع العامة في الشمال.

يبدو ان اتجاهه في التحرك عبر الطرق العنيفة وسلوك دروب التآمر، كان مثار خوف البعض من رجال السياسة. فلقد كان الملك فيصل الاول يحيطه بعلامات الشك والريبة، وعارض دخوله في وزارة السعدون. وعندما اراد حكمت ان يصحب الامير غازي الى شمال العراق في نهايات ازمة الآثوريين عارض فيصل في البداية هذه الرفقة، خوفاً من تدبير حكمت لانقلاب مفاجىء على شاكلة ما فعله اخوه محمد شوكت باشا ضد عبد الحميد الثاني.. ان هذه التشخيص كان موفقاً بنسبة كبيرة بعد ذلك بحوالي ثلاث سنوات.

كان هذا الاتجاه واضحاً عليه.. فهو خلال وزارات جميل المدفعي وعلي جودت الايوبي، بذل جهوداً جبارة لاثارة العشائر ضدها، ودفعها الى استخدام القوة ضد السلطة بغية اسقاطها. ولم تقتصر جهوده على عشائر الجنوب بل انه صعدها الى عشائر ديالى والالوية الشمالية.

هكذا كان يعمل لاسقاط خصومه.. وسقط هؤلاء.. وجاء اصحابه الى الحكم برئاسة ياسين الهاشمي، لكنه اختلف معهم حول المنصب الوزاري الذي يشغله.

قلنا ان حكمت لم يكن يهمه دخول الوزارة، بقدر ما يهمه طبيعة المنصب. وكان يصر على وزارة الداخلية، غير ان الهاشمي لم يلب طلبه، فرفض

الاشتراك في حكومته.. واتخذه عدواً[٥].

لعل ياسين الهاشمي كان يعرف توجهاته، فحاول ان يسترضيه عن طريق اخيه طه الهاشمي رئيس الاركان. فارسل اليه الاخير صديقه بكر صدقي، يدعوه لحضور وليمة عشاء يقيمها طه الهاشمي، وفيها يعرض عليه احد المناصب الوزارية.. فرفض الدعوة.

هنا بدأ سليمان يتحرك في زوايا مختلفة وعلى اتجاهات عديدة، من الصعب ايجاد قاسم مشترك بينها.

فالوزارة التي رفض الاشتراك فيها وسخط على رئيسها، لم يقطع علاقاته نهائياً بها، واستمر يحتفظ بعلاقاته مع وزرائها لا سيما رشيد عالي الكيلاني، كما انه كان يدافع عنها بالقول ليترك لها المجال لكي تعمل طالما هي في بدايتها.

العشائر الثائرة ضد الوزارة كانت له علاقات وثيقة مع زعمائها، وابلغ دليل على ذلك، ان شعلان العطية الذي قام بثورة عشائر الاكرع في حزيران ١٩٣٦ ضد الوزارة الهاشمية، كشف قوة هذا الارتباط عندما قال للوفد الحكومي الذي جاء للتفاوض معه: «اذا ارادت الحكومة ان تتفاهم معي فلنتصل بالسيد حكمت سليمان في بغداد او بالحاج جعفر ابو التمن فانهما ينوبان عني»[٦].

شعلان العطية الذي جعل لسانه في فم حكمت سليمان، لم يكن مهماً بالنسبة لحكمت، فقد تعهد للوزارة ان يذهب الى الدغارة حيث كانت الثورة هناك ويأتي بشعلان ويسلمه اليها[٧].

جماعة الاهالي التي لم تكن راضية على الوزارة الهاشمية، انضم اليها حكمت سليمان، وصار من اعضاء هيئتها المركزية. ثم اصبح من اعضاء الجمعية السرية التي انبثقت عنها تحت اسم (جمعية الشعبية).

بكر صدقي وكيل رئيس اركان الجيش، وقائد القوات التي كانت تضرب العشائر الثائرة بقسوة، وبعض هذه العشائر لها صلات قوية مع حكمت سليمان.. بكر صدقي هذا كان على علاقة وطيدة معه.

معادلات صعبة تتوزع على اربعة خطوط عريضة متقاطعة.. سار حكمت عليها جميعاً. وفي كل خط كان له الدور الملموس في الحركة. فماذا كان يريد من وراء هذا التداخل المعقد؟

كان يريد السلطة التي لم يستلمها كاملة بعد، مع انه يجد في نفسه اكثر من مؤهل وشهادة كفاءة لاستلامها.. انتماؤه العائلي يدفعه، وتاريخه السياسي يؤهله، وكفاءته الشخصية ترشحه، فلم لا يفوز بها؟

انه في سلوكه هذه الطرق المتعددة سيصل الى الهدف، فلمن تكون الغلبة فهو معهم او على رأسهم.

اذا بقت الوزارة فهو صديق لوزرائها.

واذا سقطت فهو على رأس خصومها.

واذا تشكلت جديدة فهو من اقوى مرشحيها.

واذا استدعت الامور اللجوء الى الجيش فهو مؤثر فيهم.

واذا اخذ رأي زعماء العشائر فهو مقدم عندهم.

ملائمته بين خطوط سياسية مختلفة، يتطلب منه ان يحمل متبنياتها الفكرية وتوجهاتها السياسية المختلفة، فلم يواجه صعوبة في ذلك.

الوزارة تؤمن بالعروبة وذات اتجاه قومي.. وهو يؤمن بالوطنية وذو اتجاه اقليمي.

جماعة الاهالي تعتمد المنهج الاصلاحي وترفض العنف.. وهو يعتمد القوة ولا يؤمن بالاصلاح.

لكنه يريد السلطة، فهان عليه حمل افكار متعارضة، والعمل في اتجاهات مختلفة.

لم يبق حكمت سليمان ماضَياً على ما اعتمده في الايام السابقة، ولعله وجد ان موقفه التوفيقي هذا لا يقربه من الهدف، لانه يعني الانتظار.. والانتظار غير مجد. كما انه احس بان بعض الطرق اخذت تضيق امامه وربما اغلقت امامه.

فموقفه من الوزارة لا فائدة ترجى من ورائه.. فلا الاشتراك فيها يرضيه، ولا الابتعاد عنها وتجاوزها يهدأهُ، وليس هناك مؤشرات على قرب نهايتها.

العشائر الثائرة قمعت بشدة وانتهت حركاتها. وهذا يعني ان سلاحاً فتاكاً قد خرج من الساحة.

اذن فالطريق الى السلطة قد ضاقت امامه، وتحددت خياراته. لكن عنده علاقته القوية بالجيش، وعنده جماعة الاهالي.. وهما عنصران قويان يمكن ان يستفيد منهما في القيام بعمل جريء، ينهي به حالة التوزع.

اخيراً.. قرر ان يواجه صاحبه القديم الذي استكثر عليه وزارة الداخلية، بلغة الخصوم.. اللغة القديمة في اسرته والمنسجمة مع مناطق الاحساس المرهفة في تفكيره.

سبيل واحد لا بد ان يسلكه.. انه الانقلاب العسكري.

في السابق وضع الجيش ضمن حساباته.. وها هي ساعته تحين. فالوزارة لم تسقط بل سقط خصومها المسلحون، فهي اذن لا تستقيل. وعليه فالموقف الجديد يتطلب اللجوء الى رجال الجيش. فحسم امره ولجأ اليهم، ووضع قدمه على عتبة باب الانقلاب.

ان خطوة خطيرة كهذه دونها عقبات كثيرة، وهي بتماس مع جهات ذات شأن، وعليه ان يدرس مرتكزات السياسة العراقيةً بشكل دقيق، ثم يلائم بينها وبين مستلزمات الخطوة التي يريد.

لقد كان عليه ان يتعامل مع اربع حقائق ميدانية:

الملك غازي.

السفارة البريطانية

قائد حركة الانقلاب.

التشكيلة الوزارية المقترحة

الملك غازي.. لم يكن مرتاحاً لياسين الهاشمي، فالهاشمي كان قوياً، والملك ضعيف. وقد اعتاد الهاشمي ان يأخذ الامور بيده بقوة، ولا يعير اهتماماً كبيراً لرأي الملك ورغباته. انه سلك هذا السلوك مع والده فيصل الاول فكيف الحال معه، وهو الذي ينظر اليه نظرة الاستاذ لتلميذ ناشيء.

تعامل ياسين الهاشمي مع الملك غازي وفق هذه النظرة، وفرض عليه رقابة شديدة وضايقه باجراءاته، فمقته الملك وكره سلطته(٨).

في مقابل كرهه للهاشمي، فان غازي كان معجباً بحكمت سليمان، لا سيما بعد ان ابدى حزمه ضد الاثوريين، اذ رأى فيه الشخص الذي يثير اعجابه.

اذن فالملك غازي لا يعترض على اقالة الوزارة عسكرياً. هذا اذا لم نقل انه كان على علم مسبق بالانقلاب. ونختار حادثتين تؤكدان هذا المعنى:

الاولى: ما يقوله الدكتور سندرسن طبيب العائلة المالكة، بانه استدعي الى قصر الزهور في الساعة العاشرة من صباح يوم الانقلاب، ووجد الملك غازي في حالة اضطراب واضح وهو يرتدي بدلته العسكرية ويحمل مسدساً على احد جانبيه. وبعد ان فحصه، سأله سندرسن عن سبب اضطرابه، فلم يجبه الملك، انما اشار الى السماء حيث كانت الطائرات تحلق في بغداد، وقال انها تبدو ثورة. ويقول الطبيب البريطاني، صرت اعتقد بدون شك ان الملك غازي على علم مسبق بالانقلاب وانه كان يخشى قيام حركة مضادة للانقلاب(٩).

الثانية: في صباح يوم الانقلاب، وخلال الاجتماع الذي عقد في قصر الزهور، سأل ياسين الهاشمي الملك غازي عن رأيه في الحركة الانقلابية، وهل هو راض عنها أم لا؟ فلم يجبه الملك، واكتفى بالاشارة ان بكر صدقي اظهر ولاء الجيش للعرش في منشوره الذي القته الطائرات، وفي الرسالة التي بعثها اليه ويطلب فيها اقالة الوزارة. ولقد اتهم الهاشمي الملك بانه على علم بالانقلاب،

فاحتج غازي على التهمة.

الرواية الاولى تشير الى علمه بالانقلاب، والثانية تؤكد رضاه.

ومن هنا فان حكمت سليمان يكون قد ضمن وقوف الملك غازي الى جانبه في خطوته الاخيرة.

الانكليز.. لم يكونوا راغبين في حكمت سليمان وبكر صدقي. فالاثنان كان لهما دور رئيس في القضاء على تمرد الآثوريين، مما اثار عدم رضا الانكليز عليهما. لكن هذه المشاعر في موازنات السياسة ليست دائمية، كما انها لا تشكل عائقاً امام خطوات مهمة وكبيرة، لا سيما اذا كانت تلتقي مع توجهاتهم. ان الموازنة بين حكمت سليمان وبين ياسين الهاشمي، تنتهي بلا شك لصالح الاول. فحكمت لم يعرف عنه انه متلاعب في علاقته مع الانكليز. اما ياسين فمعروف بازدواجيته وصعوبة ضبطه، ولهم معه تجارب سابقة عديدة. ثم انه اقدم في سياسته على خطوات لم ترضهم مثل تدعيم الاتجاه القومي بشأن فلسطين. وكان يسعى لان يسيطر على السلطة لفترة طويلة، بينما هم يريدون الوزارات تتحدد اعمارها حسب رغباتهم. اضافة الى ان الهاشمي كانت تراوده فكرة ازالة النظام الملكي واقامة نظام جمهوري لشدة تأثره بشخصية كمال اتاتورك، وهي الخطوة التي لا يمكن ان يتساهل بها الانكليز في تلك الفترة.

وفي ضوء ما تقدم فان ياسين الهاشمي لم يكن مرغوباً فيه من قبل الانكليز، وان وضع نهاية لحكمه امر مجبب اليهم. نختار حادثتين ايضاً للتأكيد على هذا الرأي:

الاولى: ان البعثة العسكرية البريطانية زارت مناورات الجيش العراقي قرب خانقين، وأحست ان هناك اجراءات غير طبيعية تشير الى وجود مؤامرة. لكنها ابقت الخبر سراً دفيناً لم تطلع عليه قيادة الجيش او رئيس الوزراء او اي مسؤول آخر في الحكومة(١٠).

الثانية: في الاجتماع الذي عقد في قصر الزهور، طلب نوري السعيد ان تتدخل السفارة لانقاذ الموقف، فقال السفير البريطاني ان الحركة داخلية وانها لا تستهدف الملك ولا نظام الحكم الملكي، ولو انها استهدفت شيئاً من ذلك لاسرعت الحكومة البريطانية الى التدخل(١١).

جواب السفير يعني انه يريد من الوزارة ان تستقيل.. وانه مع حركة الانقلاب، ولم لا يكون موقفه كذلك وحكمت سليمان كان قد أصر على مقابلة مستشار وزارة الداخلية المستر ادموندز قبل يوم واحد من الانقلاب يعلمُه ان حركة انقلابية ستقع ضد ياسين الهاشمي، وان الانقلاب غير موجه ضد الانكليز.

لم يثر هذا الكلام المسؤول البريطاني، انه يعرف حكمت سليمان، ويعرف قائد حركته. فبكر صدقي استخدم سابقاً عميلاً في المخابرات العسكرية البريطانية في المنطقة المتنازع عليها بين العراق وتركيا بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٠، ومنح رتبة ملازم في الجيش العراقي في كانون الثاني ١٩٢١ بتوصية خاصة من هيئة الاركان البريطانية(١٢).

وبذلك يكون حكمت سليمان قد رتب اوضاعه مع الملك غازي والانكليز وهما اقوى عنصرين في حركته الانقلابية.

قائد الانقلاب.. البحث عنه مسألة مهمة، فهو يجب ان يكون قوياً ومقرباً.. طموحاً وغاضباً على الحكومة. وقد وجد هذه الصفات في الفريق بكر صدقي وقائد الفرقة الثانية. فقد ابدى بكر صدقي قوة وحسماً في قمع الثورات والتمردات منذ سنوات عديدة. وتربطه به علاقة متينة تعود الى عام ١٩٣٣ خلال احداث الاثوريين.

وبكر صدقي له طموحاته وتطلعاته الواسعة وعاشق للسلطة والمراكز العليا. وعلى هذا فان الانقلاب يحقق طموحه وتطلعاته، لانه سيضع حدثاً مهماً، يقيل به وزارة ويأتي باخرى وتصبح بيده قوة الجيش.

وبكر صدقي رغم خدماته لوزارة الهاشمي، الا انه بدأ يضجر منها وقد صرح بسخطه للملك غازي ونقل له تذمر قادة الجيش منها. ووصل به التذمر انه قرر الاستقالة من الجيش.

المواصفات كلها تتجمع في شخصية بكر صدقي صديقه القوي الطموح الساخط. وعليه ان يفاتحه بفكرته الخطرة.. والتوقيت هنا على غاية الاهمية. باعتبار ان له الدور الاساس في تحديد النجاح او الفشل.

في النصف الثاني من تشرين الاول ١٩٣٦ عاد بكر صدقي الى العراق بعد ان قضى فترة معالجة في الخارج. وعند عودته انيطت به مسؤولية رئاسة اركان الجيش وكالة، لسفر رئيس الاركان طه الهاشمي الى بريطانيا. وقد تزامن ذلك مع موعد اجراء المناورة السنوية للجيش العراقي قرب خانقين.

ان الاحداث تجعل الوقت مناسباً تماماً للقيام بالعملية. ففاتح حكمت

سليمان صاحبه بكر صدقي بما بيّت من نية، فلاقت عند الاخير قبولاً. ثم اتفق بدوره مع عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الاولى التي تشترك ايضاً في المناورات، والساخط مثله على الوزارة، بالقيام بعملية انقلابية. وبذلك تم ترتيب اساس الحركة التنفيذي.

لم تبق امامه سوى التشكيلة الوزارية التي يعتمد عليها في حكومته. لقد كان بحاجة الى زملاء معه يدعمون حركته الانقلابية، فهو يقف في مواجهة خصومات عديدة، وما لم يستند على جماعته لا يمكن ان يكمل حلقات خطته، واقرب الجماعات اليه، جماعة الاهالي التي يشترك في تشكيلاتها القيادية. كما ان نشاط الجماعة الجماهيري يتميز بالسعة، وبذلك يمكن ان يحصل على دعم شعبي لحكمه القادم فيما لو حمّل جماعة الاهالي على تبني حركته الانقلابية.

لقد كان حكمت سليمان حذراً في تحركه على اصحابه. فاراد ان يقرب بكر صدقي من اجوائهم في خطوات حذرة. فاخبرهم انه يرغب في الانضمام الى جمعية الشعبية السرية. ثم جاء به في احد الاجتماعات، لكنه لم يؤد القسم المقرر على الاعضاء المنتمين اداءه، واخذ حكمت يبرر ذلك بانه سيؤدي القسم امامه.

ويبدو ان حكمت سليمان كان يشك في سير اصحابه معه في طريق الانقلاب العسكري، لذلك نراه يعمد الى جرهم للسير معه. فقبل الانقلاب بايام قلائل، اخبرهم بان انقلاباً سيقع ضد الوزارة، وانهم اذا لم يوافقوا مع قادة الانقلاب، فان هؤلاء سيتعاونون مع غيرهم. وهكذا استطاع ان يحملهم على تبني فكرة الانقلاب، والتفكير في تشكيلة الوزارة القادمة[١٣].

الحكومة الانقلابية

في صباح يوم الخميس ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ كانت قوات الانقلاب بقيادة بكر صدقي تزحف نحو بغداد.

في نفس الصباح، قدم حكمت سليمان الى البلاط الملكي وقدم بيان الجيش المذيّل بتوقيع بكر صدقي، وفيه يطلب اقالة الوزارة وتكليف حكمت سليمان بتشكيلها.

في نفس اليوم قدم ياسين الهاشمي استقالته ووافق عليها الملك طبعاً. ثم كلف حكمت سليمان بتأليف الوزارة الجديدة.

في الساعة السادسة مساء تم الاتفاق بينه وبين اصحابه على التشكيلة الوزارية.

جهوده الطويلة اوصلته الى النجاح.. وها هي رئاسة الوزراء بين يديه. لقد احتل السلطة بقوة الجيش.

صحيح ان حكمت سليمان نجح في استلام السلطة، لكنه لم يستطع ان يكون رئيس وزراء. فالرئيس الفعلي هو الفريق بكر صدقي. تلك حقيقة قاسية واجهها منذ بدايات وزارته. وكان عليه ان يدركها قبل ان ينتزع السلطة من خصومه. لقد احبك كل الخطوات الممهدة للفوز بكرسي الرئاسة، لكنه لم يخطط جيداً لأن يكون رئيس وزراء كما يريد.

والواقع ان الخطوات الاولى هي التي حرمته المستقبل، فبكر صدقي الواسع الطموح لا يمكنه ان يتعامل مع حكمت سليمان على انه رئيسه، انه ينظر اليه على انه صنيعته الذي جاء به الى السلطة بقوته وجهوده.

صحيح ان حكمت هو صاحب المشروع وهو الذي وفر له فرصة تنفيذ الانقلاب، وانه رجل سياسة معروف. لكن مثل هذه الاعتبارات لا تبقى عالقة في ذهن قائد عسكري لا يؤمن بغير القوة والعنف، ويحتفظ بذهنه باحلام واسعة خطيرة منها اقامة دولة كردية برئاسته. ان مثل هذا القائد العسكري لا يمكنه بعد ان اقال وزارة وجاء بثانية ان يعامل رئيس الوزارة على انه الحاكم الاول.

لقد كان بكر صدقي يرى نفسه هو صاحب الحكم، ولعل عدم قبوله اي منصب وزاري واكتفاؤه برئاسة اركان الجيش، يدل على انه اخذ ينظر الى المنصب على انه تشريف لا واقع وصورة لا حقيقة. والأكثر دلالة على قناعته هذه، ان الملك غازي عرض عليه رئاسة الوزراء، لكنه رفض. فماذا تضيف اليه الوزارة.. انه رئيسها الفعلي، اما العنوان فلا قيمة له عنده، انما القيمة في القرار.. وبيده القرار النهائي.

حكمت سليمان الطموح، اصبح اسير ارادة ضابط طموح.

الاوضاع التي عاشها كانت تقول ان سر بقائه يكمن في بكر صدقي، وبكر صدقي هو سر ضعفه. معادلة قاسية لا يستطيع ان يغيرها. اذن فليبق ضعيفاً امام رئيس الاركان الذي يعطيه القوة والبقاء.

لم تكن الوزارة تسير وفق برامج وتصورات حكمت سليمان.. فقد كان القرار والاتجاه يتحرك وفق مشيئة بكر صدقي. مما خلق الكثير من الخصومات لرئيس الوزراء. فقد اراد رئيس الاركان اضعاف التيار القومي، لذلك كان يفرض على الوزارة ان تهتم بقضايا غير عربية، فعززت الوزارة علاقاتها مع تركيا وايران، ووقعت ميثاق سعد آباد، وهو الميثاق الذي اثار عدم رضا القوميين.

كما ابعد بكر صدقي الضباط القوميين عن مناصبهم في الجيش، فاصدرت الوزارة عدة قرارات نقلت بموجبها صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان ومحمد فهمي سعيد ومحمد امين العمري الى مناصب ثانوية اقل مما كانوا يحتلونه سابقاً.

وبتأثير بكر صدقي اشيعت المظاهر المتحللة والمنافية للاخلاق من قبيل تشجيع الفرق الغنائية الاجنبية وخصوصاً في صفوف الجيش.

واهتمت السلطة باليهود في الوقت الذي كانت فيه الاوساط الشعبية مهتمة بالمسألة الفلسطينية. ويذكر ان اليهود كانوا مرتاحين للانقلاب(١٤).

وعندما حلت الوزارة المجلس النيابي، وشرعت في انتخاب مجلس جديد، كان بكر صدقي هو المهيمن على سير الانتخابات. وقد اراد ابعاد اعضاء جمعية الاصلاح الشعبي التي تأسست في بداية الوزارة من اعضاء جماعة الاهالي، رغم كونهم وزراء في الحكومة، لانه كان ضد الاصلاحيين، لكن حكمت سليمان بذل جهوده الشخصية ليقنع رئيس الاركان بدخول الاصلاحيين في المجلس البرلماني، باعتبار ان لهم دور في الانقلاب(١٥).

حاول حكمت سليمان ان يوفق بين اصحابه من جماعة الاصلاح وبين رجال بكر صدقي، فاقترح تشكيل حزب سياسي يضم جماعة الاصلاح الشعبي وجماعة بكر صدقي، لكن الاخير افشل الاقتراح.

ممارسات كثيرة كان يصنعها بكر صدقي، وليس بمقدور حكمت سليمان الاعتراض. وبذلك صنع رئيس الاركان، لرئيس الوزراء الكثير من الخصوم. منهم زعماء العشائر ومنهم الوزراء ومنهم الضباط القوميون.

زعماء العشائر عبروا عن سخطهم بثورة ضد الوزارة، هي ثورة السماوة. وقد قمعها بكر صدقي بقسوة على عادته، حيث قصف المناطق الثائرة بالطائرات ونفي العديد من الزعماء الى المناطق الشمالية[١٦].

وقد اعقبت هذه الثورة مظاهرات جماهيرية ضد الوزارة في مدينتي النجف الاشرف وكربلاء.

الوزراء بدورهم سخطوا على الحكومة، فهم يرون انفسهم وزراء صوريين لا يمارسون صلاحياتهم الوزارية، لذلك قرر اربعة منهم الاستقالة من الوزارة، واستقالوا دفعة واحدة في ١٩ حزيران ١٩٣٧.

الضباط القوميون تضرروا من الوزارة الانقلابية، لقد فقدوا مناصبهم اولاً، ثم وجدوا ان ضباط بكر صدقي يسيطرون على الجيش. لذلك فكروا بالتخلص منه، ودبروا له خطة اغتيال دقيقة، نفذت في مطار الموصل في ١١ آب ١٩٣٧ في طريقه الى تركيا[١٧].

لقد قتل عنصر قوة حكمت سليمان، وقتل في نفس الوقت سبب ضعفه.

اراد رئيس الوزراء ان يتدارك الموقف، وان يصبح بحق رئيس حكومة. من خلال التحقيق في قضية الاغتيال. لكن المعادلة مترابطة لا تقبل الفصل، فقوته مرتبطة بحياة بكر صدقي الذي سقط برصاصة الاغتيال في مؤخرة رأسه. ولقد تأكد ذلك عندما اعلنت حامية الموصل تمردها على الوزارة مطالبة اقالتها.

سلم بالحقيقة.. فقدم استقالته في ١٧ آب ١٩٣٧.

تجربة متميزة تلك التي خاضها حكمت سليمان في السياسة العراقية، انه جعل السياسة تتقرر في ثكنات العسكر. وجعل رجال الجيش يجلسون على كرسي السياسة. ولقد ادرك حكمت خطورة فعلته فكان يلوم نفسه كثيراً في نهايات حياته[١٨].

اعتمد على القوة لاستلام السلطة، فصار اسير القوة. وفقد المنصب بعد ان فقدها. تاركاً العديد من الخصوم يركضون وراءه للاقتصاص منه، كما حاول نوري السعيد ان يعلقه بحبل المشنقة – فيما بعد – لولا شفاعة الانكليز.

* * * *

الـهـوامـش

(١) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق المعاصر، ص١٧٧.

(٢) يراجع الحديث عن عبد المحسن السعدون.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، ص٢٥٦.

(٤) المصدر السابق، الجزء الثالث، ص٥١.

(٥) يراجع الحديث عن ياسين الهاشمي.

(٦) فؤاد حسين الوكيل، جماعة الاهالي في العراق، ص٣٤٢.

(٧) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، الجزء الرابع، ص١٨٢.

(٨) يراجع الحديث عن ياسين الهاشمي.

(٩) عبد الرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في تطور الحركة الوطنية في العراق، ص٤٣٠.

(١٠) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١ - ١٩٤١، ص١٦٩.

(١١) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ، ص٢١٥.

(١٢) رجاء حسين الخطاب، المصدر السابق، ص١٦٨ - ١٧٠.

(١٣) عبد الرزاق الدراجي، المصدر السابق، ص٤٢٤.

(١٤) رجاء حسين الخطاب، المصدر السابق، ص١٧١ - ١٧٤.

(١٥) عبد الرزاق الدراجي، المصدر السابق، ص٤٥٣.

(١٦) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٣٠٩.

(١٧) تراجع تفصيلات حادثة اغتيال بكر صدقي في: الاغتيالات السياسية خلال العهد الملكي في العراق، للمؤلف.

(١٨) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص

طه الهاشمي

(١٨٨٨ - ١٩٦١)

عسكري اكثر مما هو سياسي.. وشخصيته العسكرية هي التي ادخلته في دائرة السياسة. فقد عرف من خلال كونه رئيساً لاركان الجيش في فترة كان الجيش هو اداة الحسم في السياسة العراقية. حيث تولى قمع العديد من الثورات والتمردات في جنوب وشمال العراق. وفي ضوء تلك الظروف مكنه منصبه ان يكون رجلاً مهماً في السلك العسكري.

بعد احداث انقلاب بكر صدقي، سار قادة الجيش في اروقة السياسة، فكان طبيعياً ان يكون طه الهاشمي في مقدمتهم، نظراً لرتبته العالية وتاريخه العسكري الطويل.

اربع مرات شغل منصب وزارة الدفاع في اربع وزارات متتالية ثلاثة لنوري السعيد ورابعة لرشيد عالي الكيلاني، وذلك بين عامي ١٩٣٨ و١٩٤١. وفي الخامسة عين رئيساً للوزراء(١).

في اول منصب وزاري له خلال الوزارة السعيدية الثالثة، استطاع ان يضمن ولاء العقداء الاربعة للحكومة، مستفيداً من علاقته بهم.. فساهم في تثبيت نوري السعيد في الحكم، في وقت برز فيه الخيار العسكري ثانية ليحسم الموقف ويقرر مستقبل الوزارة.

ومارس دوراً اكبر خلال الوزارة السعيدية الرابعة، فبعد اغتيال وزير المالية رستم حيدر، شعر السعيد انه لا يستطيع الاستمرار في الحكم(٢). فاتفق مع طه الهاشمي على الاستقالة، وتكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة. على ان يدخلا فيها وزيرين للخارجية والدفاع.. الاولى للسعيد والثانية للهاشمي.

في تلك الفترة كان قادة الجيش منقسمين الى فريقين: الاول يضم حسين فوزي رئيس الاركان، واللواء امين العمري قائد الفرقة الاولى، والعقيد عزيز ياملكي قائد النقل الآلي. والثاني يضم العقداء الاربعة: صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب(٣).

الفريق الاول لا يريد اشتراك طه الهاشمي ونوري السعيد في الوزارة القادمة. لأن رئيس الاركان يرى في بقاء الهاشمي على رأس وزارة الدفاع، حرماناً له من اي نفوذ داخل الجيش. وقائد الفرقة الاولى ناقم على العقداء الاربعة، ويرى في تولي الهاشمي وزارة الدفاع دعماً لنفوذ هؤلاء(٤).

اما الفريق فانه منسجم مع دخول الهاشمي والسعيد في الوزارة الكيلانية المقترحة.
سير الاحداث يشير الى ان الكتلة الاولى كادت ان تنجح في ابعاد طه الهاشمي ونوري السعيد عن السلطة. غير ان الاول لعب دوراً مهماً في تغيير مسار الاحداث.

فبعد استقالة الوزارة السعيدية بيومين، اي في ٢٠ شباط ١٩٤٠، علم طه الهاشمي بشكل قاطع ان كتلة رئيس الاركان تعارض دخوله في الوزارة، وانها ضغطت على الوصي عبد الاله ليبعده عنها. حينئذ ثارت ثائرته وقال: «اذن لن تستقيل الوزارة بل ستبقى في الحكم». انه لا يريد ان يهزم امام عسكريين اقل من رتبته. ربما لو اراد رجال السياسة ان يستخدموا نفوذهم لابعاده، لما اعترض. اما ان يواجهه العسكريون في محاولة لاقصائه، ففي ذلك تحد كبير

لمشاعره العسكرية الحساسة.. لقد كان فخوراً بتاريخه الحربي ولياقاته العالية في مجال تخصصه، ولا يمكن له ان يخرج مهزوماً في معركة سياسية قوامها رجال الجيش.

•

من هذا المنطلق اوعز الى العقداء الاربعة بوضع القطعات العسكرية في معسكر الرشيد في حالة طوارىء.. وارسل العقيد صلاح الدين الصباغ الى الوصي، ليخبره ان الجيش يريد ابقاء الوزارة. وبعد ان تأكد الوصي من قوة رجال الجيش، استدعى نوري السعيد الى قصر الرحاب واعاداليه كتاب استقالته(٥). وكلفه بتشكيل الوزارة من جديد. غير انها لم تستمر سوى اسابيع في الحكم، اعقبتها وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة، واشترك فيها الهاشمي وزيراً للدفاع.

•

لم يكن طه الهاشمي واضحاً في مواقفه.. تميز بانه لا يريد الاصطدام باحد من رجال السياسة المشهورين.. ويتحاشى خلق خصوم له. فهو حين يقدم على خطوة او اقتراح يأخذ حذره في المعالجة وفي الطرح. فعندما مال الكيلاني الى الاقتراب من دول المحور، وشعر الانكليز بهذا التوجه.. وطلب الوصي من الوزارة ان تستقيل. لعب الهاشمي دوره بدقة. لقد كان يريد ان يحقق رغبة الوصي والانكليز.. وكان المخطط يقضي باستقالة وزير الخارجية نوري السعيد ووزير العدلية ناجي شوكت، باعتبارهما غير منسجمين، وان خلافهما ينعكس على تآزر الوزارة سلباً. ووصف هذه الخطوة بانها تساعد في الحفاظ على تماسك الوزارة. فسارع السعيد الى تقديم استقالته، فهو يعرف ماذا وراء اقتراح الهاشمي، وربما افتعل ازمة العلاقة مع وزير العدلية انسجاماً مع

توجهات الانكليز في احراج رشيد عالي الكيلاني. واضطر بعد ذلك ناجي شوكت الى تقديم استقالته، لان عبد الاله رفض قبول استقالة السعيد بمفردها.

لكن الكيلاني لم يقدم استقالته، فقدم هو استقالته في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١، ثم اعقبه في الاستقالة وزير المعارف(٦).

انه في ذلك احرج الوزارة، لكنه ترصف بشكل يظهره وكأنه حريص عليها، لئلا يثير ضده رئيس الوزراء. حتى كتاب استقالته صاغه بطريقة توحي بحرصه الشديد على بقائها، اذ جاء فيه:

«يعلم فخامتكم اني تقدمت ببعض الحلول لتخفيف الازمة، ويظهر ان الامور بلغت الى درجة من التعقد اصبح معها الحل الاخير ايضاً لا يفيد فلذلك رأيت من واجبي ان ارفع لفخامتكم إستقالتي، وعندما ارجو من فخامتكم قبولها، اشكر ما لقيته منكم من مساعدة وعطف واتمنى لكم التوفيق والنجاح، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام»(٧).

لم يكتف بما فعل، فالوزارة لم تقدم استقالتها، وظل هو عازماً على تحقيق رغبة الوصي والانكليز في حملها على الاستقالة، فقد حضر اجتماعاً لمجلس الوزراء باشتراك بعض الشخصيات السياسية والعسكرية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١، لبحث موقف الوزارة من الحكم. في هذا الاجتماع اقترح طه الهاشمي ضرورة تمسك الوزارة باحكام الدستور. واقتراحه يعني ان يعطي البرلمان ثقته بالوزارة، فاما ان يمنحها الثقة فتبقى، او لا، فتستقيل.

كان الاقتراح يعني في حقيقته ان تقدم الوزارة استقالتها، لان موقف البرلمان كان واضحاً بانه سيسلب الثقة منها. وهو ما جعل الرشيد عالي

الكيلاني يقدم استقالته في نفس الاجتماع.

لقد اثبت رجل الجيش قدرته على المناورة السياسية اكثر من السياسيين المحترفين انفسهم.. انه استطاع ان ينتزع من رئيس الوزراء المتمسك بالسلطة كتاب الاستقالة، دون اثارة ضجة ودون اللجوء الى القوة.

يحق لنا القول ان العميد الركن (الفريق اول) طه الهاشمي انتصر على السياسي المحترف رشيد عالي الكيلاني بسلاح السياسة، لا بالجيش. رغم ان الكيلاني كان معه قادة الجيش وخصوصاً العقداء الاربعة المتعاظمي النفوذ والقوة.

العميد يحكم

بعد استقالة الكيلاني، كان لا بد لخلفه ان يكون مأمون الجانب، فالزمن زمن حرب عالمية، وبريطانيا قلقة على مصيرها العسكري، وهي تريد رئيس وزراء يسير حسب توجهاتها ويخدم مصالحها واهدافها في هذه المرحلة بالذات. كما يجب ان تكون لديه القدرة على ضبط الجيش وقادته الذين انساقوا وراء الكيلاني.

هذه المواصفات لا تنطبق كلها على طه الهاشمي، فنظرته للسياسة الخارجية تختلف عما يريده الانكليز، فهو في الوزارات الاربع التي اشترك فيها كان يعارض قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايطاليا، وعارض بشدة نوري

السعيد حين اراد اعلان الحرب عليها، مفضلاً الوقوف على الحياد. ومثل هذا الموقف في تلك الظروف الساخنة يبعث على القلق.

اما علاقته بقادة الجيش فجيدة، وبامكانه السيطرة عليه، لكن هذه الميزة ليست في صالح الانكليز. فهي نقطة خطر فيما لو تولى رئاسة الوزراء، على اعتبار ان الجيش معه.. وهو ليس مع بريطانيا في سياسته الخارجية.

رغم هذا التحفظ الكبير، كلف طه الهاشمي برئاسة الوزارة في اول شباط ١٩٤١.

توجهاته ومواقفه الظاهرية تشير انه غير صالح للرئاسة حسب المواصفات التي يريدها الانكليز. لكن ما حدث يشير الى خلاف ذلك. فتكليفه برئاسة الوزارة يعني انه صالح في نظرهم.. فأي مقياس اعتمدوه ورضوا به رئيساً؟

في الحقيقة ان الانكليز نظروا الى تركيبته الشخصية، فلم تخيفهم توجهاته السياسية.

طه الهاشمي ليس بالرجل الذي يفعل ما يقتنع به، انه يفعل ما يراد منه.. ولعل نشأته العسكرية واندكاكه بحياة الجيش علمته طاعة الرؤساء وتنفيذ الأوامر. وهذه هي نقطة القوة في ترشيحه للرئاسة. فهو لن يتصرف وفق آرائه، انما حسب آراء السفارة البريطانية والوصي عبد الاله وتوجيهاتهما. وليس في ذلك شك.. سجله ينبيء بذلك.. والتجارب التي خاضوها معه تؤكد سلوكه هذا. انه يبتعد عن المواقف التي تدخله في مشاكل مع الآخرين. وقد اعترف في مذكراته انه كان ضعيفاً في موقفه السياسي خلال فترة حكمه بحيث لم يستطع

ان يوقف الذين لا يتفق معهم عند حدهم(٨).

وعلى هذا كان الانكليز مطمئنين انه لن يتخذ قراراً في سياسته الخارجية ضد بريطانيا. وانه مستعد لقطع العلاقات مع ايطاليا فيما لو طلب منه ذلك.

نقطة قوة اخرى توفرت في شخصيته، انه لا يزال يحتفظ بعلاقاته مع الكيلاني وجماعته ومع ضباط الجيش وقادته. وبذلك يستطيع من خلال هذه العلاقات ان يهدأ الاجواء الساخنة في العراق، وان يقلل من خطر رجال الجيش، عندما يطلب منه لعب هذا الدور.

اذن فهو افضل مرشح في تلك الفترة.. وهو خير من يؤدي الادوار الخطيرة بهدوء وسكون رغم ارتدائه بدلة العسكر.

كانت المهمة المناطة به في وزارته، تمزيق قوة العقداء الاربعة وتعهد بدوره للوصي ان يؤدي المهمة، لكن بهدوء وحذر. فبعد ان كلف الامير عبد الاله بالرئاسة، استدعى وزير المعارف صادق البصام وقال له: «اشهد يا صادق ان طه تعهد فوافقني على تشتيت شمل العقداء الاربعة». فاعترض طه قائلاً: «العفو.. انني لم اتعهد بذلك وانما قلت ان هذا يتم مع الزمن».

وبالفعل حاول ان يحقق رغبة الوصي مع الايام.. فقد طلب بشكل سري من رئاسة الاركان ان تقدم اقتراحاً بنقل العقيد كامل شبيب من بغداد الى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية. وان يكون مقر العقيد صلاح الدين الصباغ في جلولاء بدلاً من بغداد. وذلك في آذار ١٩٤١. الا ان العقداء رفضوا الاستجابة،

فبدأت الازمة بينه وبينهم.

ان الحذر الذي اعتمده اساساً لتحركه.. وحاول ان يخفي به توجهاته الحقيقية، انهار دفعة واحدة، ووقف وجهاً لوجه بدون نقاب امام اولئك الذين تظاهر بمودتهم. فكان عليه ان يدخل معهم في مواجهة سياسية ساخنة. وهذا ما اتضح من خلال التكتل السري الذي شكله هذا المحور والذي ضم اضافة الى العقداء كلاً من المفتي امين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني وناجي السويدي وناجي شوكت ويونس السبعاوي. فقد ناقش اعضاء هذا التكتل الوضع السياسي العام وموقع الهاشمي فيه، والموقف المطلوب منهم اتخاذه. واتفقوا في النهاية على تقييم مشترك لكل تلك المفردات. ولأن هذا التقييم يعد وثيقة تاريخية دقيقة تتحدث عن طه الهاشمي وتوجهاته، وتكشف عن ملابسات مهمة، فاننا نورده بنصه الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع عقد في منزل المفتي بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٤١:

«لما كان الانكليز قد اقدموا بتشجيع اذنابهم على فرض مطاليب مجحفة تتوخى زج العراق في الحرب وارغام باقي الاقطار العربية على السكوت وعدم المطالبة بحقوقها. فان عزم طه على قطع العلاقات السياسية مع ايطاليا بصورة مفاجئة وبدون استشارة المجلس النيابي او الجيش، لن يرضي الانكليز ولن يقعدهم عن تحقيق غاياتهم كاملة. لذلك فان الانكليز سيعملون على اقصاء قادة الجيش المخلصين ليسيطروا عليه ومن ثم ينقاد العراق لهم كما يشاؤون. على ان قطع العلاقات السياسية مع ايطاليا يعتبر في حد ذاته خطوة كبيرة نحو ما يريده الانكليز من اخضاع العراق والامة العربية، ومن شق الجيش العراقي على نفسه، والحط من قوة طه الهاشمي وسمعته. ويصبح طه بعد قطع العلاقات امام امرين: ان يرضخ للانكليز ويلبي مطالبهم كاملة، او ان يرفعه الوصي على

الاستقالة كما ارغم الكيلاني من قبل. ولما كانت المسالة من طبع طه فانه من المستبعد ان يقاوم الوصي مهما عبث بحقوق الامة والدستور - اذا كان للعراق دستور - وهكذا لا يبقى امام طه الا اختيار الطريق الثاني وتفضيل الاستقالة بعد ان يكون قد وقع في الخطأ كما كان شأنه مع بكر صدقي، ويتنحى عن الحكم لوزارة مؤلفة على نحو ما يريده الانكليز فتقوم تلك الوزارة قبل كل شيء بتصفية قادة الجيش، بحسب ما تقتضي مصالح الانكليز، فتحيل البعض على التقاعد وتلقي البعض في غيابة السجن او تبعدهم. يتم ذلك كله فجأة في ليلة الميلاد، والشعب والجيش يغطان في نوم عميق. ولما كان انتظار ذلك اليوم المحتوم يعني الخضوع للأمر الواقع، والاستسلام للانكليز، ويؤدي الى قيام ثورات داخلية، ويقضي على وحدة الجيش فيتحقق للانكليز واذنابهم ما يتمنون، لذلك يجب اتخاذ التدابير التالية:

١- المحافظة على الوضع الراهن، والتمسك بالمعاهدة العراقية - الانكليزية التي قررت ما لنا وما علينا حتى يتوفر الوقت لدراسة الموقف العالمي وانتظار تطور الاحداث في المستقبل القريب لذلك كان لا بد من الروية والتبصر في الامور.

٢- التوسل بجميع الحجج المقنعة لحمل طه الهاشمي على العدول عن رأيه والانتظار ثلاثة اشهر اخرى ينجلي بعدها الموقف العالمي وتتبين الحالة السوقية.

٣- اذا كان لا بد من قطع العلاقات السياسية مع ايطاليا والموافقة على مطالب الانكليز فوراً، فليوافق على ذلك مجلس نيابي حر يمثل رأي الامة الصحيح لا استناداً الى رغبة الوصي وقرار مجلس الوزراء فحسب.

٤- لما كانت الاكثرية في مجلس النواب الحالي لا تمثل الامة، ولما كان اغلب

اعضائه من المرتزقة الذين عينهم نوري وجميل وجودت تعييناً، فمن الواجب حل المجلس، وفسح المجال لانتخاب مجلس نيابي جديد يمثل الامة تمثيلاً صادقاً ثم تعرض عليه طلبات الانكليز.

٥- لما كان نوري السعيد وجودت هم دائماً وابداً سبب الخلاف واراقة الدماء فمن الواجب تعيين نوري سفيراً للعراق في امريكا، وجميلاً في مصر، وجودت في سفارة غيرها، انقاذاً للبلاد من عبثهم ابان الحرب الحاضرة، وتحقيقاً لسلامة الانتخابات النيابية.

٦- لما كان الوصي غير مسؤول امام القانون، وهو في ذلك يواصل القيام بنشاط مخالف للدستور ويأتي بتصرفات دكتاتورية على غرار تصرفاته التي ادت بوزارة الكيلاني. ولما كانت التجربة قد اثبتت ضعف المجالس النيابية في العراق، وعدم تحرزها في استعمال صلاحيتها في ايقاف الوصي او الجالس على العرش عند حده وفي كبح جماح ميوله الاستبدادية او الشخصية فمن الواجب ان تدون في الدستور مادة تنص على طريقة معالجة هذا الامر بالسلطة التي تكلف بتنفيذها.

٧- التوسل بكل الوسائل لاستحالة الوصي ليرضى على قادة الجيش.

٨- يكلف الهاشمي بالاستقالة اذا فشل في تحقيق ما ورد اعلاه او امتنع عنه وذلك صوناً لسمعته واستباقاً للاحداث الخطيرة التي ينتظر وقوعها بعد ان تمت التمهيدات اليها ويعول على اخلاق طه الحميدة في الموافقة على هذا الرجاء فور التقدم به.

٩- بعد استقالة طه يقصد الوصي وفد من كرام رجالات العراق والعرب ومن قادة الجيش، فيعرضون عليه توسلاتهم ليوافق على اسناد رئاسة الوزارة الى رشيد عالي الكيلاني وليوافق على حل المجلس النيابي وانتخاب مجلس

جديد فوراً ليقول كلمته في طلبات الانكليز التي تخرج على المعاهدة العراقية - الانكليزية، وللاقتراع على الثقة بوزارة الكيلاني فيقرر بقاءها او استقالتها وفق احكام الدستور.

١٠- يقطع الجيش على نفسه عهداً صارماً ان لا يتدخل في شؤون الحكومة القائمة اذا توثق من سلامة الانتخابات النيابية، وتأكد لديه ان السلطة التشريعية تمارس كل ما لديها من صلاحيات، وانها ليست آلة بيد الوزارة او الوصي او الجالس على العرش. وان ما من وزارة تتولى الحكم بتأثير الاجنبي او يد سائسة»(٩).

الوثيقة اضافة الى كونها تتحدث عن جوانب مهمة في شخصية طه الهاشمي، فانها في الوقت نفسه تضعه امام خيارات صعبة، لا تترك له مجالاً لأن يسلك طريقه المعتاد في اجتناب التصادم وخلْق الخصوم. ان الساحة كانت تشهد تطورات سريعة، تفرض ان يكون الموقف واضحاً والكلام محدداً والقرار قاطعاً. وذلك ما يسعى الهاشمي الى تجنبه، لانه لو مارسه لفقد موقعه وتفرق عنه اصحابه وازداد امامه خصومه.

بعد هذا، بدأت السبل تضيق برئيس الوزراء، واصبح يواجه الزاوية المحددة التي جهد على الابتعاد عنها، فقد شرع اصحاب الكتلة السياسية - العسكرية يطالبون الهاشمي بالمطاليب التي تضمنتها وثيقتهم.

في البداية حاول ارضاءهم.. في المنتصف ماطل واراد التملص.. في النهاية كشف عن موقفه. قال لهم بالتحديد الذي لم يألفه ولم يعرف به: «لا بد من

الموافقة على ما يريده الانكليز، واما رضى الوصي على قادة الجيش فمستحيل»(١٠).

تلك هي الحقيقة التي يعمل وفقها، لخصها مضطراً بجملتين:

ما يريده الانكليز امر لا يعصى.

وقادة الجيش لا بد من ابعادهم.

الاولى، خطه الثابت في العمل وان ابقاه مكتوماً لسنين طويلة.. والثانية ضرورة مرحلية من اجل تثبيت حكمه واستمرار سلطته.

لقد افصح الهاشمي عن حقيقة آرائه لأول مرة، فكانت فيها نهايته في السلطة. فبعد هذا الموقف القاطع، فهم قادة الجيش ورجال السياسة المشتركون معهم، توجهات رئيس الوزراء.. وادركوا ان الرجل ليس معهم خلافاً لما اظهره في الفترات السابقة، وعليه لا بد من تنحيته.. ذلك هو القرار المضاد لموقفه.

والذي عزز هذه القناعة في اذهان خصومه (اصحابه بالأمس) محاولته نقل بعض الضباط الى مناطق بعيدة عن بغداد. حينئذ كان عليه ان يواجه ما يترتب على هذه المحاولة من تطورات سريعة.

لم يمهله قادة الجيش طويلاً. ففي الاول من نيسان ١٩٤١ وضعوا بعض القطعات العسكرية في حالة طوارىء، وقبيل منتصف الليل احتلت القوات التابعة لهم دوائر البرق والبريد والهاتف.. وسيطرت على مداخل العراق العامة.. وتوجه العقيد فهمي سعيد ورئيس الاركان محمد امين زكي الى منزل طه الهاشمي، واخبراه ان الحالة وصلت حداً لا يطاق وانه يجب ان يتعاون مع

رشيد عالي الكيلاني.

قولهما واضح كقوله السابق. انهما يريدان منه الاستقالة.

حاول التملص، قال لهما انه لا يستطيع ان يعمل مع الكيلاني.. لكنهما كانا يريدان جواباً قاطعاً. قال لهما لا بد ان يعرض الامر على الوصي.. لكنهما كان يريدان جواباً سريعاً.

كتب استقالته واعطاها لهما.. اتصل بالوصي ليخبره بما حدث.. لم يرد احد على الهاتف[11]. لم يكن الوصي في قصره، لقد هرب من بغداد.

في مرة سابقة ثارت مشاعره حين حاول بعض رجال الجيش ومنهم محمد امين زكي، ابعاده عن الدخول في وزارة مقترحة، لانه لم يرد ان يهزم امام عسكريين اقل منه رتبة، فاستعان ببعض رجال الجيش ومنهم فهمي سعيد واحبط اعماله منتصراً.. هذه المرة عاد ثانية ليواجه معركة مع ضباط اقل منه رتبة.. لم يقاوم، فاستسلم امام فهمي سعيد ومحمد امين زكي.

قبل سنوات اقال وكيل رئيس اركان الجيش وزارة اخيه ياسين الهاشمي. وها هو يواجه نفس المصير امام رئيس اركان الجيش.. مفارقة ملفتة للانتباه. غير ان هناك فارق كبير بين قوة اخيه وبين ضعفه.

لقد جيء به في وقت كانت فيه السياسة العراقية تتحكم فيها اتجاهات قوية فيما يختص بالعلاقات الخارجية، مع وجود عناصر ميدانية تزيد هذه الاتجاهات خطورة. ونقصد بهم رجال الجيش الذين ادخلهم السياسيون في

ساحتهم ليحسموا لهم الامور.

في تلك الظروف جيء بالهاشمي المعروف برغبته الشديدة في الحفاظ على حياديته ليهديء الاجواء المضطربة.. ويقلل من قوة رجال الجيش.. ويرسم لسياسة العراق الخارجية خطاً منسجماً مع توجهات بريطانيا.

في البداية ظهر عليه انه سينجح في المهمة، لكن قادة الجيش ورجال السياسة قدروا الرجل بدقة، فهم يعرفون صاحبهم جيداً، وهذه المعرفة هي التي حالت دون نجاحه.. ففقد منصبه بعد شهرين فقط من توليه.

لعل طه الهاشمي نموذج فريد من بين رؤساء الوزارات العراقية حكم لشهرين فقط، وحافظ على اكبرّ قدر ممكن من الاصدقاء، ولم يخلق له خصوماً اضافيين. مع ان طبيعة مداخلات السياسة العراقية تجعل الرؤساء كثيري الخصوم. لكنه شذ عن هذه القاعدة، حتى ان قادة الجيش ورشيد عالي الكيلاني الذين تأزمت علاقته بهم خلال وزارته واجبروه على الاستقالة، استطاع ان يعيد بعض خيوطها المتقطعة.. والثقة التي فقدوها به، تمكن ان يسترد قسماً منها.

فعندما شكل الكيلاني حكومة الدفاع الوطني وكان الوصي في البصرة يحاول ان يقود حركة مضادة تنهي حركة الكيلاني، ارسل اليه الوصي يطلب حضوره، لانه اراد ان يجمع حوله الوزارة. لكن طه الهاشمي تصرف بحيادية، لقد امتنع عن تلبية طلب الوصي، مما جعل لقراره وقعاً حسناً في نفوس الكيلاني وجماعته، لانهم وجدوه لم ينحز الى الجهة المعادية.

وقد سبق له في خضم تلك الاحداث ان اقدم على تصرف خدم موقعه. فبعد ان قدم استقالته، شكل رشيد عالي الكيلاني حكومة الدفاع الوطني، واراد ان يذيع بياناً بهذا الخصوص باسم رئاسة الاركان، فاستشار طه الهاشمي حول هذه الخطوة، فاجابه الهاشمي: «لا يجوز التردد في تولي مسؤولية الحكم بغية استتباب الأمن وحفظ الصالح العام».

وهكذا تمكن من رتق الفجوة مع اصحابه القدماء. وان يستبدل خصومتهم صداقة كما كانت. بحيث لم يجدوا حرجاً في الاعتماد عليه. فعندما تدهور الوضع العسكري للقوات العراقية في حربها مع القوات البريطانية، قررت حكومة الكيلاني اتخاذ اجراءات عاجلة لمعالجة التدهور. وكان من ضمن مقترحاتها ان يتولى طه الهاشمي رئاسة اركان الجيش. فتصرف الهاشمي بحيادية ذكية حافظت على علاقته مع طرفي النزاع. حيث اقر خطة الاستمرار في القتال ضد الانكليز حتى تتم تسوية مشرفة مع الانكليز. ولكنه اعتذر عن تولي القيادة قائلاً: «ليس لي صلاحية لاستلام القيادة، ولا سيما واني مقتنع بفشل الحركة، واذا لم يسرع الالمان بالمساعدة فلا سبيل الى المقاومة مطلقاً»(١٢).

لقد اعاد كل شيء الى سابق عهده في علاقاته الشخصية، لكنه لم يستطع اعادة الامور الى سابق عهدها.. حيث تحركت الاحداث بسرعة هائلة، وانتهى دوره فلم تنط به مهمة جديدة.

* * * *

الهوامش

(١) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص١٨٨.

(٢) الاغتيالات السياسية خلال العهد الملكي في العراق، للمؤلف، ص

(٣) اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص٤٤.

(٤) محمود شبيب، صفحات مطوية من تاريخ العراق، ص ٥٤ - ٥٥.

(٥) المصدر السابق، ص ٦١ - ٦٣.

(٦) يراجع الحديث عن رشيد عالي الكيلاني في هذا الكتاب.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الخامس، ص١٦٠.

(٨) مير بصري، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٩) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٩٥ - ١٩٧.

(١٠) عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ص

(١١) المصدر السابق، ص١٠٠.

(١٢) اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص١٧٦.

حمدي الباججي

(١٨٨٦ - ١٩٤٨)

فارق كبير بين بدايته ونهايته.. فقد بدأ معارضاً قوياً للانكليز، شارك في احداث الثورة العراقية عام ١٩٢٠ وواصل نشاطه من خلال الحزب الوطني العراقي، حتى نفاه المندوب السامي برسي كوكس الى جزيرة هنجام في آب ١٩٢٢ مع غيره من اقطاب المعارضة[1]. لكنه انتهى سياسياً ضعيفاً رغم تسلمه رئاسة الوزراء. ولعل اهتمامه بأموره الخاصة في سنوات الوسط هو الذي حوله من القوة الى الضعف.

بعد اعلان العفو وعودته الى العراق، ادخله عبد المحسن السعدون في وزارته الثانية المؤلفة في ٢٦ حزيران ١٩٢٥، وزيراً للاوقاف. وبعد استقالة الوزارة لم يشغل اي منصب وزاري طيلة ما يقرب من ستة عشر عاماً. حتى اشترك في وزارة طه الهاشمي وزيراً للشؤون الاجتماعية[2]. وخلال تلك السنوات الطويلة اهتم بشؤونه المالية وادارة املاكه ومزارعه، لم تشغله عنها سوى جلسته في البرلمان كنائب في بغداد. لكنه بعد ان اشترك في وزارة الهاشمي عاد ثانية الى الاهتمام بالسياسة، حيث انتخب لثلاث مرات متوالية بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٣ رئيساً لمجلس النواب.

هذا التاريخ الذي يلغب عليه الابتعاد عن الحياة السياسية الحقيقية، كان بمثابة عنصر القوة لأن يتولى صاحبه رئاسة الوزارة العراقية. فالحرب العالمية تشرف على الانتهاء والنتيجة باتت معلومة بالنسبة لاطرافها. واوضاع العراق بحاجة الى فترة انتقالية تهدىء الاوضاع الصاخبة التي مرت عليه. كما ان رجال السياسة المحترفين لهم طموحاتهم ومشاريعهم، مما يجعل من ترأس احدهم تنشيطاً للمظاهر القلقة.

من هذه الاعتبارات وقع الاختيار على السياسي القديم شبه المعتزل، ليكون رئيساً للوزراء في ٣ حزيران ١٩٤٤، واختير له وزراؤه، حتى انه وجد في وزارته وزيرين لم يسبق له ان التقى بهما(٣).

ليس اختيار الوزراء جرى دون ارادته، انما حدث آخر مهم صنع دون علمه، واضطرته تبعاته الى الاستقالة. فبينما كان في زيارة لبعض الدول العربية، قرر نائبه صالح جبر نقل تحسين علي من منصب وزير الدفاع الى منصب وزير الاشغال والمواصلات، لانه عارض تقليص حجم القوات العراقية ورفض احالة العديد من ضباط الجيش على التقاعد.

وعلى اثر هذا القرار اشتعلت ازمة وزارية حادة بين الوزير المنقول وبين صالح جبر وارشد العمري ومصطفى العمري. ولم يكن بالامكان انهاء الازمة الا باستقالة احد الطرفين. فوازن الباجه جي طرفي المعادلة، ووجد ان استقالة وزير واحد لا تؤثر على الوزارة، بينما استقالة ثلاثة وزراء، مسألة قد تؤدي الى انهيار الحكومة، فطلب من تحسين علي ان يقدم استقالته، لكنه رفض ذلك ما لم يستقيل الوزراء الثلاثة ايضاً.

هنا وصلت المعركة الوزارية الى طريق مسدود. ولم يجد الباجه جي بداً من تقديم استقالته. ولم تكن استقالة حقيقية، انما محاولة للخروج من الازمة. وهو ما كان. ففي ٢٨ آب ١٩٤٤ قدم استقالته. وفي نفس اليوم قبل الوصي الاستقالة وكلفه بتشكيل حكومة جديدة في نفس الكتاب.

شكل وزارته الثانية والاخيرة من نفس الوزراء السابقين ما عدا تحسين

علي. مما يجعل الاعتقاد قاطعاً بان الاستقالة كانت موجه لابعاد هذا الوزير وليست محاولة لايجاد حالة انسجام جديدة بين الوزراء، واضفاء قوة عليها من خلال اشراك عناصر اخرى.

كانت وزارته هذه نشطة في مجال السياسة الخارجية، وذلك لأن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت العديد من المشاريع، كان من ابرزها عقد ميثاق جامعة الدول العربية في آذار ١٩٤٥(٤).

ان النشاط الذي اظهرته وزارة الباججي في السياسة الخارجية، كان السبب الاكبر لانهاء خدماتها. لا لأن خطواتها لم تكن منسجمة مع البلاط، بل لأن هذا الدور لا يستطيع ان ينهض به حمدي الباججي. ان المهمة تحتاج الى رجل سياسة قدير حاذق. ثم ان الباججي استنفدت اغراضه بعد ان حكم اكثر من سنة ونصف وهي فترة طويلة قياساً بالوزارات التي سبقته.

وقد حدث ان تعرض الى معارضة برلمانية قوية، مما جعل القناعة تزداد بانهاء حكمه. فوجهت اليه اتهامات قاسية عند افتتاح البرلمان في دورته العادية في بداية كانون الاول ١٩٤٥. نختار هنا نماذج ثلاثة مما قاله النواب في هجومهم على الوزارة:

قال نائب بغداد سلمان الشيخ داود: «يؤسفني ان اقول ان الوزارة القائمة لم تخط خطوة واحدة في سبيل تطهير الادارة وتنقيتها من داء الرشوة الوبيل فقد اتسع الخرق واصبح دفع الرشوة لتمشية الاشغال مقدماً على دفع الضريبة القانونية. واصبح لكل عمل من اعمال الموظفين ثمن معين ووسطاء

ودلالون وسماسرة مقررون، فقليل من الحزم وقليل من الانتباه وقليل من التنظيم كانت تكفي للضرب على ايدي المئات في ايام محدودة ان لم يكن آلاف الالوف من هؤلاء الموظفين السيئي الاخلاق ممن لا ضمير لهم ولا وجدان. لقد بلغ السيل الزبى، وانتزعت هيبة الحكومة من النفوس ففقدت دواوين الحكومة حرمتها وكرامتها وديست في سبيل دريهمات معدودات حقوق الضعفاء، وامتهنت العدالة، واختل نظام الحكم وتضعضعت ماكنة الدولة وليس من يعمل على ايقاف الأمر عند حده وهذا عيب ونقص ننتقد عليه الوزارة او اية وزارة اخرى تتغاظى عن مثل هذا».

وقال نائب الحلة جعفر حمندي: «لنأخذ بأيدينا صورة من خطاب العرش للسنة الماضية، وصورة من خطاب العرش لهذه السنة، ولنقارن بينهما ولننظر اي الوعود برت بها الحكومة مما جاء في الخطاب السابق؟ واي اصلاح شامل او غير شامل قامت به الحكومة خلال مدة حكمها؟ قالت انها ستقوم بالتعليم الالزامي وتنظيم البلديات وامور الزراعة الى آخر ما وعدتنا به، تلك المواعيد التي احصتها احدى الصحف فكانت ٢٦ وعداً. فأين تلك الاصلاحات؟ اين الاصلاح في الادارة وفي تنظيم البلديات وتنظيم تجارة الحبوب والزراعة؟ لتهدينا الى ذلك الوزارة المحترمة».

وقال نائب السليمانية، ماجد مصطفى: «في اعتقادي ان نظام الحكم الموجود لدينا فاسد من اساسه، فالماكنة نفسها فاسدة ولا يمكن ان نتغلب على الصعاب ما لم نغير الماكنة، ولكن كيف نغيرها؟ ومن هو الذي سيغيرها؟..»(٥).

هجمة عنيفة وبالارقام والشواهد الصريحة، تعرض لها حمدي الباجچي.

وكان عليه ان يفهم انه لا يمكن ان يستمر. لكنه لم يكترث ولم يبد اهتماماً ملحوظاً بما قيل تحت قبة البرلمان.

غير ان الوصي الذي كان يريد انهاء حكمه، اقدم على خطوة مباشرة عندما القى خطاباً في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥، لمح فيه الى ضرورة استقالة الوزارة، حيث قال:

«.. لقد نجحت البلاد في سياسة تكثير المثقفين ثقافة عالية من شبابها. لكن هذه السياسة ظلت بعيدة عن التوجيه الصحيح الذي قوامه فسح المجال لأكبر عدد من ذلك الشباب، للاضطلاع بمختلف المهام وتمكينه من تبوء المناصب الكبرى، وممارسة المسؤوليات المتعددة، وموالاته بالتشجيع والاسناد باخلاص، ليتأهب للنهوض بمهام تلك المناصب والمسؤوليات منفرداً عندما تحتم ذلك الانفراد سنن الطبيعة..»(٦).

الاشارة واضحة لا تقبل التأويل، ولا تتحمل غض الطرف، ان دوره انتهى، ولا بد ان يفسح المجال لغيره، فهو من جيل قديم.. والدور القادم كما يريده الوصي لجيل الشباب.

لقد ادرك حمدي الباجچي الاشارة.. وتيقن منها اكثر عندما تأزم الوضع ثانية في وزارته، فعلم ان كتاب استقالته الذي لم يكتبه يوم خرج من قاعة البرلمان، لا بد ان يحرره بسرعة.

في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ قدم رئيس الوزراء كتاب استقالته، وبعد عشرة

ايام وافق الوصي على الاستقالة. لعل الايام العشرة كانت محاولة للتمويه.

معلومة لا بد من ذكرها، لا لانها الوحيدة من نوعها، لكنها تكشف عن تعلق الباججي بالسلطة. فقد زار قبل استقالته، الامير عبد الاله وعرض عليه ان يأخذ ما بقي من المصاريف السرية المخصصة لرئيس الوزراء. لكن الامير رفض. رفضه ليس تعففاً، انما مهمة الباججي قد انتهت.. وليس هناك سبيل آخر.

* * * *

الهوامش

(١) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الاول، ص٩٥.

(٢) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ص٢٠٢.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السادس، ص١٨٧.

(٤) يراج الملحق رقم (٨) في نهاية الكتاب.

(٥) د. ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١ - ١٩٥٨، ص١٩.

(٦) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٨٧ - ٢٨٨.

(٧) المصدر السابق، ص٢٩٥ - ٢٩٦.

أرشد العمري

(١٨٨٨ - ١٩٧٨) *

المتحكم العنيف.. صفة اطلقها عليه احد الساسة البريطانيين. ولقد كان العمري كذلك، حين برز على ساحة الاحداث بعد حركة رشيد عالي الكيلاني. فهو قبل هذا الحدث لم يشغل سوى منصباً وزارياً واحداً خلال وزارة علي جودت الايوبي الاولى، اذ كان وزيراً للاقتصاد والمواصلات.

خلال وزارة الكيلاني الاخيرة كان ارشد العمري يشغل منصب امين العاصمة. وعندما قررت الانسحاب من بغداد، شكلت لجنة الأمن الداخلي بغية الحفاظ على الوضع عند انسحاب الجيش العراقي من العاصمة . ووضع تحت تصرف هذه اللجنة قوة من الجيش وشرطة بغداد، وترأسها العمري[١].

والغريب ان هذه اللجنة التي عينتها حكومة الكيلاني، بدل ان تكون مناهضة للانكليز، فانها تحولت الى جانبهم وساهمت في تقديم خدمات لهم وللوصي الهارب لتسهيل عودته الى بغداد.

واول عمل قامت به انها فرضت على وزير الاقتصاد محمد يونس السبعاوي الذي اشرف على العمليات العسكرية بعد ان ترك اقطاب الوزارة العراق. فرضت عليه ان يلتحق باصحابه. وهو اجراء انهى ما تبقى من الحركة. وكانت الغاية من هذا الاجراء محاولة اللجنة الاتفاق مع الانكليز لعقد الهدنة. ولذلك نراها تعجل في اتخاذ الاجراءات الضرورية للوصول الى هذا الاتفاق. فلقد اصدرت امراً مشدوداً حلت فيه كتائب الشباب، وطلبت منهم تسليم اسلحتهم الى مراكز الشرطة.

حدثت بعد عقد الهدنة اضطرابات بين الاهالي، فاتصل العمري هاتفياً بالوصي عبد الاله، يخبره ان حبل الأمن مضطرب، ولا بد ان يدخل الجيش البريطاني حالاً الى بغداد ليحفظ الأمن. وبذلك خالف مقررات اللجنة. التي وضعت تحت تصرفها قوة عراقية لهذا الغرض، لكنه اراد ان يثبت ولاءه للوصي وللانكليز.

والاكثر من ذلك انه اتصل ثانية بالوصي وطلب منه ان يصدر اوامره بفتح النار على الاهلين. انه كما يقول السياسي البريطاني متحكم عنيف. وقد برهن على دمويته حين اعطى اوامره باطلاق الرصاص على الناس، فكان مجموع القتلى اكثر من (٦٠٠) قتيل[٢].

لقد اثبت العمري ولاءه للوصي والانكليز.. وبرهن على اخلاصه للعرش. وذلك ما يريدونه. وعليه ان ينتظر المكافأة.

ورغم انه لم يشرك في الوزارات الاربع التي تشكلت بعد انتهاء حركة الكيلاني، الا انه اصبح مقرباً من الوصي الى حد كبير. يقول عنه طه الهاشمي في مذكراته ليوم ١٢ كانون الثاني ١٩٤٥: «والشائع ان المقربين لدى الامير هم ارشد العمري وهو الكل بالكل»[٣].

لقد ساير الوصي في تصوراته ومواقفه وفي رغباته ومزاجه. مثلاً عندما جاء الى بغداد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية على عهد وزارة حمدي الباجي، لم يكن الوصي مرتاحاً للزيارة، فاتخذ العمري الذي كان يشغل

منصب وزير الخارجية، موقفاً يشابه موقف الوصي في عدم الاهتمام بالوفد السوري. وحين تقرر ان يعود الوفد الى دمشق في الصباح، قيل لاعضائه ان وزير الخارجية لا يستطيع ان يفيق مبكراً، وان مدير الخارجية العام سينوب عنه[٤]. وهو تعامل فظ خارج عن حدود اللياقات الدبلوماسية. لكنه كان في المقابل يرى ان هناك لياقة اكثر اهمية، تلك هي مجاراة الوصي وكسب وده.

وزارته الاولى

قبل ان يتولى رئاسة الوزراء، كان عضواً في مجلس الاعيان خلال وزارة توفيق السويدي الثانية، وأحد الاعيان السبعة الذين قاطعوا الوزارة واجبروها على الاستقالة[٥].

بعد استقالة السويدي كلفه الوصي بتأليف الوزارة في الاول من حزيران ١٩٤٦. وكانت المهمة الرئيسية المناطة به، حل مجلس النواب وانتخاب مجلس جديد. غير انه لم ينجح في مهمته، اذ اضطر الى الاستقالة بتأثير تصاعد المعارضة ضده.

ان النهج الذي سار عليه العمري خلق له الكثير من الخصوم، ولعل اعتماده على الوصي هو الذي جعله يتمادى في سياسته. فهو يرى نفسه واقفاً على ارضية ثابتة وخلفه جدار متين. وليس هناك ما يزلزل القاعدة من تحته او يهز الجدار من ورائه. هذه النظرة زادت من شعوره بالقوة وعمقت عنده الرغبة في استخدام العنف والارهاب.

كان خصوم ارشد العمري - اضافة الى الشعب العراقي - يتوزعون على ثلاث فئات:

اولاً: العدد الكبير من الموظفين الذين فصلهم العمري من وظائفهم، واصدر قوانين تحرمهم من التعهدات الحكومية او المساهمة مع الشركات والاشخاص الذين يودون القيام باعمال التعهدات الخاصة باشغال الحكومة[٦]. وكان هؤلاء ينتمون الى فئات مختلفة. مما جعل المعارضة تنتشر على مساحة واسعة من ابناء الامة في العراق. وقد انضم غالبية هؤلاء الناقمين الى الكيانات المعارضة للوزارة فزادوها قوة.

ثانياً: رجال السياسة. من الطبيعي ان تثير علاقة العمري القوية بالوصي، حفيظة رجال السياسة الذين لا يرون فيه مؤهلاً وكفاءة لتولي منصب الرئاسة غير قوة علاقته بالامير عبدالاله. وقد ساهمت تصرفات العمري وعدم اهتمامه باعتبارات الساحة السياسية في جعل اولئك الساسة خصوماً له. كما اثارت محاولته في انتخاب برلمان جديد، مخاوفهم بشدة، لانه لا يتورع عن اتخاذ اي قرار من اجل ان يدخل جماعته الى قاعة البرلمان، ومن اجل ان يحرم خصومه من الجلوس على مقاعد النيابة.

ثالثاً: الاحزاب السياسية، من الواضح ان هذه الاحزاب ولاعتبارات كثيرة لا يمكن ان تقف بعيدة عن الحياة الجماهيرية واحداثها، فهي تواكب حركتها، ان لم يكن الكثير منها يساهم في صناعة هذه الحركة.

وزارة العمري صيرت من الاحزاب السياسية اعداء لها، وذلك عندما قمعت قوات الشرطة التظاهرات الجماهيرية التي انطلقت في ٢٨ حزيران ١٩٤٦ احتجاجاً على الاوضاع في فلسطين. وقد سقط نتيجة ذلك خمسة متظاهرين قتلى برصاص السلطة.

وكان طبيعياً ان تتصدى الاحزاب السياسية لعمل الوزارة هذا. فقدمت احتجاجاً مشتركاً فيما بينها. وهي يومذاك: حزب الاستقلال، حزب الاحرار، حزب الاتحاد الوطني، الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب.

ان هذه الحادثة تكشف في جانب منها عن توجهات العمري المعادية لقضايا الامة الاسلامية الساخنة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. فهو لم يسمح لتظاهرة سلمية ان تؤازر قضية فلسطين وشعبها المسلم، وفرقها بالرصاص.

مرة اخرى اقدم ارشد العمري على اعتماد عنفه، حين احتج عمال النفط في كركوك مطالبين بتحسين ظروفهم المعيشية. فاطلقت عليهم الشرطة الرصاص وقتلت منهم وجرحت اكثر من عشرين عاملاً. وذلك في ١٢ تموز ١٩٤٦.
وايضاً احتجت الاحزاب السياسية على هذه الممارسة الدموية وبصورة اكثر شدة من المرة السابقة[٧].

ان هذه الفئات الثلاث من المعارضة تمثل قطاعاً واسعاً من الساحة السياسية. وقد جعلها رئيس الوزراء تقف في صف واحد مضاد لسلطته. الا انه لم يعر الامر اهتماماً، لانه يستند على جدار الوصي.

والواقع ان العمري كان يسير بحكمه نحو النهاية. على اعتبار ان الظروف السياسية تصل في بعض الاحيان حداً لا يعد فيها الدعم كافياً لبقاء الوزارة.

لقد دعت ممارساته ان يقدم وزير داخليته عبد الله القصاب استقالته من

الوزارة، لانه اراد ان يقف على حادثة عمال النفط. فطالب بنقل متصرف لواء كركوك ومدير الشرطة، وتعويض عوائل المقتولين والمجروحين عما لحق بهم من اضرار. فوافق العمري على هذا الطلب، لكنه عاد في اليوم الثاني فرفضه. مما دفع الوزير الى الاستقالة.

فما هو السر في تراجع ارشد العمري عن رأيه؟

الاجابة ترتبط بموقف السفارة البريطانية. فهي التي شجعت متصرف لواء كركوك على استخدام القوة ضد العمال. وعليه فان العمري ادرك او سمع ان الحاق العقوبة بالمتصرف، سوف يمس بصورة غير مباشرة السفارة البريطانية، وهو حريص جداً على احترام رغباتها فتراجع عن رأيه بعد يوم واحد فقط. مع التأكيد ان التراجع ينسجم مع توجهه في استخدام العنف.

حاول رئيس الوزراء ان يكتم انفاس المعارضة، فعطل الصحف التي تهاجم وزارته، واعتقل اصحابها. لكن المعارضة استمرت على قوتها، لانها ضمت كل خصومه.

ازاء هذا التصاعد في المعارضة لم يعد بوسع العمري الاستمرار في الحكم، فقدم استقالته للوصي في ١٠ تشرين الاول ١٩٤٦. غير ان الوصي لم يوافق عليها الا في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦، بعد ان اكد العمري استقالته بكتاب ثان[٨]. وفي موقف الوصي اشارة صريحة الى انه لا يزال يتبناه، وان فرصة ثانية تنتظره.

ولعل العمري لم يشك في دعم الامير عبد الاله، لكنه خشي ان تتفاقم الامور ضده، فيصبح في مواجهة الاقالة. والافضل له ان يتخلى عن الحكم على امل

العودة من جديد ذات يوم.

نقطة مهمة لا بد من تسجيلها قبل ترك الحديث عن وزارة العمري الاولى، تتعلق بتأخر قبول الوصي استقالته.. تلك هي ان ارشد العمري قدم للامير عبد الاله خلال فترة حكمه ستة آلاف جنيه من المصاريف السرية(٩).

بين وزارته الاولى والثانية مرت على السلطة في العراق (١٤) وزارة، لم يدخل ارشد العمري الا في واحدة منها، ولعل احداً من اولئك الرؤساء لم يرد ان يحترق بناره.

حكومته الثانية

جلوسه على رأس الحكم في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ جاء خلافاً لما كان يتداول به رجال السياسة مع البلاط، حول ضرورة تشكيل وزارة محايدة تحل مجلس النواب وتجري انتخابات حرة من اجل انهاء حالة الاضطراب في الحياة السياسية العراقية.

لكن الذي حدث ان تكلف ارشد العمري بتشكيل الوزارة. رغم كونه صاحب خصومات هائلة وتوجهات عنيفة في ادارة الحكم. وهي المسألة التي من المفروض ان تضعه في اسفل قائمة المرشحين. لا سيما وان هناك اسماء كثيرة طرحت وكانت اكثر قبولاً من بين الاحزاب والهيئات السياسية.

ان القرار في هذه القضية ليس بيد الملك الشاب فيصل الثاني البعيد عن

صخب السياسة العراقية.. الغريب عن اجوائها ومداخلاتها، انما بيد خاله الامير عبد الاله.

اول عمل قامت به الوزارة، وكما كان متفقاً عليه، انها حلت المجلس النيابي في يومها الاول(١٠).

وكانت الخطوة الثانية المطلوب اتخاذها اجراء انتخابات للمجلس الجديد. لكن هذه المهمة كانت غير متناسبة مع ارشد العمري بماضيه الدموي وسلوكه الغريب. صحيح ان تاريخ العراق شهد مثل هذا اللاتناسب، لكنه لم يكن على درجة عالية من الخطورة، كما هو الحال في هذه المرة.

وعلى ضوء هذه الحقيقة، وقفت الاحزاب السياسية تعارض الوزارة، واصدر حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي بياناً مشتركاً، طالبا فيه اطلاق الحريات وحرية الانتخابات ورفض التحالفات العسكرية والاستعمارية.

واتفقت الاحزاب السياسية على دخول الانتخابات بموجب ميثاق عقدته فيما بينها سمي ميثاق الجبهة الوطنية المتحدة(١١).

بذلت الوزارة كل جهودها من اجل الحيلولة دون فوز مرشحي المعارضة، حيث زودت موظفيها بتعليمات لمنع فوز اي مرشح من الجبهة الوطنية المتحدة. وكان واضحاً من تلك التوجيهات ان الحكومة قد اعدت العدة لتحطيم صناديق الاقتراع واي شيء آخر من اجل ان يفوز اصدقاؤها(١٢).

لنختار مقاطع من الاحتجاج الذي قدمه حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي باسم الجبهة المتحدة الى وزير الداخلية في الاول من حزيران

١٩٥٤ . فهو يكشف عن بعض الممارسات التي استخدمها رئيس الوزراء، جاء في الاحتجاج:

«لقد كانت اولى بوادر تضييق الخناق على الشعب وحرمانه من ممارسة حقوقه هو تقصير مدة الانتخاب الأمر الذي ضيق على المرشحين مجال ممارسة حقوقهم بالاتصال بالجمهور، وتوضيح برامجهم في العمل واهدافهم للمستقبل، وزادت الحكومة الامر سوءاً باستعمال وسائل الضغط والاكراه، وكان من اكثرها انتهاكاً لحرمة الدستور هو منعها للاجتماعات الانتخابية. ان هذه الاجتماعات امر طبيعي ملازم لكل حركة انتخابية اذ لا يمكن تصور انتخابات بدونها فلا بد للمرشح، ولا سيما في الانتخابات المباشرة، من الاتصال بناخبيه بصورة اجماعية نظراً لكثرتهم، ولا يمكن ان يتم ذلك عن طريق الاتصال الشخصي.

«ولم يقف التدخل الحكومي السافر والعلني عند هذا الحد، بل تجاوزه في بعض المناطق الى اشاعة الارهاب بين الناس بزج مؤيدي الجبهة الوطنية في السجون، والقاء القبض على العشرات منهم بقصد ارهاب الناخبين ومنعهم من ابداء رأيهم بجانب المدافعين عن حقوق الشعب وحرياته «كماجرى في مدينة الحلة» وفي «مدينة الكوت»، اخذ التدخل الحكومي مظهراً آخراً فقامت السلطات المحليةبابعاد مرشح الجبهة الوطنية عن منطقته الانتخابية مخفولا بالسيارات المسلحة. وفي «رانية» تقوم الحكومة علناً باسناد مرشح ضد آخر. وقد بلغ الاستهتار حداً في «مدينة الحي» عندما رغب الاهالي في تقديم مرشحهم المنافس للمرشح الاقطاعي فكانت النتيجة المذبحة المريعة التي اهتز لها ضمير الرأي العام واستنكرته كافة الاوساط»(١٣).

هذه الممارسات وغيرها اعتمدها العمري من اجل ان يصنع مجلساً نيابياً على هواه، ولقد نجح في ذلك. لكنه لم ينعم بنجاحه فقد قدم استقالته في ١٧ حزيران ١٩٥٤ اي بعد ثمانية ايام فقط من اجراء الانتخابات. وهو قرار يبعث على الدهشة. فما هو السر في ذلك؟

حين انهى العمري خطوة وزارته المهمة، كانت هناك مشاريع سياسية كبرى تنتظر الحكومة العراقية، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. ففي تلك الفترة كانت الحرب الباردة على اشدها بين المعسكرين الشرقي والغربي. وقد تبنت الولايات المتحدة الاميركية ومعها دول حلف الاطلسي سياسة الاحلاف العسكرية بغية ادخال الدول الخاضعة في منظومات تحالفية عسكرية لتكون في مأمن من التوسع الشيوعي ولتواجه هذا التوسع في نفس الوقت. وقد استدعت هذه السياسة ان يدخل العراق في برامجها كموقع تحالفي مهم، وهو ما تبلور فيما بعد بانشاء حلف بغداد عام ١٩٥٥[١٤].

ان هذا الواقع الذي كانت تعيشه السياسة العراقية، والذي يتطلب الدخول في مرحلة جديدة، كان بحاجة الى سياسي مجرب كفوء له القدرة على صياغة السياسة الخارجية بشكل ينسجم مع توجهات بريطانيا والمعسكر الغربي عموماً. وقد وقع الاختيار على نوري السعيد الرجل الاول في مثل هذه المواقف. اما العمري فانه لا يصلح للمناورة السياسية وللعمل الدبلوماسي وللمشاريع الدولية، انه رجل هراوة وحسب. وقد انتهى دور الهراوة، وعليه انتهت مهمة صاحبها.

لم يجن العمري من وزارته الاخيرة اي مكسب سياسي. فهو لم يحكم سوى ما يقرب ثلاثة اشهر. اما المجلس النيابي الذي خلق له الكثير من الخصومات

والفضائح، فلم يجلس تحت قبة البرلمان، اذ ان وزارة نوري السعيد التي اعقبته امرت بحله في اول عمل لها.

في ١٧ حزيران ١٩٥٤ قدم استقالته الى الملك فيصل الثاني. وبعد ستة اسابيع وبالتحديد في ٣ آب وافق الملك على الاستقالة[١٥]. والسبب في التأخير ان الامير عبد الاله ذهب الى باريس يفاوض السعيد حول الوزارة القادمة.

ارشد العمري كان عنيفاً ارهابياً مع معارضيه.. وكان في المقابل ليناً ضعيفاً امام البلاط واصحاب القرار الاعلى.

* * * *

الهوامش

(١) عبد الرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ص٢٢٤-٢٢٦.

(٢) المصدر السابق، ص٢٤٤ - ٢٤٥.

(٣) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، الجزء الثاني، ص٦٩.

(٤) المصدر السابق، ص٩٦.

(٥) يراجع الحديث عن توفيق السويدي في هذا الكتاب.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع، ص٩٠.

(٧) المصدر السابق، ص١٠٩ - ١١٥.

(٨) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٢٥ - ١٢٦.

(٩) طه الهاشمي، المصدر السابق، ص١٣٥.

(١٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء التاسع، ص٧٩.

(١١) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الاول، ص

(١٢) عبد الجبار عبد مصطفى، الى تجربة العمل الجبهوي في العراق ١٩٢١ - ١٩٥٨، ص٢٣٥ - ٢٣٦.

(١٣) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٨٩ - ٩٠.

(١٤) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الاول، ص٥٤٨.

(١٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٩٨.

صالح جبر

(١٨٩٥ - ١٩٥٧)

اول سياسي شيعي اعطيت له رئاسة الوزراء، وربما كان انتماؤه هذا سبباً في حصوله على المنصب، حيث كانت مهمته عقد معاهدة بورتسموث التي اقترنت باسمه. مع ان مقدماتها والطرق المؤدية اليها، رسمت بيد نوري السعيد، حتى اذا رتب كل شيء استقال من الحكم، وجاء بعده صالح جبر ليوقع المعاهدة[1].. ربما اراد الانكليز والبلاط ان يستغلوا شيعيته ليواجهوا بها المعارضة الجماهيرية المتوقعة ضد المعاهدة، والتي يشكل شيعة العراق مادتها ومحركها كما حدث طيلة الفترات السابقة من التاريخ العراقي.. وربما ارادوا ان يشعلوا فتنة طائفية من خلال تعيينه رئيساً للوزراء، وتكليفه بمسألة المعاهدة.

على ان هذين الاحتمالين لا يلغيان سير الرجل حثيثاً في دروب البلاط والانكليز، ولا ادل على ذلك من انضمامه الى حاشية الوصي عبد الاله ودفاعه عنه يوم هرب من بغداد، اثر احداث معركة رشيد عالي الكيلاني. ولقد كان مقرباً من الوصي بصورة ملحوظة.

قطع صالح جبر مسافة طويلة في الميدان الاداري الوظيفي حتى وصل الى الوزارة على عهد جميل المدفعي، حيث عين وزيراً للمعارف في وزارته الاولى المؤلفة في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣. ثم بدأ يشترك في معظم الوزارات العراقية خصوصاً بعد انتهاء حركة الكيلاني[2].

في ٢٩ آذار ١٩٤٧ شكل صالح جبر وزارته الوحيدة، بعد ان رتب له نوري السعيد في الوزارة التي سبقته، خطوة مهمة، وهي تشكيل برلمان يدعمه في مشروع المعاهدة.

تضمن منهاج الوزارة في اول فقرة حول السياسة الخارجية، العمل على تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية على اساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند، وتعزيزاً للصداقة التقليدية بين العراق وبريطانيا.

وكانت هذه الفقرة تعني ان الحكومة العراقية ستدخل في مفاوضات مع بريطانيا لاجراء التعديل. غير ان هذا البرنامج المعلن، تبعته محاولات سرية. فخلال الفترة بين ٨ الى ١٧ مايس ١٩٤٧ دخلت وزارة صالح جبر في مفاوضات تمهيدية مع الجانب البريطاني باشراف الوصي عبد الاله لتثبيت اسس التعديل المقترحة على معاهدة ١٩٣٠. لكن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة.

وكان صالح جبر قد صارح البريطانيين في الاجتماع الاول قائلاً:

«منذ سنة ١٩٣٦ اخذ الانطباع يزداد في نفوس افراد الجيش، بل يزداد في الحقيقة بين جميع طبقات الشعب، وهو ان بريطانيا العظمى كانت تتعمد ابقاء الجيش العراقي ضعيفاً، فكان احد الاسباب الكبرى لمعاداة بريطانيا والانقلاب العسكري الذي حدث عام ١٩٤١ وان كان هذا خطأ ولكن هذا الانطباع لا يزال مستمراً حتى صار خطراً على دوام الصداقة بين البلدين ولا يمكن ازالته الا اذا تقدمت بريطانيا العظمى لمساعدة هذا البلد لا بالاقوال بل بالافعال.. ان رئيس الوزراء بوصفه وزيراً للداخلية يستطيع كبح جماح اعداء بريطانيا ولكن ذلك يكون مجرد تدبير وقتي»[٣].

بعد توقف المفاوضات سافر الوصي عبد الاله الى لندن في تموز ١٩٤٧ واتصل هناك برئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيته، وخلال مفاوضاته

هناك، عرف وجهة نظر الحكومة البريطانية بشأن المعاهدة، فابرق الى صالح جبر يخبره بان الانكليز يريدون الدخول في المفاوضات على اساس عدم الغاء القواعد البريطانية في العراق نهائياً، وابقاء مطاري الحبانية والشعيبة تحت سيطرتهم.

غير ان رئيس الوزراء، اصر على ضرورة تخلي بريطانيا عن مطاري الحبانية والشعيبة، كاساس لدخول المفاوضات، وفي حالة رفضها ذلك، فانه لا يمكن التفاوض بشأن المعاهدة.

عندما عاد الوصي الى بغداد في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤٧، اقترح عليه صالح جبر ان يهدد باستقالة وزارته ليضغط على الانكليز، فاستحسن الوصي هذا الاقتراح، لكنه طلب منه ان يتريث. وفي غضونً ذلك ارسلت بريطانيا وفداً عسكرياً الى بغداد لاستئناف المفاوضات. وجرت عدة اجتماعات في السفارة البريطانية بين ٢٢ تشرين الثاني و٤ كانون الاول، اسفرت عن التوصل الى نتائج جيدة بين الطرفين(٤).

ثم وجهت الحكومة البريطانية دعوتها لصالح جبر بزيارة بريطانيا لاستكمال المفاوضات. فاقترح نوري السعيد ان يعقد اجتماع يضم بعض اعضاء مجلسي الاعيان والنواب لاطلاعهم على المفاوضات التي اجريت لتعديل المعاهدة، وكذلك استشارهم في الامور التالية:

١- هل ان العراق في حاجة لمعاهدة تحالف مع دولة اجنبية؟

٢- اذا كان في حاجة الى ذلك فمن هي الدولة الاجنبية؟

٣- ما هي الاسس التي تعتبرونها صالحة لهذا التحالف؟

عقد الاجتماع في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧ في قصر الرحاب حضره عشرون شخصاً. وكانت اجاباتهم بالايجاب على السؤال الاول، وباعتبار بريطانيا هي الدولة المطلوبة في السؤال الثاني. اما بالشأن الثالث فلم تكن هناك معارضة لبقاء القواعد العسكرية بيد الانكليز(٥).

كانت نتيجة الاجتماع مشجعة لصالح جبر، حيث لم يكن يتوقع مثل هذا اللين، بل ان آراءه مع الانكليز كانت اكثر تشدداً مما ابداه المجتمعون. وقد شجعته هذه النتيجة على المضي في سياسته.

اعقب هذا الاجتماع، اجتماع آخر في اوائل كانون الثاني ١٩٤٨ برئاسة الوصي وحضور صالح جبر ونوري السعيد وتوفيق السويدي واحمد مختار بابان. وخلال الاجتماع تم الاتفاق بان يشمل التعديل المقترح الامور التالية:

١- رفع بحث خطوط المواصلات من مقدمة المعاهدة.

٢- رفع قيد المشاورات في الامور السياسية الخارجية والاكتفاء بالنص على ان لا ينتهج احد الفريقين المتعاقدين سياسة معادية للفريق الآخر.

٣- يتسلم العراق القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة عندما يتم ابرام معاهدات الصلح بين الدول التي اشتركت في الحرب العالمية.

٤-الغاء حصر استخدام الاخصائيين في الحكومة العراقية بالبريطانيين، والغاء الاتفاقات الخاصة بالسكك الحديدية والميناء وتسلم العراق لهذين المرفقين.

٥- ضرورة تسليح الجيش العراقي، بنفس الاسلحة التي تسلح بها الوحدات البريطانية وفي نفس الوقت الذي يجري فيه تسليحها.

٦- رفع القيود الموجودة فيما يتعلق بالتمثيل السياسي في المعاهدة الحاضرة(٦).

وبعد ان تمت كافة الترتيبات تقرر ان سافر الى لندن في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ وفد الحكومة العراقية المكون من: صالح جبر رئيس الوزراء، فاضل الجمالي وزير الخارجية، شاكر الوادي وزير الدفاع، نوري السعيد وتوفيق السويدي بصفة مستشارين، بالاضافة الى مستشار السفارة البريطانية في بغداد(٧).

قبل موعد السفر بدأت المعارضة الجماهيرية ضدّ خطوة صالح جبر في عقد المعاهدة، ونشطت الجامعات العراقية في مواقفها المعارضة. حيث نظم الطلبة تظاهرات صاخبة، واعلن الاضراب في كليات الشريعة والحقوق والصيدلة والهندسة ودار المعلمين العالية. وعلى اثر ذلك قرر مجلس الوزراء تعطيل الدراسة في كلية الحقوق. مما دفع الطلبة الى تقديم مذكرات احتجاج الى الحكومة طالبوا فيها:

١- اطلاق سراح الموقوفين من طلبة كلية الحقوق، وفتح الكلية واستئناف الدراسة.

٢- معاقبة المسؤولين في حادث الكلية.

٣- الغاء المعاهدة العراقية - البريطانية.

٤- القيام بالاعمال السريعة لانقاذ فلسطين من الاستعمار والصهيونية.

وقد استجابت الوزارة لبعض هذه المطالب حيث فتحت كلية الحقوق[٨].

في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، وقع صالح جبر مع رئيس الوزراء البريطاني المعاهدة في ميناء بورتسموث[٩]. وفي اليوم نشرت المعاهدة في العراق. فهاج الرأي العام العراقي، واصدرت الاحزاب السياسية بيانات احتجاج، اعتبرت المعاهدة تكبيلاً للعراق بقيود جديدة، وانها اشد وطأة من معاهدة ١٩٣٠. وتصاعدت المعارضة بشكل خطير بحيث توالت التظاهرات والاضرابات في عموم العراق. وشعر البلاط بحراجة الموقف، فعقد الوصي اجتماعاً دعا اليه رجال السياسة والاحزاب. وذلك في ٢١ كانون الثاني، وحين وجد المجتمعون يطالبون برفض المعاهدة، اصدر بياناً ذكر فيه انه لن تبرم اية معاهدة لا تضمن للعراق حقوقه وامانيه[١٠].

ساهم هذا البيان في تهدئة الاجواء نسبياً، باعتبار انه اشارة الى عدم ابرام معاهدة بورتسموث.

هنا برز دور صالح جبر المتصلب وكان لا يزال في لندن، فقد وصله خبر تصريح الوصي، فبادر الى التصريح في صباح ٢٢ كانون الثاني، انه متأكد من ان البرلمان والشعب سيجدان ما يحقق امانيهم في المعاهدة، وان بعض العناصر الهدامة هي التي تثير الشغب، وتوعد باستخدام القوة ضدها فور عودته الى بغداد.

وقد اثار تصريح جبر الرأي العام ثانية فعادت التظاهرات على صخبها السابق. وصدرت الاوامر للشرطة بعدم التعرض للمتظاهرين خوفاً من تفاقم

الاوضاع. وتقرر ان يعود رئيس الوزراء بسرعة.

في ٢٦ كانون الثاني هبطت طائرة صالح جبر في قاعدة الحبانية، ثم توجه وسط احترازات امنية مكثفة الى قصر الرحاب لمقابلة الوصي. وقد وجه عتابه الشديد لنائب رئيس الوزارة جمال بابان لانه لم يستخدم الشدة في قمع التظاهرات. ثم حضر الى قصر الرحاب نوري السعيد الذي ايد صالح جبر في اهمية استخدام الشدة(١١).

كانت رغبة الوصي في ضوء تصاعد حدة المعارضة ان يقدم صالح جبر استقالته، لكنه تجاهل هذه الرغبة وأصر على ضرورة استخدام الشدة، واصدر بياناته التي ضمنها تهديد المتظاهرين باستخدام القوة في حالة استمرارهم. وحصلت من جراء ذلك مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين سقط فيها عدد من الضحايا.

وازاء هذه الاحداث الخطيرة، وجد بعض الوزراء والنواب ان من المتعذر الاستمرار مع الوزارة، فاستقال في يومي ٢٦ و٢٧ كانون الثاني كل من وزير المالية والعدلية ووزير الشؤون الاجتماعية ورئيس مجلس النواب، كما استقال من المجلس النيابي عشرون نائباً.

وبينما كانت التظاهرات صاخبة والصدامات مستمرة، كان الوصي يناقش في قصره وجهتي نظر، الاولى يتبناها السعيد وتقضي بضرورة استخدام الشدة لقمع التظاهرات. والثانية يقول بها السيد محمد الصدر، وهي تدعو الى

اقالة الوزارة لان الشعب فقد رشده والواجب حقن الدماء. وكادت وجهة نظر السعيد تتغلب لولا اصرار السيد محمد الصدر ونصائحه بان تتغلب الحكمة على الموقف، اضافة الى ان نصاب الوزارة اصبح دون العدد الدستوري بعد استقالة الوزراء الثلاث. فاقتنع الوصي برأيه، وطلب من رئيس ديوانه ان يبلغ رئيس الوزراء، فاتصل به قائلاً ان صاحب السمو متعب للغاية. فاجابه جبر: انه يريد انقاذ البلاد من الفوضى، فأخبره رئيس الديوان ان عدد الوزراء اصبح دون النصاب الدستوري، وعليه فان بقاء الوزارة غير شرعي.

عند هذه النقطة وقف صالح جبر امام النهاية القاسية.. انه اذن لا بد ان يستقيل.. وان محاولاته للبقاء في السلطة فاشلة، فالوصي يريده ان يكف عن ممارسة الحكم.

فقدم استقالته في نفس اليوم (٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) التي تضمنت عتباً على الوصي، واشارة الى انه شجعه على الاستمرار للسيطرة على الاوضاع الامنية، كتب صالح جبر يقول:

«سيدي صاحب السمو المعظم

لقد ظهر من البيانات التي ادلى بها وزير العدلية ووكيل رئيس الوزراء في جلسة صباح أمس التي عقدها مجلس الوزراء بمحضر من سموكم في قصر الرحاب العامر، ان اخطاء متعددة قد وقعت فأدت الى الوضع الحاضر، وقد عينت هذه الاخطاء، ولا حاجة لتكرار عرضها الآن، هذا ولما شعرت ان البعض من الزملاء المحترمين يميل الى عدم الاستمرار بتحمل المسؤولية، رأيت ان من واجبي ان افسح لسموكم المعظم لمعالجة الوضع، وذلك باختيار من ترونه

سموكم لتحمل المسؤولية، وبينما كنت اريد تقديم استقالتي، وكانت مهيأة امرتموني سموكم في مساء البارحة بضرورة الاستمرار بغية توطيد الامن، ومحافظة النظام بالدرجة الاولى، فامتثلت امر سموكم، وباشرت من فوري باتخاذ الاجراءات التي اعتقد انها تؤدي بالنتيجة الى القضاء على الاضطراب والفوضى، ولكنني تناولت في ليلة البارحة استقالة وزير العدلية، وفي صباح اليوم استقالتي وزيري الشؤون والمالية، وهذا ما توقعته ونوهت به لسموكم ليلة البارحة ايضاً، فأرى الآن ان لا مناص من ان اتقدم باستقالتي راجياً قبولها. ولا بد لي بهذه المناسبة ان اتقدم لسموكم المعظم بجزيل الشكر للثقة الغالية التي اوليتمونا اياها، وللمساعدات الجمة التي شملتمونا بها زملائي وانا خلال المدة التي تولينا فيها المسؤولية، وثقوا يا سيدي بأني سأبقى ذلك العبد المخلص:

بغداد ١٩٤٨/١/٢٧ رئيس الوزراء –صالح جبر»(١٢).

جملة واحدة اراد ان يقولها للوصي وكتبها بين السطور تلك هي: يا صاحب السمو لقد خذلتني.

لوعة كبيرة لا شك ظلت في قلبه، فهو رئيس الوزراء الوحيد الذي اقدم على خطوة سياسية كبيرة كمعاهدة بورتسموث بتنسيق مع الجهات العليا وتمهيد من قبلها، حتى اذا واجه صعوبة الصمود تركوه يحترق.

صحيح ان المعارضة الجماهيرية كانت هائلة، لكنهم لم يجدوا له البدائل، ولم يظهروا له الدعم، مثلما حدث مع عبد المحسن السعدون حين فرض انتخابات

المجلس التأسيسي ونفى مراجع الدين وعلماء المسلمين الى الخارج وهي الخطوة البالغة الخطورة.

لو كان صالح جبر حقاً بمستوى ان يعقد معاهدة مع بريطانيا، مثلما هو الحال مع نوري السعيد، لوقف البلاط الى جانبه وقتاً اضافياً. لكنه لم يكن كذلك.. لقد فاته انه ليس بهذه الاهمية، وانه صاحب دور مثل الكثيرين غيره من رؤساء الوزارات.. ربما كانت له مهمة اخرى او عمر اطول، لكن قوة المعارضة وتصاعدها انهت المهمة واوقفت العمر.

* * * *

الهوامش

(١) د. كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص ١٣٧.

(٢) يراجع الملحق رقم (١) في نهاية الكتاب.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع، ص٢١٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١٦ - ٢١٩.

(٥) يراجع محضر الاجتماع في المصدر السابق، ص٢٢٢ - ٢٢٣.

(٦) د. وميض جمال عمر نظمي وآخران، التطور السياسي المعاصر في العراق، ص٢٦٤.

(٧) عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٥٤، ص١٦٤.

(٨) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الاول، ص١٩٢.

(٩) يراجع الملحق رقم (٦) في نهاية الكتاب.

(١٠) د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص٢١٨.

(١١) محمود شبيب، وثبة في العراق وسقوط صالح جبر، ص١٠٧.

(١٢) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٦٩ - ٢٧٠.

السيد محمد الصدر

(١٨٨٣ - ١٩٥٦م)

ثاني عالم دين.. وثاني سياسي شيعي يشغل رئاسة الوزراء.

تاريخه السياسي حافل بمعارضة الانكليز والسعي لاستقلال العراق منذ بدايات الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الاولى.

عرفته الاوساط الجماهيرية من خلال اسرته العريقة في منزلتها الدينية فلقد كان منهم مراجع دين وعلماء كبار بارزين كوالده السيد حسن الصدر.. وعرفته الاوساط الجماهيرية والسياسية عبر نشاطاته المعارضة للاحتلال البريطاني. فلقد ترأس حزب حرس الاستقلال الذي تأسس في شباط ١٩١٩، ومارس دوراً كبيراً في الساحة السياسية في الكاظمية وبغداد، حيث كان يمثل حركة المعارضة الرئيسية هناك، وقد اكتسب محمد الصدر جماهيرية واسعة في تلك الفترة[١].

وحين اندلعت ثورة العشرين، كانت له مساهمات مهمة فيها، حيث اتصل ببعض زعماء العشائر في ديالى وسامراء واستطاع كسبهم الى جانب الثورة.

وبعد ان تشكلت الدولة العراقية، ظل يواصل هذا الدور، فابعده الانكليز الى ايران في آب ١٩٢٢.

حين بدأت الحياة النيابية في العراق، عين عام ١٩٢٥ عضواً في مجلس الاعيان، وترأس هذا المجلس في اكثر فتراته. كما كان عضواً دائماً فيه[٢].

تميز السيد الصدر بانه كان يميل الى الاساليب الحكيمة في السياسة بعيداً

عن القوة والتهور والتسرع، كان يريد سياسة معتدلة هادئة في معالجة شؤون الدولة. لذلك لم يفسح له المجال ليمارس دوره في واقع السياسة العراقية من خلال مواقع السلطة المؤثرة على القرار.

ان اتسامه بالهدوء والتعقل اضافة الى تاريخه الطويل الذي جعله معروفاً في الاوساط الجماهيرية كشخصية بعيدة عن الاعيب السياسة ومناوراتها. جعلت انظار البلاط تتركز عليه بقوة، ليتولى رئاسة الوزراء، بعد ان تدهورت الاوضاع الامنية واضطرب الشارع العراقي بتأثير عقد اتفاقية بورتسموث. حيث وجد فيه البلاط الشخص الاكثر قبولاً من قبل الشعب العراقي، والقادر على بعث الارتياح في نفوسه ومن ثم اعادة الهدوء الى الساحة.

في البداية رفض قبول رئاسة الوزراء، لانه وجد الظروف غير ملائمة. فاتجهت نية البلاط لتكليف ارشد العمري بتأليفها. غير ان الشعب العراقي الذي ارتاح للاختيار الاول، عاد واضطرب حين سمع باسم ارشد العمري لما يعرف عنه من قسوة وعنف. كما ان الاحزاب السياسية رفضت التعاون معه حين طلب منهم العمري التعاون معه لتشكيل الوزارة الجديدة. وعقد رؤساء حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاحرار اجتماعاً مشتركاً تدارسوا فيه الموقف، واصدروا بياناً في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ طالبوا فيه:

١- ابطال معاهدة بورتسموث الجائرة واعلان ذلك دون ابطاء.

٢- اجراء التحقيق الدقيق عن اطلاق النار ضد ابناء الشعب العراقي وتعيين المسؤولين عنه.

٣- حل المجلس النيابي القائم واجراء انتخابات حرة.

٤- احترام الحريات الدستورية.

٥- افساح المجال للنشاط الحزبي.

٦- حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته.

ثم ذهب رؤساء الاحزاب الى السيد الصدر لاقناعه بقبول تشكيل الوزارة[٣].

في ٢٩ كانون الثاني ألف السيد الصدر وزارته الوحيدة.. وهي الوزارة الوحيدة التي حظيت بتأييد الشعب العراقي وقابلها بارتياح كبير. حتى ان الوصي عبد الاله الذي كان مكروهاً من قبل الشعب، تحسنت صورته لاختياره هذه الوزارة.

حاولت بعض الكتب التاريخية ان تقلل من اهمية الدور السياسي للسيد محمد الصدر وتظهره بالضعف والبساطة، وتتجاهل الخطوات التي اقدم عليها خلال حكمه رغم قصر مدته، وتعتبره لم يحقق معظم طلبات الشعب العراقي[٤].

غير اننا نجد ان مثل هذه الآراء جانَبَ إبتعد عن الحقيقة، وهذا ما يتحقق من خلال القرارات والاجراءات التي اتخذتها وزارة الصدر، والتي سنمر عليها في حديثنا هذا.

اول عمل قامت به الوزارة، انها قررت في اول شباط تشكيل لجنة للتحقيق في حوادث الاضطرابات التي حدثت في عهد وزارة صالح جبر، وتعيين المسؤولين عن اطلاق النار على المتظاهرين.

ثم بدأت خطوتها الثانية في تحديد الموقف من معاهدة بورتسموث. فقرر في

٢ شباط، رفض المعاهدة، وابلاغ الحكومة البريطانية بهذا القرار، وبرغبة العراق في استبدال معاهدة ١٩٣٠ التي وصفها بانها غير مطمئنة لأماني الشعب العراقي وغير متناسبة مع الاسس المرسومة في ميثاق الامم المتحدة.

كان القرار جريئاً بلا شك، فالغاء معاهدة ليس بالمسألة السهلة، لا سيما وان اكثر من وزارة مهدت لعقدها، كما ان ظروف التوقيع عليها تطلبت تحركات واسعة على ارفع المستويات بين العراق وبريطانيا. وهذا ما يتضح من ردة الفعل البريطانية حيث هاجمت الصحافة الانكليزية وزارة السيد محمد الصدر لاتخاذها قرار الالغاء، فقد كتبت جريدة التايمس مقالاً مطولاً جاء فيه:

«وليس من شك ان اولئك الذين تولوا السلطة في بغداد بحاجة الى الوقت للتفكير في عواقب الحوادث الاخيرة، ومن الحكمة ان لا يعمد الوزراء المسؤولون الى التفكير فقط في وجوب تحسين حظ الشعب العراقي، بل يجب ان يضعوا تسوية مرضية مع بريطانيا على مصالح العراق».

واصلت الوزارة تحقيق برامجها وما كان يريده الشعب العراقي، فقررت في ٢ شباط ايضاً، تأجيل جلسات المجلس النيابي لمدة خمسين يوماً، لتدرس بعد ذلك مسألة حله او ابقائه في اجواء هادئة. لكن الشعب العراقي ظل يطالب بحله، فاستصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية في ٢٢ شباط بحل مجلس النواب.

كما قررت الوزارة اطلاق سراح المعتقلين، ومنح الحرية للصحافة التي كانت معطلة، وفسحت المجال للاحزاب لتمارس نشاطاتها، واستأنفت الدراسة في المدارس.

اما فيما يتعلق بمشكلة الغذاء، فقد طلبت الوزارة من مجلس الطعام الدولي

تموين العراق بثلاثين الف طن من الحنطة، واخذت تبحث عن مصادر تموينية اخرى(٥).

وهكذا يكون السيد محمد الصدر قد حقق كافة مطاليب الشعب، واتبع سياسة واضحة في سبيل تحقيقها. وهي تجربة فريدة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، لانها الوزارة الوحيدة التي عملت من اجل تحقيق ما يريده ابناء الامة، ونفذت رغباتهم بسرعة، كما يتضح من خلال القرارات الرئيسية التي اصدرتها في ايامها الاولى.

ان الاتجاه الذي سار فيه رئيس الوزراء، لم يكن لينسجم مع واقع السياسة العراقية، الذي اريد له ان يخضع لنمط معين ثابت يضمن مصالح بريطانيا ويتجاهل ارادة الامة. وعلى هذا فان سياسة الصدر كانت تمثل خروجاً على هذا النمط، مما قد يتسبب في ارباك اسس السياسة العراقية، ويدخلها في واقع جديد لا يريده البلاط وترفضه بريطانيا.

ومن هنا فقد كانت هناك محاولات خفية لاحراج السيد محمد الصدر، محاولات يشترك فيها الانكليز والبلاط ورجالهما والشخصيات السياسية المحترفة، اضافة الى الفئات السياسية التي لا تريد لعالم دين ان يترأس الوزارة ويحظى بتأييد الامة وتجاوبها الواسع كالشيوعيين مثلاً.

وهكذا واجه رئيس الوزراء ازمات مفتعلة متتالية ومدروسة بلا شك، لم تتعرض لها وزارة من قبل، من حيث اتساع جبهة الساعين لاحراجها.

فخلال الاحتفال باربعينية ضحايا المعارضة الذين سقطوا برصاص وزارة صالح جبر، والذي تبنته وزارة محمد الصدر ودعت اليه الوفود من مختلف مناطق العراق بالتنسيق مع الاحزاب السياسية. خلال هذه الذكرى، حاول بعض اعداء الوزارة اثارة الاضطرابات، ونجحوا في اشعال فتنة بين الناس تسببت في صدامات فيما بينهم. وقد شجبت الاحزاب السياسية هذه الفتنة واصدرت في ٦ آذار بياناً مشتركاً، دعت فيه المشاركين في (اربعينية الشهداء) ان يكفوا عن التظاهرات ويعودوا لاعمالهم، واستنكرت الشعارات الاستفزازية التي يثيرها البعض لتأزيم الموقف.

وفي ١٥ نيسان ١٩٤٨، قام جماعة من اعداء الوزارة بعمل استفزازي اثاروا فيه خوف اصحاب المتاجر فاضطروا الى غلق محلاتهم، لكن الحكومة اصدرت بياناً اوضحت فيه ان ما حدث محاولة لاثارة القلق، فعاد الهدوء الى الناس.

لكن الاحراج الكبير الذي تعرضت له وزارة الصدر، تمثل في الاستقالات الوزارية المتوالية.

فقد تقدم اولاً جميل المدفعي باستقالته من الوزارة بدعوى انه دخلها على نحو مؤقت وانه اخبر بذلك رئيسها حين كلفه بالاشتراك فيها.

استغل طلب المدفعي، وزير العدلية عمر نظمي، الذي خالف قرار حل البرلمان، فقدم استقالته ايضاً. وقبلت الاستقالتان في ٤ آذار.

عالج رئيس الوزراء استقالة الوزيرين بتعديلات في وزارته ملء فيها المنصبين الشاغرين.

وفي نيسان قدم وزير الدفاع ارشد العمري استقالته، ثم سحبها بعد ذلك. وترك الوزير بلا وزارة محمد الحبيب مهامه وذهب الى مزراعه قرب الكوت.

ان انسحاب الوزراء من الوزارة يؤدي الى ارباك تشكيلتها، ويضعف تماسكها، كما انه يظهرهما بصورة ضعيفة امام الرأي العام.

وحدث في تلك الايام ان تصاعدت احداث فلسطين واندلعت اول حرب بين البلدان العربية واسرائيل. فقررت الوزارة ارسال قوات عراقية الى فلسطين، واعلان الاحكام العرفية في العراق في ١٤ مايس ١٩٤٨. وقد استغل البعض هذه الاحداث في اثارة الاضطراب ايضاً.

وكان الحدث الأخطر هو الانتخابات النيابية. فحين شرعت الوزارة باجرائها، حدثت اعمال عنف واغتيالات متعددة في العديد من المناطق الانتخابية في العراق. وقد شجبت صحف المعارضة هذه الاعمال. فجاء في جريدة لواء الاستقلال في عددها الصادر بتاريخ ١٣ مايس ١٩٤٨:
«اتصل بعلمنا ان مبالغ جسيمة خصصت من بعض المصادر الاجنبية لصرفها في سبيل انجاح افراد عصابة العهد البائد في الانتخابات المقبلة لكي يصدق العالم تبجحات اذاعة لندن ومنشورات الدعاية البريطانية من ان عصابة بورتسموث تمثل اكثرية الشعب العراقي..».

لكن الذي ازم الموقف ان الموظفين الاداريين اخذوا يتدخلون في سير الانتخابات، كما حصلت تجاوزات قانونية عديدة تتحكم في آراء الناس بشأن

المرشحين. ومارس بعض الموظفين ضغطهم على الناخبين لانتخاب الاسماء التي رشحتها الوزارة.

طلب بعض الوزراء من رئيس الوزارة ان يعالج هذا الخلل للحفاظ على سلامة الانتخابات، لكنه لم يعدم على خطوة ذي شأن. وهو موقف يبعث على الاستغراب، لانه لم تكن له مصلحة واضحة في فوز مرشحي الوزارة، فلقد كان يريد الاستقالة فور تشكيل المجلس النيابي. وعليه فانه لا يحتاج الى برلمان يدعم وزارته ليتمكن من الاستمرار في السلطة.

ان موقف رئيس الوزراء هذا يجعلنا نعتقد انه اراد ان يحافظ على هيئته الوزارية من المزيد من الاستقالات. فآثر عدم اتخاذ موقف حازم، خوفاً من انسحاب الوزراء المتضررين من ضبط الانتخابات.

قد يكون هناك اكثر من سبب غير ما ذكرنا، لكن مهما كانت الاسباب والدوافع، فان ذلك لا يبرر صمت السيد محمد الصدر وسكوته على التجاوزات التي حدثت في سير الانتخابات.

ان موقفه هذا جعله يواجه استقالات الوزراء المعترضين على المخالفات القانونية ومنهم وزير التموين محمد مهدي كبة الذي قدم استقالته في ٧ حزيران ١٩٤٨، وكذلك وزير الشؤون الاجتماعية داود الحيدري الذي رفضت استقالته.

في ١٥ حزيران انتهت الانتخابات النيابية، وشعر رئيس الوزراء انه انهى مهماته التي ارادها الشعب في قائمة المطاليب التي اذاعتها الاحزاب السياسية قبيل حكمه. فقدم استقالته في ١٦ حزيران ١٩٤٨، اي في اليوم التالي لانتهاء الانتخابات[٦].

ترك الوزارة وعاد مرة اخرى الى مجلس الاعيان.

* * * *

الهوامش

(١) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، الجزء الاول، ص

(٢) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص١١١.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع، ص٢٧٦ - ٢٧٧.

(٤) من الامثلة على هذه الكتب، كتاب: التطور السياسي المعاصر في العراق، تأليف الدكتور وميض جمال عمر نظمي والدكتور شفيق عبد الرزاق والدكتور غانم محمد صالح. والكتاب يدرس لطلبة كلية القانون والسياسة في جامعة بغداد. حيث جاء في الصفحة ٢٧١:

«لم يترتب على التغيير الوزاري الجديد سوى اعلان الوزارة - تهدئة منها للرأي العام العالمي- عن التزامها بتنفيذ التوصية التي رفعت اليها من قبل اللجنة الوزارية التي كانت قد ألفت لدراسة المعاهدة، والتي تُقتضي برفض المعاهدة، وبالتالي قررت في الثاني من شباط ١٩٤٨ رفض معاهدة بورتسموث لكونها اداة غير صالحة لتقوية الروابط بين العراق وبريطانيا، ومن دون ان تشير صراحة او ضمناً، الى مسألة تعديل معاهدة ١٩٣٠، او ابدالها بمعاهدة اخرى جديدة في المستقبل او البعيد».

(٥) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٢٧٩ - ٢٨٣.

(٦) اعتمدنا في هذه المعلومات على المصدر السابق، وزارة الصدر.

مزاحم الباجه جي

(١٨٩١ - ١٩٨٢)

سياسي قديم وأحد رواد الفكرة القومية في العراق، لكنه من نمط السياسيين الذين لا يرون حرجاً في الانقلاب على مبادئهم ومواقفهم. ولانه كذلك فقد حمل في تاريخه السياسي الطويل اكثر من لوثة.

ورغم كونه من مؤسسي النادي الوطني العلمي عام ١٩١٢ ومن الدعاة الى الحصول على حقوق العرب، فانه وقف بعد انتهاء الثورة الاسلامية العراقية عام ١٩٢٠ التي مثلت ارادة الامة في العراق ورغبتها في الحصول على استقلالها.. وقف امام الانكليز شامتاً بالثورة يتهجم على رجالاتها وابطالها.

لكنه لم يستمر على موقفه الممالىء الانكليز، فقد دخل الى ميدان المعارضة. واشترك في المعارضة البرلمانية من خلال دخوله في حزب الشعب في تشرين الثاني ١٩٢٥ وكان أحد اعضاء هيئته الادارية[1]، ثم تحول الى الحزب الوطني العراقي، ووقف معارضاً وزارة نوري السعيد الاولى التي عقدت معاهدة ١٩٣٠، وكان خطيباً بارزاً في نشاطات جبهة التآخي الموجهة ضد السعيد.

وفي قمة نشاطات تلك الجبهة ونجاحها الجماهيري، انقلب عليها انقلاباً مفاجئاً حين اغراه نوري السعيد بمنصب وزاري، فترك المعارضة وترك مواقفه، وانضم الى الوزارة التي عقدت المعاهدة والتي وصفها سابقاً بمختلف النعوت والصفات واعتبرها مصادرة لكفاح الشعب العراقي ومؤامرة على استقلاله.

ان انقلاب الباجچي كان ضمن تنسيق سري مع نوري السعيد، فخلال سفر اعضاء جبهة التآخي في بداية كانون الثاني ١٩٣١ الى مناطق الفرات الاوسط.

اعتذر الباجي عن الاشتراك في الجولة. وفي فترة بقائه وبالتحديد في ٥ كانون الثاني وجه اليه نوري السعيد كتاباً يدعوه للاشتراك في وزارته، ويشير فيه الى تفاهمه معه حول بعض القضايا. ونثبت هنا نص هذه الوثيقة المهمة:

«عزيزي مزاحم بك

اكتب اليك مستعرضاً ومؤكداً ما وقع بيننا من الاحاديث والمقترحات طيلة الاسبوعين الماضيين.

انني بالرغم مما اوقعته بيننا الظروف القاسية، وما ولده سوء التفاهم، لم اشعر نحوك في يوم من الايام الا بذلك الشعور الاخوي الذي وحدنا وجعل قبلتنا سوية في زمن الدولة العثمانية، إنهاض الوطن وتخليص البلاد العربية من المصائب والويلات.

انني كنت ولم ازل من المعجبين بآرائك السياسية، ومبادئك الوطنية والاجتماعية، وكنت على الدوام اتمنى ان الظروف قد تساعدنا في زمن من الازمان على جمع الشمل بغية الاستفادة من مواهبك حتى نتعاون في سبيل تحقيق اماني البلاد وآمالها.

يسرني ان اؤكد لك ما قلته لك سابقاً: ان الظروف الحاضرة قد فسحت مجالاً واسعاً للقيام بما نطمح الى تحقيقه من مبادىء، وتقديمه من خدمات الى بلادك التي هي في امس الحاجة الى جهودك.

اظنك تتفق معي في ان اهم ما يجب ان نتفرغ اليه، ونتصرف بكليتنا الى تحقيقه في الآونة الحاضرة، وهو انعاش هذه البلاد اقتصادياً، والاسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لذلك بانتهاج السياسة الحازمة التي تفاهمنا عليها، وتسهيلاً لتحقيق هذه الغاية لقد احدثنا وزارة الاقتصاد، وجمعنا فيها اهم دوائر الانتاج الحكومية.

اني وجدت فيك أحسن من يعهد اليه بتقليد هذه الوزارة، وأرى نفسي سعيداً لأن صاحب الجلالة المعظم يشاركني بهذا الرأي تماماً، كما تعلم، وقد ابدى لك ولي رغبته الأكيدة المطاعة في هذا الشأن في فرص متعددة.

فلهذا ادعوك ان تعمل برغبة صاحب الجلالة، وتسارع الى خدمة وطنك المفدى بتقلد وزارة الاقتصاد، وثق وتأكد بانني سأكون على الدوام معضداً لك، ومنفذاً لأقتراحاتك التي لا اشك انها ستكون احسن معبر لآرائك السياسية المعروفة في ميادين الاعمال.

المخلص: نوري السعيد»[٢].

في نفس اليوم وافق الباجچي على الانضمام في الوزارة. وعندما عاد اعضاء حزبه الى بغداد في ٧ كانون الثاني قرروا طرده من الحزب. وتعرض الباجچي الى حملة اعلامية من قبل صحف المعاهضة فضحت تقلباته ومواقفه السابقة.

وقد واجه الباجچي المعارضة بشدة خلال اضراب العمال في تموز ١٩٣١ وتسبب في اعمال عنف عندما تولى وكالة رئاسة الوزارة في تلك الفترة نظراً لسفر السعيد. مما صعد الازمة بشكل خطير، واستوجب عودة السعيد بسرعة.

ان نوري السعيد الذي تعهد بمساندته، فرط به بسرعة حين رآه احرج وزارته، واظهر عدم رغبته فيه، فاضطر مزاحم الباجچي الى الاستقالة في ١٣ تشرين الاول ١٩٣١ من الوزارة[٣].

في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ كلف مزاحم الباجچي بتأليف الوزارة بعد ان

استقالت وزارة السيد محمد الصدر. وكان التكليف مفاجأة له. حيث طلب منه الوصي عبد الاله ان يحضر في قصر الرحاب، وظن الباجهي ان الامير دعاه لاجتماع هناك. لكنه لم يجد أحداً، واخبره عبد الاله بانه يكلفه بتأليف الوزارة الجديدة(٤).

كانت وزارة مزاحم الباجهي وزارة انتقالية، اريد لها ان تكون وقفة فاصلة بين الاحداث التي رافقت عقد معاهدة بورتسموث، ومسألة الحرب الدائرة بين الدول العربية واسرائيل، وبين المرحلة القادمة التي يراد ان يرسمها عاقدو المعاهدة وعلى رأسهم نوري السعيد. والوزارة في ذلك تشترك مع العديد من الوزارات السابقة التي شكلها اصحابها لاجتياز مرحلة محددة، او لانجاز مهمة معينة.

رافقت وزارة الباجهي حرب فلسطين عام ١٩٤٨ في مراحلها النهائية، وهو الحدث الاكثر اهمية في تلك الفترة على الصعيدين الاقليمي والدولي، كما كان الحدث الاول داخل العراق بطبيعة الحال. ولقد تميز الباجهي باصراره على ضرورة مواصلة القتال في الوقت الذي كانت معظم الدول العربية تريد اعلان الهدنة بدعوى عدم قدرة الجيوش العربية على خوض القتال.

ففي اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الذي عقد اواسط تموز ١٩٤٨ في بيروت، رفض مزاحم الباجهي اعلان الهدنة. املاً بان تستطيع الجيوش العربية تحت قيادة واحدة ومساندة حكوماتها مساندة حقيقية من الاستمرار في القتال. وقد اقترح ايضاً على اللجنة السياسية الانسحاب من

الامم المتحدة، لكن اقتراحه رفض مثلما رفض طلبه في مواصلة القتال.

ونتيجة ذلك ابرق باستقالته في ١٨ تموز من بيروت، لكن الوصي رفض الاستقالة(٥).

يبدو ان الباجي في مساعيه لدعم القضية الفلسطينية كان يريد رأياً جماعياً ليتحرك وفقه، كما انه لم يشأ ان يعارض السياسة الانكليزية وتوجهاتها. وهو ما يتضح في موقفه من وزير الدفاع صادق البصام حيث جعل وزيره يستقيل من وزارته.

لقد اراد البصام ان تتخذ الوزارة موقفا عملياً جاداً في دعم القضية الفلسطينية وانقاذها من الخطر الصهيوني، وذلك بدعوته الاستفادة من موازنات القوى الدولية، والاعتماد على المعسكر الشرقي او التلويح بذلك، لحمل بريطانيا واميركا على دعم البلدان العربية وتغيير سياساتهما المتآمرة على فلسطين.

ان موقف وآراء وزير الدفاع واجهت تشدداً من قبل رئيس الوزراء وبشكل جعل الوزير يقدم استقالته. وقبلت الاستقالة في ٢٧ ايلول ١٩٤٨(٦).

وفي مجلس النواب، اشار الباجي الى ان استقالة وزير الدفاع كانت نتيجة اصراره على بقاء الادارة العرفية في جميع انحاء العراق. في حين ان مجلس الوزراء كان يريد حصر الادارة العرفية في بغداد.. ولهذا السبب فقط استقال من منصبه.

استغل رئيس الوزراء بعض التعديلات الوزارية التي حدثت نتيجة استقالة

صادق البصام من وزارة الدفاع، فاجرى في ٢٠ تشرين الاول تعديلات كبيرة في حكومته اضاف اليها بعض الوزراء الجدد.

ان الباججي اراد بهذه التعديلات ان يمهد الطريق لعودة جماعة معاهدة بورتسموث الى السلطة، كما ذكرنا. وكان ابرز ما في خطوته انه عين شاكر الوادي وزيراً للدفاع وهو أحد الموقعين على المعاهدة. فاثار هذا التعيين معارضة شديدة، وتعرض لنقد جارح في البرلمان فور الاعلان عن اسماء الوزراء الجدد وذلك في جلسة البرلمان المنعقدة في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٨.

قال نائب البصرة عبد الرزاق حمود: «ان ادخال شخص ممن ساهم في عقد تلك المعاهدة والتوقيع عليها اقول اقل ما فيه انه لم يراع فيه عواطف الشعب. واذا علمنا ان معالي هذا الوزير لم يرض الشعب ان يكون نائباً عنه وخذله في الانتخابات انخذالاً عظيماً فكيف يجوز اسناد منصب وزارة الدفاع اليه في عهد اعلنت فيه الاحكام العرفية واصبحت وزارة الدفاع تهيمن على البلاد؟».

وقال نائب بغداد فائق السامرائي: «.. جرى تعديل الوزارة الحاضرة بصورة مفاجئة للبعض، ولكنها لم تكن مفاجأة لي وللكثيرين. فمنذ اجتماع حي السعدون وبستان الخس علمنا ان هناك اتجاهاً جديداً لفخامة رئيس الوزراء مهد له بالليالي الملاح، وفي مجالس باشا وباشوات حيث وجد المأتمورن والمتآمرون المفتاح الذي يفتح مغاليق القلوب الغلف فتم لهم ما ارادوا فتهاوى فخامة رئيس الوزراء الى هذا المجلس بوزيره الجديد»(٧).

ازاء هذه الاتهامات لم يتمكن رئيس الوزراء من الرد، وحاول ان يسكت

الاصوات بانهاء الجلسة.

موقف حرج آخر تعرض له الباجچي.. ففي ٣ كانون الثاني ١٩٤٩ قدم (٤٥) نائباً من مجلس النواب عريضة الى رئيس الوزراء، اثر حصار الجيش المصري في الفالوجة وتعرضه بمفرده لهجوم القوات الصهيونية. طالبوا فيها الوزارة ان تقدم على خطوة عملية سريعة لانقاذ محنة فلسطين وذلك بارسال القوات العراقية بشكل فوري لنجدة الجيش المصري، وبذلك يهيء العراق الظرف المناسب للتعاون مع بقية الدول العربية في استئناف القتال. كما تضمنت العريضة مقترحات عملية لانقاذ فلسطين.

العريضة جعلت مزاحم الباجچي يواجه خيارين صعبين اما ان يقدم على دعم الجيش المصري ويبرهن على صدق تعامله مع القضية الفلسطينية، او ان يرفض فيسقط جماهيرياً وسياسياً.

اراد ان يناور فقدم استقالته في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩[٨]. لكنه بهذا القرار يكون قد سلك الخيار الثاني. حيث كتبت بعض الصحف تفسر هروبه، وبالطبع مع الرجوع الى ماضيه.

* * * *

الهوامش

(١) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، الجزء الاول، ص١١٢.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص١٠١ - ١٠٢.

(٣) عبد الرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، ص٣١٨ - ٣٢٠.

(٤) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩٤٢ - ١٩٥٥، الجزء الثاني، ص٢٣٩.

(٥) د. ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١ - ١٩٥٨، ص٢٦٨ - ٢٦٩.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارت العراقية، الجزء الثامن، ص١٥ - ١٨.

(٧) المصدر السابق، ص٢١ - ٢٢.

(٨) المصدر السابق، ص٥١ - ٥٣.

* * * *

مصطفى العمري

(١٨٩٤ - ١٩٦٠)

من رجال السياسة ذوي الرئاسة المفردة والمهمة الواحدة، حيث كلف بتأليف الوزارة في ١٢ تموز ١٩٥٢ اثر استقالة الوزارة السعيدية الحادية عشرة. وكانت مهمته اجراء انتخابات نيابية لتأسيس برلمان جديد، بعد اجرى نوري السعيد تعديلاً على قانون الانتخاب.

ويبدو انه اختير لسببين:

الأول: عدم ارتباطه بحزب سياسي، واعتباره من السياسيين المحايدين، مما يجعله مقبولاً في الوسط السياسي وخصوصاً الرسمي، لاجراء الانتخابات.

الثاني: يمتلك مصطفى العمري خبرة في السيطرة على الانتخابات في السيطرة على الانتخابات، بحيث يستطيع ان يجعل النتائج في صالح الحكومة. وهي مسألة مهمة، لان البرلمان الجديد يراد له ان يكون بيد الوزارة القادمة. فخلال وزارة السيد محمد الصدر، تدخل مصطفى العمري الذي كان يشغل منصب وزارة الداخلية في الانتخابات، واصدر ايعازاته السرية الى المتصرفين والموظفين الاداريين بيأييد مرشحي الحكومة. وحين بلغت الشكاوى السيد الصدر استدعى العمري وامره باصدار أوامره هاتفياً بحضوره الى المتصرفين بوجوب تعزيز حرية الانتخاب. فتحدث العمري الى المتصرفين واحداً واحداً، وقال لهم انني اكلمكم بحضور فخامة رئيس الوزراء وأوكد لكم أوامري السابقة بضرورة ترك الانتخابات تجري بكل حرية ومنع كل تدخل في ترجيح المرشحين او خذلهم.

وقد فهم المتصرفون ان مصطفى العمري لايزال الرجل القوي وان اوامره هي النافذة دون اوامر رئيس الوزراء. فمضوا على خطتهم التي ارادها وزير

الداخلية.

لقد تسبب في احراج موقف محمد الصدر.. وخلق له ازمة قوية، لكنه ارتفع بسببها.

حاولت وزارة العمري ان تشرع بالانتخابات، فتعرضت الى معارضة الاحزاب السياسية التي اصدرت في ٢ تشرين ١٩٥٢ بيانات تعلن فيها مقاطعة الانتخابات وتدعو الجماهير الى المقاطعة ايضاً. فقد كانت الاحزاب تريد اجراء الانتخابات على مرحلة واحدة وبشكل مباشر، باعتبار ان اجراءها على مرحلتين ستبيح للحكومة ان تسيطر على نتائجها. فبعد انتهاء المرحلة الاولى، يختار الفائزون من بينهم اعضاء البرلمان في عملية انتخابية ثانية. اما المعارضة فانها كانت تريد ان يتعين اعضاء البرلمان حسب نتائج الانتخابات المباشرة التي يدلي فيها الناخبون باصواتهم لمرة واحدة.

المقاطعة احراج للوزارة، وعقبة في طريقها لانجاز مهمتها الوحيدة. اراد العمري ان يقلل من المعارضة، فاصدر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ بياناً جاء فيه:

«اما عن الانتخابات فان الوزارة وان كان يعنيها قبل كل شيء تربية الشعب وتثقيفه واعداده اعداده حسناً لكي يمارس حقوقه المدنية والسياسية، فهي لم تتبن مبدأ الانتخاب غير المباشر، وانما هي بالعكس من ذلك فانها تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر، ولتحقيق هذا المبدأ ولسن قانون يكفل تحقيق هذا المبدأ بصورة صحيحة فان مجلس الوزراء قرر تأليف لجنة تضم فريقاً من كبار علماء القانون والارادة على ان يساهم فيها ممثلون من الاحزاب لتقوم بانجاز لائحة هذا القانون. وان الوزارة تعطي تعهداص بالمصادقة على هذه اللائحة لتكون

بين ايدي ممثلي الشعب في البرلمان القادم..»[٢].

اذن اراد مصطفى العمري ان يناور، وحاول الالتفاف على موقف الاحزاب السياسية.. فهو اعلن تبني الوزارة للانتخاب المباشر، لكنه يريد تشكيل البرلمان وفق انتخابات غير مباشرة. ومن ثم يناقش هذا البرلمان لائحة الانتخاب المباشر.

انها محاولة مكشوفة، ومناورة خائبة. وعلى هذا فان الاحزاب لا يمكن ان توافق على اقتراحه الملتوي، او اسلوبه المخادع. لان الموافقة عليه تعني ان يتألف مجلس نيابي مصطنع، لا سيما وان التعديل الذي ادخله نوري السعيد على قانون الانتخاب، منع بموجبه الطعن بالانتخابات، واعتبره مخالفة قانونية تستوجب العقوبة. مما يجعل الوزارة العمرية تمتلك حرية واسعة في التلاعب تحت حماية القانون.. ولأن الموافقة عليه غير مضمونة في نتائجها. فالمجلس الجديد من المحتمل جداً ان يرفض لائحة الانتخاب المباشر، وعلى فرض موافقته، فان هذا يعني الانتظار اربع سنوات اخرى حتى يحين موعد الانتخابات القادمة.

اراد مصطفى العمري ان يظهر للاحزاب تفاعله مع ما صرح به، فوجه الى الاحزاب السياسية رسائل خاصة دعاهم فيها الى الاشتراك في الاجتماعات التي سيحضرها رجال القانون والادارة وممثلو الاحزاب لاعداد لائحة قانون الانتخاب المباشر. لكن رؤساء اجابوه برسائل بينوا فيها عدم ثقتهم بوعد الوزارة لا سيما وانها ستتخلى عن الحكم لوزارة قادمة.

حين فشل رئيس الوزراء في اساليبه السابقة، عمد الى المساومة، فعرض على حزب الاستقلال الذي يترأسه محمد مهدي كبة، باعطائه (١٥) مقعداً نيابياً بشكل مضمون اذا سكت الحزب ولم يطالب بالانتخاب المباشر. لكن الحزب رفض هذه المساومة(٣).

ان اصرار الوزارة على اجراء الانتخابات النيابية، كان يزيد من عناصر التذمر الجماهيري والتي كانت تسير نحو الانفجار بشكل صامت. لذلك نلاحظ ان ازمة بسيطة حدثت في كلية الصيدلة والكيمياء، ساهمت في اندلاع انتفاضة جماهيرية كبيرة.

حدث ذلك عندما قررت عمادة الكلية بان الطالب المعيد يتحتم عليه اعادة كافة المواضيع في الصف الذي رسب فيه. بينما كان القانون المعمول به يفرض على الطالب ان يعيد المواضيع التي رسب فيها فقط. واحتجاجاً على هذا القرار اضرب طلبة الكلية في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٢. وتحول الاضراب الى تظاهرات كبيرة حدثت فيها صدامات مع الشرطة، وتعطلت الدراسة في بعض الكليات والمدارس. ولم تقتصر التظاهرات في بغداد، بل امتدت الى بعض المدن العراقية(٤).

في ٢٣ تشرين الثاني، تصاعدت حدة التظاهرات وتحولت الى صدامات عنيفة مع السلطة. واختل الأمن بشكل خطير، مما جعل الوصي عبد الاله يكلف رئيس اركان الجيش بان يتولى مسؤولية اعادة الأمن، فنزلت السيارات العسكرية المصفحة، واغلقت مداخل الطرق واحتل الجيش البنايات الرئيسية

للسيطرة على الشارع.

كانت هذه التطورات السريعة تشير الى ان مصطفى العمري بلغ نقطة النهاية. ولقد ادرك ذلك بوضوح فقدم استقالته الى الوصي من رئاسة الوزراء، وسارع الوصي الى قبولها.

مرة واحدة فقط جاء بها مصطفى العمري الى رئاسة الوزارة، مكلفاً بمهمة واحدة، يتوقف عليها مستقبله الرئاسي، فان نجح امكن له العودة الى الحكم بعد ان يصبح من الرؤساء البارزين، وان اخفق ضاع منه الحكم.. فضاع منه فعلاً.

* * * *

الهوامش

(١) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ص ٢٣١.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، ص٣٠٥ - ٣٠٦.

(٣) عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٥٤، ص٢٣١.

(٤) تراجع تفصيلات الاضراب والتظاهرات في الجزء الثامن من تاريخ الوزارات العراقية، ص٣١٠ - ٣١٥.

نور الدين محمود

(١٨٨٩ - ١٩٨١)

عسكري وليس رجل سياسة. ولقد جيء به الى السلطة لكونه قائداً عسكرياً معروفاً، فخلال حرب عام ١٩٤٨ عين قائداص للقوات العربية، وقد اشتهر عنه انه كان ضعيفاً في مهمته، لكونه يخضع لآراء اصحاب السلطة السياسية في الشؤون العسكرية[١].

بعد انتهاء الحرب شغل منصب رئيس اركان الجيش، وكان في هذا الموقع حين واجهت وزارة مصطفى العمري المعارضة الجماهيرية القوية وفلتت من يديها الاوضاع الامنية. حيث دعي الجيش ليسيطر على الاضطراب، ثم صدر امر تكليفه برئاسة الوزراء في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢. ولعل الضعف الذي اظهره خلال حرب ١٩٤٨ امام الملك عبد الله، كان عوامل قوة لاعطائه الرئاسة.

كانت مهمة نور الدين محمود انها حالة الأضطراب واجراء الانتخابات النيابية تحت حماية الجيش. وقد تعامل مع هذه المهمة السياسية على انها مشروع عسكري انسجم مع نشأته التي صاغت شخصيته العسكرية. ومع مهماته السابقة. ولذلك لا يمثل نور الدين محموداً اتجاهاً سياسياً في سلطات الحكم خلال العهد الملكي في العراق.

ان اول عمل قام به رئيس الوزراء، انه اعلن الاحكام العرفية، واصدر عدة قرارات متوالية منع فيها التجمعات والتظاهرات وحمل كل انواع الاسلحة وما الى ذلك من احكام تهدف الى ضبط الاوضاع الامنية.

ثم اقدم على غلق الاحزاب السياسية وتعطيل صحف المعارضة، لكنه في المقابل قرر اجراء الانتخابات بشكل مباشر.

صحيح انه استجاب لطلب المعارضة في صيغة الانتخاب، لكنه في حقيقة الامر عطل حرية الانتخابات من الاساس، فلم يفز في الانتخابات التي اجراها في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣، اي مرشح من المعارضة، وفاز جميع مرشحو الحكومة. بحيث ان بعض الانتخابات السابقة كانت افضل من تلك التي اجراها نور الدين محمود. وقد تحدث محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال في الحفل السنوي لحزبه في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٣ قائلاً:

«لم يجد رئيس الاركان مفراً من التسليم بضرورة تعديل قانون الانتخاب بمرسوم وجعله قائم على اساس الانتخاب المباشر. ولكنه الى جانب المآخذ التي احتواها لم يعالج المشكل اذ ان مطلب الانتخاب المباشر لم يكن سوى وسيلة وضمانة للحريات، فلما قضي على الحرية اصبح الانتخاب المباشر وسيلة لتعيين مباشر للنواب»[٢].

انتهت بالانتخابات مهمة رئيس الوزراء، فقدم استقالته في ٢٢ كانون ١٩٥٣[٣].

لقد ادى نور الدين محمود مهمته بشكل عسكري حيث نفذ الاوامر بدقة، ولم يتردد في السماح لقواته باطلاق النار على المتظاهرين. كما لم يشعر بالحرج في التدخل بالانتخابات بشكل مباشر، حيث استعمل التهديد مع رئيس المعارضة للانسحاب.. انه عسكري في ميدان السياسة، لكنه تعامل مع هذا الميدان على انه ساحة عمليات.

لم يحتفظ نور الدين محمود بمنصبه السابق طويلاً. فقد ادخلوه فيما بعد في مجلس الاعيان خوفاً من عودته للسلطة بقوة الجيش[٤].

* * * *

الهوامش

(١) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، الجزء الثاني، احداث مايس - آب ١٩٤٨.

(٢) عادل خليل غفوري، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٥٤، ص٢٣١.

(٣) اعتمدنا في هذه المعلومات على الجزء الثامن من تاريخ الوزارات العراقية، وزارة نور الدين محمود.

(٤) طه الهاشمي، المصدر السابق، ص٣٧٩.

فاضل الجماليْ

تميز بنشاطه الدبلوماسي، واهتمامه بالسياسة الخارجية. وهو في هذا التوجه انسجم مع نوري السعيد في التحرك نحو بلدان المشرق. فاخذت مسألة الاتحاد العراقي - السوري والاتحاد العراقي - الاردني، جهده الاكبر، وانصبت سياسته على مثل هذه المشاريع، حتى يمكن القول انه كان وزير خارجية اكثر منه رئيس وزراء.

ورغم ان ميوله لا تحتاج الى تزكية وتوثيق، الا انه بتوجهاته نحو معالجة شؤون العراق ساهمت بشكل رئيس ان يتقدم على غيره من المرشحين فيحصل على رئاسة الوزراء. فبعد ان استقالت وزارة نور الدين محمود، بدأت الاستشارات حول من يؤلف الوزارة القادمة. وكانت اكثرية الآراء تقول بضرورة حل البرلمان الذي شكلته الوزارة السابقة في ظل الاحكام العرفية. غير انه تفرد بالرأي عن الآخرين حين قال بضرورة ابقاء البرلمان على وضعه، لانه وجد فيه حيوية وجدية لمسها في فترة رئاسته له. وقد لاقى هذا الرأي استحساناً من قبل الملك فيصل الثاني وخاله وولي عهده الامير عبد الاله. فكلف بتأليف الوزارة في ١٧ ايلول ١٩٥٣[١].

ان اهم ما ميز حكم الجمالي هو مشاريعه الخارجية واهتمامه بالاتحاد العربي، وهو توجه ينسجم مع رجال البلاط، لكن خطأ الجمالي انه لم يتفق مع نوري السعيد في اسلوب التنفيذ مما جعله يواجه صعوبة في تنفيذ سياسته الخارجية.

كانت سوريا خاضعة لسلطة اديب الشيشكلي الذي اتبع سياسة معادية

للعراق[٢]. ولأجل ان يحقق الجمالي مشروعه، وجد ان النقلة الاولى تتمثل في اسقاط الشيشكلي، على يد فئة سياسية ترحب بالاتحاد العراقي – السوري.

بدأ الجمالي خطته بالتحرك على مستويين، فهو اولاً قرب اليه خصوم الحركة السورية، وقدم لهم مساعداته المالية واحتياجاتهم من السلاح، كما اوفد صالح جبر الى بيروت وخوله صرف كل ما يستلزم للقضاء على حكومة سوريا[٣].

ثم تحرك الجمالي سياسياً في نفس الوقت الذي كانت فيه مساعيه التآمرية ماضية على نهجها. فخلال اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في كانون الثاني ١٩٥٤، مهد للوحدة مع نظام الحكم الجديد بتقديم مشروعه للوحدة العربية. وذلك حتى لا يفسر انه وضع من اجل سوريا فيما لو طرحه بعد الاطاحة بالشيشكلي[٤].

تلخص مشروع الجمالي بان الاتحاد بين الدول العربية كلها مجتمعة وبسرعة واحدة، عملية غير ممكنة في ضوء الاعتبارات الجغرافية والظروف الخاصة لكل دولة. وعلى هذا فان لا بد للدول ذات القدرة على تحقيق الاتحاد ان تشرع فوراً لتحقيقه، على ان تساعدها الدول الاخرى ريثما تستطيع هي الانضمام اليه.

اما سبل انجاز الاتحاد فقد حددها الدكتور الجمالي بما يلي:

١- تجري مفاوضات بين الدول التي تستطيع وتريد الدخول في الاتحاد على الاسس التي ترغب في انشاء الاتحاد عليها. وبعد التوصل الى اتفاق في هذا

الخصوص تحاط جامعة الدول العربية علماً بذلك، وهي بدورها تحيط الدول الاعضاء علماً بذلك.

٢- تشرع الدول الراغبة في الاتحاد في سن دستور الاتحاد. ويعرض على برلماناتها لاقراره. ثم تعدل دساتيرها على هذا الاساس.

٣- يستهدف الدستور الاتحادي وحدة السياسة الخارجية والدفاع والشؤون الاقتصادية المشتركة، وغير ذلك مما اتفق عليه المتفاوضون. وينص الدستور على الاداة التشريعية والتنفيذية للاتحاد.

واعرب رئيس الوزراء العراقي عن استعداد العراق للدخول في الاتحاد مع اي بلد عربي يرغب في ذلك(٥).

واجه مشروع الجمالي معارضة بعض الدول العربية، فقد رفضته مصر والسعودية، كما رفضه اديب الشيشكلي الذي اعتبره تجسيداً جديداً لمشروع الهلال الخصيب(٦).

والى جانب المعارضة الخارجية، فان نوري السعيد وقف ضد مشروع الجمالي، مع انه يتبنى مثل هذه السياسة. لكن السعيد وجد فيه منافسة على موقعه السياسي. فلو قدر للمشروع ان ينجح فان الجمالي سيحظى بتأييد عبد الاله، على اعتبار انه مهد له الطريق للتربع على عرش سوريا، التي سيخطو خطوة ثانية لاعادتها الى الملكية. وبذلك تنخفض ارصدة السعيد ويفقد مكانته الرفيعة في البلاط والسياسة العراقية.

وثمة عامل آخر حال دون نجاح الجمالي في مشروعه، في الوقت الذي

توفرت له فرصة ثمينة بعد نجاح حكومة العراق في اسقاط الشيشكلي، ذلك هو قصر فترة حكمه، واضطراره للاستقالة في ٢٧ شباط ١٩٥٤ لاسباب دستورية، تتمثل في ان بعض وزراء حكومته لا يتمتعون بعضوية مجلس النواب او مجلس الاعيان. مما يستلزم استقالتهم بعد ستة اشهر في حالة عدم دخولهم في عضوية احد المجلسين.

ورغم ان الجمالي شكل وزارته الثانية بعد استقالته مباشرة في ٨ آذار ١٩٥٤ وهو اليوم الذي وافق فيه الملك فيصل على الاستقالة. الا ان وزارته الثانية لم تستمر اكثر من شهرين، لمعارضة نوري السعيد وعدم رضاه على تشكيلها. مما جعله عاجزاً عن تنفيذ سياسته.

ان فاضل الجمالي كان يفتقد الى دعم اهم شخصية في البلاط وهو نوري السعيد. ولو انه حاول ان يكسب وده - كما اراد ان يكسب ود عبد الاله - لربما تمكن من انجاح مشروعه. لكن هذه الفجوة كانت العامل الرئيس في انتهاء حكمه. فالسعيد كان يسيطر على الاكثرية النيابية. وحين شعر الجمالي ان البرلمان يمضي في طريق التصعيد قدم استقالته في ١٩ نيسان ١٩٥٤.

* * * *

الهوامش

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء التاسع، ص٣٢.

(٢) يراجع الحديث عن نوري السعيد في هذا الكتاب.

(٣) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٥٦.

(٤) د. ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١ - ١٩٥٨، ص١٨٠.

(٥) د. محمد فاضل الجمالي، من واقع السياسة العراقية، ص١٢٠ - ١٢١.

(٦) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق السياسية في المنطقة العربية ١٩٥٣ - ١٩٥٨، ص ٤٣٦.

عبد الوهاب مرجان

(١٩٠٧ - ١٩٦٤)

فترة حكمه القصيرة شهدت تطورات كبيرة على صعيد السياسة الخارجية للانظمة العربية، وكانت الاجواء ساخنة بحيث تتطلب ملاحقة سريعة ومجاراة واعية لما يحدث. لكنه لم يستطع ان يلحق ويجاري.. فلقد تسلم رئاسة الوزارة وسلمها دون ان يترك آثاره على سياسة العراق. فالقرار كان بيد البلاط للدرجة التي يمكن القول ان ولي العهد الامير عبد الاله كان هو رئيس الوزراء وليس عبد الوهاب مرجان.

فبعد ان شكل وزارته في ١٥ كانون الاول ١٩٥٧، كانت هناك تحركات سريعة نشطة بين سوريا ومصر حول مشروع للوحدة. وقد اسفرت هذه التحركات عن اعلان الجمهورية العربية المتحدة في شباط ١٩٥٨. وبدل ان يبارك مرجان هذه الخطوة باعتبار انه اعلن في منهاجه الوزاري سياسته القومية الساعية للوحدة بين الدول العربية. فإنه امتثل لأمر عبد الاله، فلم يعترف بالجمهورية المتحدة. واصدر تعليماته بعدم ارسال اي برقية تهنئة من الفئات والاجهزة السياسية العراقية.

وحين سئل عن رأي حكومته في هذه الوحدة، اجاب بحذر:

«كان العراق ولا يزال يعمل بوحي من اهداف الثورة العربية ألكبرى بقيادة المغفور له الملك حسين وانجاله واحفاده العظام ويدعو الى التعاون فاتحاد فوحدة بين الاقطار العربية، وكان من المتوقع ان يستطلع رأي العراق والدول الشقيقة الاخرى في موضوع الوحدة التي اعلنت اخيراً بين مصر وسورية غير اننا لم نتلق شيئاً رسمياً عنه على خلاف ما تقتضي به روابط الاخوة والتضامن العربي. ان امر هذه الوحدة يخص الشعبين الشقيقين المصري والسوري اللذين

نتمنى لهما التوفيق غير انه كان من الضروري ان يعرف العراق مدى وطبيعة هذا المشروع ليستطيع تقدير نتائجه وتبعاته من جهة تحقيق الاهداف القومية ومصالح العراق كجزء من الوطن العربي الاكبر وعضو في الجامعة العربية»[١].

غير ان هذا التصريح الذي يظهر حيادية العراق، لا ينسجم مع برقية وزير خارجيته التي ارسلها الى الممثليات العراقية في عواصم دول حلف بغداد بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٥٨ والتي جاء فيها: «يرجى السعي لدى المسؤولين بصورة فردية وجدية بالتعاون على جعل الدول المترددة من اعضاء دول ميثاق بغداد على مسايرة العراق في تأجيل الاعتراف»[٢].

ان عدم الانسجام يكن وراءه موقف الامير عبد الاله الذي اراد احباط الوحدة السورية - المصرية، واتخاذ موقف مضاد لها.

حدث آخر مهم لم يكن لرئيس الوزراء رأي فيه. فبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة مباشرة، جرت اتصالات مكثفة بين البلاطين الاردني والعراقي، لاقامة اتحاد بينهما. وبالفعل اعلن عن قيام هذا الاتحاد في ١٤ شباط ١٩٥٨، ولم يشارك عبد الوهاب مرجان في هذا الاتحاد لا من قريب ولا من بعيد.

ان الاحداث التي ولدت خلال فترة رئاسته، جعلت وجوده في هذا الموقع، وجوداً طارئاً، لأنه لا يملك قوة رسم السياسة العراقية في التعامل مع تلك الاحداث. ولان طبيعة الاحداث كانت تفرض على اصحاب القرار مجاراة الحدث ومسك السياسة الخارجية بقوة. وبذلك وجد نفسه يواجه واقعاً صعباً،

وادرك انه غريب عليه في ظل الارادات التي تحيط به.

لقد كان رجال البلاط يريدون احباط الوحدة السورية - المصرية باي وسيلة ممكنة. وقد اراد الامير عبد الاله ونوري السعيد التدخل في شؤون سوريا عن طريق الجيش العراقي وحمله على القيام بانقلاب ضد حكومتها، تمهيداً لضمها الى العراق. فكان لا بد لهما ان يناقشا المشروع مع رئيس الوزراء. لكنه عارض هذه الفكرة. ومعارضته تعني ان فترة رئاسته انتهت. فقدم استقالته في ٢ آذار ١٩٥٨(٣). ليتولى الرئاسة من بعده نوري السعيد.

وبذلك لم يترك عبد الوهاب مرجان اثراً ملحوظاً على سياسة العراق. ولم يسجل سلوكاً سياسياً او نهجاً خاصاً في طريقة الحكم من وحي نظرته. وهو في ذلك يشترك مع غيره من بعض رؤساء الوزارات.

* * * *

الهوامش

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص١٧٨ - ١٧٩.

(٢) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ص٤٧٥.

(٣) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٩٠.

أحمد مختار بابان

(١٩٠٠ - ١٩٧٦)

انتماؤه الكردي أخر عنه رئاسة الوزراء عشر سنوات. وعندما اعلن الاتحاد بين العراق والاردن وتقرر تأليف وزارة الاتحاد، اصبح بالامكان توليه الرئاسة، لان اتهام الحكومة بالكردية لم يعد وارداً كما فكر بذلك رجال البلاط.

رافقت فترة حكم احمد مختار بابان، تفاقم الازمة في لبنان بين رئيس الجمهورية كميل شمعون وبين المعارضة، نتيجة محاولات شمعون البقاء في الرئاسة فترة جديدة عن طريق تعديل الدستور. وقد وقفت السلطة العراقية الى جانبه ضد معارضيه.

أن من الطبيعي في حدث مثل هذا ان يكون القرار بيد الامير عبد الاله ونوري، اما رئيس الوزراء فانه ينفذ التعليمات، اذ لم يكن له رأي خاص به.

احمد مختار بابان هو الآخر لم يكن صاحب نهج خاص في السياسة العراقية، ولم يعرف عنه اسلوب معين في الحكم. فلقد ترأس الوزارة في ظروف قلقة مضطربة ولفترة قصيرة بدأت في ١٩ مايس ١٩٥٨ وانتهت في فجر ١٤ تموز ١٩٥٨. فكان آخر رؤساء العهد الملكي.

خلال محاكمته ذكر انه اراد الاستقالة من الحكم، لكن الثورة حدثت فلم يتمكن من تحقيق رغبته.

* * * *

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (١)
جدول بالوزارات العراقية

١- الوزارة النقيبية الأولى تألفت في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٠ واستقالت في ٢٣ آب ١٩٢١.

٢- الوزارة النقيبية الثانية تكونت في ١٢ ايلول ١٩٢١ واستقالت في ١٩ آب ١٩٢٢.

٣- الوزارة النقيبية الثالثة تألفت في ٣٠ ايلول ١٩٢٢ واستقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢.

٤- الوزارة السعدونية الاولى تكونت في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ واستقالت في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٣.

٥- الوزارة العسكرية الأولى تألفت في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ واستقالت في ٢ آب ١٩٢٤.

٦- الوزارة الهاشمية الاولى تكونت في ٢ آب ١٩٢٤ واستقالت في ٢١ حزيران ١٩٢٥.

٧- الوزارة السعدونية الثانية تألفت في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ واستقالت في اول تشرين الثاني ١٩٢٦.

٨- الوزارة العسكرية الثانية تكونت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ واستقالت في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨.

٩- الوزارة السعدونية الثالثة تألفت في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ واستقالت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩.

١٠- الوزارة السويدية الاولى تكونت في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ واستقالت في ٢٥ آب ١٩٢٩.

١١- الوزارة السعدونية الرابعة تألفت في ١٩ ايلول ١٩٢٩ وانحلت في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩.

١٢- وزارة ناجي السويدي تألفت في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ واستقالت في ٩ آذار ١٩٣٠.

١٣- الوزارة السعيدية الاولى تكونت في ٢٣ آذار ١٩٣٠ واستقالت في ١٩ تشرين الاول

.١٩٣١

١٤- الوزارة السعيدية الثانية تألفت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣١ واستقالت في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢.

١٥- وزارة ناجي شوكت تكونت في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ واستقالت في ١٨ آذار ١٩٣٣.

١٦- الوزارة الكيلانية الاولى تألفت في ٢٠ آذار ١٩٣٣ واستقالت في ٩ ايلول ١٩٣٣.

١٧- الوزارة الكيلانية الثانية تألفت في ٩ ايلول ١٩٣٣ واستقالت في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣.

١٨- الوزارة المدفعية الاولى تكونت في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ واستقالت في ١٢ شباط ١٩٣٤.

١٩- الوزارة المدفعية الثانية تألفت في ٢١ شباط ١٩٣٤ واستقالت في ٢٥ آب ١٩٣٤.

٢٠- الوزارة الايوبية الاولى تكونت في ٢٧ آب ١٩٣٤ واستقالت في ٢٣ شباط ١٩٣٥.

٢١- الوزارة المدفعية الثالثة تألفت في ٤ آذار ١٩٣٥ واستقالت في ١٥ آذار ١٩٣٥.

٢٢- الوزارة الهاشمية الثانية تكونت في ١٧ آذار ١٩٣٥ واستقالت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦.

٢٣- وزارة حكمت سليمان تألفت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ واستقالت في ١٧ آب ١٩٣٧.

٢٤- الوزارة المدفعية الرابعة تكونت في ١٧ آب ١٩٣٧ واستقالت في ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨.

٢٥- الوزارة السعيدية الثالثة تألفت في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ واستقالت في ٦ نيسان ١٩٣٩.

٢٦- الوزارة السعيدية الرابعة تكونت في ٦ نيسان ١٩٣٩ واستقالت في ١٨ شباط ١٩٤٠.

٢٧- الوزارة السعيدية الخامسة تألفت في ٢٢ شباط ١٩٤٠ واستقالت في ٣١ آذار ١٩٤٠.

٢٨- الوزارة الكيلانية الثالثة تألفت في ٣١ آذار ١٩٤٠ واستقالت في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١.

٢٩- وزارة العميد طه الهاشمي تألفت في اول شباط ١٩٤١ واستقالت في اول نيسان ١٩٤١.

٣٠- الوزارة الكيلانية الرابعة تكونت في ١٢ نيسان ١٩٤١ وانحلت في ٢٩ ايار ١٩٤١.

٣١- الوزارة المدفعية الخامسة تألفت في ٢ حزيران ١٩٤١ واستقالت في ٢١ ايلول ١٩٤١.

٣٢- الوزارة السعيدية السادسة تكونت في ٩ تشرين الاول ١٩٤١ واستقالت في ٣ تشرين الاول ١٩٤٢.

٣٣- الوزارة السعيدية السابعة تألفت في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢ واستقالت في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣.

٣٤- الوزارة السعيدية الثامنة تكونت في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ واستقالت في ١٩ نيسان ١٩٤٤.

٣٥- الوزارة الباججية الاولى تألفت في ٣ حزيران ١٩٤٤ واستقالت في ٢٨ آب ١٩٤٤.

٣٦- الوزارة الباججية الثانية تكونت في ٢٩ آب ١٩٤٤ واستقالت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦.

٣٧- الوزارة السويدية الثانية تألفت في ٢٣ شباط ١٩٤٦ واستقالت في ٣٠ ايار ١٩٤٦.

٣٨- الوزارة العمرية الاولى تكونت في اول حزيران ١٩٤٦ واستقالت في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦.

٣٩- الوزارة السعيدية التاسعة تألفت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ واستقالت في ١١ آذار ١٩٤٧.

٤٠- وزارة صالح جبر تكونت في ٢٩ آذار ١٩٤٧ واستقالت في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨.

٤١- وزارة السيد محمد الصدر تألفت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ واستقالت في ١٦ حزيران ١٩٤٨.

٤٢- وزارة مزاحم الباججي تكونت في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ واستقالت في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩.

٤٣- الوزارة السعيدية العاشرة تألفت في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ واستقالت في ١٠ كانون

الاول ١٩٤٩.

٤٤- الوزارة الايوبية الثانية تكونت في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ واستقالت في اول شباط ١٩٥٠.

٤٥- الوزارة السويدية الثالثة تألفت في ٥ شباط ١٩٥٠ واستقالت في ١٢ ايلول ١٩٥٠.

٤٦- الوزارة السعيدية الحادية عشرة تكونت في ١٥ ايلول ١٩٥٠ واستقالت في ١٠ تموز ١٩٥٢.

٤٧- وزارة مصطفى العمري تألفت في ١٢ تموز ١٩٥٢ واستقالت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢.

٤٨- وزارة نور الدين محمود تكونت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ واستقالت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٣.

٤٩- الوزارة المدفعية السادسة تألفت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ واستقالت في ٥ ايار ١٩٥٣.

٥٠- الوزارة المدفعية السابعة تكونت في ٧ ايار ١٩٥٣ واستقالت في ١٥ ايلول ١٩٥٣.

٥١- الوزارة الجمالية الاولى تألفت في ١٧ ايلول ١٩٥٣ واستقالت في ٢٧ شباط ١٩٥٤.

٥٢- الوزارة الجمالية الثانية تكونت في ٨ آذار ١٩٥٤ واستقالت في ١٩ نيسان ١٩٥٤.

٥٣- الوزارة العمرية الثانية تألفت في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ واستقالت في ١٧ حزيران ١٩٥٤.

٥٤- الوزارة السعيدية الثانية عشرة تألفت في ٣ آب ١٩٥٤ واستقالت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥.

٥٥- الوزارة السعيدية الثالثة عشرة تكونت في ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ واستقالت في ٨ حزيران ١٩٥٧.

٥٦- الوزارة الايوبية الثالثة تألفت في ٢٠ حزيران ١٩٥٧ واستقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧.

٥٧- الوزارة المرجانية تألفت في ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ واستقالت في ٢ آذار ١٩٥٨.

٥٨- الوزارة السعيدية الرابعة عشرة تكونت في ٣ آذار ١٩٥٨ واستقالت في ١٤ ايار

.١٩٥٨

٥٩- الوزارة البابانية تألفت في ١٩ ايار ١٩٥٨ وانحلت باعلان الجمهورية في ١٤ تموز ١٩٥٨.

* * * *

ملحق رقم (٢)
رسالة الملك فيصل الاول الى جعفر العسكري

لندن ٤ ديسمبر ١٩٢٧

«سامحنا للاتعاب التي كابدناك اياها، ولكن التعب في مصلحة الوطن لا شك بانه راحة لديك، وليست هذه اول مرة ترجع من الطريق لمصلحة وطنك، اذ لا بد انك تذكر رجوعك من «بور سعيد» في طريقك وإياي الى اوربا، قبل سبعة اعوام، نرجو من ذلك خيراً للجميع.

«احب ان اخبرك مفصلا عما قد تم بعد سفرك، يوم الاثنين، او ثاني يوم مبارحتك لندن، تعلم اننا كنا معزومين عند استن تشمبرلن على الغداء، وقد جلست على المائدة ما بين تشمبرلن وجرجل في بادىء الامر كانت المباحثات عمومية، خارجة عن صددنا، وعما يهمنا مباشرة، وآخر الغداء بدأنا نتكلم عن جمعية الامم، وعن آماله فيها، وعما يتوقع ان تعمله في المستقبل. وعليه استهل الحديث بقوله: انني اذا نظرت الى المستقبل، والى المسائل التي يجب ان تحل بواسطة جمعية الامم، والمشاكل التي ستجابهها، فان اليأس يعتريني، ولكن اذا نظرت الى الماضي والى المراحل التي قطعناها وقطعتها جمعية الامم في سبيل خير الانسانية، والمسائل التي حلت وانتهت على يدها، أتغلب حينئذ على اليأس، واتاكد من الموفقية في حل المعضلات، واني ارى ان وضعية جمعية الامم كما ارى وضعيتكم في العراق، جمعية الامم لها من العمر ست او سبع سنوات وانتم في العراق لكم هذا العمر، فاذا نظرتم الى المستقبل يعظم الامر عليكم، ولكن اذا نظرتم الى الماضي لا شك بانكم تعترفون والعالم معكم بانكم قطعتم مراحل طويلة لا يستهان بها فواجب مثلكم ان لا تتراخوا ولا يصيبكم اليأس، وبصدد هذا احب ان اخبرك اني متكدر من انقطاع المباحثات ومن رجوعك بهذه الصورة، فشكرته على كلماته المشجعة، واجبته باني اشعر بتأثير ربما يكون اكبر مما تشعر انت حيث ان هذه المسألة لها علاقة بي شخصياً. ولكن اظن انني ما كنت السبب ، واني كنت على استعداد للدوام على المذاكرات، الا انني فهمت ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستلح عليّ بوجوب قبول كل الاقتراحات فيما يتعلق بالمواد

الثلاثة الباقية فهل ان اهم مشكلة عندنا هي كلمة (التام) ويتعذر علينا وضعها في الوقت الحاضر، وعلى كل احب ان ننظر في الامر ثانية، قلت انني حاضر للمباحثة. اجابني انه يرغب في الحال وانه على اثر ختام الطعام سيتكلم مع زميله وكيل المستعمرات. رأيت هذه الفرصة ثمينة حيث تعلم انه قبل مبارحتك لندن وكنا جميعا ميالين لاستئناف المذاكرة ولكن فهمنا من السير هنري ضمناً ان لا امكان لذلك.

بعد الغداء اراد شمبرلن ان يتكلم مع اورمسبي غور ولكنه لم يجده، لانه كان ذهب لشغل شاغل له، وعلى اثر ذلك جمع السير صموئيل ولسن، وشكبيره، ودوبس، وتكلم معهم، ثم رجع اليَّ وقال انه اعطاهم التعليمات اللازمة. في اثناء ذلك كان تشرشل ينصت الى المحادثة بكل اهتمام وقد طلب ان ازوره حسب الموعد لتناول الشاي عنده فذهبت في الساعة ٤,٥ من ذلك اليوم وجرت مباحثة بيننا في ديوانه. رأيت منه رغبة شديدة وولاء عظيما في كل بياناته فقال إنه عار علينا جميعا ان ترجع بدون نتيجة، اقل ما يكون هو ان نضحك اعدائنا علينا، انني واثق بانك اذا رجعت على هذه الحالة ستسيل الدماء، ارجو ان لا ترجع الا بعد عقد المعاهدة، ان العرب ينتظرون منك الصَّبر وطول البال. اجبته بان هذا احب شيء لدي واني كنت عازماً على عدم الرجوع، ولكن بعض العوامل اجبرتني. عندها قال: ارجو ان لا تصر على كلمة (التام) وان تقبل باستئناف المذاكرات. قلت ان صداقتك الشخصية وما ارى فيك من الاخلاص يجعلني ان انزل على رغبتك، انني ساترك كلمة التام بشرط ان تقبل حكومة صاحب الجلالة بنقطة نظري في باقي المواد. اجاب انه سيساعد على ذلك ويبذل جهده.

وبعد ذلك ذهبنا الى داره وتناولنا الشاي مع امرأته وبنته وقد قال لي قبل خروجي من عنده، انه يرغب في الحال في ان يخبر زملائه بقبول استئناف المذاكرة. قلت ان جعفر باشا توجه امس. فقال الامر سهل، جعفر تعلمه عسكر وعسكرياً يمكن ان يرجع فوراً ويمكن ان نعمل الترتيب اللازم فضحكنا وودعته شاكراً ورجعت الى الاوتيل.

(وفي الساعة السابعة من نفس اليوم اتاني السير هنري واخبرني ان المستر تشرشل استدعاه بعد خروجي واخبره بلزوم المباشرة في المذاكرة وقال له بأني صرفت النظر عن

كلمة (التام) قلت نعم! ولكن بشرط ان تقبل نظريتي في باقي المواد، قال انه يرغب ان تجري المذاكرة غداً الا انه من الواجب عليه ان يرى اورمسي غور، وقررنا البدء بالمذاكرة يوم الاربعاء، وارسال برقية مستعجلة الى قنصل بريطانيا في مرسيلية ليرجعك فوراً من الباخرة، ولكن مع الاسف، واظن ذلك من تقصير القنصل، اخبرنا بان البرقية وصلت بعد سفر الباخرة فأسفنا.

وفي يوم الثلاثاء اخبرت انهم ينتظرونني في وزارة المستعمرات. سآتي صباحاً لاجل المذاكرة وان اورمسي غور سيحضر بنفسه. بما إني عالم بوجهة نظريتك لم ار ان اؤجل سفري لحين عودتك اقتصاداً في الوقت. ولذلك ذهبت ثاني يوم، وكان اورمسي غور ودوبس، وشكبره، وهول وبعد ثلاثة جلسات اتفقنا على الشكل الذي تراه.

ولا شك يا جعفر ان هذه الموفقية ما كنت اتصورها، وان الله معين لنا . نعم اننا كنا نرغب في ان نأخذ اكثر من هذا، ولكن ما العمل؟ فقد جاهدنا حتى النهاية ولم يبق امامنا الا ان نقاتل. الحمد لله عدلنا المعاهدة تعديلاً ما كان احد يتصوره من شهر نيسان وذلك بجهودنا، والامة مع الاسف جاهلة بدلاً ان تساعدنا كانت حيث لا تعلم تحاربنا، وكانت بذلك عوناً علينا . لقد ثبتنا هذا الثبات كله ورجعنا، وان كنا لم نأت بالاستقلال التام الناجز، ولكن اتينا بتعديل شريف، بقدر الامكان، وليس علينا ملامة بعد ان بذلنا كل ما في استطاعتنا . وبناء عليه انتظر منك ان توقع على المعاهدة، وترجع فوراً على بركة الله وتوفيقه.

«اني اعتقد ان تصميمنا بهذه الصورة وعودتك خففت من غلوائهم، ولولا ذلك لما تنازلوا عن شيء. اني اشكرك شكراً زائداً باسمي وباسم الوطن، بانك لم تقصر في القيام بواجبك وفي تحمل المسؤولية وقت الشدة. والآن وقد رجعت فقد انتهى توسطي، وعاد الصلح الى مجراه. حبذا لو كان رجالنا يشتغلون كذلك، اما الاتفاقيات فلا لزوم البحث فيها، تقرر ان تترك المباحثة فيها لبغداد. رأيتهم جميعاً مسرورين من هذه النتيجة، ورأيتهم يشكرونك كثيراً، وبعضهم متخوفين من ان لا توقع عليها . امس اتاني اورمسي

غور الى الاوتيل وقال لي: ستسافر ولكني اخشى ان لا يرضى جعفر بما اتفقنا عليه ولا يقبل به، فقلت له لولا ثقتي بان جعفر يمشي واياي ولا يقطع ساقتي ويسير معي حتى الموت لكنت اشاركك في ظنك، ولكن ثقتي بجعفر ومفادته لي يجعلني ان اكون على اطمئنان تام. نعم ان المعاهدة لم تأت حسبما كنا ننتظرها ولكن جعفر لا يخالفني كونوا واثقين لذلك يمكنك ان تعمل بعض الدلال، ولكن لا تكثر منه، لا ترى نفسك مشمئزاً، ولا متهافتاً، اتخذ بين ذلك سبيلاً وسطاً، والعارف لا يعرف والله ولي التوفيق»اهـ.

فيصل[1].

* * * *

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني.

ملحق رقم (٣)
نص استقالة الوزيرين الكيلاني والهاشمي من الوزارة العسكرية الثانية

بغداد ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٧

الى اعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

يا صاحب الجلالة!

لما شرفتمونا بثقة جلالتكم ووليتمونا وزارتي الداخلية والمالية، ما كانت لنا غاية في قبول هذين المنصبين رغماً منا سوى ان نلبي داعي الوطن، وان نسعى بقدر الامكان لتحقيق المبادىء والآراء التي كنا جاهرنا بها، والتي نحن مرتبطون بها وفق مناهج احزابنا، واضعين امام اعيننا الخطة التي رسمتوها جلالتكم كم كانت حالة المجلس تدعو الى القلق في امكان تسيير الامور وفق المرغوب لكثرة العوامل الضارة التي تسربت الى افكار النواب وخروج الكثير منهم على المبادىء الحزبية في عهد الوزارة التي سبقتنا، حتى وجدنا اكثر الوزراء خبرة في شؤون البرلمان يجاهرون باستحالة دوام الاعمال في المجلس الحالي لمدة تزيد عن الشهر، وتقدرون ايضاً كم كانت مهمتنا شاقة لانتسابنا الى وزارة ائتلافية لا تشكل احزابنا الاكثرية بينها. فبالرغم من هذه الصعوبات، وبالرغم من الصعوبات الاولية التي اصطدمتنا في ترشيح الرئاسة وكيفية توزيع الوظائف، جابهنا المجلس بعزم قوي، وامررنا جميع اللوائح المعروضة والتي كانت عرضت عليه باكثرية ساحقة مدة الاجتماع التي طالت ستة اشهر. فلما جاء دور العمل بعد ذهاب المجلس باشرنا بالمذكرات في قضية تعديل المعاهدة والاتفاقيات، وكانت الصراحة التامة بكل ما كنا نشعر به ونعلمه رائدنا في جميع التقارير التي قدمناها والبيانات التي ادلينا بها لاننا كنا ندرك ان المجاهرة بحقيقة شعورنا وآرائنا هي الواسطة الوحيدة لحفظ الصداقة والمودة بيننا وبين دار الاعتماد والمستشارين، ويسؤونا ان لا نكون في بعض الاحيان على اتفاق تام معهم ولكن مع ذلك تنازلنا عن بعض آرائنا حفظاً لحسن التفاهم والتآزر الصميم بيننا

لعلمنا بانهما الواسطتان الوحيدتان لتسيير الامور بصورة اقرب الى المرغوب، ولما لم يكن اي تماس للمستشارين وللمندوب «المعتمد البريطاني» بالمجلس النيابي، ما كان هؤلاء على اطلاع تام بحقيقة رغائب اكثرية النواب وموقفهم في المسائل الهامة، بل كانوا ينظرون اليهم عندما يتقدمون بالزيارات المعتادة ويستعملون الخاصة لمثل هذه الزيارات، نظرهم الى الآلات التي تدار كيفما يوجهها المحرك، وهنا نقطة الغلط، وكنا نعتقد ان في كيفية سقوط الوزارة السعدونية عبرة كافية عن روحية المجلس، فاذا ما تصلبنا في استخدام الاجانب واصررنا على تبديل الموظفين البريطانيين والمستشارين، مع علمنا بان هذا التصلب والاصرار لا يروق لديهم، ولم تخل احاديث مجلس الوزراء من بعض العبارات التي كان يلقيها علينا رئيس الوزراء معبراً مع مقابلاته مع فخامة المعتمد السامي وتلميحه بين آونة واخرى الى شعورنا بالعداء نحو البريطانيين. فلما كانت اعمالنا وجميع اجراءاتنا معروفة لدى جلالتكم ولدى رئيس الوزراء والمستشارين، لم نحمل هذه التلميحات محمل الصدق ولكن لا نكتم جلالتكم باننا بتنا في قلق من هذه الاشارات على مصير امور الدولة، وقد دب الى افكارنا بهذه المناسبة بعض المحاذير التي تتولد في بلادنا من تأليف وزارات ائتلافية يتطاحن احزابها على امور في كثير من الاحيان لا تخرج عن المطامع الشخصية واستغربنا من ان المندوب في جميع مقابلاته لم يشر مطلقاً الى هذه التلميحات، وهو المعروف بنظرنا بافاداته الصريحة، ولكن الاخبار التي وردت الينا من انكلترا والحركات التي شاهدناها في بغداد أيدت مع الاسف وجود دعاية شديدة ضدنا موجهة الينا حقيقة شعور العداء نحو الدولة البريطانية والاحوال التي اعقبت ذلك زادتنا برهاناً على هذا الاعتقاد.

نحن لم نجهل امكان توجيه مثل هذه التهم ضدنا لعلمنا بتصلبنا في القضايا الوطنية والمناضلة الشديدة دونها، وبالطبع ان مثل هذا المسلك لا يروق للبعض، ولكن كنا نعلم بان صلابتنا هذه غير مجهولة لدى العموم، ومع ذلك بتنا، بعد هذه الحوادث، نشعر بالخطر الذي يهدد المصلحة العامة من جراء هذه الاتهامات، وسعينا فوق طاقتنا لتلافي اضرارها، آملين ان تعودوا جلالتكم في القريب العاجل حاملين بنود التعديل التي جرى التفاهم عليها

في بغداد لتنهي هذا الدور المؤلم من حياتنا فعدتم والحمد لله بالصحة والعافية حاملين ثمرة جهادكم العظيمة الذي ننظر باعجاب، ولكن لما كانت نتيجة المفاوضات لم تستوعب جميع ما وطدنا العزم على تحقيقه، ولما كانت المذكرات لتستمر في بغداد لحل المسائل الرئيسية التي تعتبرها محور التعديلات. ولما كانت الضرورة تقضي بجريان المداولات عل روح مودة وصداقة متقابلة، نتقدم الى جلالتكم باستقالتنا هذه آملين ان يقوم رجال من الوطن يقدرون الظروف حق قدرها، ويبرهنون على ان العراق لا يمكن ان يتحمل اعباء جديدة، وان سياسة الدفاع التي سرنا عليها، وهي الواسطة الوحيدة لحل هذه المصاعب مؤملين ان يأخذوا بناصر جلالتكم لتنتهي الامور وفق المصلحة العامة التي ما برحت ان تكون موضع عناية جلالتكم في كل الاوقات والله الموفق.

وزير المالية	وزير الداخلية
الخادم الامين لمولاه: ياسين الهاشمي	العبد المطيع لمولاه: رشيد عالي[١]

* * * *

(١) المصدر السابق

ملحق رقم (٤)
رسالة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى عبد الرزاق الحسني

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد والمجد   عن النجف ٢٧ شوال ١٣٥٥

عزيزي الحسني زاد الله في حسناتك وضاعف نشاطك وجهودك

وردتني سؤالاتك فحركت مني وجداً ساكناً وألماً كامناً. وحيث اني ارغب في تشجيعك وتشجيع امثالك من الشباب الناهض على الكتابة والتأليف، لم اجد بداً من اجابتك، ولو على الجملة والايجاز، فان التفاصيل والخصوصيات، وتوارد وفود القبائل والزعماء الينا زرافات وأحاد مما لا استطيع في هذا المقام سرده ولا احصاؤه وعده، واليك الجواب عما سألت:

بعد ان رفع الله جل شأنه عنّ العراق نعمة وجود الملك الحازم فيصل تغمده الله برحمته اواسط السنة الثانية وخمسين بعد الالف وثلثمائة هجرية[1] وتشكيل الوزارة الايوبيـة في اوائل السنة الثالثة وخمسين[2] بدأ التذمر واستياء الاهلين من اهل المدن والقرى والارياف، وتواردت علينا الكتب والرسل شاكين من سوء معاملة رجال الادارة والموظفين من الاحتقار، والسب، والاهانة، والاجحاف في الضرائب، واستعمال الشدة في استيفائها، وسجن بعض الشباب، وتعذيبهم بالضروب القاسية بتهمة انهم يشتغلون بأعمال الطائفية، اتفق خلال ذلك زيارة الملك غازي الى النجف للدفعة الاولى، فاجتمعنا به برهة قصيرة، وخلونا بعدها بالايوبي، فبذلنا له النصائح وانذرناه، حتى طلبنا منه اطلاق اولئك الشباب المعذب على تهم لا اصل لها، فوعد وما وفى بشيء، وبقي الحال على ذلك المنوال او اشد.

وكأن حزب الاخاء في بغداد ينتهز هذه الفرص، ويستغل تلك الاحوال، وينفخ في تلك الجذوة كي يزيدها ضرماً، ويطبخ عليها ما يريد اكله شهياً، واشباع شهواته لنيل غاياته، ويعقد اجتماعاته في الصليخ وغيره جهراً وسراً، وكان يصل الينا ويتصل بنا بعض

الاعمال، فارتبك الامر علينا، ونحن لا نرغب في الحركة، لعلمنا انها خسارة على الامة، وربح لاولئك القوم، ولا نستطيع السكون لكثرة الطلب، وشدة التذمر، فبقينا اكثر من ستة اشهر نستمع الى عجيج الشكوى، وأخذ الكتب والعرائض الموقعة من مختلف الطبقات من زعماء الفرات وغيرهم، ونحن في فسحة الروية والتأمل.

وكان الزعماء او المتزعمون بالاحرى منقسمين الى شطرين: شطر منهم لحزب الايوبي والمدفعي[٣] والآخر لحزب الاخاء الوطني للهاشمي والكيلاني، وكان من بعض اسباب التنافس والتحاسد بين الفريقين من رؤوس الاعراب، مقاعد نيابية التي استهوتهم الحكومة بها فأفسدتهم في ذات انفسهم، وفي اخلاقهم، وعادت بليتهم بالاكثر على ذات حكومتهم، وعلى شعبهم. فجروه الى المهالك والويلات بتلك الاطماع الخبيثة، وهذا له شؤون كلها شجون فلنطوه على بلته.

ونعود فنقول كان للفريق الاول نصيب يومئذ من مقاعد النيابة، بخلاف الثاني سوى فردين منهم كانوا في الاعيان. وكان الملح في الطلب والمثابر على العمل الفريق الثاني المتخلين اصحابهم عن مناصب الحكم، وكانوا يجتمعون في الخلوات الواحد والاثنان والثلاثة، ثم اجتمع عندي سبعة من اركانهم، وطال الحديث بيننا وصارحتهم بان لا ثقة لي بكم، واعلم يقيناً انكم تشتغلون لحزبكم، وتريدون تبديل وزارة الى وزارة لا اقل ولا اكثر، ولا تريدون اصلاح وضع، ولا رفع ظلم، وانما هي وسائل ومعابر الى غايات شخصية، فقاموا بعد اكثر من ساعتين مغضبين آيسين، ثم بعثوا فريقاً من وجوه اهل العلم، ومن البيوتات الشهيرة في النجف ليستميلوني. فطال النقض والابرام بيننا، وعرفتهم سوء مقاصد القوم وخبث نياتهم، واني لا اثق بهم ولا بعض الوثوق حتى يستقيلوا من حزب الاخاء، ويرفضوا الكراسي، كما كنت صارحتهم بذلك، فأبى اكثرهم، فقال لي الوسطاء لك ان تأخذ من العهود والمواثيق عليهم ما يبعث لك الثقة فيهم. وتكررت الجلسات والمساجلات بيننا لهذه الغاية حتى احتملت كرهاً مني قبول هذه الخطة على علم بخطأها، فحضر عندي جماعة من الزعماء والعلماء وقلت اشترط عليكم شروطاً خمسة:

(١) ان لا تشتغلوا بصفة حزبية ولا لغاية وزارية.

(٢) ان لا تفسحوا مجالا لتدخل يد، بل ولا اصبع اجنبية.

(٣) ان لا يكون الغرض قضايا طائفية، بل كان القصد الاصلاح من وجهة عامة للامة العراقية بجميع عناصرها وكافة مذاهبها على السواء.

(٤) وهو عمدة الشروط وان لا تخلوا بالنظام، ولا تشوشوا الامن العام، ولا تقطعوا طريقاً، ولا تنهبوا مالاً، ولا يتضارب بعضهكم ببعض للحزازات القديمة فيما بينكم.

(٥) ان تكون القيادة العامة والزعامة المطلقة لنا، وان يكون قولنا هو القول الفصل فيما إذا حدث نزاع او تشاجر بينهم في بعض الامور.

فقبلوا بكل هذه الشروط، واعطوني العهود والمواثيق والايمان الغموس على الالتزام بمحضر جمع من اهل العلم. ثم قرروا ان يعقدوا اجتماعاً عاماً في منزلنا الكبير يحضره جميع الضروس والرؤوس من الخارج، ومن اهالي النجف، فوافقنا على ذلك، وحضر جمع كثير يزيد على المائة نسمة، والقينا عليهم بمحضر جمع من العلماء النصايح الكافية في حفظ الامن، والخضوع لقوانين الحكومة، والمحافظة على تأييد العرش، والاقتصار على المطالبة السلمية والاحتجاجات الادبية، وقلة مراودة الموظفين والتزلف اليهم. فأظهروا الانقياد والالتزام بكل ذلك، وحرروا صكاً بذلك وقع عليه جميع وجوه اولئك القوم، ولعلك عثرت عليه وادرجته في مؤلفك هذا[٤].

وكان لهذا الاجتماع سمعة وروعة وصدى عالياً في العاصمة وسائر المدن، وكانت الحكومة طبعاً قد اوجست خيفة من هذا الاجتماع الذي تعده تحدياً لها، او تعدياً عليها، فأوعزت الى حزبها: وهم الفريق الاول، وفيهم جملة من النواب، فجاء الينا ايضاً بجمع كبير يضاهي الاجتماع الاول الذي وقع قبله ببضعة ايام، وكانوا يظهرون انهم ايضاً مستعدون لطلب الاصلاح، والعمل للمصلحة العامة تحت رايتنا ورأينا، ولكنهم يسرون حسواً بارتغاء، ويرمون بالاشارة والايماء الى ان اولئك غير صادقين ولا مخلصين، وانما يريدون بحركتهم هذه التوصل الى اغراضهم. فانتخبنا سبعة من اهل الرأي فيهم، وطلبنا منهم ان يتفقوا مع اولئك، ويضعوا يداً بيد، ويستقيلوا من النيابات والكراسي المزيفة حتى تأتيهم النيابة الشريفة بانتخاب الامة لا بتعيين الحكومة فوافقوا على ذلك، ولكن بشرط ان

يستقيل اولئك من حزب الاخاء.

وكانت خديعة منهم ايضاً تترسوا بها، وتخلصوا من ذلك التكليف الشاق عليهم، باللواذ اليها حيث كانوا يعلمون ان اولئك لا ينفكون عن حزبهم، ولا يجرأون الى اعلان الاستقالة، فلم نحصل من المفاوضات الطويلة على طائل، وبقينا نعمل على توسيع نطاق الحركة في الخارج بالرسل والكتب ولكن على تلك الشروط. فامتد حبل الاضطراب في عامة الوية الفرات من لواء الحلة الى لواء البصرة، وكان ظهوره في العشائر والقرى اقوى منه في العواصم والمدن، وكان بدء ذلك في شوال. واتصل الهياج وعلا صوته الى اواخر ذي القعدة فاضطرت الوزارة الايوبية الى الاستقالة[٥] وخلفتها الوزارة المدفعية، وعزمت على اخماد الثائرة بالقوة، فساقت بعض افواج الجيش المسلح بالعدة والعتاد الى قضاء ابي صخير لضرب المتمردين في المشخاب، فقام الضجيج والانكار من الشعب، واستنكرنا نحن ذلك. وكان من احدى الكبر عندنا ان يقع الحرب الداخلي، ويتضارب الجيش مع الامة، والدولة فتية في بدء نهوضها وترعرعها، وعلى اثر هذا الضجيج والانكار استقالت الوزارة المدفعية. وقد صنع جميل احسن جميل في القاء تلك المسؤولية عن عاتقه، وعدم تحمل اوزار تلك الدماء الطاهرة في ذمته.

نعم استقالت هذه الوزارة بعد بضعة ايام من تأليفها. وكان الحديث والعهد بيننا وبين الثائرين في الدور الاول: اعني عمال حزب الاخاء ان لو سقطت الوزارة، تشكل وزارة شعبية يستشار فيها العلماء والزعماء، ولا تكون من الحزبين المتضادين على الكراسي. ولما استقالت الوزارة المدفعية بقينا بانتظار تنفيذ هذا القرار والعهد، فلم نشعر الا والاعلانات تنادي بتشكيل الوزارة الهاشمية، وما كان بأسرع من ان جاءنا شخصان من عمال هذه الوزارة الجديدة[٦] يحاولان اقناعنا بالموافقة والمسالمة لها كأنه حصل كل شيء، وانتهى الامر، ويعدوننا بالوعود الخلابة. وكنا قد تشبعنا بالخوف والحذر وسوء الظن بوزارتهم، وظهر لكل ذي حس ان القوم كانوا يشتغلون لهذه الغاية الزائفة وبالطبع بقينا مصرين على عدم الرضا والانكار.

ولما استبان غدرهم ومكرهم لعامة اهالي النجف، ارادوا البطش بهما فمنعناهم خوف

الفتنة واتساع فتق الفساد، ولكن قابلهما الشعب النجفي بكل مهانة وتحقير وسب وشتيمة، حتى خرجا بعد يومين آيسين منكوبين: وذهبا الى الخارج يهدئان العشائر والقبائل الثائرة في الرميثة وغيرها فما اجدى شيئاً، وخرجا منها بتحقير ومهانة كخروجهما من النجف، وعادا الى العاصمة، وحملا صاحبهم الوزير الذي اصبحت مقدرات الناس طوع ارادته، حملاه بسوء تبيرهما على سوق الجيش على محاربة الزعيم خوام الذي، حملوه بسوء تصرفاتهم على التمرد وانكار اعمالهم السيئة، فاندلعت نيران الحرب، وتسلسلت حلقات الفتن من واحدة الى اخرى، ومن سيئة الى اسوأ، الى ان اتاح الله لهذه الامة وقد اشرفت على الهلكة بالرجال المخلصين، فأطفئوا تلك النيران، واخمدوا جمرة الفتن. نسأل الله ان يجبر بهم ذلك الكسر، ويتلافى بحسن سياستهم وتدابيرهم السلمية تلك الخسائر الفادحة ان شاء الله.

ومما ذكرنا عرفت الجواب عن السؤالات التالية، ولا يتسع المجال معنا في الحال الحاضر لأبسط من هذا البيان، وعسى ان تسنح الفرصة له بوقت آخر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد الحسين آل كاشف الغطاء



(١) توفي الملك فيصل ليلة الجمعة ١٩ جمادى الاولى ١٣٥٢.

(٢) تألفت الوزارة الايوبية في ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٥٣.

(٣) وهو (حزب الوحدة الوطنية).

(٤) لعله يريد (ميثاق الشعب).

(٥) استقالت الوزارة الايوبية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٥٣هـ.

(٦) يريد بهما السيد علوان الياسري والسيد محسن ابو طبيخ.

ملحق رقم (٥)
المعاهدة العراقية - البريطانية في عام ١٩٣٠

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة، والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم، وادامتها ما بين بلاديهما.

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف، الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية، الموافق اليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الآخرة سنة اربع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية، بان ينظر نظرا فعلياً في فترات متتالية، مدة كل منها اربع سنوات، في هل في استطاعته الالحاح على ادخال العراق في جمعية الامم.

ولما كانت حكومة جلالته في بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد اعلمت الحكومة العراقية، بلا قيد ولا شرط، في اليوم الرابع عشر من شهر ايلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف انها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم سنة اثنتي وثلاثين وتسعمائة بعد الالف، واعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الاول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف، ان هذه هي نيتها.

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية، فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخال العراق عصبة الامم.

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق، وصاحب الجلالة البريطانية، يريان ان الصلات التي ستقوم بينهما، بصفة كونهما، ملكين مستقلين، ينبغي تجديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة.

فقد اتفقنا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية ، على قواعد الحرية والمساواة

التامتين والاستقلال التام، تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الامم، وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين وهما:

عن جلالة ملك العراق:

نوري باشا السعيد: رئيس الوزراء، ووزير الخارجية.

حامل وسامي النهضة والاستقلال من الصنف الثاني سي. أم. جي. دي. أس. او.

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

اللفتنت كرنل: السير فرانسيس هنري همفريز جي. سي. ف. أو. كي. سي. أم. جي. كي. بي. أي. سي. آي. أي.

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما ، فوجدها صحيحة قد اتفقا على ما يلي:

المادة الاولى: يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق، وبين صاحب الجلالة البريطانية، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق، توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة. وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة.

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان لا يقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف ، او قد يخلق مصاعب للفريق الآخر.

المادة الثانية: يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ، ممثل سياسي (دبلوماتيكي) يعتمد وفقاً للاصول المرعية.

المادة الثالثة: اذا ادى اي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية، وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم، ووفقاً لأي تعهدات دولية اخرى، يمكن تطبيقها على تلك الحالة.

المادة الرابعة: اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب، رغم احكام

المادة الثالثة اعلاه، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً الى معونته ، بصفة كونه حليفاً، وذلك دائماً وفق احكام المادة التاسعة ادناه.

وفي حالة خطر حرب محدق، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق، في حالة حرب، او خطر حرب محدق، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية، في الاراضي العراقية، جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية، والانهر ، والموانىء، والمطارات، ووسائل المواصلات.

المادة الخامسة: من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق، وايضاً - بشرط مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه - مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق.

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق، بان حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة، في جميع الاحوال، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك.

فمن اجل ذلك، وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ، وفقاً للمادة الرابعة اعلاه، يتعهد جلالته ملك العراق بان يمنح صاحب الجلالة البريطانية ، طيلة مدة التحالف، موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة، او في جوارها، وموقع واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات.

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق، لصاحب الجلالة البريطانية، في ان يقيم قوات في الاراضي العراقي في الاماكن الآنفة الذكر، وفقاً لاحكام ملحق هذه المعاهدة على ان يكون مفهوماً ان وجود هذه القوات لم يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً. ولم يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق.

المادة السادسة: يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

المادة السابعة: تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف، الموقع عليها في بغداد،

في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول لسنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة احدى واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية، وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الاخرة لسنة اربع واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية، مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بهما. التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

توضع هذه المعاهدة في نسختين، في كل من اللغتين العربية والانكليزية، ويعتبر النص الاخير النص المعول عليه.

المادة الثامنة: يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه، عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها، وبصورة نهائية، جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانة فيما يتعلق بالعراق، وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة، وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية، وبانه اذا بقي شيء من هذه المسؤوليات، فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده.

من المعترف به ايضاً ، ان كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية في ما يتعلق بالعراق، وفقاً باي وثيقة دولية اخرى، ينبغي ان يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وحده، وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يبادرا فوراً الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات الى صاحب الجلالة ملك العراق.

المادة التاسعة: ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال ، او يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة ، او التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين، او عليه، وفقاً لميثاق عصبة الامم، او معاهدة تحريم الحرب، الموقعة عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية.

المادة العاشرة: اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة ، او تفسيرها، فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما، يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم المتحدة.

المادة الحادية عشرة: تبرم هذه المعاهدة، ويتم تبادل الابرام باسرع ما يمكن، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم. وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها، وفي اي وقت كان بعد عشرين سنة، من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة، على الفريقين الساميين المتعاقدين ان يقوما ، بناء على طلب احدهما بعقد معاهدة جديدة، ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في جميع الاحوال، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الامم.

واقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه.

كتبت في بغداد على نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية.

F.H.Humphrys — **التوقيع: نوري السعيد**

(ملحق)

-١-

يعين صاحب الجلالة البريطانية، من حين الى آخر ، مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لاحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة، وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الامر.

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهنيدي لمدة خمس سنوات، بعد شروع في تنفيذ هذه المعاهدة، وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية، للحلول محل تلك القوات، وعند انقضاء تلك المدة، تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهند، ولصاحب الجلالة البريطانية ايضاً ان يقيم قوات في الموصل لمدة، حدها الاعظم خمس سنوات، تبتدىء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة، وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الاماكن المذكورة في

المادة الخامسة من هذه المعاهدة، ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذه التحالف، صاحب الجلالة البريطانية ، المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الاماكن.

-٢-

بشرط مراعاة اي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان في احداثها في المستقبل، تظل الحصانات، والامتيازات، في شؤون القضاء ، والعائدات الاميرية (بما في ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق، شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الاولى اعلاه، وتشمل ايضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف، وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق، عملاً باحكام هذه المعاهدة وملحقها، او وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، وايضاً يواصل العمل في احكام اي تشريع محلي ، له مساس في قوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة . وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبيت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية، فيما يتعلق بالحصانات، والامتيازات، اقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف التي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة.

-٣-

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الملحق، وتدريبها، واعالتها ، وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة.

-٤-

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يقدم ، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية، وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية، ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان، حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق، لحماية القواعد الجوية، مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية، وفقاً لاحكام هذه المعاهدة، وان يؤمن سن القوانين التشريعية، التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر.

- ٥ -

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بان يقوم ، عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق، بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية، وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي:

١- تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية، والعسكرية، والجوية، في المملكة المتحدة.

٢- تقديم الاسلحة ، والعتاد، والتجهيزات، والسفن، والطيارات، من احدث طراز متيسر، الى قوات جلالة ملك العراق.

٣- تقديم ضباط بريطانيين بحريين ، وعسكريين، وجويين، للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق.

- ٦ -

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والاساليب في الجيشين، العراقي والبريطاني، يتعهد جلالة ملك العراق بانه، اذا رأى ضرورة الالتجاء إلى مدربين عسكريين اجانب ، فانه يختارون من الرعايا البريطانيين.

ويتعهد ايضاً بان اي اشخاص من قواته، من الذين قد يوفدون الى الخارج بالتدريب العسكري، يرسلون الى مدارس، وكليات، ودور تدريب عسكرية، في بلاد جلالته البريطانية، بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهدة ودور التدريب المذكورة الى اي قطر آخر كان.

ويتعهد ايضاً بان التجهيزات الاساسية لقوات جلالته واسلحتها لا تختلف في نوعها عن اسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها.

- ٧ -

يوافق جلالة ملك العراق ان يقوم، عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك ، بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية، من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق، ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في اثناء مرورها في العراق، وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق، وسككه

الحديدية، وطرقه المائية، وموانئه، ومطاراته، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذناً عاماً في زيارة شط العرب، بشرط اعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانىء العراقية.

ن. س   ف. هـ. هـ.

دار الاعتماد   بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

اتشرف بتبليغكم في ما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم، ان في النية ان الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية، لدى بلاط جلالة ملك العراق، يكون بدرجة سفير.

التوقيع: ف. هـ. همفريز

فخامة نوري باشا السعيد، رئيس الوزراء، ووزير الخارجية - بغداد

ديوان مجلس الوزراء   بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

جواباً على مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم، أتشرف بتبليغكم ان الحكومة العراقية - وهي شديدة الرغبة في الاعراب عن ارتياحها الباعث عليه تعيين ممثل صاحب الجلالة البريطانية اول سفير في العراق - تنوي منح سفراء جلالته البريطانية، الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الاول، امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول.

وكذلك تنوي الحكومة العراقية ان ممثل جلالة ملك العراق السياسي، لدى بلاط سانت جيمس، سيكون بدرجة وزير مفوض، طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة.

التوقيع: نوري السعيد

ملحق رقم (٦)
معاهدة بورتسموث ١٩٤٨

المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق.

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والملتكات البريطانية وراء البحار.

لما كانا شاعرين برغبة شديدة في توصيد الصداقة والعلاقات الحسنة السائدة بينهما، وفي اقامة هذه العلاقات على اسس اكثر ملائمة لانماء هذه الصداقة. ولما كانا راغبين في عقد معاهدة تحالف جديدة لغرض توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما. وتقوية ما يستطيع كل منهما المساهمة فيه عن طريق التعاون، والمساعدة المتبادلة، في سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين. وفقاً لاحكام ومبادىء ميثاق الامم المتحدة. فقد عينا عنهما مندوبين مفوضين:

(المادة الاولىٰ)

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق. وبين صاحب الجلالة البريطانية ويستمر بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق، توطيداً لصداقتهما، وتفاهمهما الودي، وصلاتهما الحسنة، ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان يقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق مع هذا التحالف. او قد يخلق مصاعب للفريق الآخر.

(المادة الثانية)

اذا ادى نزاع بين احد الفريقين الساميين المتعاقدين، وبين فريق ثالث الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات لتلك الدول ، يوجه حينذاك الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لاحكام ميثاق الامم المتحدة ، ولاية تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة.

(المادة الثالثة)

اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثانية من هذه المعاهدة، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد فوراً الى معاونته كتدبير للدفاع الاجمالي ، وذلك دائماً وفقاً لاحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة، وعند وقوع تهديد عدائي محدق، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضاة.

(المادة الرابعة)

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه الوجوه الى الاخلال او يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة او التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه، وفقاً لميثاق الامم المتحدة او وفقاً لاية اتفاقيات او اتفاقات او معاهدات دولية مرعية.

(المادة الخامسة)

تحل هذه المعاهدة التي تعتبر ملحقها جزءاً لا يتجزأ منها، محل معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف ميلادية، الموافق لليوم الرابع من شهر صفر سنة تسع واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية مع الملحق وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية او غيرها المتبادلة في سنة ١٩٣٠ او سنة ١٩٣١ والمتعلقة بها. وكذلك اتفاقية السكة الحديدية الموقعة عليها في بغداد في ١٣ آذار سنة ١٩٣٦ التي تصبح باطلة المفعول عند الدخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ. وليس فيما تقدم ما يمس التعهدات المالية التي سبق ان ترتبت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٠ واي من تلك الكتب او المذكرات واتفاقية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٦.

(المادة السادسة)

اذا نشأ اي خلاف حول تطبيق او تفسير هذه المعاهدة ، واذا لم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان، الى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة رأساً يحال الخلاف الى محكمة

العدل الدولية الا اذا اتفق الفريقان على تسويته بطريقة اخرى.

(المادة السابعة)

تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الابرام، والذي يجب ان يتم باسرع ما يمكن. وتظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها. وفي اي وقت كان بعد مرور خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة، للفريقين الساميين المتعاقدين. بناء على طلب احدهما ان يتفاوضا من اجل تعديلها الذي يجب ان ينص فيه على تعاون الفريقين الساميين المتعاقدين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة. وتخفض مدة الـ١٥ سنة اذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفقاً للمادة ٤٣ من ميثاق الامم المتحدة قبل انقضاء الـ١٥ سنة. واذا لم تعدل هذه المعاهدة في ختام العشرين سنة تظل نافذة الى حين انقضاء سنة واحدة بعد ان يقدم احد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر اخطاراً بالانهاء بالطرق الدبلوماسية.

الملحق

(المادة الاولى)

(أ) يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان باهمية القواعد الجوية ، كعامل اساس في الدفاع عن العراق نفسه وعن الامن الدولي، وكحلقة للمواصلات الاساسية لكلا الفريقين ويوافقان ايضاً على انه من المصلحة المشتركة لكليهما ان يكون صاحب الجلالة البريطانية في وضع يتمكن فيه من القيام بتعهداته وفقاً المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

(ب) في حالة اشتباك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب، او تعرضه لتهديد عدائي، يدعو صاحب الجلالة ملك العراق صاحب الجلالة البريطانية الى ان يرسل فوراً الى العراق القوات الضرورية من جميع الصنوف. ويمد صاحب الجلالة البريطانية بجميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات على الاراضي العراقية ومن ذلك

استخدام السكك الحديدية والانهر والموانى والمطارات وخطوط المواصلات بعين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق.

(ج) بغية ادامة القاعدتين العراقيتين في الحبانية والشعيبة في جميع الاوقات ، سواء كان ذلك في السلم ام في الحرب، في الحالة التي تقتضيها التحركات العسكرية، يقوم صاحب الجلالة البريطانية بتزويد هاتين القاعدتين بما يقتضي لهما من موظفين فنيين وتأسيسات وتجهيزات، ومع مراعاة احكام الفقرة (هـ) من المادة الثانية ادناه يقوم بسد نفقات تلك الادامة ولا تجوز الاستفادة من هاتين القاعدتين الجويتين للطيران المدني الا بتوجيه من لجنة الدفاع المشترك المشار اليها في المادة الخامسة من هذا الملحق. وفي حالة التوصية بالاستفادة منها على هذا الوجه تنقح النصوص المالية الواردة في المادة الثانية من هذا الملحق.

(د) الى ان توضع معاهدات الصلح مع جميع اقطار الاعداء السابقين موضع التنفيذ يمنح صاحب الجلالة ملك العراق وحدات الحركات العسكرية من القوات الجوية العائدة لصاحب الجلالة البريطانية ، حرية دخول القاعدتين الجويتين المشار اليهما في الفقرة (ج) اعلاه واستعمالها. ومن المفهوم ان معاهدات الصلح تعتبر نافذة بكاملها عندما تنسحب قوات الحلفاء من جميع اراضي الاعداء السابقين ولصاحب الجلالة ملك العراق ان يدعو تلك الوحدات لاستعمال القاعدتين بناء على مشورة لجنة الدفاع المشترك على ضوء الظروف السائدة حينئذ.

(هـ) يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على السماح لطائرات صاحب الجلالة البريطانية المارة عبر العراق بحرية استعمال القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة.

(و) تستعمل القاعدتان الجويتان في الحبانية والشعيبة بالاشتراك والتعاون بين القوة الجوية الملكية العراقية، وبين وحدات القوة الجوية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية التي قد تكون موجودة هناك.

(ز) لا يطلب من صاحب الجلالة البريطانية دفع اجور لقاء استعمال قواته الجوية لاية ساحة من ساحات تزود الاخرى بالطائرات في العراق.

(المادة الثانية)

(أ) يقدم صاحب الجلالة ملك العراق على نفقته القوات المقتضاة بحراسة القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة.

(ب) تنظم اعمال القاعدتين اليومية وتدابير صيانتها بالاتفاق المتبادل بين القائد العراقي والقائد البريطاني، اللذين يحتفظ كل منها بالتبعة النهائية في ما يتعلق بتنقلات وحدات بلاده.

(ج) تكون ارادة وحدات كل من البلدين، ومن ضمنها ترتيبات الايواء ، على حدة ما لم يتقرر توحيد الموارد.

(د) يقوم كل من صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية بسد نفقات المؤن والخدمات التي تقدم لقواته الجوية التي تزور القاعدتين او تكون فيهما.

(هـ) يدفع صاحب الجلالة ملك العراق نفقات الادامة العائدة لجميع الابنية والتأسيسات المولدة في القاعدتين الجويتين التي تشغلها القوات العراقية وحدها او التي تشاد لها. ويدفع كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نفقات الابنية الجوية المعدة التي تشغلها القوات العراقية وحدها او التي تشاد لها. ويدفع كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نفقات الابنية الجديدة المعدة لاستعمال قواته الخاصة.

(و) تبت لجنة الدفاع المشترك في تخصيص التأسيسات والابنية الموجودة في القاعدتين، ولصاحب الجلالة ملك العراق ان يشتري التأسيسات والابنية المخصصة للقوات العراقية بسعر معتدل.

وعند قيام القوات البريطانية باخلاء النهائي تقوم الحكومة العراقية اما بقبول ما لم يسبق شراؤهُ من المباني والمنشآت الدائمة في القاعدتين بسعر معتدل يؤخذ فيه بنظر الاعتبار الغرض الذي خصصت له. اما باسداء التسهيلات التي يرتأي انها ضرورية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من التصرف بها على افضل وجه.

(ز) لا تترتب على صاحب الجلالة البريطانية اية رسوم او ضرائب عراقية فيما يتعلق

بالقاعدتين الجويتين، او باية مبان وتأسيسات فيهما.

(المادة الثالثة)

بغية بلوغ القوات الجوية العائدة للفريقين الساميين المتعاقدين الكفاية المقتضاة للتعاون فيما بينهما:

اولاً: يقدم صاحب الجلالة البريطانية جميع التسهيلات المناسبة في حقول طيران القوة الجوية الملكية في المملكة المتحدة، وفي اية مستعمرة بريطانية، او اية محمية تديرها المملكة المتحدة تبعاً لحاجة القوة الجوية الملكية العراقية. ويقوم صاحب الجلالة البريطانية على الاخذ بتسيير التسهيلات الموجودة في مراكز تدريب التسليح العائدة للقوات الجوية الملكية في الشرق الاوسط لمنتسبي القوة الجوية الملكية العراقية.

ثانياً: يعد صاحب الجلالة البريطانية وحدات حركات عسكرية من قواته للقيام بحركات تدريبية مشتركة مع القوات الجوية المُلكية العراقية لمدة كافية في كل عام.

ثالثاً: يعد صاحب الجلالة ملك العراق التسهيلات المتيسرة في القواعد الجوية في العراق، والمطلوبة لاغراض هذا التدريب المشترك.

(المادة الرابعة)

(أ) ان جميع الوحدات العراقية في قواعد في العراق ، او في المملكة المتحدة وفي اية مستعمرة بريطانية او محمية تديرها المملكة المتحدة، سواء أكانت مقيمة او في حالة المرور تكون تحت قيادة عراقية.

(ب) كذلك جميع الوحدات البريطانية تحت قيادة بريطانية.

(المادة الخامسة)

مراعاة لمصالح الدفاع المشترك بين المملكة المتحدة والعراق، تؤلف فور دخول هذه

المعاهدة حيز التنفيذ ، هيئة استشارية دائمة مشتركة بتنسيق شؤون الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة وبين الحكومة العراقية ضمن نطاق هذه المعاهدة. ان هذه الهيئات التي تعرف باسم «لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك» ستؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل الحكومتين وبعدد متساو ، وتشمل اعمالها:

(أ) وضع خطط متفقة عليها للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين.

(ب) التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.

(ج) تنسيق التدابير على وجه يمكن قوات كلا الفريقين الساميين المتعاقدين من القيام بتعهداتهما وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة.

(د) التشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية وتدارك التجهيزات لها.

وعلى لجنة الدفاع المشترك ان ترفع تقارير سنوية بهذا الصدد، وان تبدي التوصيات لحكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين.

(هـ) الترتيبات بشأن عمليات التدريب المشترك المشار اليها في المادة الثالثة من هذا الملحق.

(المادة السادسة)

يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على ان يسدي عند الحاجة وحين الطلب جميع التسهيلات المقتضاة بتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية عند مرورها عبر العراق مع مؤونها وتجهيزاتها، وذلك على عين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق.

(المادة السابعة)

بشرط مراعاة اية تعديلات يتفق الطرفان حكومة العراق على شمول وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية الموجودة في العراق وفقاً لهذه المعاهدة او باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين بالحصانات والامتيازات التي تتمتع بها في الوقت الحاضر في الامور

القضائية والمالية والعسكرية بشرط عدم المساس بوحدات القوات المسلحة التابعة للقوات البريطانية في العراق .

امّا الامتيازات والحصانات التي ينبغي ان تشمل وحدات القوة الجوية الملكية العراقية ورجالها عند زيارتها للأراضي العراقية أو عند وجودها فيها فتستعين على اساس المقابلة بالمثل .

(المادة الثامنة)

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق ، بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور العملية وذلك على نفقة صاحب الجلالة العراق :

(أ) تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة .

(ب) تجهيز قوات صاحب الجلالة ملك العراق بالأسلحة والأعتدة والسفن والطيارات الحديثة الطراز مما تستعمله في حمية قوات صاحب الجلالة البريطانية ، على أساس الأسبقية التي ستعامل فيها كلتا القوتين على قدم المساواة ، بعد ان يؤخذ بنظر الاعتبار الحاجات النسبية لكل قوّة .

(ج) تقديم ضباط بحريين وعسكريين وجويين للخدمة كمعلمين في قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(المادة التاسعة)

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب بين قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين قوات صاحب الجلالة البريطانية ، يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأنه إذا رأى ضرورة الالتجاء إلى معلمين عسكريين أجانب فإنهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويتعهدُ أيضاً بأن أي شخص من قواته من الذين يوفدون إلى الخارج للتدريب العسكري يرسلون إلى مدارس وكليات ومراكز تدريب عسكرية في أراضي صاحب الجلالة البريطانية ، بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق أن يُرسل إلى بلد آخر الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ومراكز التدريب المذكورة ، أو لدورات غير متيسرة في تلك الأراضي ، ويتعهد بأن لا يتختلف تسليحات قوات جلالته وتجهيزاتها الأساسية في طرازها ، التسليحات وتجهيزات قوات صاحب الجلالة البريطانية .

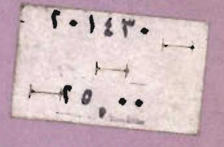
(المادة العاشرة)

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يأذن بصورة عامة لسفن صاحب الجلالة البريطانية بزيارة شط العرب على ان يتم ابلاغ صاحب الجلالة ملك العراق مقدماً بزيارات السفن للموانيء العراقية.

(انتهى بعونه تعالى)

سليم الحسني

محتويات الكتاب



DAR AL-HIKMA
Publishing and Distribution

88 Chalton Street London NW1 1HJ. Tel: 071 - 383 4037 Fax: 071 - 383 0116